

ISSN 258 - 1094



# مجلة مجمع اللغة العربية في إيران

السنة الثامنة والثلاثون

العدد ٨٧

تموز - كانون الأول ٢٠١٤م

رمضان ١٤٣٥هـ - ربيع الأول ١٤٣٦هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## هيئة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة، رئيس المجمع

### أعضاء هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور سعيد التّل

الأستاذ الدكتور إسحق أحمد فرحان

الأستاذ الدكتور عبدالمجيد نصير

الأستاذ الدكتور محمّد عدنان البخيت مقررًا

الأستاذ الدكتور عبدالجليل عبدالمهدي

الدكتور عبدالحميد الفلاح

الأستاذ الدكتور خالد الكركي

الأستاذ الدكتور محمد حور

الأستاذ الدكتور سمير الدروبي



## مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

### مجلة متخصصة محكمة

#### شروط النشر:

١. تعنى المجلة بالبحوث التي تعالج قضايا اللغة العربية وآدابها.
٢. يكون البحث المقدم للمجلة مستوفياً لشروط البحث العلمي من حيث الإحاطة والاستقصاء والإضافة المعرفية والمنهجية والتوثيق وسلامة اللغة ودقة التعبير.
٣. يشترط في البحث أن يكون خاصاً بمجلة المجمع، وأن لا يكون قد نشر أو قدم لأي جهة أخرى لغايات النشر، ويقدم الباحث تعهداً خطياً بذلك، ولا مانع من أن يكون البحث جزءاً من رسالة علمية غير منشورة.
٤. أن تتسم البحوث النقدية بأسلوب النقد العلمي الموضوعي.
٥. يصبح البحث بعد قبوله للنشر حقاً لمجلة المجمع، ولا يجوز النقل عنه إلا بالإشارة إلى مجلة المجمع.
٦. لا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشر ما نشر في المجلة أو ملخص عنه في أي كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد مرور ستة أشهر على تاريخ نشره في المجلة، وأن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.
٧. يرسل الباحث نسخة إلكترونية من بحثه على بريد المجمع الإلكتروني بعنوان:  
(jaa@ju.edu.jo) أو على موقع المجمع على شبكة المعلومات (الإنترنت)  
(www.majma.org.jo) باستخدام البرنامج الحاسوبي (Ms word) بحجم خط (١٤) للمتن و (١٢) للهوامش على وجه واحد من الورقة حجم (A 4).

٨. لا تزيد صفحات البحث على ثلاثين صفحة، بمعدل (٣٠٠) ثلاثمئة كلمة للصفحة الواحدة.

٩. يتولى تحكيم البحث محكمان أو أكثر حسب ما تراه هيئة التحرير، ويلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراء التحكيم في حال سحبه بحثه أو الرغبة في عدم متابعة إجراءات التحكيم وفق ما يقدره رئيس التحرير.

١٠. يكون قرار هيئة التحرير بإجازة نشر البحث أو الاعتذار عن عدم نشره نهائياً، وتحفظ هيئة التحرير بحق عدم إيداء الأسباب، ويجوز في حال الاعتذار أن يزود الباحث بالملاحظات والمقترحات التي يمكن أن يفيد منها في إعادة النظر ببحثه.

١١. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يطالبها المحكمون إذا كان قرار هيئة التحرير بإجازة نشر البحث مشروطاً بذلك.

١٢. البحوث غير المجازة لا ترد لأصحابها.

١٣. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر عن هيئة التحرير أو المجمع.

١٤. يخضع ترتيب البحوث عند النشر في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

١٥. يكون توثيق البحوث كما يأتي:

أ- المصادر:

يوثق المصدر عند ذكره لأول مرة على النحو الآتي:

يذكر اسم المؤلف كاملاً، وتاريخ وفاته بالهجري والميلادي بين قوسين، إن كان متوفى، واسم المصدر كاملاً بالحرف الغامق، إذا كان عربياً، وبحروف مائلة إن كان بلغة أجنبية، وعدد الأجزاء أو المجلدات وأقسامها، واسم المحقق، ودار النشر، ورقم الطبعة، ومكان النشر، وسنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

أبو عثمان سعيد بن محمد السرقسطي (ت ٤٠٠هـ، ١٠١٠م)، كتاب الأفعال،  
ج ٣، تحقيق د. حسن محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،  
القاهرة، ١٩٧٥م، ج ١، ص ١٨٥.

ب- المراجع:

يذكر اسم المؤلف كاملاً، وتاريخ وفاته بالهجري والميلادي، إن كان متوفى، ثم  
اسم المرجع كاملاً بالحرف الغامق إن كان عربياً وبحروف مائلة إن كان بلغة  
أجنبية، وعدد الأجزاء أو المجلدات وأقسامها، إن وجدت، ودار النشر، ورقم  
الطبعة، ومكان النشر، وسنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

حسن سعيد الكرمي (ت ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م)، الهادي إلى لغة العرب، ٤ ج، دار  
لبنان للطباعة والنشر، ١٩٩١م، بيروت، ج ١ ص ٢٣٩.

ج- محاضرات المؤتمرات:

يذكر اسم المحاضر كاملاً، وعنوان بحثه أو مقالته بالحرف الغامق بين  
علامتي اقتباس، هكذا " " ويذكر عنوان الكتاب كاملاً، واسم المحرر أو  
المحررين ويضاف إليه/إليهما كلمة "رفاقه/رفاقهما" إن كانوا أكثر من اثنين على أن  
تذكر أسماؤهم جميعاً في قائمة المراجع، واسم دار النشر، ومكان النشر، وسنة  
النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

شكران خربوطلي، "أوقاف دمشق وأثرها على الحركة العلمية فيها في العصر  
الأموي"، المؤتمر الدولي السابع لتاريخ بلاد الشام: الأوقاف في بلاد الشام، تحرير  
الدكتور محمد عدنان البخيت، مطبعة الجامعة الأردنية، منشورات لجنة تاريخ بلاد  
الشام، عمان، ٢٠٠٩م، ص ١٣-٢٧.

يذكر اسم صاحب البحث أو المقالة كاملاً، وعنوان بحثه أو مقالته بالحرف الغامق بين علامتي تنصيص هكذا " " ويذكر اسم المجلة بالحرف الغامق للمجلات العربية، وبحروف مائلة للمجلات الأجنبية، ورقم المجلد والعدد، ورقم الصفحة أو الصفحات.

مثال:

حسن حمزة، "الوضع والاشتقاق والدلالة"، مجلة المعجمية، تونس، ٢٠٠٢م، العدد ١٨، ص ٨١-٩٨.

١٦- يراعى عند الإشارة إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في الحواشي، ما يأتي:

- يوضع الرمز (ص) للدلالة على الصفحة أو الصفحات المقتبس منها إذا كان المصدر أو المرجع عربياً والحرف (p) للصفحة الواحدة، و (pp) لأكثر من صفحة إذا كان المصدر أو المرجع أجنبياً.

- يذكر اسم السورة ورقم الآية أو الآيات في متن البحث، ويرسمها القرآني.

- يذكر الحديث النبوي الشريف ومظانه ومصادر تخريجه من كتب الحديث النبوي الأصول، ويوثق كل مصدر منها توثيقاً كاملاً.

- عند ورود بيت أو أبيات من الشعر، يذكر اسم الشاعر والبحر ومصادر تخريجه.

- يذكر اسم المؤلف كاملاً عند الاستشهاد بمخطوط، ويذكر عنوان المخطوط كاملاً، ومكان وجوده، وتاريخ النسخة، وعدد أوراقها، ورقم الورقة.

١٧. تكتب أسماء الأعلام الأجنبية في متن البحث بحروف عربية (ولاتينية بين قوسين) على أن يذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.

١٨. تكتب أسماء أعلام التراث العربي الإسلامي في متن البحث كاملة مع ذكر تاريخ الوفاة بالهجري والميلادي بين قوسين للأعلام، وتعرف المواقع في ضوء المراجع الحديثة.

١٩. توضع أرقام التوثيق بين قوسين، وتكون متسلسلة من أول البحث إلى آخره.

٢٠. يقدم كل صاحب بحث قبل النشر سيرته الذاتية في حدود (٥٠) خمسين كلمة تقريباً، تتضمن أعلى مؤهل علمي، والجامعة التي تخرج فيها، ومكان عمله، ومركزه الوظيفي واهتماماته العلمية، وعنوان بريده الإلكتروني.

٢١. يقدم إلى صاحب البحث نسخة من العدد المنشور فيه بحثه و(٢٥) مستلة من بحثه.

ترسل البحوث والمراسلات إلى المجلة على العنوان الآتي:

رئيس هيئة تحرير مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

ص.ب ( ١٣٢٦٨ ) عمان (١١٩٤٢) الأردن

هاتف ٠٠٩٦٢٦٥٣٤٣٥٠٠

ناسوخ (فاكس) ٠٠٩٦٢٦٥٣٥٧٠٦٤

البريد الإلكتروني: [jaa@ju.edu.jo](mailto:jaa@ju.edu.jo)

موقع المجمع على شبكة المعلومات (الإنترنت) [www.majma.org.jo](http://www.majma.org.jo)



## الفهرس

رقم الصفحة

الموضوع

- ١٥ ..... **أولاً: البحوث**
- ١٧ ..... ١- توحيد الدلالة الصرفية للصيغة  
الفعلية (أفعل)
- ٦٧ ..... ٢- التّعاقب أو المُعاقبة بين الواو والياء:  
ظواهره وعِلُّهُ، والخلافُ حَوِّله  
د. خولة القرالة  
د. منصور الكفاوين
- ١٦٩ ..... ٣- سليمان الملك: قراءة في قصيدة امرئ  
القيس الرائية  
د. محمد محمود العمرو
- ٢٠٣ ..... ٤- مصطلح الكناية في التراث البلاغي  
إشكالية تعدد المصطلح وازدواجية  
المفهوم  
د. عمر عتيق
- ٢٣٧ ..... ٥- من الاحتباك إلى الاعتداد بالمبنى  
العلمي  
د. هيثم حماد الثوابية

٢٨٧ ..... د. جعفر نايف عبابنة  
حمزة إبراهيم النادي

٦- إنتاج الأصوات عند العلماء العرب  
القدماء، وصلته بالوترين الصوتيين

٣١٣ ..... **ثانياً: أخبار جمعية**

# البحوث



## توحيد الدلالة الصرفية للصيغة الفعلية (أفعل)

الدكتور خلف عايد إبراهيم الجرادات

جامعة جرش، قسم اللغة العربية

### المقدمة:

المشكلة التي يدرسها هذا البحث هي تعدد المعاني الصرفية للصيغة الفعلية (أفعل)، إذ تكاثرت في المصنفات اللغوية، فبدأت عند سيبويه بأربعة معانٍ، وانتهت عند أبي حيان الأندلسي بأربعةٍ وعشرين معنًى، وبلغت عند هاشم طه شلاش - من الدارسين المحدثين - ستةً وعشرين معنًى.

وقد تداخل كثير من هذه المعاني بعضها ببعض، واختلفت فيما بين المصنفين بعض مُسمياتها، واختلط فيها المعنى المعجمي والدلالي بالمعنى الصرفي.

وحين رددتُ النظر في هذه الصيغة، وأجلتُها في معانيها المذكورة، تبين لي أنّ لها معنًى صرفياً واحداً لا تعدوه، ذكره المصنفون فيما ذكروا من معانٍ، ولكنهم لم يروه معنًى رئيساً وحيداً، وهو معنى صرفي جوهري في الصيغة، جاء من الزيادة الصرفية فيها، رددتُ كلَّ المعاني المذكورة إليه ببسر وسهولة، ذلك هو معنى (الجعل والتصيير).

وحين بدت مخايلُ الصدق على هذا القرض في ذهني، عمدتُ إلى المصنفات اللغوية والنحوية والصرفية وغيرها، وتتبعْتُ مواطن ذكر هذه المعاني بدءاً بسيبويه وانتهاءً بالدراسات الحديثة، وناقشت المعاني المذكورة معنًى معنًى، راداً ما ذُكر من معانٍ وتفرعات إلى المعنى الصرفي الأساسي، وهو الجعل

والتصيير، وسرعان ما ارتاضت المعاني المذكورة لهذا المعنى، وأسلمت قيادها طوعاً إليه.

ثم تعرّضت لي في أثناء البحث مشكلة اتّفاق فَعَلَ وأَفْعَلَ في المعنى في كثير من الأفعال، حتى اختصّ هذه الظاهرة طائفةً من العلماء بالمصتقات المستقلّة، فوقفْتُ عند هذه المسألة وقوفاً متأنياً؛ فإذا صحَّ ترادفهما فإنه سينقض ما عقده من فَرَض، ولكنها لم تُصَب ما افترضته بأدّى، إذ لم يفارق المعنى الصرفي الذي رأيتَه في أَفْعَلَ هذه الصيغة، على الرغم من ترادفها مع الثلاثي (فَعَلَ) في كثير من الاستعمال، وقد بيّنت أنّ الأمر يعود إلى مسألة التوسّع الاستعماليّ المعهود في جَمْع المتقاربات وتوحيدها، فأردف الاستعمال أَفْعَلَ بفعلٍ توسّعاً وجنوحاً إلى قوّة أَفْعَلَ، حتّى كأنّهما في معنَى واحد، في كثير من الأفعال كما أشرت، غير أنّ الدلائل والإشارات كانت قويّة وواضحة في التفريق بينهما أصلاً.

لقد تتبعت في هذا البحث تكاثر المعاني الصرفية لأَفْعَلَ في الدراسات القديمة والحديثة التي سبقتي، وحاولت توحيد المعنى الصرفي وإبرازه في أثناء ذلك، ولمن تقدمني الفضل في حصر الشواهد والأمثلة وتقريب المعاني، وإنّما عمدة جهدي أنّي نظرت فيما وقروا من شواهد وأدلة، واستنبطوا من معانٍ فدرستها وتفحصتها وقارنت فيما بينها ساعياً إلى توحيد المعنى الصرفي الذي اجتهدوا هم في تعديده وتكثيره، وتحقيقاً لهذا المراد فقد قسّمت الدراسة على المباحث الآتية: القدماء وتكثير معاني أَفْعَلَ، ثم المحدثين ومعاني أَفْعَلَ، ثم أفردت مبحثاً ناقشت فيه ترادف فَعَلَ وأَفْعَلَ، ضمّنته طائفة من الأفعال التي استعمل فيها فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد، ساعياً إلى نفي الترادف المزعوم، ثم ختمت الدراسة بمبحث جعلت عنوانه: المعنى الصرفي لصيغة (أَفْعَلَ) هو الجعل والصيرورة ليس غير.

اسأل الله عزّ وجل أن يهديني سواء السبيل، وأن يغفر لي زلّتي والحمد لله أولاً وآخراً.

## ١ . القداء وتكثير معاني أفعل:

لا تكاد تقف على مصنف يذكر معاني (أفعل) إلا ويبعد لها من المعاني ما شاء الله له أن يعد. ولقد نظرت في أغلب المصنّفات النحوية التي وقفت على صيغة (أفعل) ومعانيها الصرفية، بدءاً بكتاب سيبويه وانتهاءً بالدراسات الحديثة، ووجدتها قد اتفقت إجماعاً على أنّ لهذه الصيغة معاني صرفية عديدة، تكثُر في بعض المصنّفات وتقلُّ في أخرى.

فقد وقف سيبويه (١٨٠هـ، ٧٩٦م على الأرجح) على أربعة معانٍ، وبلغت عند أبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ، ١٣٤٤م) أربعةً وعشرين معنًى، وما بين عدّة سيبويه وعدّة أبي حيان تفاوت النحاة واللغويون في إثبات معانٍ وزيادةٍ أخرى، لكنهم لم يختلفوا جميعاً في تعديد المعاني وإن اختلفوا في العدة إلى أن بلغت ما بلغت إليه.

وقد كاد سيبويه أن يوحد الدلالة الصرفية لهذه الصيغة حين عقد باباً في كتابه، وهو (باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى)<sup>(١)</sup>، وشرع يعرض الأمثلة للتفريق بين فعل وأفعل، قال: "تقول: نَحَلَّ وَخَرَجَ وَجَلَسَ فَإِذَا أَخْبِرْتَ أَنَّ غَيْرَهُ صَيَّرَهُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا قُلْتَ: أَخْرَجَهُ، وَأَدْخَلَهُ وَأَجْلَسَهُ"<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن سيبويه ظفر هنا بمعنى (أفعل) الصرفي، وهو المعنى الأساسي الذي تمتاز به عن الثلاثي (فعل)، وهو المعنى الذي لا يفارقها في كلِّ المعاني الأخرى التي صرفوها إليها. وهذا المعنى هو الذي ترجمه النحاة لاحقاً واستقرَّ على

---

(١) انظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ، ٧٩٦م)، الكتاب، ٥ أجزاء، تحقيق

عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٨٨م، ج٤، ص٥٥.

(٢) انظر: السابق.

مصطلح التعديّة أو النقل، وإن كانت التعديّة أو النقل ليست معنًى صرفياً، وإنّما هي نتيجة للمعنى الصرفي الذي يُفهم من عبارة سيبويه السابقة.

وقد عزز سيبويه أمثله بقوله: 'فأكثر ما يكون على فَعَلَ إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يُبنى الفعل منه على أَفَعَلْتُ'<sup>(١)</sup>، وهذا هو بيت القصيد في معنى (أَفَعَلَ) أو معانيها التي عدّها النحاة. ولما رأى سيبويه أنّ التعديّة قد تكون بِ(أَفَعَلَ) أو بدونه، طَفِقَ يُفَرِّق بين التعديتين؛ إذ فَرَّقَ تفريقاً دقيقاً بين أن يكون الفعل متعدياً بنفسه وهو ثلاثي غير مزيد وأن يكون متعدياً بِ(أَفَعَلَ)، نحو: طردته وأطردته، وفتنته وأفتنته، وحرزته وأحزنته، قال: "وأما طردته فنحيتّه، وأطردته: جعلته طريداً هارياً"<sup>(٢)</sup>، ونقل عن الخليل: "أنك حيث قلت فتنته وحرزته لم تُرد أن تقول: جعلته حزيناً وجعلته فاتناً كما أنك حين قلت: أدخلته أردت جعلته داخلاً، ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزناً وفتنةً، فقلت فتنته كما قلت كحلته، أي جعلت فيه كحلاً"<sup>(٣)</sup>، ومن الواضح في هذين النصين أن الفرق بين الأفعال المذكورة - ثلاثية على (فَعَلَ) ومزيدة على (أَفَعَلَ) - ليس في التعديّة؛ فكلاهما متعدّ، وإنّما الفرق في معنى الجعل والتصيير الذي داخل صيغة أَفَعَلَ، وهو ما يؤكّد عندي أنّ هذا هو معناها الصرفي ليس التعديّة، وما التعديّة التي في أَفَعَلَ إن أفادتها إلا نتيجة لذلك المعنى الصرفي، وهي ليست نتيجة حتمية عامّة في كلّ الأفعال، ولكنّها في بعضها، فقد تقع بعض الأفعال في صيغة أَفَعَلَ وتبقى لازمة كأسرَع وأبطأ مثلاً ذكر هذا سيبويه، غير أنّ معنى الجعل والصيرورة لا ينفك عن مثل هذه الأفعال ما جاءت على أَفَعَلَ.

(١) انظر: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ، ٧٩٦م)، الكتاب، ٥ أجزاء، تحقيق

عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٩٨٨م، ج٤، ص٥٥.

(٢) انظر: السابق ج٤، ص٥٦.

(٣) السابق.

يُزاد على ذلك أنّ التعديّة في أفْعَلَ طارئة وحادثة حدوث الزيادة التي هي همزة الصيغة، إلا أنّ الهمزة المزيدة ليست هي المسبّب المباشر للتعديّة ولكنّ المسبّب للتعديّة هو المعنى الصرفيّ الذي جاءت به هذه الزيادة، وهو معنى الجعل والتصيير كما ذكرت. فلا يترتّب على دخول الهمزة تعديّة إلا إذا وقع معنى الجعل والتصيير على الفاعل، وجعلّه مفعولاً وهو ما سمّاه القدماء النقل رديفاً لمعنى التعديّة<sup>(١)</sup>، فلا يُفيد دخول الهمزة على إطلاقه تعديّةً ما لم يكن مقترناً بذلك المعنى، يؤيد ذلك ما ذكرت من دخول الهمزة على أفعال من دون أن تؤدّي إلى تعديتها، وكذلك إفادة التعديّة من طرق صرفيّة أخرى مثل صيغة (فَعَلَ) إن أفادت معنى الجعل أو النقل المشار إليه.

وخاصّة ما تقدّم أنّ المعنى الصرفيّ الأساسيّ لأفْعَلَ هو الجعل والتصيير، وما التعديّة إلا مسألة نحويّة جاءت نتيجة لذلك المعنى في حالات خاصّة كما وضّحت.

ولكنّ سيبويه لم يقف عند المعنى الرئيسيّ الذي أوّشك أن يرسمه (لأفْعَلَ) بل استطرّد ذاكراً لها معانيّ أخرى، وهي كما أراها معانٍ فرعيّة واستعمالات للمعنى الرئيسيّ لا معانٍ صرفيّة مستقلّة، فمن المعاني التي ذكرها (لأفْعَلَ) الدعاء؛ إذ

---

(١) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ، ١٠٠١م)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، جزء واحد، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، ص ٢٦٠. وانظر: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (٣٦٨هـ، ٩٧٨م)، شرح كتاب سيبويه، ٥ أجزاء، تحقيق أحمد حسن مهدي، علي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، ط ١، بيروت، ٢٠٠٨م، ج ٤، ص ٤٣٦.

قاسَ أسقيته على سقيته ورعيته، أي قلت له: سقاك الله ورعاك الله، أي أنّ معنى أسقيته: دعوتُ له بالسقيا، واستشهد على ذلك بقول ذي الرمة<sup>(١)</sup>: [الطويل]

وقفت على ريع لمية ناقتي      فما زلت أبكي حوله وأخاطبه  
وأسقيه حتى كاد ممّا أبثه      تكلمني أحجاره وملاعبه

وعلى الرغم من أنّ عبارة سيبويه غير قاطعة في اعتبار هذا المعنى لأفعل إلا أنني لا أوافق ولا من تابعه من النحاة في أنّ المعنى الصرفي لِ(أسقيه) هنا هو الدعاء؛ إذ لم يفارقها معنى الجعل والصيرورة؛ لأنها تعنى صرفياً - هنا - أجعله مسقياً دعاءً وتضرعاً، غير أن مجموع الدلالة تدلُّ على أنّ السقيا كانت دعاءً.

وقد قال سيبويه نفسه في فقرة لاحقة حاملاً سقيته وأسقيته على قبرته وأقبرته، قال: "وسقيته فشرب وأسقيته: جعلت له ماءً وسقياً"<sup>(٢)</sup>، مثل قبرته: دفنته، وأقبرته: جعلت له قبراً، وهذا هو المعنى الصرفي، وهو الجعل كما قدّمت.

ونكر من معاني أفعل أن تُعرضه لأمرٍ، نحو: أفقّلته: أي عرضته للقتل، ويُقال فيه ما قيل في سابقه، من أنّ معناه الصرفي الجعل والصيرورة، فأفقتله: أي جعلته معرضاً للقتل، أو في سبب منه.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب ج ٤، ص ٥٨، ٥٩، وانظر: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهليّ (ت ٢٣١هـ، ٨٤٥م)، شرح ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، ٣ أجزاء، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، ط ١، بيروت، ١٩٨٢م، ج ٢، ص ٨٢١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٥٩.

وذكر من معانيها الصيرورة، نحو: أَجْرَبَ الرَّجُلُ وَأَنْحَزَ وَأَحَالَ، وألام الرجل أي صار صاحب جَرَبٍ وَجِيَالٍ وَنِحَازٍ وصاحب لائمة<sup>(١)</sup>. وهذا هو المعنى الصرفي الأساسي لهذه الصيغة غير أنهم جعلوه جنباً إلى جنب مع معانٍ أُخَرَ.

وقد حمل سيبويه على معنى الصيرورة قولهم: أَسْمَنْتُ وَأَكْرَمْتُ فاربط، والأمت<sup>(٢)</sup>، وهو ما جعله النحاة بعد ذلك معنىً مستقلاً بمعنى وجدته على صفة، أي وجدته سميناً وكريماً ولثيماً، ومراد سيبويه أن أسمنت وأكرمت: أي صرت صاحب سيمان وكرام من الإبل؛ لأنه شبه ذلك بأجرب الرجل وأنحز، ومذهبه هذا يختلف عما عدّه النحاة على معنى وجدته على صفة، ثم ذكر نحو: "أَصْرَمَ النخل، وأمضغ، وأحصد، وأجزّ النخل"<sup>(٣)</sup>، وحمله على معنى الصيرورة الذي تقدّم في الأمثلة السابقة، غير أنه فسّر الصيرورة في مثل هذا على أنه قد استحقّ أن تُفعلَ به هذه الأشياء، ومما يدلّ على أنه لم يبتعد عن معنى الصيرورة في هذا المعنى أنه ذكر أنفاً أن الأمت: صار صاحب لائمة، وهنا فسّر الاستحقاق في النخل والزرع بقوله: أي استحقّ أن تُفعلَ به هذه الأشياء، كما استحقّ الرجل أن تلومه<sup>(٤)</sup>. فالاستحقاق من أوجّه الصيرورة، أو أنّ الاستحقاق هو صيرورة، وهو قريب مما جعله بعض النحاة فيما بعد دخولاً في الوقت: أي دخل في وقت الصرّم والجَزّ، والحَصْد، والدخول هذا لا يختلف عن الصيرورة إلّا في العبارة، أي صارت إلى هذه الحال أو في هذه الحال.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٥٩.

(٢) انظر: السابق، ج ٤، ص ٦٠، أي وجدت سميناً أو كريماً من الإبل أو الخيل فتمسك به واقتته، والأمت: وجدت صاحباً لثيماً.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٦٠.

(٤) انظر: السابق.

وقد أكد هذا المعنى واستحثه في قولهم: (أَحْمَدْتُهُ)، أي وجدته مستحقاً للحمد منّي؛ إذ فسّر ذلك بقوله: إنّما تريد أنّك استبنته محموداً كما أنّ أقطع النخل استحقّ القطع، ويكون الأمر على ذلك أنّ المعنى الصرفي الأساسي هو الصيرورة إلى الحمد، وليس أنّك وجدته على هذه الصفة هو الأولى. وعلى هذا فإنّ سيبويه يحمل هذا المعنى على معنى المصير وليس على معنى جديد كما ذهب تابعوه لاحقاً، فكانَ أَحْمَدْتُهُ: صار إلى منزلة الحمد عندي، بدليل حمله هذا المعنى على معنى أقطع النخل كما تقدّم.

ومما يجعلني مطمئناً إلى أنّ معنى الصيرورة كان متجلياً في ذهن سيبويه أنّه فرّق بين أفعال، منها: أراني وراني تفريقاً دقيقاً بين معنيها على فَعَلَ وأَفْعَلَ، إذ ذهب إلى أنّ (أراب) فيه صيرورة جاءت من الزيادة على حين أنّ (راني): جعل لي ربيّة، وهو معنى معجمي متضمّن في الفعل من غير أن يكون مزيداً.

ومما يدلّ على حضور معنى التصيير والجعل في ذهن سيبويه أنّه حمل (أَدْنَف) على (أَصْبَحْنَا وَأَمْسَيْنَا، وَأَسْحَرْنَا)، وقد نصّ بعض النحاة فيما بعد على معنى الصيرورة فيه، قال الرضي: "دخل في الدنّف"<sup>(١)</sup>، وقال ابن عاشور: "أي صار في حال الدنّف، وهو راجع إلى كون الهمزة للصيرورة"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (٦٨٦هـ، ١٢٨٧م)، شرح شافية ابن الحاجب، ٤ ج، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م. ج ١، ص ٩٠.

(٢) انظر: محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م)، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ٣٠ ج، دار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤م، ج ٢٣، ص ١٤٤.

وقال سيبويه وهو يفرّق بين فَعَلَ وأَفْعَلَ: "غَفَلت: أي صرت غافلاً، وأَغَفَلت: إذا أخبرت أنك تركت شيئاً ووصلت غفلتك إليه، وإن شئت قلت: غَفَلَ عنه، فاجتزأت بعنه عن أغفلته"<sup>(١)</sup>، ومن البين أنه يريد التعدية هنا في التفريق بين فَعَلَ وأَفْعَلَ، ولذلك لا يُحْمَلُ قوله "غفلت: أي صرت غافلاً" على الصيرورة الحقيقية أو الجعل الذي هو في أَفْعَلَ، مثل: أغفل، أي جعل الأمر والشيء مُغْفَلاً. والأمر نفسه يُقال فيما ذكره سيبويه من فرق بين بَصَرَ وأَبْصَرَ "بَصَرَ وما كان بصيراً، وأَبْصَرَهُ إذا أخبر بالذي وقعت رؤيته عليه"<sup>(٢)</sup>، فبصر فعل ذاتي وإن حمل معنى الصيرورة أي صار بصيراً، ولكنها على غير معنى الصيرورة والجعل في (أَبْصَرَ): أي أَبْصَرَهُ: جعله مبصراً، أو وصل البصر إليه كما فسّر ذلك سيبويه: (صار مبصراً).

وبناءً على ما سبق يكون سيبويه قد حمَلَ أَفْعَلَ المعاني الآتية: الجعل، والدعاء، والتعريض، والصيرورة.

وتبع أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ، ٨٣٨ م) سيبويه بالوقوف على معاني صيغة أَفْعَلَ، وبعض معانيها التي جاءت عند سيبويه، مثل معنى الجعل والصيرورة الذي تجلّى عنده في الأمثلة الوافرة التي أوردها وأحصاها، ومثل معنى التعدية بأَفْعَلَ. غير أنه أضاف معنى قائماً بنفسه وهو موافقة الشيء على صفة، قال: "باب أَفْعَلت الرجل وغيره، إذا وجدته كذلك"<sup>(٣)</sup>، وهو المعنى الذي أشار إليه سيبويه في مثل: أَحْمَدتَه، أي وجدته مستحقاً للحمد مني.

(١) سيبويه، الكتاب ج ٤، ص ٦١.

(٢) السابق: ج ٤، ص ٦٢.

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ، ٨٣٨ م)، الغريب المصنّف، جزءان، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للأدب والعلوم والفنون، دار سحنون للنشر والتوزيع، ط ٢، تونس، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٥٩٦.

أما معنى الجعل والصيرورة، فيكاد يكون مستأثراً بجميع الأمثلة التي ذكرها في باب: "أَفْعَلَ القوم فهم مُفْعَلُونَ"<sup>(١)</sup>، وقد اختلط فيه أَفْعَلَ من الجامد بأَفْعَلَ من غير الجامد، نحو: أَلَحَمَ القوم وأشَحَمُوا: إذا كَثُرَ اللحم عندهم والشحم، ومعنى الصيرورة صرفياً في هذا لا يحتاج إلى دليل، ومثله: أَثْمَرُوا وأَبْنَوْا من اللبن والتمر، وَأَجْمَلُوا كَثُرَتْ جِمالُهُم، وَأَعْرَزُوا: عَرَزَتْ إِبْلهِم، وإن التقط بعضهم عبارة المصنّف (أبي عبيد القاسم بن سلام) السابقة وهي: كثر عندهم اللحم والشحم، وجعل ذلك معنئاً مستقلاً لأَفْعَلَ في مثل هذا<sup>(٢)</sup>، هو الدلالة على الكثرة.

ولكنني أخالفهم في أن الكثرة ليست معنئاً صرفياً، ولكنها دلالة مستفادة من الصيرورة التي هي المعنى الصرفي، فكونهم صاروا أصحاب لحم وشحم فهذا يدل على الكثرة، كما في لابن وتامر؛ فإنها صرفياً أسماء فاعلين، ولكنها تدل على النسبة التي قد تؤدي إلى معنى الكثرة، فلولا كثرة الشيء عنده، وشهرته به ما نُسب إليه. ومما يعرّز هذا عندي أن أبا عبيد القاسم بن سلام نفسه أورد مجموعة من الأفعال، مثل: أَكَيْسَ الرجل إذا وُلِدَ له وَلَدٌ كَيْسٌ، وَأَسَادَ وَأَسَوَدَ من سواد لون الولد، وكذلك من الحُمرة والصُّهبة والشُّهبة والبَلَقُ والظَّرْفُ والكَرَمُ، ومن البياض

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ، ٨٣٨ م)، الغريب المصنّف، جزءان، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للأدب والعلوم والفنون، دار سحنون للنشر والتوزيع، ط ٢، تونس، ١٩٩٦م، ج ١، ص ٥٨٦، وما بعدها.

(٢) انظر: أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ، ٨٨٩م) أدب الكاتب، جزء واحد، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بلا تاريخ نشر، ص ٤٤٩. أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ، ٩٦١ م)، معجم ديوان الأدب، تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م، ج ٢، ص ٣٢٩. أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ، ١٣٤٤ م)، البحر المحيط في التفسير، ٨ أجزاء، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج ١، ص ٤٦.

أَوْضَحَ<sup>(١)</sup>... فهذه الأمثلة وغيرها إنما يجمعها معنى الصيرورة، وكان القياس أن يُقال عن معناها: الصفة أو اللون قياسًا على معنى الكثرة الذي ذكره سابقًا، ولكننا لا نجد أحدًا ذكر هذا المعنى، اكتفاءً بمعنى الصيرورة الذي يفهم دلالةً من أمثلتهم.

ومن الأمثلة الكثيرة التي ذكرها: أَوْعَثَ القوم: أخذوا في الوعثة، وأزعدوا وأبرقوا وأغيموا: أصابهم رعدٌ وبرقٌ وغيمٌ، وهذا كله صيرورة: أي صاروا في وعثة، وصاروا في رعدٍ وبرقٍ وغيمٍ، وقد أشدَّ القوم وأخفوا وأنشطوا وأبطؤوا وأسرعوا وأتلدوا: إذا كانت دوابهم شديدًا، وخفًا ونشيطةً وقطفاً وبطاءً وسرعةً وبليدةً، والحقيقة أن عبارة سيبويه في مثل هذا أدق؛ لأنه ذكر المُقَطِف حين كان يتحدث عن معنى الصيرورة، فالأدقُّ ألا يُقال: كانت دوابهم كذا، ولكن صارت دوابهم كذا...، ولم يفته هذا في مثل: أكشَفَ القوم؛ إذ فسره بقوله: صارت إبُلهم كُشُفًا.

وقد فرَّق تفریقًا دقيقًا يكشف عن معنى الصيرورة في أَفْعَلَ حين ذكر أن "أشْمَلُوا من ریح الشمال إذا دخلوا فيها، فإذا أراد أنها أصابتهم قيل: فَعَلُوا فهم مفعولون، وكذلك الجُنب والدُّبُور والصَّبَا"<sup>(٢)</sup>، فَشْمَلُوا وَجُنِبُوا: أصابتهم هذه الریح، وأشْمَلُوا وَأَجُنِبُوا: دخلوا فيهما، وليس في هذا الفرق إلا معنى الصيرورة الذي في أَفْعَلَ، أي صاروا في ریح الجنوب وریح الشمال. والأمثلة أكثر من أن تُحصى في هذا الباب، وفي دلالة أَفْعَلَ الصريحة على الصيرورة.

ثم أردف هذا الباب ببابٍ آخر<sup>(٣)</sup>، لا يختلف عن سابقه في تأكيد معنى الجعل والصيرورة في أَفْعَلَ، غير أنه جعله لأفْعَلَ الشيء فهو مُفْعَلٌ ومُفْعَلَةٌ، وجَلَّ

(١) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنّف، ج ١، ص ٥٨٧.

(٢) السابق: ص ٥٨٨.

(٣) انظر السابق: ص ٥٩٠-٥٩٢.

أمثلته من أفعلَ اللازم الذي يدلّ على الصيرورة، نحو: أمُنَحَتِ الناقةُ فهي مُمنَحٌ إذا دنا نتاجها، وأماتتَ فهي مميت ومميتة إذا مات ولدها، وأفأقتَ فهي مُفَيِّقٌ ومُفَيِّقةٌ إذا درّ لبنها، وأقربتَ وأتممتَ: دنا نتاجها، ويمضي على هذا النحو الذي يكشف عن أصالة معنى الصيرورة في صيغة أفعلَ وأطراده.

وعقد باباً آخر بعنوان (أفعلَ الشيءَ وفعلته) <sup>(١)</sup> لم يتعرّض فيه لمعنى أفعلَ، ولكنه أراد ما جاء من أفعلَ لازماً، وفعل متعدياً، نحو: أنزفتَ البئرَ إذا ذهب ماؤها ونزفتها أنا، وأقشعَ الغيمَ وقشعتهُ الريح، وأنسلَ ريش الطائر... ونسلتهُ أنا. ولكن هذه الأمثلة تؤيد وتعزز معنى الصيرورة في أفعلَ، فمعنى الصيرورة في أفعلَ أغنى عن تعديته التي احتاجها الثلاثي فَعَلَ؛ لأنَّ معنى أنزف: صارَ نازقاً، وأقشع: صارَ مُقَشِّعاً <sup>(٢)</sup>، وإذا قلنا: أنزفتها أو أقشعت الريحَ الغيمَ، فقد جننا بمعنى الصيرورة عن طريق التعدية. ويؤيد ذلك الباب اللاحق الذي جعله (لأفعلت الشيءَ وفعلت به) <sup>(٣)</sup>؛ إذ يُقابل بين تعدية الثلاثي فَعَلَ بحرف الجر وتعدية أفعلَ بنفسه، وقد تقدّم أن التعدية في أفعلَ نتيجة لمعنى الصيرورة الصرفي. ومن أمثلة الباب التي ذكرها: شالت الناقة بدنّبها وأشالت دنّبها، وذهبتُ بالشيءِ وأذهبتُه، وخرّجتُ به وأخرّجته.

أما المعنى الذي زاده لأفعلَ فهو الذي عقد له باب (أفعلت الرجل وغيره إذا وجدته كذلك) <sup>(٤)</sup>، وهو كما أشرت مُفَاد من إشارة سيبويه في مثل أحمدته: وجدته مستحقاً الحمد منّي، غير أنّ سيبويه ذكره في معنى الصيرورة كما وضحت ذلك

(١) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنّف، ج ١، ص ٥٩٤.

(٢) انظر: موقّق الدين يعيش بن علي ابن يعيش (٦٤٣هـ، ١٢٤٥م)، شرح المفصل، ج ١٠، عالم الكتب، بيروت، ج ٧، ص ١٥٩.

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنّف، ج ١، ص ٥٩٥.

(٤) السابق، ص ٥٩٦.

سابقاً<sup>(١)</sup>، وجَعَلَه هذا معنًى مستقلاً اقتفى أثره فيه كثيرٌ ممن ذكروا معاني أفعَلَ،  
ومن أمثلته على هذا الباب: وَعَدَنِي الرَّجُلَ فَأُخْلَفْتَهُ، أي وجدته قد أخلفني، وحمل  
عليه قول الأعشى: [الكامل]

أَنْوَى وَقَصَرَ لَيْلَةً لِيُرَوِّدَا      فَمَضَتْ وَأَخْلَفَ مِنْ قُتَيْلَةَ مَوْعِدَا<sup>(٢)</sup>

أي وافق منها خُلفاً<sup>(٣)</sup>.

ويبدو لي أن الأوجه في هذا المعنى ما ذكره سيبويه في مثل أحمَدْتُهُ، إذ  
حمله على أَقْطَعَ النَّخْلُ، فأحمدته: صار إلى الحمد فاستبنته على ذلك. وفي  
الشاهد: صار الموعد إلى الخُلف فوافقه على ذلك، فالمعنى الصرفي الأساسي هو  
الصيرورة إلى هذه الصفة التي وافقه عليها لا أنك وجدته على تلك الصفة. ويؤجّه  
عليه ما رواه الأصمعي: أتينا الأرضَ فأحييناها، قال: وجدناها حياةَ النباتِ  
غَضَّتَهُ، وأوحشناها وجدناها وَحْشَةً<sup>(٤)</sup>، فالأصل في هذا: وجدناها قد صارت إلى  
الحياة، وقد صارت إلى الوحشة، ووافقناها أو صادفناها على ذلك، فلو كان المراد  
وجدناها على تلك الصفة لاكتفوا بقولهم وجدناها حياةً، ووجدناها موحشةً، ولكن  
صيغة أفعَلَ من ذلك تدلّ على مصادفتها على صفة صارت إليها. ومما يعزّز  
ذلك أنهم استشهدوا على هذا المعنى بقول رؤية: [الرجز]

حَتَّى إِذَا مَا اصْفَرَ حُجْرَانَ الذَّرَقَ      وَأَهْيَجَ الْخُلُصَاءَ مِنْ ذَاتِ الْبُرُقِ<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: الصفحة ٢٤، ٢٥ من هذا البحث.

(٢) انظر: ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب، ص ٢٢٧.

(٣) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، الغريب المصنّف، ج ١، ص ٥٩٦.

(٤) السابق نفسه.

(٥) ولیم بن الورد البروسي (١٣٢٧هـ، ١٩٠٩م)، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤية

بن العجاج، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، دار ابن قتيبة، الكويت، ص ١٠٥.

فسياق الكلام يدلّ دلالة واضحة على أنّ (أهيج الخُصاء) - وهو بلد بالدهناء معروف<sup>(١)</sup> - أي صادف أو استبان أو وافق الخُصاء قد صارت مهيجةً، لأن السياق يصف حُمْرًا وحشيّة قد تغيّر عليها المكان وتبدّل، فالهياج المذكور لم يكن صفة ثابتة وجد المكان عليها، وإنما استبان أنّ المكان قد صار إليها، بدليل اصفّر التي قبلها، وهي تدلّ على التحوّل أو الصيرورة إلى هذا اللون، وقد أصاب سيبويه حين حمل أحمّته (استبنته محمودًا) على أقطّع النخل بمعنى صار إلى الإقطاع، أو دخل هذه المرحلة.

وقد توارد كثيرٌ من النحويين واللغويين على ذكر هذا المعنى مكتفين بأنّه وجده على صفة، أو صادفه كذلك، ولم يلتفتوا إلى معنى الصيرورة كما التفت سيبويه، ولولا معنى الصيرورة أو المصادفة على تلك الصيرورة لما نُجشّم هذا التركيب غير المألوف؛ لأن المتبادر في أهيج الخُصاء أي جعلها هائجة، وأخلف موعدها: أي جعله مُخلفًا.

وجاء ابن قتيبة (٢٧٦ هـ، ٨٨٩ م) في (أدب الكاتب) بعد سيبويه وأبي القاسم فذكر شيئاً مما ذكروا غير أنّه فرّع معنى الصيرورة الذي تقدّم عند سيبويه، وجعل منه باب (أفعلَ الشيء حان منه ذلك) مستخرجاً معنى جديداً وهو الحينونة، كقولهم: أركبَ المَهْز، وأحصَدَ الزرع، وأقطفَ الكرم، وأقطفَ القوم: حان أن يقطفوا كرومهم<sup>(٢)</sup>، ولا يخفى أن المعنى الصرفي الحقيقي لكلّ ذلك هو الصيرورة، وإن كان بعضها صيرورةً زمنيّةً، أي الدخول في وقت الحصاد والقطاف، أو مرحلة الحصاد ومرحلة القطاف، فالحينونة معنى مُفاد من المعنى الصرفي الصيرورة، والدليل على ذلك سائر الأمثلة التي ذكرها في هذا الباب، مثل: أقطفَ القوم: حان أن يقطفوا كرومهم، فليس إقطافهم حينونة، ولكنّه مصيرهم إلى هذا الأمر، ومثله:

---

(١) انظر: شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، معجم البلدان، ٥ مجلدات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م، ٣٨٢/٢. وقيل في موقعه غير ذلك وما أثبتّه هو المرجّح.

(٢) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٤٤٨.

أَجْزَرُوا، وَأَجْدُوا، وَأَعْلُوا<sup>(١)</sup>، ومثله أَنْتَجَتِ الْخَيْلُ، قال: حان نِتَاجُهَا، والأدق أنها صارت إلى النِتاج، وَأَفْصَحَ النَّصَارَى، قال: حان فِصْحُهُمْ، والصحيح أنهم صاروا أو دخلوا إلى فصحهم، وَأَشْهَرَ الْقَوْمَ، قال: أتى عليهم شهر، وليس هذا حينونة، ولكنهم صاروا إلى شهر، أو صاروا ذوي شهر في عدِّ أيامهم، ومثله أَحَالَ الْقَوْمَ، قال: أتى عليهم حَوْلٌ، والصحيح صاروا إلى حَوْلٍ.<sup>(٢)</sup>

ومن المعاني التي فَرَعَهَا على الصيرورة باب (أَفْعَلَ الشَّيْءُ: صار كذلك وأصابه ذلك)<sup>(٣)</sup>، وقد خلط في هذا الباب معنى الإِصَابَةِ بمعنى الصيرورة، كقوله: أَصَحَّ: صارت الصِّحَّةُ في ماله، وَأَسْنَتَ: أصابته السِّنَّةُ، وأقحط وأيبس إذا أصابه القحط واليبس...

وغير خافٍ أنه لا فرق في المعنى الصرفيِّ بينها جميعًا وأنها تدلُّ على الصيرورة كما أوَّلَهَا في بعض الأمثلة.

ومن المعاني التي فَرَعَهَا على الصيرورة أيضًا باب (أَفْعَلَ الشَّيْءَ: أتى بذلك، واتَّخَذَ ذَلِكَ)<sup>(٤)</sup>، نحو: أَحَسَّ الرَّجُلُ: أتى بخسيس من الفعل، وأَدَمَ: أتى بما يُذَمُّ، وَأَفْبَحَ أَتَى بِقَبِيحٍ، وَالْأَمَ: أتى بما يُلام، وكلُّ ما تقدّم صيرورة، ومعنى الصيرورة فيها أَوْجَهُ وَأَشْمَلُ.

(١) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٤٤٨.

(٢) انظر: الرضي الاسترلابادي، شرح الشافية، ج ١، ص ٩٠.

(٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٤٤٨.

(٤) السابق: ص ٤٥٠.

وَأْتَلَدَ: اتَّخَذَ تِلَادًا مِنَ الْمَالِ، وَلَمْ يَذَكَرْ إِلَّا هَذَا الْمَثَالَ عَلَى الْإِتِّخَاذِ، وَلَعَلَّهُ عَزَّزَهُ بِقَوْلِهِ: وَأَهْرَبَ الرَّجُلُ: إِذَا جَدَّ فِي الذَّهَابِ مَذْعُورًا، فَكَأَنَّهُ لَمَحَ فِيهِ مَعْنَى الْإِتِّخَاذِ، وَلَكِنْ كَلَّ ذَلِكَ إِلَى الصِّيْرُورَةِ أَقْرَبُ، فَأَتَلَدَ: صَارَ مُتَلَدًا، وَأَهْرَبَ: صَارَ إِلَى الْهَرَبِ<sup>(١)</sup>.

وتوارد النحاة واللغويون على هذه المعاني إلا أن بعضهم كان يُلَمَحُ إلى معنى الصيرورة والجعل الملازم لأفعل، كابن درستويه<sup>(٢)</sup>، وابن سيده الذي ذكر في (المخصّص) أن أفعل تُستعمل إن أردت أن غيره صيره إلى شيء<sup>(٣)</sup>، وهذا نصٌّ على معنى الصيرورة على أنه معنى أساسي فيها.

وقد أضاف الزمخشريّ (٥٣٨ هـ، ١١٤٣ م) عبارةً بيّنت وجه الجعل والصيرورة في معنى التعريض في أفعل، بقوله حين عدّد معاني أفعل: "وَأَنْ يُجْعَلَ بِسَبَبٍ مِنْهُ نَحْوَ أَفْتَلْتُهُ وَأَبْعَثُهُ"<sup>(٤)</sup> غير أنه أضاف معنى السلب أيضًا، نحو أَشْكَيْتُهُ وَأَعْجَمْتِ الْكِتَابَ إِذَا أُرْزِلَتْ الشَّكَايَةُ وَالْعُجْمَةُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنَ التَّضَادِّ فِي أَفْعَلٍ، أَشَارَ إِلَيْهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، فَأَشْكَيْتُهُ: جَعَلْتَهُ شَاكِيًا وَأُرْزِلَتْ عَنْهُ الشَّكْوَى، وَأَعْجَمْتُهُ: جَعَلْتَهُ مَعْجَمًا أَيْ مَبْهَمًا، وَأُرْزِلَتْ عَجْمَتُهُ<sup>(٥)</sup>، وتفسير هذا التضادّ غامضٌ غموضٌ كثيرٌ من الألفاظ المتضادّة، ولم أظفر بمن فسّر سرّ هذه الدلالة المتضادة رغم طول البحث، وإن كان هذا المعنى لا يخرج بأفعل عن معنى الصيرورة الصرفي ولكنّها صيرورةٌ سلّبت لا إثبات، فأعجمته جعلته غير ذي عجمة، وأشكَيْتُهُ جعلته غير ذي شكوى.

(١) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٤٥١.

(٢) ستأتي الإشارة إليه مفصلة في مبحث فعل وأفعل.

(٣) انظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده (٥٤٥٨ هـ، ١٠٦٥ م)، المخصّص، ١٧ ج، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦ م، ج ٤، ص ٣٠٢.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص ١٥٩.

(٥) أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (٦١٦ هـ، ١٢١٩ م)، شرح ديوان المتنبي، ٤ ج، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ج ٤، ص ١١٦، ابن قتيبة، أدب الكاتب ص ٤٥٣، أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ، ١٦٨٣ م) الكلبيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ج ١، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ٥١٤، ابن سيده، المخصّص، ج ٤، ص ١٧٧.

وقد بلغت معاني أفعَلَ عند ابن عصفور (٦٦٩هـ، ١٢٧٠م) أحدَ عشرَ معنًى، منها خمسة لم ترد عند سواه ممّن تقدّمه من النحاة وإن ألمح إليها بعضهم، وهذه المعاني الجديدة التي ذكرها ابن عصفور هي: الهجوم، والضياء، ونفي الغريزة، والوجود، والوصول.

ومثال الهجوم كقولك أَطَلَعْتُ عليهم، أي هَجَمْتُ عليهم، وأما طَلَعْتُ فَبَدَوْتُ، ومثال الضياء كقولك أشرقت الشمس: أضاءت، فأما شَرَقْتُ فطلعت، ونفي الغريزة كقولك: أَسْرَعَ وَأَبْطَأَ، فأما عَجَلَ وَبَطُؤَ فكأنه غريزة. (١) والوجود كقولك أبصره: دلّه على وجود المبصر، والوصول: كقولك: أغفلته، أي: وصلت غفلتي إليه.

وهذه المعاني التي زادها ابن عصفور مأخوذة من عبارة سيبويه نصًّا، حين كان يُفسّر معاني هذه الأفعال ودلالاتها، ولم يُرد سيبويه من ذلك ذكر معانيها الصرفية، وإنما كان يُفرّق بين فَعَلَ وَأَفْعَلَ من حيث الاستعمال والدلالة لا من حيث المعنى الصرفي، وقد ورد في بعض المعاجم اللغوية: طَلَعَ علينا إذا هجم (٢)، ممّا يعني أن معنى الهجوم ليس من صيغة أفعَلَ، وإنما هو معنى دلالي في هذا الفعل مزيدًا أو غير مزيد، زيادةً على أنها لم تُقدِّم معنى الهجوم في غير هذا المثال.

---

(١) انظر: علي بن مؤمن ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ، ١٢٧٠م)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م، ١٢٧، ١٢٨، وانظر سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٥٦.

(٢) انظر: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ، ٧٨٦م)، كتاب العين، ج ٨، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال ج ٢، ص ١١، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ، ١٠٠٤م)، معجم مقاييس اللغة، ج ٦، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م، ج ٣، ص ٤١٩.

أما معنى الضياء الذي أخذه من عبارة سيبويه: أشرقت الشمس أي أضاءت، فإن سيبويه كان يفرق بين فَعَلَ (شَرَقَتْ: بَدَتْ)، وأشْرَقَتْ: أضاءت، وهذا تفسيرٌ دلاليٌّ، أما المعنى الصرفي فهو الصيرورة، أي صارت ذات إشراق أو دخلت في هذه الحال، وهو معنى صرفي لا تكاد تُحصى أمثله<sup>(١)</sup>.

ولعلَّ تَمَسُّكَ ابن عصفور وتفقيده بعبارة سيبويه هو ما جعله يوجهها إلى المعنى الصرفي؛ إذ لا يبدو من عبارة سيبويه حين كان يفرق بين فَعَلَ وأَفْعَلَ في الدلالة أنه كان يعني المعنى الصرفي، وذلك نحو قوله: "أَسْرَعَ: عَجَلَ، وأَبْطَأَ: احتبس، وأَمَّا سَرَعَ وَبَطُؤُ فَكَأَنَّهُمَا غَرِيْزَةٌ"<sup>(٢)</sup>، فلَمَّا وقف عليها ابن عصفور جعل المعنى الصرفي لأسرع وأبطأ نفي الغريزة، مقابل ما ذكره سيبويه من غريزة في: سَرَعَ وَبَطُؤُ. وممَّا يعزِّز ذلك عندي أن سيبويه شبَّه سَرَعَ وبَطُؤُ السابقتين بالفعلين: خَفَّ وَثَقَّلَ، من حيث دلالتهما على الغريزة، ولم يَقُلْ أَحَدٌ بَأَنَّ أَخْفَّ وَثَقَّلَ معناهما الصرفي نفي الغريزة؛ إذ لا يخفى معنى الصيرورة فيهما<sup>(٣)</sup>. فعلى ذلك يكون أَسْرَعَ: دخل في السرعة، وأَبْطَأَ: دخل في البطء، أو صار ذا بطء. وكذلك الأمر في الوصول والوجود، فلا يخرج المعنى الصرفي عن كونه صيرورة، وقد سبق توضيح ذلك عند وقوف سيبويه على هذه المعاني<sup>(٤)</sup>.

وإذا ما صرنا إلى الرضي الاسترأباضي (٦٨٦هـ، ١٢٨٧ م) نجده قد قرَّر بعض المسائل قبل أن يستعرض معاني أفْعَلَ، فمنها أنه لا بد للزيادة من معنى (في أفْعَلَ وسواها) وذهب إلى أن قولهم أحياناً أن فَعَلَ بمعنى أفْعَلَ إنما هو

(١) انظر ص ٥٤، ٥٥، ٥٦ من هذا البحث.

(٢) سيبويه، الكتاب ٤، ٥٦.

(٣) انظر: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ، ٨٣٠ م)، معاني القرآن، ج٢، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٩٩٠م، ج١، ص ٣٤٣.

(٤) انظر: ص ٢٤، ٢٥، ٢٦، من هذا البحث.

تسامح في العبارة كقولهم بزيادة بعض الأحرف<sup>(١)</sup>، مثل الباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ [الرعد ٤٣] ومن في ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران ٦٢]، وذهب إلى أن معنى الهمزة في (أَفْعَلَ) في مثل هذا، أو وظيفتها هو التأكيد والمبالغة، وهذا معنى جديد لم يرد عند مَنْ سبقه فيما أعلم. وهو معنى لا يناقض ما ذكرناه من معنى الصيرورة، إذ يبدو أن الرضي أَحَسَّ أَنْ فِي أَفْعَلَ قُوَّةً وتأكيداً ليست في فَعَلَ، وهو فرق يتجلى حين الوقوف على فَعَلَ وَأَفْعَلَ المترادفات استعمالاً<sup>(٢)</sup>.

ومنها أَنَّ الأَغْلَبَ في هذه الأبواب أَلَّا تنحصر الزيادة في معنى بل تجيء لمعانٍ. وهذه إشارة تناقض ما قام هذا البحث عليه من توحيد لمعنى الزيادة الصرفي.

ثم استعرض معاني أَفْعَلَ جاعلاً المعنى الغالب التعديّة، وظهر جلياً في شرحه وأمثله أَنَّ التعديّة لا تنفك عن الجَعْل والصيرورة، بل إنها نتيجة نحوية لهما، وهما في الحقيقة المعنى الصرفي ليس التعديّة، وقد لامس الرضي هذه النتيجة، فقال إِنَّ معنى الهمزة الجعل والتصيير: "فإن كان الفعل الثلاثي غير متعدّ صار بالهمزة متعدياً إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة، كأذهبته، ومنه أعظمته، أي جعلته عظيماً باعتقادي"<sup>(٣)</sup>، ومن أمثله في تأكيد معنى الجعل: أحفرت زيدا النهر، أي جعلته حافراً له.

وقد عاد الرضي واستدرك على ابن الحاجب قوله الذي تابعه عليه آنفاً، وهو أَنَّ الغالب في أَفْعَلَ التعديّة، وقال: "ولو قال المصنّف مكان قوله: "الغالب في أَفْعَلَ أن يكون للتعديّة" "الغالب أن يجعل الشيء ذا أصله لكان أعم؛ لأنّه يدخل

(١) انظر: الرضي الاسترلابي، شرح الشافية، ج ١، ص ٨٣.

(٢) انظر: ص ٥٠، ٥١، ٥٢ من هذا البحث.

(٣) الرضي الاسترلابي، شرح الشافية، ج ١، ص ٨٦.

فيه ما كان أصله جامداً، نحو: أْفَحَى قِدْرَهُ، أي جعلها ذات فَحَاءٍ، وهو الأَبْزَارُ، وأَجْدَاهُ أي جعله ذا جَدَى، وأَذْهَبَهُ أي جعله ذا ذَهَبٍ، وقد يجيء أْفَعَلَ ليجعل الشيء نفس أصله إن كان الأصل جامداً، نحو: أهديت الشيء: أي جعلته هديَّةً أو هدياً<sup>(١)</sup>.

واعترض الرضيّ على ابن الحاجب يدلّ على أنّ الرضيّ أدرك معنى الصيرورة والجعل ولا مَسَنَه، بل إن تفسيره لمعنى التعريض الذي ذكره ابن الحاجب يدلّ على تقريبه التعريض إلى معنى الجعل والتصيير، قال: "قوله: "وللتعريض"، أي: تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولاً للثلاثي معرّضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الحدث، سواء صار مفعولاً له أو لا، نحو أقتلته: أي عرّضته لأن يكون مقتولاً قُتِلَ أو لا"<sup>(٢)</sup>، وأمثلة التعريض صريحة في معنى الجعل صرفياً، فأبعثه وأقتلته أي جعلته معرّضاً لهما.

ويؤيد ما تقدّم أنّ الرضيّ أمعنّ في شرح معنى الصيرورة الذي ذكره ابن الحاجب، فألحم زيد: صار ذا لحم، وأطفلت: صارت ذات طِفْلٍ، وأعسر: صار ذا عُسْرٍ، وأجزب الرجل: صار ذا إيل ذات جَرَبٍ، وألام صار صاحب قوم يلومونه. واعترض على كون أكب مطاوع كَبَّه، وقال: أكبّ، أي صار يُكَبُّ.<sup>(٣)</sup>

وأيد ابن الحاجب في عدم جعل مثل (أحصد الزرع) قسماً له معنى بعينه، بمعنى حان أن يُحصد، وإنما هو في الحقيقة بمعنى صار ذا كذا، أي صار ذا حَصَادٍ<sup>(٤)</sup>، وذلك بحينونة حصاده. ثم حمل الرضيّ على ذلك - أي على معنى الصيرورة - نحو: أصبح، وأمسى وأفجر، وأشهر، أي دخل في الصباح والمساء

(١) الرضي الاسترأبادي، شرح الشافية: ص ٨٧.

(٢) السابق: ص ٨٨.

(٣) السابق: ج ١، ص ٨٨.

(٤) السابق: ص ٨٩.

والفجر والشهر، وكذا أنجَد وأجْبَل، والوصول إلى العدد نحو: أعْشَرَ، وأتْسَع،  
فجميع هذا بمعنى صار ذا كذا: أي صار ذا الصبح وذا المساء، وذا الجبل وذا  
العشرة.<sup>(١)</sup>

لكن الرضيّ تابع ابن الحاجب مقررًا بعض المعاني على ما هي عليه، مثل:  
وجدته على كذا أو على صفة كذا، والسلب والدعاء.<sup>(٢)</sup> وختم معاني أفعَلَ بأنه قد  
يأتي لها معانٍ غير ما سبق "وليس لها ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كأبصره:  
أي رآه، وأوعزت إليه، أي تقدّمت"<sup>(٣)</sup> ثم قال: "وقد يجيء أفعَلَ مطاوعاً لفعل كفطرتَه  
فأفطر، وبشّرتَه فأبشّر"<sup>(٤)</sup>.

ولو وَحَد القدماء معنى أفعَلَ على الجعل والصيرورة لكان من السهل توجيهه  
سائر المعاني عليه.

وأختم مذاهب القدماء في معاني أفعَلَ وتعيدها بأبي حيان الأندلسي الذي جمع  
أغلب المعاني التي جاءت عند سابقه حتى أوصلها إلى أربع وعشرين معنًى، وهي:  
الجعل، والتعدية، والكثرة، والصيرورة، والإعانة، والتعريض، والسلب، وإصابة الشيء  
بمعنى ما صيغَ منه، وبلوغ عدد أو زمان أو مكان، وموافقة ثلاثي أو إغناء عنه،  
ومطاوعة فَعَلَ وفَعَلَ، والهجوم ونفي الغريزة والتسمية، والدعاء، والاستحقاق،  
والوصول، والاستقبال، والمجيء بالشيء، والتفرقة.<sup>(٥)</sup>

ومن المعاني التي زادها أبو حيان ولم تتقدّم عند سابقه نصًّا: الاستقبال،  
والمجيء بالشيء، والتفرقة، ومثال الاستقبال: أففته، أي استقبلته بأفٍّ، وأسقيته:

---

(١) الرضي الاسترلابي، شرح الشافية: ص ٩٠.

(٢) السابق، ٩٠، ٩١.

(٣) السابق: ج ١، ص ٩٢.

(٤) السابق نفسه.

(٥) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٤٦.

استقبلته بقولك سقياً لك، ومثال المجيء: أكثرت: أي جئت بالكثير، والنفرة: أشرقت الشمس أضاءت، وشرقت: طلعت.<sup>(١)</sup>

ولا يخفى أن كل هذه الأمثلة معناها الصرفي الجعل والصبوورة، وقد تقدّم توضيح بعضها، أما نحو: أكثرت، أي جئت بالكثير، فالأقرب أن أكثرت جعلت الشيء كثيراً أو صيرته كثيراً، ولكن اختلفت عبارة التفسير والتأويل فأدت إلى تعدد المعاني، وجورها واحد كما ذكرت مراراً.

هذه جُلّ مذاهب القدماء من نحاة وصرفيين ولغويين في معاني أفعَلَ، استقصيت المعاني ولم أحص أصحابها عدداً، إذ وقفت عند أبرز من ذكروها وزادوا فيها حتى صارت إلى ما صارت إليه.

## ٢. المحدثون ومعاني أفعَلَ:

إنّ الدراسات الصرفية الحديثة التي أشارت إلى معاني زيادات الأفعال أو تناولتها بوقفة مطوّلة كثيرة جداً، ومن الصعوبة الوقوف عليها جميعاً في مثل هذا البحث، غير أنني لم أعثر على دراسة واحدة اختلفت صيغة أفعَلَ من حيث ضبط معانيها، وسعت إلى ما سعيت إليه، يزداد على ذلك أن جُلّ هذه الدراسات حذت حذو القدماء في ذكر المعاني ذاتها، والأمثلة ذاتها، ولم تعد إلى مناقشة هذه المعاني، ولم تعبأ بمسألة تكثير معاني أفعَلَ وأنها قد تعود إلى معنى صرفي واحد، كما هو شأن في هذا البحث.

ومن هذه الدراسات كتاب هاشم طه شلاش (أوزان الفعل ومعانيها)<sup>(٢)</sup>؛ إذ جعل كتابه كاملاً لمعاني زيادات الأفعال ومنها أفعَلَ<sup>(٣)</sup>، وقد تابع القدماء في كثير من معانيها، مثرياً المعاني بشواهد استخلصها من المصادر اللغوية والمعجمات،

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص ٤٦.

(٢) هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م.

(٣) انظر: السابق ص ٥٧ - ٧٣.

وقد بلغت المعاني عنده ستةً وعشرين معنًى، مضيئاً بعض المعاني التي استخلصها من عبارات المتقدِّمين، كمعنى التهيؤ الذي ذكره، نحو: خَفَقَ النجم إذا غاب، وأخَفَقَ إذا تهيأً للمغيب، وخَفَقَ الطائر إذا طار، وأخَفَقَ إذا ضرب بجناحيه<sup>(١)</sup>، واستنتج المؤلف هذا المعنى من عبارات القدماء<sup>(٢)</sup> وتفريقهم بين فَعَلَ وأَفْعَلَ، إلاَّ أنَّ التهيؤ المذكور يعود إلى المعنى الصرفي: الصيرورة أو المصير، فأخَفَقَ النجم بمعنى: صار إلى المغيب، وأخَفَقَ الطائر: صار إلى الطيران، هذا هو المعنى الصرفي العام والتهيؤ معنى دلالي خاصَّ يمثِّل هذه الحالات في صيرورتها: المغيب أو الطيران، فلا يستقيم أن يُفرد معنًى صرفياً مستقلاً.

ومن المعاني التي زادها معنى (وهب)<sup>(٣)</sup>، نحو: أشفيته وهبت له شفاءً، وهذا معنى جعل وصيرورة كما ناقشه سيبويه في مثل: فتن وأفتن وحزن وأحزن؛ إذ قال: أفعَلَ: جعلته حزياً وجعلته مُفتناً.

ومما زاده أيضاً (التمكّن من الشيء)<sup>(٤)</sup>، نحو: أحفرتُ البئرَ أي مكّنت من حفرها، وأعرض: تمكّن في عرضه. وقد تقدّم أنّ معنى الجعل والصيرورة في مثل هذا واضح. فالمثال الأول حمله القدماء على معنى الإعانة<sup>(٥)</sup>، ومعنى الجعل والصيرورة واضح جداً في معنى الإعانة. فأحفرتُ فلاناً البئرَ: جعلته حافرًا لها.

---

(١) هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م، ص ٦٥.

(٢) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٥٢.

(٣) انظر: هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص ٦٥.

(٤) انظر: السابق، ص ٦٦.

(٥) انظر: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (٥٣٨هـ، ١١٤٣م)، أساس البلاغة، ج ٢، تحقيق:

محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ج ١، ص ٢٠٧.

وذكر من المعاني (الحمل)<sup>(١)</sup>، نحو: أكذبتَه، أي حملته على الكذب، وأعجبته، أي حملته على العجب، ولا أرى ذلك إلا جعلاً وصيرورة، أي جعلته كذلك، أو صيرته إلى ذلك.

ومن المعاني التي ذكرها أيضاً (الإظهار)<sup>(٢)</sup>، نحو: أبأست، أي أظهرت البأس، ولا يختلف هذا عن الصيرورة في شيء. وذكر غير ذلك من المعاني التي إن دقت فيها تجدها لا تتعدى معنى الجعل والصيرورة.

أما خديجة الحديثي فحين وقفت عند معاني أَفْعَلَ التي جاءت عند سيبويه، وعند بعض المتقدمين جعلت التعدية مرادفة للصيرورة إلى شيء<sup>(٣)</sup>، كما أنها لم تحقق المعاني التي نقلتها عن سيبويه؛ إذ جعلت أشرق الشمس، وأضاء كالغريزة مع أن سيبويه فرق ترفيقاً دقيقاً بين شَرَقَ وأشرقَ، وضَاءَ وأضاء، وجعلت أدنف مما استغني به عن الثلاثي، مع أن سيبويه قاسه على أصبح من حيث الدخول في الشيء أو المصير إليه<sup>(٤)</sup>، وذكرت لأصبح وأمسى ونحوهما معنيين: مرة يغني عن الثلاثي ومرة الدخول في الحين<sup>(٥)</sup>، والحقيقة أنه للثاني، الذي يؤول إلى الصيرورة كما أشرت لذلك عند استعراض مذهب سيبويه في المعاني.

أما الدراسة الثانية فهي (أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية)<sup>(٦)</sup> لنجاة الكوفي، إذ وقفت على معاني أَفْعَلَ التي ذكرها القدماء، ولم تأتِ بجديد يُذكر، ولم تستحسن معنى الصيرورة في مثل أحصد، وذهبت إلى أن همزة الصيرورة الغالب فيها

(١) انظر: هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص ٦٥.

(٢) انظر: السابق ٧٣.

(٣) خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، ط ١، بغداد، ١٩٦٥م، ص ٣٩١.

(٤) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٦١، خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ٣٩٢.

(٥) الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص ٣٩٢.

(٦) نجاة الكوفي، أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م، ص ٣١-٤٨.

اشتقاق فعلها من الجامد، والمسموع في همزة الاستحقاق اشتقاق فعلها من الحدث، مثل: أجزَّ النخل<sup>(١)</sup>، غير أن الصيرورة في أفعل أعم من كل هذه المحددات. وأثبتت معنى المطاوعة في أفعل مع أن المحققين من النحاة نفوا ذلك وأعادوه إلى الصيرورة<sup>(٢)</sup>.

وذكرت معنى (وصول الحدث إلى المفعول) وفسرته على خلاف التعدية، مع أن ظاهر عبارة سيبويه أنه للتعدية، مثل: غفلت وأغفلت. وفرقت بين همزة التعدية والهمزة في مثل هذا من غير ما طائل. وكل ما اجتهدت فيه من معانٍ لا يعدو معنى الصيرورة والجعل صرفياً.

ومن الدراسات الحديثة ما لم يتجاوز ما جاء عند القدماء قيد أنملة، وذلك نحو: (أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب)<sup>(٣)</sup> التي ذكر فيها ستة عشر معنى استخلصها من شافية ابن الحاجب، ولم يزد عما جاء عند القدماء شيئاً. ومثلها: (أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها)، لأبي أوس إبراهيم الشمسان<sup>(٤)</sup>.

### ٣. فَعَلَ وَأَفْعَلَ:

يُعدُّ ترادفَ فَعَلَ وَأَفْعَلَ استعمالاً من أقدم القضايا اللغوية التي لفتت أنظار النحويين واللغويين، إذ انقسموا فيها فريقين: أحدهما يقرُّ بمجيء أفعل بمعنى فَعَلَ، والثاني لا يرى ترادفاً بينهما، ملتصماً فروقاً دقيقة بين الصيغتين.

- 
- (١) نجاه الكوفي، أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م، ص ٤٥.  
(٢) انظر: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ، ١١٤٣م) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤ ج، دار الكتاب العربي، ط ٣، بيروت، ١٤٠٣ هـ، ج ٤، ص ٥٨٢، شرح الرضي على الشافية، ج ١، ص ٨٩.  
(٣) عصام نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب دراسات لسانية ولغوية، دار الفكر اللبناني، ط ١، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٢٠١-٢٠٦.  
(٤) أبو أوس إبراهيم الشمسان، أبنية الفعل دلالاتها وعلاقاتها، دار المدني، ط ١، جدة، ١٩٨٧م، ص ١٦-٢٥.

وقد كَثُرَت في هذه المسألة المصنّفات المستقلّة، وتَبِعَ المحدثون فيها السابقين من حيث الاختلاف في الترادف بينهما وعدمه، ومن حيث أفرادها بالتأليف والبحث.

وليس غرضي الوقوف ملياً على هذه الظاهرة ولكني سألامسها من الجانب الذي تتقاطع فيه مع هذا البحث، لأنني أوافق ابتداءً من ذهب إلى التفريق بين فَعَلَ وأَفْعَلَ؛ إذ إنَّ المعنى الصرفي الذي أسعى إلى ضبطه في صيغة أَفْعَلَ لم آنسه في (فَعَلَ) المجرد؛ فأفْعَلَ تخالف فَعَلَ في المعنى الصرفي الملازم لها، وهو معنى الجعل والصبوورة، وهو فرق جوهري بين الصيغتين.

وقد تبين لي هذا الفرق من خلال دراسة طائفة من الأفعال جاءت على (أَفْعَلَ) و(فَعَلَ)، وذهب بعضهم إلى أنّهما سواء في المعنى، وذهب آخرون إلى أنّهما مختلفتان فيه، وقد رجّحت في هذا البحث تخالفهما الجوهري وإن ترادفتا بعد حين في الاستعمال، فاختلافهما في أصل المعنى لا يتناقض مع ورود استعمالهما في المعنى ذاته؛ لأن استعمالهما بالمعنى ذاته مسألة تداول واستعمال. وهذه مسألة معهودة في اللغة؛ إذ تختلف الكلمات أو الصيغ في أصل الوضع، ولكنّ المتقاربات قد تتوحد وتعمم دلالتها تحت وطأة الاستعمال، وقد يحدث أن تختار بيئة من البيئات اللغوية إحداها وتختار بيئة أخرى الأخرى وتشيع فيها، وهو الأمر نفسه الذي جرى في فَعَلَ وأَفْعَلَ المترادفات استعمالاً، إذ اختارت البيئة الحجازية (فَعَلَ) في بعض الأفعال، واختارت تميم (أَفْعَلَ) فيها كما أشار بعض العلماء.<sup>(١)</sup> قال سيبويه: "وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحد إلا أنّ اللغتين اختلفتا، زعم ذلك الخليل فيجيء به قوم على فعلت ويلحق به قوم الألف فيبينونه على أفعلت..."<sup>(٢)</sup>، وقال ابن درستويه (٣٣٧هـ، ٩٤٨م): "ولا يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد،

(١) انظر: أبو حاتم السجستاني (٢٥٥هـ، ٨٦٨م)، فعلت وأفعلت، تحقيق إبراهيم خليل العطية، دار صادر، ط ٢، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٦٠ (مقدمة المحقق)، أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م، ج ٢، ص ٦٢١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٦١.

إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظنُّ كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلة فيه والفروق، فظنوا أنّهما بمعنى واحد، وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم، فإن كانوا قد صدقوا في نقل ذلك عن العرب، فقد أخطؤوا عليهم في تأويلهم ... وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بيّنا، أو يكون على معنيين مختلفين<sup>(١)</sup>، وابن درستويه من أوائل العلماء الذين رفضوا ترادف فعل وأفعل على معنى واحد خارج الشرط المذكور، وأفاض في تصحيح الفصح بذكر الفروق بينهما في الأزواج التي ذكروا أنها مترادفة، بل إنّه ذكر أنّه صنّف تصنيفاً خاصاً في هذه المسألة في تأكيد الخلاف والفرق بين فعل وأفعل<sup>(٢)</sup>، وممن ذهبوا هذا المذهب الرضيّ الاسترلابادي، الذي ذهب إلى أنّه لا بدّ من فرق بين البنائين<sup>(٣)</sup>، وتبعهم من تبعهم من القدماء والمحدثين<sup>(٤)</sup>.

وقد نسبوا (فعل) إلى البيئة الحجازية و(أفعل) إلى البيئة التميمية<sup>(٥)</sup>، وليس من الواضح إن كانت هذه ظاهرة عامّة أم خاصّة ببعض الأفعال، لأنّ إشارات

(١) أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٣٧هـ، ٩٤٨م)، تصحيح الفصح، تحقيق محمد بدوي المختون، مراجعة رمضان عبدالنواب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م، ص ٧٠.

(٢) انظر: السابق، والكتاب المشار إليه لم يُعثر عليه بعد.

(٣) انظر: شرح الرضي على الشافية، ج ١، ص ٨٣.

(٤) انظر: لطف الله بن محمد الغيات الظفيري (١٠٣٥هـ، ٦٢٥م)، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، ج ٢، تحقيق: عبدالرحمن محمد شاهين، ج ١، ص ٦٩.

(٥) أبو إسحق الزجاج (٣١١هـ، ٩٢٣م)، فعلت وأفعلت، تحقيق رمضان عبدالنواب، وصبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٥م، ص ٥ (مقدمة المحقق)، ضاحي عبدالباقي، لغة تميم - دراسة تاريخية وصفية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٣٦١، أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج ٢، ص ٦٢١.

القدماء ذكرت الفعل فتنَ فقط<sup>(١)</sup>، وهذه المسألة لا تقدّم لهذا البحث شيئاً غير أن في ثناياها إشارات أخرى ذات أهميّة، منها أن الاستعمال قد تحوّل عن فَعَلَ إلى أَفْعَلَ؛ إذ روى ابن دريد (٣٢١هـ، ٩٣١م) عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "مضني: كلامٌ قديمٌ قد تُرك" وأردف ابن دريد: "وكأنه أراد أن أمضني هو المستعمل"<sup>(٢)</sup>، وجاء في الصحاح: "وقال ثعلب: يُقال: قد أمضني الجرح. قال: وكان من مضى يقول مضني بغير ألف"<sup>(٣)</sup>، ونقل الزمخشري عن بعضهم: "أن مضّ وأمضّ لغتان جيّدتان، وقال الفراء: أمضّ أفصح، واحتجّ بقول رؤية: [الرجز]

فاقنني فشرُّ القول ما أمضاً<sup>(٤)</sup>،<sup>(٥)</sup>.

وإذا ما جمعنا هذه الإشارات مع الإشارة السابقة وهي أن فَعَلَ كانت تستعمل عند الحجازيين زيادة على إشارة النحاس العامّة، وهي أن لغة الحجاز هي اللغة

(١) انظر: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ، ٩٤٩م) إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، ط٢، ١٩٨٥م، ج ١، ص ٤٨٥، محمد بن مكرم بن منظور (٧١١هـ، ١٣١١م) لسان العرب، ج ١٥، دار صادر، ط ٣، بيروت، ١٤١٤هـ، ج ١٣، ص ٣١٧ (فتن).

(٢) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ، ٩٣١م) جمهرة اللغة، ج ٣، تحقيق: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط ١، بيروت، ١٩٨٧م، ج ١، ص ١٤٨.

(٣) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٧، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط ٤، بيروت، ١٩٨٧م، ج ٣، ص ١١٠٦. وانظر: ابن درستويه، تصحيح الفصح، ص ١٦٣.

(٤) انظر: وليم البروسي، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، ص ٨٠، وصدر البيت: إن كان خيرٌ منكٍ مُستَضّاً.

(٥) الزمخشري، شرح الفصح، ج ٢، تحقيق: إبراهيم الغامديّ، المملكة العربيّة السعوديّة، ١٤١٧هـ، ج ١، ص ٤٥٢.

القديمة الفصيحة<sup>(١)</sup>، فإنَّ المحصَّلة هي أنَّ مَن اختار أَفَعَلَ على فَعَلَ إنّما سلك هذا المسلك التطوُّريَّ لحادثٍ متجدِّدٍ في سمت هذه الصيغة، وهو معنى الجعل والصيرورة الذي يمنحها قوَّة ليست في فَعَلَ<sup>(٢)</sup> كما سيَتبيَّن ذلك لاحقاً في دراسة الأفعال.

ومما يؤيِّد ما سبق أن السجستانيَّ نقل عن الأصمعيِّ إنكاره للفعل (خَلَقَ) وتجويدَه للمزيد (أَخْلَقَ)، غير أنَّ بعض العلماء ردَّ على الأصمعيِّ بأنَّ الثلاثيَّ مستعمل، مستدلِّين بشواهدٍ شعريَّة، واعتذر السجستاني عن الأصمعيِّ بأنَّ أَفَعَلَ (أَخْلَقَ) هو الوجه الجيِّد الَّذي لا اختلاف فيه، غير أنَّ الأصمعيِّ كان مولعاً بالجيِّد المشهور ويضيق فيما سواه.<sup>(٣)</sup>

وذكر الزمخشريُّ أفعالاً أخرى مثل يَدَيْتِ وَيَدَيْتِ، وَأَعْفَيْتِ وَعَفَوْتَ (التي عدَّها من قول العامَّة) عادداً أَفَعَلَ هي الأَفْصَح.<sup>(٤)</sup>

ولا أستبعد هنا أن جنوح الاستعمال نحو (أَفَعَلَ) إنّما هو جنوح نحو قوَّتِها المتأْتية من معنى الجعل والصيرورة فيها، في حين أنَّ (فَعَلَ) تدلُّ على الفعل ابتداءً مجرداً من أي دلالة صرفية زائدة.

وفسر ابن جنيِّ ترادف فَعَلَ وَأَفَعَلَ استعمالاً على أن أَفَعَلَ منقولة عن فَعَلَ (أي تعدية لها) غير أنَّ المفعول به حُذِفَ معها، قال: "وأما أَخْصَفَتْ فكأنَّها منقولة عن خَصَفَتْ، كأنَّه - والله أعلم - يخصفان أنفسهما أو أجسامهما من ورق الجنَّة،

---

(١) انظر: أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (٣٣٨هـ، ٩٤٩م) إعراب القرآن، ج٥، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربيَّة، ط٢، ١٩٨٥م، ج٣، ص٣١٤.

(٢) لعلَّ هذا ما لمسه الرضي في شرح الشافية فجعل التأكيد والمبالغة من معاني أَفَعَلَ (انظر ص١٠ من هذا البحث).

(٣) انظر: السجستانيِّ، فعلت وأفعلت، ص٨٣.

(٤) انظر: الزمخشريِّ، شرح الفصح، ج١، ص٤٥٤، ٤٥٧.

ثُمَّ حُذِفَ الْمَفْعُولُ عَلَى عَادَةِ حَذْفِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ<sup>(١)</sup>، وَأَوَّلُ (أُنْبِتَ) مِنْ  
قَوْلِ زَهِيرٍ: [الطويل]

رَأَيْتَ ذَوِي الْحَاجَاتِ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ قَطِينًا لَهُمْ حَتَّى إِذَا أُنْبِتَ الْبَقْلُ<sup>(٢)</sup>

فِي أَحَدٍ وَجُوهِهِ أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفَ الْمَفْعُولِ، أَي: حَتَّى أُنْبِتَ الْبَقْلُ ثَمَرَهُ<sup>(٣)</sup>،  
وَمَذْهَبُ ابْنِ جَنِيِّ هَذَا يُوَيِّدُ الْجَعْلَ وَالصِّيْرُورَةَ الَّتِي فِي أَفْعَلَ؛ لِأَنَّ التَّعْدِيَةَ كَمَا  
أَشْرَتْ مَا هِيَ إِلَّا نَتِيجَةُ لِمَعْنَى الْجَعْلِ وَالصِّيْرُورَةِ.

٣. ١: طائفة من الأفعال التي استعمل فيها فَعَلَ وأَفْعَلَ بمعنى واحد:

هذه طائفة من الأفعال التي جاءت عند اللغويين والنحويين بمعنى واحد،  
وسأدرس هنا إن كانت كما زعموا، أم أن لكل منها معنى وأن اتفقاها مسألة  
استعمال.

١- بدأ وأبدأ: لم أعثر على مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى بَلْ إِنَّ جُلَّ الْإِشَارَاتِ  
إِلَيْهِمَا عَلَى أَنَّهُمَا لِعَتَانِ بِمَعْنَى، قَالَ الزَّجَّاجُ: "بَدَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ يَبْدُوهُمْ بَدَاءً، وَأَبْدَأَهُمْ  
إِبْدَاءً"<sup>(٤)</sup>، وَيَبْدُو لِي أَنْ بَدَأَ: أَنْشَأَ ابْتِدَاءً، وَأَبْدَأَ: يَجْعَلُ لَهُ بَدَاءً، وَمِنْ هُنَا فِعَالِبًا مَا  
تَقْتَرِنُ أَبْدَأَ بِأَعَادَ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ تَعَزَّزَ عِنْدِي ذَلِكَ مِنْ اسْتِعْرَاضِ الْآيَاتِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا هَذَانِ  
الْفِعْلَانِ، مِنْهَا: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ [السجدة: ٧]، ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ  
ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الروم: ٢٧]، ﴿فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ

(١) أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ، ١٠٠١م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات  
والإيضاح عنها، ج ٢، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح شلبي، المجلس  
الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م، ج ١، ص ٢٤٥.

(٢) أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ، ٩٠٣م) شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق: فخر الدين قباوة،  
مكتبة هارون الرشيد، ط ٣، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨م، ص ٩٢.

(٣) انظر ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٨٩.

(٤) الزجج، فعلت وأفعلت، ص ٥١، وانظر: السجستاني، فعلت وأفعلت، ص ١٣٣.

(٥) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢٠، ص ٢٢٨.

الْأَجْرَةَ ﴿العنكبوت: ٢٠﴾، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي  
وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]، فغير خافٍ أنّ دلالة بدأ في الآيات: أنشأ النشأة الأولى. في  
حين أنّ أبدأ: جعل له بداية، ولذلك غالباً ما تقترن بأعاد، قال عبيدٌ: [الرجز]

أفقر من أهله عبيدٌ      فاليوم لا يبدي ولا يعيد<sup>(١)</sup>

وقال الشنفرى: [الطويل]

فأيمتُّ نُسواناً وأيمتُّ إِدَّةً      وعدتُّ كما أبدأتُّ والليلُ أليلُ<sup>(٢)</sup>

## ٢- حسن وأحسن:

حسنٌ: إذا لامس بحواسّه، وأحسنٌ: إذا صار ذا إحساس، أو صار إلى  
الإحساس، وهي تطابق تماماً ما ذكره سيبويه حين حمل أدنف على أصبح  
وأمسى، أي صار إلى الدنف أو صار ذا دنفٍ، قال الراغب: "فأما حسبتُ فنحو  
علمتُ وفهمتُ، ولكن لا يقال ذلك إلا فيما كان من جهة الحاسة... وأما أحسنتهُ  
فحقيقته: أدركته بحاستي...، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عَيْسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾ [آل  
عمران: ٥٢] فتنبه أنه ظهر منهم الكفر ظهوراً بأن للحسن فضلاً عن الفهم"<sup>(٣)</sup>، وقد  
ألمح أبو حيّان في البحر إلى أن حسن قد يكون للمتجسّد<sup>(٤)</sup>، ونقل القرطبي

(١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ١٨١ (عود)، وانظر: ديوان عبيد بن الأبرص، شرح  
أشرف أحمد عدره، دار الكتاب اللبناني، ط ١، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٥٢.

(٢) محمد بن محمد الملقّب بمرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ، ١٧٩٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس،  
٤٠ ج، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج ومجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م،  
(أيم) ج ٣١، ص ٢٥٧، ونُسب البيت لتأبط شراً، إلا أن الأكثر على أنّه للشنفرى (انظر: ديوان  
الشنفرى، جمع وشرح وتحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط ٢، بيروت، ١٩٩٦م،  
ص ٧٠).

(٣) أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ، ١١٠٨م)، المفردات في غريب القرآن،  
تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، ط ١، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ١٤١٢هـ، ص  
٢٣٢ (حسن).

(٤) البحر المحيط، ٣، ١٧٦.

عن أبي عبيدة: "معنى أحسّ: عرف، وأصل ذلك وجود الشيء بالحاسة، والإحساس العلم بالشيء"<sup>(١)</sup>، وإذا كانت كذلك فإن أحسّ غالباً ما يُستخدَم لغير المتجسّد كقوله تعالى: ﴿قَلَمًا أَحَسَّ عَيْسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، قال الزمخشري: "قَلَمًا علم منهم الكفر علماً لا شبهة فيه كعلم ما يُدرك بالحواس"<sup>(٢)</sup>، وهو يؤيد معنى الصيرورة في أحسّ، إذا صار ذا حسّ لهذا الأمر، كمن يحسّه بحواسّه ويلمسه. ويحمل عليه المجاز الذي ورد في قول أوس بن حجر: [الطويل]

وأملَسَ صولِيًّا كَنِيهِ قَرَارَةً      أَحَسَّ بَقَاعٍ نَفْحَ رِيحٍ فَأَجْفَلَا<sup>(٣)</sup>

وفي شرح النووي على مسلم عند وقوفه على حديث أنس - رضي الله عنه - : "قَلَمًا حَسَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا خَلْفَهُ جَعَلَ يَتَجَوَّزُ فِي الصَّلَاةِ..."، قال النووي (٦٧٦هـ، ١٢٧٧ م): "ويقع في طرق بعض النسخ (أحسّ) بالألف، وهذا هو الفصح الذي جاء به القرآن، وأما حسّ بحذف الألف فلغة قليلة"<sup>(٤)</sup>، ويبدو لي أنّ قلة (حسّ) في مثل هذا المعنى إنّما هو لارتباطها بالحاسة مباشرة، وارتباط (أحسّ) بما يترتب على الحاسة من شعور وعلم بالشيء، وهو أمر يؤيد معنى الصيرورة كما تقدّم.

(١) أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ، ١٢٧٢م) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٢٠ ج، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط ٢، القاهرة، ١٩٦٤م، ج ٤، ص ٩٧.

(٢) الكشاف، ١، ٣٦٥.

(٣) ديوان أوس بن حجر، تحقيق: وشرح محمد يوسف نجم، دار صادر، ط ٣، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٨٤.

(٤) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ، ١٢٧٧ م)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ١٨ ج، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، بيروت، ١٣٩٢هـ، ج ٧، ص ٢١٣، الحديث رقم ١١٠٤.

### ٣- ضاء وأضاء:

ذكر الزجاج أن ضاء وأضاء معناهما واحد<sup>(١)</sup>، وقال ابن عاشور: "أضاء يجيء متعدياً، وهو الأصل؛ لأن مجرده ضاء، فتكون حينئذٍ همزته للتعدية، كقول أبي الطحان القيني: [الطويل]

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم      دُجى الليل حتى نظمَ الجزعَ ثاقبه<sup>(٢)</sup>

ويجىء قاصراً بمعنى ضاء، فهمزته للصيرورة، أي صار ذا ضوءٍ، فيساوي ضاء كقول امرئ القيس يصف البرق: [الطويل]

يضيء سناه أو مصابيحُ راهبٍ      أمالَ السليط بالذبال المقتل<sup>(٣)</sup>

والحقيقة أن بينهما فرقاً دقيقاً لم يأبه به كثير من اللغويين والمفسرين، وحملوه على المعنى الواسع كما فعل ابن عاشور الذي فسّر المعنى تفسيراً دقيقاً، لكنه ساوى بين ضاء وأضاء، فضاء ابتداءً، وأضاء: صار ذا ضياء أو صار مضيئاً، وهو مثل سَفَرٍ وأسْفَر، وشَرَقَ وأشْرَقَ، قال ابن درستويه: "سَفَرَت المرأة إذا ألقت خمارها عن وجهها، وقد أسفر وجهها إذا أضاء، وكذلك أسْفَر الصبح"<sup>(٤)</sup>، فالعلاقة بين الفعلين أن سَفَر ابتداءً: كَشَفَ، وأسْفَر الوجه والصبح: صار ذا سفور وإضاءة، قال الراغب: "وأسْفَرُوا بالصَّبح تُؤَجَّرُوا، من قولهم: أسْفَرْتُ، أي: دخلت فيه، نحو:

(١) انظر: الزجاج، فعلت وأفعلت، ص ٩٦، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (٥٤٠هـ، ١١٤٥م)، ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر، ١٩٨٢م، ص ٥٢.

(٢) انظر: يحيى الجبوري، قصائد جاهلية نادرة، مؤسسة الرسالة، ط ٢، بيروت، ١٩٨٨م، ص ٢١٨، ويُستب إلى لقيط بن زرارة في بعض المصادر.

(٣) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١، ص ٣٠٨، وانظر: أبو سعيد السكري (٢٧٥هـ)، شرح ديوان امرئ القيس وملحقاته، ج ٣، دراسة وتحقيق: أنور أبو سويلم، محمد الشوابكة، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ، ط ١، دولة الإمارات، ٢٠٠٠م، ج ١، ص ٢٧٨.

(٤) ابن درستويه، تصحيح الفصيح، ص ١٢٩.

أصبحت<sup>(١)</sup>، وقد تقدّم أنّ الدخول في مثل أصبح وأمسى من أوجه الصيرورة، وقال ابن درستويه عن (شَرَقَ): "شَرَقَتِ الشَّمْسُ إِذَا طَلَعَتْ، وَأَشْرَقَتْ: إِذَا أَضَاءَتْ وَصَفَّتْ، وَمَعْنَاهُ صَارَتْ ذَاتَ إِشْرَاقٍ وَضِيَاءٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ تَجِيءُ لِهَذَا الْمَعْنَى"<sup>(٢)</sup>، وقال ابن الجبّان (٤١٦هـ، ١١٢٥م): "فَإِذَا انبَسَطَتِ الشَّمْسُ وَأَضَاءَتْ: قِيلَ أَشْرَقَتْ... فَأَشْرَقَتْ أَبْلَغُ مِنْ شَرَقَتْ"<sup>(٣)</sup>، وقال الزجاج: "يُقَالُ ضَاءَ الشَّيْءُ يَضْوُءُ وَيُضِيءُ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ الْمَخْتَارَةُ"<sup>(٤)</sup> وكلُّ هذا يدلُّ على معنى الصيرورة في أَفْعَلَ، والأُمثلة قَرِيبَةٌ مِنْ ضَاءَ وَأَضَاءَ، فَأَضَاءَ: أَي صَارَ ذَا ضِيَاءٍ، وَضَاءَ لَمَعَ ابْتِدَاءً، وَقَدْ أَحْسَنَ مِنْ ذَلِكَ: إِنَّ أَضَاءَ ضِدُّ أَظْلَمَ<sup>(٥)</sup>، لِأَنَّ مَعْنَى الصَّيْرُورَةِ وَاضِحٌ فِي أَظْلَمَ، وَيُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ أَضَاءَ.

#### ٤ - سقى وأسقى:

جاءت عبارة سيبويه صريحة في النص على معنى الجعل في أسقى، وعلى أساس ذلك فرّق بين سقى وأسقى، قال: "وتقول سقيته فشرب، وأسقيته: جعلت له ماءً وسقياً....، فسقيته مثل كسوته، وأسقيته مثل ألبيته، ومثله: شفيته وأشفيته، فشفيته: أبرأته، وأشفيته وهبت له شفاءً"<sup>(٦)</sup>، فأسقيته: جعلته مسقياً دون مباشرة السقي، مثل أشفيته: جعلته شافياً أو مُشْفَىً بأن وهبت له ما يُشفيه دون مباشرة

(١) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج ١، ص ٤١٢ (سفر).

(٢) ابن درستويه، تصحيح الفصح ص ١٢٥.

(٣) أبو منصور ابن الجبّان (ت ٤١٦هـ، ١١٢٥م)، شرح الفصح في اللغة، تحقيق: عبد الجبار جعفر

القرّاز، تقديم: إبراهيم الوائلي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ١، بغداد، ١٩٩١م، ص ١٣٤.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ، ٩٢٣م)، معاني القرآن وإعرابه، ج ٥،

تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط ١، بيروت، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٩٦.

(٥) انظر: أبو علي الحسن بن عبدالله القيسي (ق ٥٦هـ، ق ١٢م)، إيضاح شواهد الإيضاح، ج ٢، تحقيق:

محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط ١، بيروت، ١٩٨٧م. ج ١، ص ١٤٩.

(٦) سيبويه، الكتاب ج ٤، ص ٥٩.

عَمَلُ الْإِبْرَاءِ، وَهَذَا التَّحْلِيلُ هُوَ ذَاتُهُ مَا لَمَحَهُ الرُّضِيُّ<sup>(١)</sup> بَيْنَ حَزْنَتِهِ وَأَحْزَنْتَهُ، فَالْفَرْقُ دَقِيقٌ يَتِمَّتْ فِي مَعْنَى الْجَعْلِ فِي (أَفْعَلْ).

وَأَكَّدَ الْمَعْنَى ذَاتَهُ الْفَرَّاءُ، قَالَ: "وَقَوْلُهُ: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل ٦٦]، الْعَرَبُ تَقُولُ لِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ بَطُونِ الْأَنْعَامِ وَمِنَ السَّمَاءِ أَوْ نَهْرٍ يَجْرِي لِقَوْمٍ: أَسْقَيْتَ، فَإِذَا أَسْقَاكَ الرَّجُلُ مَاءً لَشَفْتِكَ قَالُوا سَقَاهُ، وَلَمْ يَقُولُوا أَسْقَاهُ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان ٢١]، وَقَالَ: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي﴾ [الشعراء ٧٩]<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا التَّفْرِيقُ لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْهُمَا اسْتِعْمَالًا وَاحِدًا كَمَا أَشْرَتْ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَدَايَةِ هَذَا الْمَبْحَثِ، قَالَ الْفَرَّاءُ: "وَرَبَّمَا قَالُوا لِمَا فِي بَطُونِ الْأَنْعَامِ وَلِمَاءِ السَّمَاءِ سَقَى وَأَسْقَى، كَمَا قَالَ لَبِيدٌ: [وَأَفْر]

سَقَى قَوْمِي بَنِي مَجْدٍ وَأَسْقَى      نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هَلَالٍ"<sup>(٣)</sup>

وَنَقَلَ الطَّبْرِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: "أَسْقِينَاهُمْ نَهْرًا وَأَسْقِينَاهُمْ لَبْنًا: إِذَا جَعَلْتَهُ شَرِبًا دَائِمًا، فَإِذَا أَرَادُوا أَنْهُمْ أَعْطَوْهُ شَرِبَةً قَالُوا: سَقِينَاهُمْ، فَنَحْنُ نَسْقِيهِمْ بَغِيرِ أَلْفٍ"<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى تَدَاخُلِ الْمَعْنِيَيْنِ فِي الْاسْتِعْمَالِ قَالَ: "وَالْعَرَبُ قَدْ تَدْخُلُ الْأَلْفُ

(١) انظر: شرح الرضي على الشافية ج ١، ص ٨٧.

(٢) أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ، ٨٢٢م) معاني القرآن، ٣، ج، عالم الكتب، ط ٣، بيروت، ١٩٨٣م، ج ٢، ص ١٠٨.

(٣) السابق، وانظر: شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، رقم ٨، ١٩٦٢م، ص ٩٣.

(٤) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ، ٩٢٢م)، جامع البيان في تأويل القرآن، ٢٤، ج، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٠م، ج ١٧، ص ٢٣٧.

فيما كان من السقي غير دائم وتزرعها فيما كان دائماً، وإن كان أشهر الكلامين عندها ما قال الكسائي<sup>(١)</sup>.

وما تقدّم يؤيد معنى الجعل والصيرورة في أسقى، ولا يوجد هذا المعنى في سقى؛ لأنّ سقى: ناوله ماءً ليشرب، على حين أنّ أسقى: جعلهم مسقيين على الدوام، أو صاروا ذوي سقى.

وقد تتبّع أحد الدارسين (سقى وأسقى) في القرآن الكريم فأقرّ الفرق السابق<sup>(٢)</sup>.

## ٥- كَنَ وَأَكَنَّ:

يفرّق أهل اللغة بين كَنَ وَأَكَنَّ على أنّ كَنَ ستر بشيء وصان، وأَكَنَّ: أخفاه في نفسه، فأكنت كأضمرت، وكنتت كستر<sup>(٣)</sup>، وهو تفريق يؤيد معنى الصيرورة والجعل في أفعل (أكنّ)؛ لأنّ كَنَ حفظ ابتداءً وصان، وكان في المحسوسات والماديّات، كقوله تعالى: ﴿كَانَتْهُمْ لَوْلُو مَكْنُونٌ﴾ [الطور ٢٤] وأكَنَّ: صيره إلى الحفظ والصون والإخفاء، نحو: أكنتت الحديث في نفسي، قال تعالى: ﴿أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة ٢٣٥] وقال جلّ ثناؤه: ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [القصص ٦٩]، ولعلّ انتقال المعنى من المحسوسات إلى المعنويّات كحديث النفس وغيره ناسبه صيغة أفعل لمعنى الصيرورة فيها، فكان سَتَرَ الحديث في النفس وما شابه: صَيَّرَهُ ذَا كَنٍّ وَذَا حِفْظٍ، نقل الزمخشريّ عن الفراء: "أكنتت الشيء إذا جعلته في كَنٍّ، كما يُقال أغلّفه إذا جعله في غلاف"<sup>(٤)</sup>، ولم تسلم هاتان الصيغتان من التوسع الاستعماليّ الذي جعلهما في معنى واحد في بعض البيئات

(١) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج١٧، ص٢٣٧.

(٢) انظر: فريد الزامل السليم، الخلاف التصريفيّ وأثره في القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، ط١، المملكة العربية السعوديّة، ١٤٢٧هـ، ص١٠٢، ١٠٣.

(٣) انظر: السجستاني، فعلت وأفعلت، ص٨٢، ابن جنّي، المحتسب، ج٢، ص١٤٤، الزمخشري، شرح الفصح، ج١، ص٤١٩.

(٤) الزمخشري، شرح الفصح، ج١، ص٤١٩.

اللغوية، إذ أشار السجستاني أنه سمع أبا زيد يقول: "أهل نجد يقولون: أكننت اللؤلؤة والجارية فهي مُكَنَّة، وكننت الحديث، وكلُّ صواب، وكان يُشع في اللغات حتى ربّما جاء بالشيء الضعيف فيجري ذلك مجرى القوي"<sup>(١)</sup>.

## ٦- سرى وأسرى:

ذكر بعض اللغويين أنّ سرّيت بالقوم وأسريت بهم لغتان<sup>(٢)</sup>، قال الله عزّ وجلّ: ﴿أَنْ أُسْرَ بِعِبَادِي﴾ [طه ٧٧] بقطع الألف، وقد وصل بعضهم الألف، وفي قوله عزّ وجلّ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء ١] بلا اختلاف في القراءات، وقال امرؤ القيس: [الطويل]

سرّيت بهم حتى تكلّ مطيهم

وحتى الجياد ما يقدن بأرسان<sup>(٣)</sup>

وقال النابغة: [البسيط]

أسرت عليه من الجوزاء سارية

تزجي الشمال عليه جامد البرد<sup>(٤)</sup>

وباستثناء آية الإسراء فإن بقية الشواهد يصعب نفي ترادف فعلاً وأفعلَ فيها، وهو ترادف كما ذكرت مراراً استعمالياً، وإلا فالأصل أن أسرى فيها جعل وصيرورة، فسرى: باشر فعَلَ السرى، مثل ذهب وانطلق، وأسرى: صار ذا سُرى، يؤيد ذلك أنّ (سرى به) أكثر ما تُستعمل للمصاحبة، مثل ذهب به،

وجاء به، في حين أن (أسرى به) فيها معنى الجعل والصيرورة، ولا يلزم منها المصاحبة، فهي على معنى: جعله يسرى كما في الآية، وقد ساوى أبو حيان بين

(١) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص ٨٢.

(٢) انظر: السابق، ٩٣.

(٣) ديوان امرؤ القيس، ج ٢، ص ٤٩٦، كذا البيت في كثير من المطان، و صدره في الديوان:

مطوت بهم حتى تكلّ غرائهم.

(٤) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (سلسلة ذخائر العرب ٥٢)، ط ٢، دار

المعارف بمصر، ص ١٨.

سرى وأسرى في آية الإسراء، ونفى أن تكون الهمزة للتعدية، ونفى أيضاً لزوم المشاركة من تعديته بالباء، قال والمعنى: جعله يسري<sup>(١)</sup>.

وقد انتهى أبو حيان كما ترى إلى ما ذكرته قبل قليل من معنى الجعل والصيرورة في أفعل التي هي هنا أسرى.

## ٧- عال، أعال:

ذكرت طائفة من علماء العربية منهم ابن الأعرابي والكسائي وأبو عمرو الدوري أن العرب تقول: عال يعول، وأعال يعيل، أي كثر عياله<sup>(٢)</sup>، وقد توارد كثير من النحاة على أن أعال: كثر عياله دون عال التي تعني فيما تعني افتقر، وقد أنكر الشوكاني أن تكون عال بمعنى كثر عياله، قال: "وأما عال بمعنى كثر عياله فلا يصح"<sup>(٣)</sup>، وذكر أكثر العلماء أن أعال على معنى كثر عياله<sup>(٤)</sup>، وذكر الطاهر بن عاشور أن معنى كثر عياله في عال ليس صريحاً، لأنه لا يُقال عال بمعنى كثر عياله، وإنما يُقال أعال<sup>(٥)</sup>، وفرق الراغب بينهما بأن عال: افتقر، وأما أعال إذا كثر عياله<sup>(٦)</sup>.

وخلاصة ما سبق أن معنى الصيرورة في أعال على معنى كثر عياله لا يحتاج إلى دليل. فأعال: صار ذا عيال، قاله الأخفش<sup>(٧)</sup>، وهذا الأصل ثم أخذ

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص٧.

(٢) انظر السابق، ج٣، ص٥٠٩.

(٣) محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ، ١٨٣٤م) فتح القدير، ج٦، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط١، دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ، ج١، ص٤٨٤.

(٤) انظر مثلاً: الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص٣٠٦، الزمخشري، الكشاف ج١، ص٤٦٩، أبو حيان، البحر المحيط، ج٣، ص٥١.

(٥) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٤، ص٢٢٨.

(٦) الراغب الأصفهاني، المفردات، ص٥٩٧ (عيل).

(٧) الجوهري، الصحاح، ج٥، ص١٧٨٠.

معنى الكثرة استعمالاً، وما ذكره بعضهم من ترادف (عال) بمعنى افتقر مع (أعال) بمعنى كثر عياله استعمالاً جاء من ربطهم بين الفقر وكثرة العيال.

#### ٨- صاب وأصاب:

قال الزجاج: "صاب السهم وأصاب إذا وقع في الرميّة"<sup>(١)</sup>، وفرّق السجستاني بينهما بأنّ صاب: تدلّى عليه من فوق، وأصاب: قصد حتى صار في الهدف"<sup>(٢)</sup>، وذكر ابن دريد أنّ صاب إذا جاء من علٍ"<sup>(٣)</sup>، وقال الطبري: "صاب المطر يصبو صوتاً، إذا انحدر ونزل، كما قال الشاعر:

فلسْتُ لِإنْسِيٍّ وَلكنْ لملأِكِ      تَنزَلُ منْ جوِّ السَّماءِ يصبوُ"<sup>(٤)</sup>

ومنه قيل للمطر صيَّب إذا انحطّ من علوٍ إلى سفلي"<sup>(٥)</sup>، وقال ابن عطية (٥٤٢هـ، ١١٤٧م): "ويشبه أن يكون أصاب مُعدى صاب يصبو"<sup>(٦)</sup>.

وإشارة ابن عطية السابقة تفسّر وتؤيّد معنى الجعل والصيرورة في أصاب، فصاب انحطّ وتدلىّ أمّا أصاب فجعله مُنحطّاً وقاصداً، ومنه جاء معنى الإصابة، أمّا ترادفهما فهو استعماليّ ليس غير، كقول بشر بن حازم:

(١) الزجاج، فعلت وأفعلت، ص ٩٤، وانظر الجوهري، الصحاح، ج ١، ص ١٦٥ (صوب).

(٢) السجستاني، فعلت وأفعلت، ص ١٢١.

(٣) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ٣، ص ١٢٦٢.

(٤) تفسير الطبري ج ١، ص ٣١٣. وانظر: وليد السرايبي، شعر أبي وجزة السعدي، مجلة معهد المخطوطات العربية، معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) مج ٣٤، الجزء ١، ٢/ يناير ١٩٩٠م، ص ٧٢، ونُسيب لغيره في بعض المصادر.

(٥) أبو محمد عبدالحق بن غالب ابن عطية (٥٤٢هـ، ١١٤٧م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ٦، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٤٢٢هـ، ج ١، ص ١٠١.

(٦) تفسير ابن عطية ج ٤، ص ٥٠٦.

تُؤمّل أن أووب لها بنهبٍ

ولم، تعلم بأنّ السهم صابا<sup>(١)</sup>

وإن فسره ابن دريد بأنه أراد تدلّى وانحطّ عليه من علي<sup>(٢)</sup>.

٥. المعنى الصرفي لِـ(أفعل) هو الجعل والصيرورة ليس غير:

يتبيّن ممّا سبق أنّ المعنى الصرفي الأساسي الوحيد لصيغة أفعل هو الجعل والصيرورة، كما بيّنت من خلال مناقشة مذاهب القدماء والمحدثين فيما سبق، وهو معنى لم يُغفله من أشار إلى معاني أفعل، ولكنهم لم يجعلوه معنى رئيساً وحيداً للصيغة، بل جعلوه ومعاني آخر مشتقة منه سواء، وقد بالغوا في تعديد المعاني وتكثيرها، وكلّها في الحقيقة إلى هذا المعنى.

وقد تقدّم أنّ بعض النحاة مثل سيبويه والرضي كان يلمس هذا المعنى الأساسي بوضوح، وأنّه أدار كثيراً من استعمالات أفعل عليه، ولكنهم لم ينصّوا على أنّه معنى أساسي لا تؤدّي أفعل غيره، بل جعلوا معه معاني آخر.

وقد بدرت إشارات من بعض العلماء إلى الصلة الوثيقة بين هذه الصيغة ومعنى الجعل والصيرورة، كإشارة ابن درستويه الذي ربط بين همزة أفعل وهذا المعنى<sup>(٣)</sup>، غير أنّ ظاهر عبارته لا يشير إلى أنّه المعنى الوحيد.

والناظر في نصّ ابن درستويه وهو يفرّق بين فعل وأفعل في بعض الأفعال يجده أنّه أقام تفريقه على معنى الجعل والصيرورة الذي في أفعل: "وأما قوله: أغلقت الباب، فهو مُغلق، وأقفلته فهو مُقفّل فإنّ قوله: أغلقت فإنّ معناه شدّدته بالغلق، وأوتقته وأرتجته، وأما أقفلت فمعناه أوتقته بالقفل، والعامّة تقولهما جميعاً

---

(١) ديوان بشر بن أبي خازم الأسديّ، تحقيق: عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٦٠م، ص ٢٥.

(٢) انظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ج ٢، ص ١٢٦٢.

(٣) انظر: ابن درستويه، تصحيح الفصح، ص ١٢٥.

بغير ألف وهو خطأ... وإنما كان على أَفْعَلَ لأنه بمعنى أوتقت، وأحكمت وأوصدت وأرتجت، أي جعلت عليه العَلَقَ والقُلُقَ، ومعناها راجع إلى قولهم: غَلِقَ الشيءُ يَغْلِقُ غَلْقًا، وأغلقه غيره إغلاقًا<sup>(١)</sup>.

وقال ابن جنِّي في قراءة (أَزَيَّنْتُ)<sup>(٢)</sup>: "صارت إلى الزينه بالنبت، ومثله من أَفْعَلَ أي: صار إلى كذا، أَجْدَع المُهْرَ صار إلى الإجداع، أحصد الزرع... صار إلى الحصاد"<sup>(٣)</sup>، وقال السلسلي: "وهمزة أَفْعَلَ للصيرورة، بمعنى تحوّل فاعله صاحب كذا، فأصل: أحسن يزيد: أحسن زيدًا، أي صار ذا حُسْنٍ تامّ، كالمعنى في قولهم: أترب الرجل إذا صار ذا مال كالتراب"<sup>(٤)</sup>، وفي الإتحاف: "أَزَفَ الظليم... دخل في الزيف وهو الإسراع، فالهمزة ليست للتعدية"<sup>(٥)</sup>، وفي الكشاف: "من أخذله: إذا جعله مخذولاً"<sup>(٦)</sup>، وقال الزمخشري في مصتفٍ آخر: "أضاق الرجلُ يعني صار إلى الضيق، وكذلك أُعَسَرَ صار إلى العُسر، وهذا قياسٌ مستتبٌ واعتبار مطّرد، يقولون: أجبل الرجل إذا صار إلى الجبل وأسهل..."<sup>(٧)</sup>، وفي البحر: "قرأ عبّيد بن عمير (يُخَذَلِكُمْ) من أخذل رباعيًا، والهمزة فيه للجعل، أي يجعلكم"<sup>(٨)</sup>، وقال الجواليقي عند ذكره لبيت المخبّل السعدي:

(١) انظر: ابن درستويه، تصحيح الفصح، ص ١٦٠.

(٢) هي قراءة الأعرج ونصر ابن عاصم وجماعة، انظر: المحتسب، ج ١، ص ٣١١.

(٣) ابن جنِّي، المحتسب، ج ١، ص ٣١١.

(٤) أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسلي (ت ٨٧٧٠هـ، ١٣٦٨م) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ج ٣،

تحقيق: عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، ط ١، مكة المكرمة، ١٩٨٦م، ج ٢، ص ٦٠٢.

وصار ذا مال كالتراب: كناية عن الغنى، وكثرة المال، وجاء في بعض المصادر: أترب: بمعنى افتقر.

(٥) أحمد بن محمد البنا (١١١٧هـ، ١٧٠٥م)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان

محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، القاهرة، ١٩٨٧م، ج ٢، ص ٤١٢.

(٦) الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص ٤٣٣.

(٧) الزمخشري، شرح الفصح للزمخشري، ج ١، ص ٣٩٤.

(٨) أبو حيّان، البحر المحيط، ج ٣، ص ٤١١، ٤١٢.

تمنى حُصينٌ أن يسودَ جِداؤه فأمسى حُصينٌ قد أُذِلَّ وأفْهرا<sup>(١)</sup>

"... ويروى: قد أُذِلَّ وأفْهرا، أي صار إلى الذلِّ والقَهْر"<sup>(٢)</sup>.

فكلُّ النصوص المتقدّمة تُبيِّن أنّ القدماء لاسموا معنى الجعل والصيرورة في صيغة أفْعَلْ، وقد نصّوا عليه كما تقدّم، ولكنهم لم يعدّوه معنىً أساسياً وحيداً لهذه الصيغة، وخطّوه بمعانٍ نحويّة كالتعدية الّتي هي نتيجة له، أو فرّعوا منه معاني أُخر هي في حقيقتها تؤوّل إلى الصيرورة والجعل، كالدخول في الزمان والمكان وغيرها مما بينت.

وقد آنسَ بعض المستشرقين هذا المعنى، فربطوا بين الهمزة في أفْعَلْ ومعنى السببية في الساميات<sup>(٣)</sup>، ومنها العربيّة، ولا يخفى ما بين السببية الّتي ذكروها والجعل والصيرورة من علاقة.

---

(١) انظر: حاتم الضامن، (المخبّل السعدي حياته وما تبقى من شعره)، مجلة المورد، العراق، ١٩٧٣م، المجلّد ٢، عدد ١، ص ١٢٥.

(٢) أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (٥٤٠هـ، ١١٤٥م)، شرح أدب الكاتب، تحقيق: طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط ١، ١٩٩٥م، ص ٢٦٠.

(٣) انظر: سباتينو موسكاتي، ادفارد أولندورف، أنطون شينلر، فلرام فون زودن، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمه وقدم له: مهدي المخزومي، عبدالجبار المطلبي، عالم الكتب، ط ١، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٢١٣، ٢١٤.

## قائمة المصادر والمراجع

- أبو أوس إبراهيم الشمسان، أبينية الفعل دلالاتها وعلاقتها، دار المدني، ط ١، جدة، ١٩٨٧م.
- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ، ١٣٤٤م)، البحر المحيط في التفسير، ٨ج، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ، ٨٣٨م)، الغريب المصنّف، ٢ج، تحقيق: د. محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للأداب والعلوم والفنون، دار سحنون للنشر والتوزيع، ط ٢، تونس، ١٩٩٦م.
- أحمد بن محمد البتّا (ت ١١١٧هـ، ١٧٠٥م)، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، القاهرة، ١٩٨٧م.
- أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.
- الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ، ٨٣٠م)، معاني القرآن، ٢ج، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، ط ١، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الباهلي، أبو نصر أحمد بن حاتم (ت ٢٣١هـ، ٨٤٥م)، شرح ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، ٣ج، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان للطبع والنشر، ط ١، بيروت، ١٩٨٢م.

- ابن الجبّان، أبو منصور محمد بن علي (ت ٤١٦هـ، ١٢٥م)، شرح الفصيح في اللغة، تحقيق: عبدالجبار جعفر القزاز، تقديم إبراهيم الوائلي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، بغداد، ١٩٩١م.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ، ١٠٠١م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ٢ج، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبدالحليم النجار، عبدالفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المنصف لابن جنّي، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ج١، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ، ٩٣١م) جمهرة اللغة، ٣ج، تحقيق رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر (ت ٣٣٧هـ، ٩٤٨م)، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد بدوي المختون، مراجعة: رمضان عبدالنواب، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ، ١٠٦٥م)، المخصص، ١٧ج، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد التونسي (ت ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م)، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، ٣٠ج، دار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤م.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ، ١٢٧٠م)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبدالحق بن غالب (ت ٥٤٢هـ، ١١٤٧م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ٦ج، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- ابن فارس، أحمد (ت ٣٩٥هـ، ١٠٠٤م)، معجم مقاييس اللغة، ٦ج، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ، ٨٨٩م) أدب الكاتب، ج١، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بلا تاريخ نشر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ، ١٣١١م) لسان العرب، ١٥ج، دار صادر، ط٣، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ، ١٢٤٥م)، شرح المفصل، ١٠ج، عالم الكتب، بيروت.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني (ت ٢٩١هـ، ٩٠٣م) شرح شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد ط٣، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨م.
- الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد (ت ٥٤٠هـ، ١١٤٥م)، شرح أدب الكاتب، تحقيق: طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط١، ١٩٩٥م.
- ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد، تحقيق: ماجد الذهبي، دار الفكر، ١٩٨٢م.

- الجوهرى، أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ، ١٠٠٢م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٧ج، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين ط٤، بيروت، ١٩٨٧م.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله ، معجم البلدان، ٥مجلدات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٧م.
- خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، ط١، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد حسين، مكتبة الآداب.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، ط٣، بيروت، ١٩٧٩م.
- ديوان الشنفرى، جمع وشرح وتحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط٢، بيروت، ١٩٩٦م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، شرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب اللبناني، ط١، بيروت، ١٩٩٤م.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت ٥٠٢هـ، ١٠٠٨م)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، ط١، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ١٤١٢هـ.
- الزبيدي، محمد بن محمد الملقب بمرتضى (ت ١٢٠٥هـ، ١٧٩٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس، ٤٠ج، تحقيق: عبدالستار أحمد فزّاج ومجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.

- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١١هـ، ٩٢٣م)، معاني القرآن وإعرابه، ٥ ج، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٨٨م.
- فعلت وأفعلت، تحقيق: رمضان عبدالنواب، وصبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٥م.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت ٥٣٨هـ، ١١٤٣م)، أساس البلاغة، ٢ ج، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت.
- شرح الفصيح، ٢ ج، تحقيق: إبراهيم الغامدي، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، ٤ ج، دار الكتاب العربي، ط٣، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- الاسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ، ١٢٨٧م)، شرح شافية ابن الحاجب، ٤ ج، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.
- السجستاني، أبو حاتم سهل بن محمد (ت ٢٥٥هـ، ٨٦٨م)، فعلت وأفعلت، تحقيق: إبراهيم خليل العطية، دار صادر، ط٢، بيروت، ١٩٩٦م.
- السكرّي، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت ٢٧٥هـ)، شرح ديوان امرئ القيس وملحقاته، ٣ ج، دراسة وتحقيق: أنور أبو سويلم، محمد الشوابكة، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، دولة الإمارات، ٢٠٠٠م.

- السلسلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى (ت ١٧٧٠هـ، ١٣٦٨م) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، ٣ج، تحقيق: عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، ط ١، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ، ٧٩٦م)، الكتاب، ٥ج، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٣، القاهرة، ١٩٨٨م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ، ٩٧٨م)، شرح كتاب سيبويه، ٥ج، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٨م.
- شرح ديوان ليبد بن ربيعة العامري، تحقيق: إحسان عباس، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، رقم ٨، ١٩٦٢م.
- الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ، ١٨٣٤م) فتح القدير، ٦ج، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط ١، دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ضاحي عبدالباقي، لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥م.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ، ٩٢٢م)، جامع البيان في تأويل القرآن، ٢٤ج، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ٢٠٠٠م.
- عصام نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب - دراسات لسانية ولغوية، دار الفكر اللبناني، ط ١، بيروت، ١٩٩٧م.

- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ، ٢١٩م) ، شرح ديوان المتنبي، ٤ج، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.
- الغياث الظفيري، لطف الله بن محمد (١٠٣٥هـ، ٦٢٥م)، المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، ٢ج، تحقيق: عبدالرحمن محمد شاهين.
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠هـ، ٩٦١م)، معجم ديوان الأدب، تحقيق: أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ، ٨٢٢م) معاني القرآن، ٣ج، عالم الكتب، ط٣، بيروت، ١٩٨٣م.
- الفراهيدي، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ، ٧٨٦م)، كتاب العين، ٨ج، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- فريد الزامل السليم، الخلاف التصريفي وأثره في القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، ط١، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧هـ.
- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت ٦٧١هـ، ٢٧٢م) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ٢٠ج، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، ط٢، القاهرة، ١٩٦٤م.
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبدالله (ق ٦هـ، ق ١٢م)، إيضاح شواهد الإيضاح، ٢ج، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٨٧م.

- الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ، ١٦٨٣م) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ج١، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- موسكاتي، سباتينو، ادفارد أولندورف، أنطون شيتلر، فلرام فون زودن، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمه وقدّم له: مهدي المخزومي، عبدالجبار المطّبي، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.
- نجاة الكوفي، أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م.
- النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ، ٩٤٩م) إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ، ١٢٧٧م)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج١٨، دار إحياء التراث العربي، ط٢، بيروت، ١٣٩٢هـ.
- هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م.
- وليم بن الورد البروسي (ت ١٣٢٧هـ، ١٩٠٩م)، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، دار ابن قتيبة، الكويت.
- يحيى الجبوري، قصائد جاهلية نادرة، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت ١٩٨٨م.

## التعاقب أو المُعاقبة بين الواو والياء: ظواهره وعِلُّه، والخلاف حَوْلَه

الدكتورة خولة جعفر القرالة

الدكتور منصور عبدالكريم الكفاوين

قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب

جامعة الحسين بن طلال

### الملخّص

تَنْهَضُ هذه الدِّراسةُ بالوقوف على ظاهرة التَّعاقبِ أو المعاقبة بين الواو والياء، القائمة على نُطْق الكلمة الواحدة ذات الأصل الواحد أيضاً: الواوي، أو اليائي بالواو مرّةً، وبالياء أُخرى لغير علةٍ تصريفيةٍ تُوجب ذلك، وهو الأصل فيها - ظاهرة التعاقب - موضحة العلاقة الصوتية بين الحرفين التي سَوَّغت معاقبة أحدهما للآخر، فتناولت الدِّراسةُ تلك الظاهرة في لسان القبيلتين المتباعدتين جغرافياً، والمتغايرتين اجتماعياً وحضارياً رادّة القولِ الداهب إلى أنّها قد جاءت أيضاً في لسان أبناء القبيلة الواحدة، وهي قبيلة الحجاز لا غير فيما وقفت عليه من خلال حَمَل الياء المُبدلة من الواو لغة القياس في الأمثلة التي نُسبت إليهم - وهي قليلة - على عِللٍ تصريفيةٍ سَوَّغَتْها، وعليها فلا وَجْه للمعاقبة فيها، ولا تندرج في بابها.

كما بيّنت هذه الدراسة صُورَ تلك الظاهرة، وعِللَها، ومسوّغاتها: من كونها لغةً في لسان كثير من قبائل العرب، أو هي من باب التعادل والتكافؤ، أو لغرض التفريق في المعنى، ورفع اللبس، أو التخفيف، وغير ذلك.

وكذا وَقَفَتْ على الخلاف الذي دار حول بعض عِلَل تلك الظاهرة، ولعلَّها اجتهدت في ترجيح رأي على آخر، أو دَفَعِهما معاً، كما اجتهدت في تَوَجِيه بعض الأمثلة التي حُمِلت الواو فيها أو الياء على المعاقبة وهي ليست منها في شيء، أو التي حُمِلت فيها على الإتيان أو المزوجة وهي من باب المعاقبة، وكذا التي ليست في باب الاثنين معاً بل هما - الواو والياء - فيها على الأصل.

كما رَدَّتْ بعض الآراء التي حَمَلت الياء في بعض الأمثلة على المُعاقبة للواو، وهي على النقيض من ذلك؛ إذ كانت الواو فيها هي المعاقبة للياء، مستندة في كل ذلك إلى أدلة وشواهد تعزّز ذلك الرأي وتؤكدّه.

تُعَدُّ ظاهرة التعاقب أو المعاقبة بين كثير من حروف العربية لغير علّة تصريفية توجبها من سنن العربية وسماتها، وفي هذا أورد السيوطي عن أبي حيان قوله: "قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع: قلّما تجدُ حرفاً إلا وقد جاء فيه البَدَلُ ولو نادراً"<sup>(١)</sup> والمراد من البديل المعاقبة وعليه فهي - كما سبق - من سنن العرب في لغتهم، فهم لسبب لهجي يضطرون إلى إحلال حرف محلّ حرف آخر في كلمة ما، حيث يتأتى من ذلك أن يكون لتلك الكلمة صورتان في اللفظ ولمعنى واحدٍ فيهما، وذلك لِجِلِّ وأسباب سيقف الباحثان عندها بالشرح والتمثيل.

لكنّ هذه الظاهرة لم تكن بين حروف العربية على إطلاقها، بل كانت بين الحروف ذات العلاقة التشاركية أو التقاربية في الصفة أو في المخرج، أو في كليهما، وفي التعاقب للمقاربة في المخرج قال الفراء ممثلاً عليه ببعض أصوات اللغة: "والعرب تقول: القافور والكافور... إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في اللغات، كما يُقال: جَدَفَ وَجَدَّتْ، تعاقبت الفاء والثاء في كثير من الكلام، كما قيل: الأثافي والأثائي، وثوب فُرْقبي، وثُرْقبي...".<sup>(٢)</sup>

وَوَجْهَ التَّقَارُبِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالثَّاءِ مَثَلًا مَوْضِعَهُ الْمَخْرَجَ، وَمُوَدِّيَ ذَلِكَ أَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ - الْفَاءَ - صَوْتُ أُسْنَانِي شَفْوِي، تَكُونُ الْأَسْنَانُ الْعُلْيَا عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ فَوْقَ الشِّفَةِ السُّفْلَى، أَمَّا الْحَرْفُ الثَّانِي - الثَّاءُ - فَهُوَ صَوْتُ أُسْنَانِي يَكُونُ طَرَفَ اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ بَيْنَ الْأَسْنَانِ. أَمَّا فِي الصِّفَةِ فَإِنَّهُمَا مُتَشَابِهَانِ، فَكِلَاهُمَا صَوْتٌ "مَهْمُوسٌ، احْتِكَائِي مُنْخَفِضٌ"<sup>(٣)</sup> فَعِنْدَ النُّطْقِ بِهِمَا لَا يَهْتَزُّ الْوَتْرَانُ الصَّوْتِيَانِ، وَيُنْخَفِضُ اللِّسَانُ عَنِ الْحَنْكِ الْأَعْلَى، وَيَحْدُثُ احْتِكَائٌ يَشْبَهُ الصَّفِيرَ بَيْنَ الشِّفَتَيْنِ وَالْأَسْنَانِ فِي حَالِ النُّطْقِ بِالْفَاءِ، وَبَيْنَ الْأَسْنَانِ فِي حَالِ النُّطْقِ بِالثَّاءِ.<sup>(٤)</sup>

وَمِثْلُ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي الْمَعَاقِبَةِ وَفِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَلِمَعْنَى وَاحِدٍ أَيْضًا - كَمَا تَقَدَّمَ - وَلِوُجُودِ عِلَاقَةٍ صَوْتِيَّةٍ بَيْنَهَا: الْحَاءُ وَالْهَاءُ، وَاللَّامُ وَالنُّونُ، وَاللَّامُ وَالرَّاءُ، وَفِي هَذَا قَالَ ابْنُ فَارِسٍ: "وَمَنْ سَنَّ الْعَرَبُ إِبْدَالَ الْحُرُوفِ، وَإِقَامَةَ بَعْضِهَا مَقَامَ بَعْضٍ، وَيَقُولُونَ: مَدَحَهُ، وَمَدَّهَهُ، وَفَرَسَ رِقْلًا، وَرَفَنَّهُ، وَهُوَ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ قَدْ أَلَّفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ. فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ، فَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿فَأَنْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾ {الشُّعْرَاءُ، آيَةٌ ٦٣} فَاللَّامُ وَالرَّاءُ يَتَعَاقَبَانِ كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: فَلَقَّ الصُّبْحَ، وَفَرَّقَهُ".<sup>(٥)</sup>

وَعَلَى مِثَالِ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمُعَاقِبِ بَيْنَهَا حَرْفَا الْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَهُمَا مَحُورُ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ ، فَالْوَاقِفُ عَلَى مَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكُتِبَ الْأَفْعَالُ وَاللُّغَةُ، وَاللَّهْجَاتُ وَاجِدٌ شَبِيحٌ هَذِهِ الظَّاهِرَةُ اللُّغَوِيَّةُ بَيْنَ ذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَكَثْرَةُ امْتِلَاطِهَا - كَمَا سَبَقَ الْقَوْلُ - لَخَيْرِ عِلَّةٍ تَصْرِيفِيَّةٍ تَقْتَضِيهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ أَقْوَالٍ حَلَّتْ فِيهَا الْوَاوُ مَحَلَّ الْيَاءِ، وَالْيَاءُ مَحَلَّ الْوَاوِ لَتِلْكَ الْعِلَّةِ لَا تَعْدُ مِنْ بَابِ الْمَعَاقِبَةِ أَوْ التَّعَاقِبِ فِي شَيْءٍ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ سَيِّدِهِ، قَالَ: "وَأَذْكَرُ الْآنَ شَيْئًا مِنَ الْمَعَاقِبَةِ، وَأُرِي كَيْفَ تَدْخُلُ الْيَاءُ عَلَى الْوَاوِ، وَالْوَاوُ عَلَى الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ . . .

فأما ما دخلت فيه الواو على الياء، والياء على الواو لعلّة، فلا حاجة بنا إلى ذكره في هذا الكتاب؛ لأنّه قانونٌ من قوانين التصريف".<sup>(٦)</sup>

ومما يجدر الإشارة إليه قبل البدء في معالجة هذه الظاهرة بين ذَيْن الحرفين محور هذه الدراسة - كما سبق - أنّ التعاقب أو المعاقبة بينهما تناوله علم الدين الجندي في بحثه الموسوم بـ "التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرّفي"،<sup>(٧)</sup> لكنّ تناوله هذه الظاهرة اللغويّة من هذين الجانبين - الصوتي الصرّفي - فيه مخالفة وخروج على ما سبق أن قلناه، واستدلنا عليه من أنّ الأصل فيها - المعاقبة - ألاّ تكون لعلّة تصريفية توجبها، يضاف إلى ذلك أن كثيراً من الأمثلة التي تناولها في بحثه ذاك للتمثيل على تلك الظاهرة كانت بعيدة عن العِلل الصوتية الصرّفية، ولا تدرج في بابها، ومن ثمّ كانت بعيدة عن عنوان بحثه ولا تتساق معه، يضاف إلى ما تقدم أيضاً أنّه في بحثه ذاك فاته الكثير الكثير من صور تلك الظاهرة اللغويّة بين ذينك الحرفين، كما أصدر أحكاماً، وخُصّ بنتائج جانبٍ فيها الصّواب.

لذا ارتأى الباحثان في هذه الدراسة أن يتناولا هذه الظاهرة من حيث ظواهرها وعللها، والخلاف حولها بعيداً عن الجانب الصوتي الصرّفي، مُستدرِكين ما فاته، ومُصَوِّبين ما جانب فيه الصّواب.

أمّا التّعاقب والمعاقبة كمفهوم لغوي واصطلاحي، والفرق بينه وبين البَدل والتعويض فلم يقفَا عنده في هذه الدراسة، ولم يعرضَا له؛ وذلك لأنّ تناوُلَه قد تمّ بالتفصيل من حيث تأصيله في الدرس اللغوي، ومفهومه لغة واصطلاحاً عند القدماء والمحدثين في بحث للدكتور محمد الروابدة، والدكتور سيف الدين الفقراء موسوم بـ "التعاقب في اللغة العربيّة، رأي في تأصيل (التعاقب) مصطلحاً".<sup>(٨)</sup>

لذا فقد تجاوزنا هذا الجانب في الدراسة هذه، وتناولنا الظاهرة مباشرة من حيث اقتضى العنوان، وعليه فكما تقدّم القول فإنّ المعاقبة بين أي حرفين كما سبق من أمثلة، وكالواو والياء في قولهم مثلاً: "أَتَيْتُكَ... مِنْ عَلُو، وَمِنْ عَلِيٍّ" (٩) "وهو يَوْجَلُ... وَيَبْجَلُ، ومثله يَوْحَلُ" (١٠) "وَسَخِي وَسَخُو" (١١) - لا تتأتى إلا بوجود علاقة تشاركية أو تقاربية في الصفة أو في المخرج أو في كليهما، وهذا ما كان بين الواو والياء، فالعلاقة التشاركية بينهما موضعها الصفة، فهما أختان لكونهما من الأصوات المجهورة (١٢) و"المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومَنَعَ النَّقْسَ أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ حَتَّى يَنْقُضِيَ الْعَيْتَادَ عَلَيْهِ، وَيَجْرِي الصَّوْتُ" (١٣) يضاف إلى ذلك أنّهما من الأصوات اللينة "لأنّ مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشدّ من اتّساع غيرهما" (١٤) وعليه فهما في المدّ، وسعة المخرج يجريان مَجْرَى المثلين. (١٥)

أمّا فيما يخصّ العلاقة التقاربية بينهما فموضعها المخرج، فالواو عند القاء أمثال سيويه (١٦)، والمبرد (١٧) من بين الشفتين، لكنّ هذا كما يقول عبدالغفار هلال جاء "بناءً على الملاحظة الذاتية على حين أثبت البحث الصوتي التجريبي أنّها من أقصى اللسان مع أقصى الحنك الأعلى، ومع ذلك فإنّ الشفتين تتضمّان معها، مما يجعل لرأي الأقدمين مُسَوِّغاً، وهذا في الواو التي ليست مدّاً" (١٨) أمّا الياء فمخرجها "من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى". (١٩)

وبناءً على هذا فإنّ خلاصة العلاقة التشاركية بينهما تتمثّل في أنّهما صوتان مجهوران متوسطان منخفضان (٢٠)؛ إذ عند النطق بهما يهتّر الوتران الصوتيان، وينخفض اللسان عن الحنك الأعلى، ويمرّ الهواء في وسط الحنك عند النطق بالياء دون أن يحدث أي نوع من الصفير أو الحفيف. أمّا عند النطق بالواو فإنّ

الهواء يمرُّ في أقصى الحنك، وكالحال في الياء دون أن يحدث أيضاً أي نوع من الصفير أو الحفيف. (٢١)

وعليه لما كان بينهما هذا التشارك والتقارب الواضح الذي لا خفاء به؛ عاقب كلُّ منهما الآخر، وناوبه في الكلمة الواحدة، فوردت تارة بالواو، وأخرى بالياء، وكلَّ ذلك مستحسن في فصيح العربية، ومُسَوِّغ له عند علماء اللغة بجملة من العِلَل والأسباب.

ومن خلال البحث والتتبُّع وجد الباحثان أن أمثلة هذه الظاهرة كثيرة جداً تتجاوز حدَّ البحث؛ لذا ارتأيا أن يققا على جملة منها مَوْضَحِينَ مَسَوِّغَاتِهَا وَعِلَلَهَا، مُعَزِّزِينَ ذلك بالشواهد الحيّة ما أمكن. هذا ولما كان لتعاقبهما في عين الكلمة ولامها اسماً كانت أو فعلاً النصيب الأكبر والأكثر قياساً عليه في فائها فأمثلته فيها قليلة تصل إلى حدِّ النُدرة - فقد ارتأيا أن يبدأ الدِّراسة بالوقوف على تلك الظاهرة فيهما.

أما فيما يتعلّق بأولى عِلَلِهَا، وأكثرها مَسَوِّغاً لها، ومحمولاً عليها عند علماء اللغة الذين وقفوا عليها، وتناولوها في ثنايا كتبهم - فتبيّن للباحثين - من خلال الأمثلة التي وَقَفَا عليها أَنَّهَا تَتَمَثَّلُ في كونها لغة في لسان مَنْ نطقوا كلمة ما بالواو من أبناء قبيلة من قبائل العرب، وقابلهم آخرون من قبيلة ثانية فنطقوها بالياء والمعنى في الكلمة في اللغتين كليهما: المعاقبة والمعاقبة واحد، وهذا شَرَطٌ من شروط المُعَاقِبَةِ، كما يشترط أن تكون اللغة عفوية درج عليها لسان أبناء تلك القبيلة، قال السيوطي فيما أورده عن أبي الطيّب اللغويّ من قوله: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمّد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متَّفَقَةٍ، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتّى لا يختلفا إلا في حرف واحد" (٢٢) والحرف المختلف فيه هو ذاته موضع المُعَاقِبَةِ الواو، والياء.

وعلى هذه العلة حَمَلَهَا ابن سيده إلا أنه تعَدَّاهَا، فَذَهَبَ إلى أنها كما تكون في لسان القبيلتين المتباعدتين، فإنَّهَا تكون أيضاً في لسان القبيلة الواحدة، إذ تنطق الكلمة الواحدة بالواو تارة، وبالياء أُخرى، والمعنى فيها في اللغتين واحد، قال - وقد سبق إيراد بعض القَوْل، وجاء التكرار ليتضح نَصُّهُ-: "وأذكر الآن شيئاً من المعاقبة، وأرى كيف تدخل الياءُ على الواو، والواو على الياءِ من غير علة، إمَّا لمعاقبة عند القبيلة الواحدة من العرب، وإمَّا لافتراق القبيلتين في اللغتين". (٢٣)

ومثالها عنده في لغة القبيلة الواحدة، وهي قبيلة أهل الحجاز ما جاء في قوله: "قال الأصمعي: سألت المفضل عن قول الأعشى: (٢٤)

لَعَمْرِي لَمَنْ أَمْسَى مِنَ الْقَوْمِ شَاخِصًا      لَقَدْ نَالَ خَيْصًا مِنْ عُفَيْرَةَ خَائِصًا

فقلت: ما معنى خَيْصًا خَائِصًا؟ فقال: أراه من قولهم: فلانٌ يُخَوِّصُ العطاءَ في بني فلانٍ، أي يُقَلِّله، فكانَ خَيْصًا شيءٌ يَسِيرٌ، ثمَّ بالغ بقوله: خائِصًا، كما قالوا: مَوْتُ مائتٌ، قُلْتُ له: فكانَ يجب أن يقول: لقد نال حَوَّصًا، إذ هو من قولهم: هو يُخَوِّصُ العطاءَ، فقال: هو على المعاقبة، وهي لغة لأهل الحجاز، وليست بِمُطَرَّدَةٍ في لغتهم" (٢٥).

ولَعَلَّه بجملة الأخرى "ليست بِمُطَرَّدَةٍ في لغتهم" يعني أنهم يعاقبون بين الواو والياء، فتارة يقولون حَوَّصًا بالواو على ما يقتضيه القياس؛ لكون الفعل واويًا، ومن ثمَّ مصدره، وأخرى خَيْصًا بالياء على المعاقبة للواو، والمعنى فيهما واحدٌ.

ويرى الباحثان أنَّ هذا الرأي فيه نظَرٌ، وَوَجْهُهُ أنَّ الياءَ في كلمة (خَيْصًا)، الواردة في قول الأعشى، وبالمعنى الذي ذكره المفضل كما جاء في رواية الأصمعي، وهو معنى القلة - ليست من باب المعاقبة للواو في (حَوَّصًا)، وإنَّما جاءت على ما يقتضيه القياس، وَوَجْهُهُ أنَّ الكلمة بهذا المعنى يائية العين لا غير

أي (حَيْصًا)، أما (حَوْصَ حَوْصًا) بالواو فلها معنى آخر مغاير، وهو (غارَت عَيْنُهُ) فالكلمة بهذا واوِيَّة يائيَّة لمعنيين مختلفين، وَوَجْهَةُ الرَّأْيِ هَذِهِ مُسْتَشْفَقَةٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَطَّاعِ: "وَخَاصَ الشَّيْءِ حَيْصًا: قَلَّ، وَحَوْصَ حَوْصًا: غَارَتِ عَيْنُهُ، وَأَحْوَصَ النَّحْلُ: صَارَتْ فِيهِ الْحَوْصُ".<sup>(٢٦)</sup>

أما المثال الآخر الذي حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَعَاقِبَةِ فِي لُغَتِهِمْ أَيْضًا، وَكَالْحَالِ فِي سَابِقِهِ مَعَاقِبَةُ الْبِأَاءِ لِلْوَاوِ فَجَاءَ عِنْدَ ابْنِ السَّكِّيتِ فِي قَوْلِهِ: "وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: الصَّوَّاعُ، وَالصِّيَّاعُ، قَالَ: وَيَقُولُونَ: الْمِيَاثِرُ لِلْمَوَاثِرِ، وَقَالَ: وَأَنْشَدَنِي أَعْرَابِيٌّ:

حِمَى لَا يَحِلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا      وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِيَاثِرِ"<sup>(٢٧)</sup>

وبهذه الأمثلة عَزَّزَ ابْنُ سَيِّدِهِ<sup>(٢٨)</sup> مِثَالَهُ السَّابِقَ الَّذِي سَأَقَهُ لِلتَّدْلِيلِ عَلَى وَرُودِ الْمَعَاقِبَةِ فِي لُغَةِ الْقَبِيلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَهِيَ قَبِيلَةُ الْحِجَازِ.

ويرى الباحثان أَنَّهُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْبِأَاءِ فِي (الصِّيَّاعِ) فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الْمَعَاقِبَةِ لِلْوَاوِ فِي (الصَّوَّاعِ)، كَمَا ذَهَبَ ابْنُ السَّكِّيتِ، وَوَافَقَهُ ابْنُ سَيِّدِهِ، بَلْ هِيَ مِتَّائِيَّةٌ مِنْ عِلَّةٍ تَصْرِيفِيَّةٍ مُؤَدَّاهَا أَنَّ كَلِمَةَ (الصَّوَّاعِ) بِالْوَاوِ جَاءَتْ عَلَى الْقِيَاسِ، فَهِيَ وَاوِيَّةُ الْعَيْنِ مِنْ صَاغَ يَصُوعُ مَصُوعٌ، وَعَلَيْهِ فَهِيَ عَلَى زَنَةِ (الْفَعَّالِ). أَمَّا (الصِّيَّاعُ) فَعَلَى زَنَةِ (الْفَيْعَالِ)، فَأَصْلُهَا (الصِّيَوَّاعُ)، فَالْبِأَاءُ زَائِدَةٌ، وَالْوَاوُ عَلَى الْأَصْلِ وَهِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، فَلَمَّا جَاءَتْ الْوَاوُ مَتَحْرِكَةً مَسْبُوقَةً بِبِأَاءٍ سَاكِنَةٍ، قُلِّبَتْ - الْوَاوُ - يَاءً ثُمَّ أُدْغِمَتْ بِالْبِأَاءِ الزَّائِدَةَ قَبْلُهَا، وَعَلَيْهِ فَالْوَاوُ فِي (الصَّوَّاعِ) عَلَى التَّصْحِيحِ، وَالْبِأَاءُ الْمَضْعَفَةُ فِي (الصِّيَّاعِ)، الْأَوْلَى زَائِدَةٌ، وَالثَّانِيَّةُ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ لِلْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ الْمُنْقَدِّمَةِ. كَحَالِهَا مِثْلًا فِي: (دِيَّارِ)، وَ(قِيَّامِ)، فَأَصْلُهُمَا: (دِيوَارِ)، وَ(قِيوَامِ)، فَقُلِّبَتْ الْوَاوُ فِيهِمَا يَاءً لِلْعِلَّةِ ذَاتِهَا فِي (الصِّيَّاعِ).

ومما يعزّز الرأي ذا ما أورده الفراء في قراءة مَنْ قَرَأَ (الْقِيَوْم): (الْقِيَام) في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ {آل عمران، آية ٢}، قال: "حَدَّثَنَا محمد بن الجهم عن الفراء (الحيُّ القيُّوم) قراءة العامة، وقرأها عمر بن الخطاب، وابن مسعود (القيِّام)، وصورة (القيُّوم): (الْفَيْعُول)، و(الْقِيَام): (الْفَيْعَال)، وهما جميعاً مَدْح، وأهل الحجاز أكثر شيءٍ قَوْلًا: الْفَيْعَال من ذوات الثلاثة، فيقولون للصَّوَاغ: الصِّيَاغ". (٢٩)

وكذا ما أورده ابن جنّي في قوله: "فَعَلَى هذا ينبغي أَنْ يُحْمَلَ لا على فَعَال؛ لأنَّه كان يجب أَنْ يكون صَوَاغًا". (٣٠) وأكَّد هذا ثانية حاملاً مثل هذا الإبدال على علّة التخفيف، ووجهها عنده "أنَّهم كَرِهوا التقاء الواوين - لا سيما فيما كَثُر استعماله - فأبدلوا الأولى من العينين ياءً، كما قالوا في (أَمًا): (أَيما)، ونحو ذلك، فصار تقديره: الصِّيَوَاغ، فَلَمَّا التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها، فقالوا: (الصِّيَاغ). فإبدالهم العين الأولى من (الصَّوَاغ) دليلٌ على أنَّها هي الزائدة؛ لأنَّ الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل". (٣١)

وَوَجَّه العلّة التصريفية هذه هي ذاتها أيضاً في (الدِّيَار) المحمولة على (الصِّيَاغ) و(الْقِيَام) - كما أشرنا - ويُعزّزه ما قاله الطبري فيها في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ نُوْحٌ: رَبِّ لَا تَنْرُ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ {سورة نوح، آية ٢٦} ونصُّ قوله: "ويعني بالدِّيَار مَنْ يدور في الأرض، فَيَذْهَبُ ويَجيءُ، وهو فَيْعَال من الدَّوران، دَيَّوَارًا، اجتمعت الياء والواو، فَسَبَقَت الياء الواو، وهي ساكنة، وأدغمت الواو فيها، وصيِّرنا ياءً مشدّدة، كما قيل: الحيُّ القيِّام من قُئِمَت، وإنَّما هو قَيِّوَام، والعرب تقول: ما بها دِيَّار، ولا عريب". (٣٢)

ومما يؤكِّد بُعده عن وَجَّه المعاقبة أيضاً، وعليه القياس في (الْقِيَام) و(الصِّيَاغ) - والأخيرة موضع الرَّد على ابن السكيت - ما أورده ابن منظور عن

ابن سيده، قال: "قال ابن سيده: وإنما قلنا إنه من الياء، وإن كان (دَوْر) أكثر وأوسع؛ لأنَّ الياء قد تَصَرَّفَتْ في جَمْعِه في بناء فَعَّالٍ، ولم نُقَلِّ: إنَّها معاقبة؛ لأنَّ ذلك لو كان لكان حَرِيًّا أن يُسْمَعَ في وَجِهٍ من وجوه تصاريفه" (٣٣)

أما فيما يخص قولهم: المياثر، والمياثق للمواثر والمواثق على الترتيب فيرى الباحثان - والله أعلم - أنَّ الياء فيهما أي في حال كونهما جمعاً محمولة على الياء في مفردهما: مِثَار، ومِثَاق، والمِثَانِيَّة فيه -المفرد- من علة تصريفية مؤداها أنَّ الياء منقلبة عن واو، فالأصل: مِوْثَار، ومِوْثَاق، فأُعْلِتِ الواو بقلبها ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وعليه فهم قد أعلّوا الواو في الجمع المياثر، والمياثق لإعلاها في المفرد، خلافاً للقياس القاضي بتصحيح الواو في الجمع حتّى لو أُعْلِتِ في المفرد، فالقياس: مِوْثَار، ومِوْثَاق؛ وذلك لزوال العلة التصريفية المحتملة قلب الواو ياءً في هذا الجمع خلافاً لما هي عليه في المفرد، وهي - كما تقدّم - سكون الواو وانكسار ما قبلها، وذلك كما في (ميزان) و(ميعاد) و(ميقات) فالياء فيها مُعَلَّة من الواو للعلة السابقة - سكون الواو وانكسار ما قبلها - فالأصل: (مِوْزَان) و(مِوْعَاد) و(مِوَقَات) لكنّها إذا جُمِعَتْ فإنَّ الواو تَصَحَّحَتْ وتسلم من الإعلال بقلبها ياءً، فيقال: (مِوَازِين) و(مِوَاعِيد) و(مِوَاقِيت). ويعرّز صحة هذا الرأي قول رضي الدين الاسترأبادي: "ومن المتفق عليه ردّ الياء المنقلبة عن الواو؛ لسكونها وانكسار ما قبلها إلى أصلها نحو: (مِيقَات) و(رِيح) تقول في تصغيرها: مِوِيقِيت، ورِوِيحَة؛ لزوال الكسر والسكون، وهذا كما تقول في الجمع: مِوَاقِيت. وحكى بعض الكوفيين أنَّ من العرب مَنْ لا يردّها في الجمع إلى الواو، قال:

حِمَى لا يَحِلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِأَذْنَانَا      وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَقْدَ الْمِثَاقِ" (٣٤)

ولعلَّ عَدَمَ رَدِّ بعض العرب في لغتهم الياء في الجمع إلى أصلها الواوي مع زوال العلة التصريفية فيه، والسابق وَجْهٌها - يعود إلى خِفة الياء وتقل الواو، وَوَجْه ذلك أَنَّهُم لَمَّا نطقوها بالياء في المفرد - ميثار، وميثاق - لعلَّة صرفية، واستخفوها فيه، والمفرد أخفُّ من الجمع دَرَجَت عليها ألسنتهم في الجمع وهو "أثقل من المفرد"<sup>(٣٥)</sup> والأثقل يقتضي الخفة، بل هو أَوْلَى بها؛ فنطقوها فيه كذاك - أي بالياء - . ولا خلاف في أَنَّ الأصل فيه (ميائيق) و(ميائير)، ورُبَّمَا حُذفت ياء جمع التكسير للتخفيف، وفي الشاهد الشعري السابق للضرورة. وفي هذا ردُّ على ابن سيده الذي حَمَلَ الياء في (مَيَائِق) و(مَيَائِر) على المعاقبة للواو قال في الأولى: "والموئِق والميثاق: العَهْد، والجَمْع: مَوَائِق، ومَيَائِق - مُعَاقِبَةٌ -".<sup>(٣٦)</sup>

وقال في الثانية: "المِيئَرَةُ: الثَّوب الذي تُجَلَّل به الثَّياب فَيَعْلُوها، والميثرَةُ هَنَّةٌ كَهَيئَةِ المِرْقَعَةِ تُتَّخَذُ لِلسَّرَجِ كالصُّفَّة، وهي الموائِر، والميائِر، الأخرى على المعاقبة".<sup>(٣٧)</sup>

وعليه فبناءً على ما تقدَّم فإنَّ ما ذهب إليه ابن السكيت، وابن سيده من وجود المعاقبة بين الواو والياء في الكلمة الواحدة، في لغة القبيلة الواحدة، وهي قبيلة الحجاز لا غير من خلال ما وقفنا عليه - مردود وذلك لأسباب فيما نرى:

أولها: العلل التصريفية التي سبق أن حُمِلَ عليها قلب الواو ياءً في الأمثلة التي ساقاها للتدليل على صحة ما ذهبنا إليه؛ لأنَّ الأصل في المعاقبة وكما تقدم عند ابن سيده ألا تكون محمولة على قانون من قوانين التصريف.

وثانيها: أَنَّ الياء في تلك الأمثلة لو كانت على المعاقبة للواو لغة القياس، لكان حَرِيحاً أَنْ تُسْمَعَ في وَجْه من أوجه تصاريفها، أو تَرَدَّ فيها، لكنَّ ذلك لم يكن.

ونالها: أنه لم يُذكر في الكتب التي وقفنا عليها، والتي تناولت علّة المعاقبة، أو وردت في طياتها أمثلة عليها - قبيلة أخرى غير قبيلة الحجاز عاقبَ أبناؤها، أو بعض منهم في لغتهم بين الواو والياء، فنطقوا كلمة ما بالواو مرّة، وبالياء أخرى؛ وعليه فَحَصَرُها في لغة قبيلة واحدة يَزِدُّ ما ذهباً إليه. ومما يُضَعِّفُهُ أيضاً قِلَّةُ الأمثلة التي سبقت على أنّها من باب المعاقبة في لسان القبيلة الواحدة، لسان أهل الحجاز، والتي - كما سبق - لم يخرج فيها قلب الواو ياءً عن كونه لعلّة صرفيّة.

ومما يعرِّز صحة هذا الرأي - إضافة إلى ما تقدّم - الرّادّ قول مَنْ جعل المعاقبة في لغة القبيلة الواحدة في المثال الواحد سواء أكانت بين الواو والياء، أم بين غيرهما من الحروف التي سبق أن أوردنا بعضها - ما أورده السيوطي عن أبي الطيّب اللغويّ من قولٍ ونصّه: "والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلّم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرّة، وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة المصدرّة عيناً، كقولهم في نحو: (أن): (عن)، لا تشترك العرب في شيءٍ من ذلك، إنّما يقول هذا قومٌ، وذلك آخرون". (٣٨)

وحملاً على ردها - المعاقبة - بين الحروف الواردة في القول ذا في لغة القبيلة الواحدة فإنّها تُردُّ فيها أيضاً بين الواو والياء. ويعرِّزه أيضاً ما جاء في قول ابن جني الذي افترض فيه أنّه إن ورد شيءٌ من ذلك في لغة القبيلة الواحدة فإنّ له وجهين:

أولهما: اضطراري وموضعه الشّعري، ووجه ذلك فيه أنّ الشاعر قد يضطر في بيت شعريّ تضمّنته قصيدة له؛ لإقامة الوزن الشعري فيها - إلى إيراد كلمة ما بلغة معاقبة للغة التي درج عليها لسان قبيلته، ومن ثمّ لسانه؛ لكونه من أبناء تلك القبيلة، كأن يوظف مثلاً كلمة (بَقَوْتُ) أو (حَكَوْتُ) بلغة الواو خلافاً للغة القياس وهي الياء، أي (بَقَيْت) و(حَكَيْت)، التي هي لسان قبيلته، والعكس صحيح ووجهه

أن تكون لغة قبيلته، وعليها لغته أيضاً في نطق الكلمتين السابقتين هي الواو أي (بَقُوت) و(حَكُوت) على المعاقبة، ويوظف في قصيدته لغة اليباء القياسية المُعاقبة (بَقَيْتُ) و(حَكَيْتُ).

وثانيهما: أن اللغة المعاقبة للغة المتكلم القياسية التي دَرَجَ لسانه عليها لا تكون مُتأصلة في لغته، وإنما يكون ذلك المتكلم قد أفادها من لغة رجل آخر في قبيلة أخرى ذات نمط لغوي تعاقب فيه لغة ذات المتكلم الذي أفاد تلك اللغة، وطال عهد استخدامه لها - أي اللغة المُفادَة - فاعتاد عليها لسانه، فأصبحت دارجة فيه؛ فزأوح في كلامه بين اللغتين: المُعاقبة وهي لغته الأصلية، الأولى، والمُعاقبة وهي اللغة الثانية المُفادَة من لغة قبيلة أخرى. ونص قول ابن جنّي في "باب الفصح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً"<sup>(٣٩)</sup>: "ومن ذلك قولهم: بغداد، وبغدان، وقالوا أيضاً، مَعْدَان، وطَبْرَزَل، وطَبْرَزَن\*، وقالوا للحية: (أيم)، و(أين)... فإذا ورد شيء من ذلك - كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان - فينبغي أن تتأمل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأنّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أفعالها، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداها، ثمّ إنه استنقذ الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهدُه، وكثُر استعماله لها، فلحقت لطول المدّة، واتصال استعمالها بلغته الأولى."<sup>(٤٠)</sup>

وأضاف مؤكداً الجانب الثاني قائلاً: "وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظٌ مختلفة، فسُمِعَتْ في لغة إنسان واحد، فإنّ أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها، أو طرفاً منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كلّها، هذا غالب الأمر، وإن كان الآخر في وجه القياس جائزاً."<sup>(٤١)</sup>

وكذا أكدّه ثلاثة ممثلاً عليه في قوله: "وكُلِّمًا كَثُرَتِ الْأَلْفَاظُ عَلَى الْمَعْنَى الْوَاحِدِ، كَانَ ذَلِكَ أَوْلَىٰ بِأَنْ تَكُونَ لُغَاتٌ لِّجَمَاعَاتٍ اجْتَمَعَتْ لِإِنْسَانٍ وَاحِدٍ مِنْ هُنَا، وَمِنْ هُنَا، وَرَوَيْتُ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ: اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي الصَّفْرِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: الصَّفْرُ (بِالضَّادِ)، وَقَالَ الْآخَرُ: الصَّفْرُ (بِالسَّيْنِ) فَتَرَضِيَا بِأَوَّلٍ وَارِدٍ عَلَيْهِمَا، فَحَكِيَا لَهُ مَا هُمَا فِيهِ، فَقَالَ: لَا أَقُولُ كَمَا قُلْتُمَا، إِنَّمَا هُوَ (الرَّقْرُقُ). أَفَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ كَيْفَ أَفَادَ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِلَىٰ لُغَتِهِ لُغَتَيْنِ أُخْرِيَيْنِ مَعَهَا، وَهَكَذَا تَتَدَاخَلُ اللَّغَاتُ". (٤٢)

أَمَّا الْمَعْيَارُ الَّذِي عَلَىٰ أُسَاسِهِ يُسْتَنْدُ لِمَعْرِفَةِ، أَوْ تَحْدِيدِ الْكَلِمَةِ الْأَصْلِيَّةِ الْمَعَاqِبَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ الْمُفَادَةِ الْمُعَاqِبَةِ فَحَدَّهَ بِالْقَوْلِ: "وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى اللَّفْظَتَيْنِ أَكْثَرَ فِي كَلَامِهِ مِنْ صَاحِبَتِهَا، فَأَخْلُقُ الْحَالَيْنِ بِهِ فِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ الْقَلِيلَةُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ هِيَ الْمُفَادَةُ، وَالكَثِيرَةُ هِيَ الْأَوْلَى الْأَصْلِيَّةُ. نَعَمْ، وَقَدْ يُمْكِنُ فِي هَذَا أَيْضاً أَنْ تَكُونَ الْقِلَّةُ مِنْهُمَا إِنَّمَا قَلَّتْ فِي اسْتِعْمَالِهِ لَضَعْفِهَا فِي نَفْسِهِ، وَشِدُوذِهَا عَنْ قِيَاسِهِ، وَإِنْ كَانَتَا جَمِيعاً لُغَتَيْنِ لَهُ وَلِقَبِيلَتِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنْ يَسْتَعْمَلُوا مِنَ اللُّغَةِ مَا غَيْرَهُ أَقْوَى فِي الْقِيَاسِ مِنْهُ... وَذَلِكَ لِاسْتِخْفَافِهِمُ الْأَضْعَفَ، إِذْ لَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ الْأَقْوَى أَحَقَّ وَأَحْرَى، كَمَا أَنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمَلُونَ الْمَجَازَ إِلَّا لِضَرْبٍ مِنَ الْمَبَالِغَةِ، إِذْ لَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَتِ الْحَقِيقَةُ أَوْلَىٰ مِنَ الْمَسَامِحَةِ". (٤٣)

أَمَّا فِيمَا يَخْصُ الْمَعَاqِبَةَ بَيْنَهُمَا - الْوَاوِ، وَالْيَاءُ - لِإِفْتِرَاقِ الْقَبِيلَتَيْنِ فِي لُغَتَيْهِمَا - كَمَا ذُكِرَ سَابِقاً - فَلَا خِلَافَ فِيهِ، وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيْنَ الْجُغْرَافِيَّ بَيْنَ أَيِّ قَبِيلَتَيْنِ، وَكَذَا الْبَوْنُ الثَّقَافِي، وَالْحَضَارِيُّ، وَالْإِجْتِمَاعِيُّ يُعَدَّانِ مُسَوِّغاً طَبِيعِيّاً لِالِخْتِلَافِ فِي لُغَتَيْهِمَا فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ذَاتِ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ قَبِيلَةَ مَا دَرَجَ لِلسَّانِ أبنَائُهَا عَلَى نطق كلمة ما بالواو فعاقبتها قبيلة أخرى فنطق أبنائها تلك الكلمة بالياء للأسباب السابقة، فيتحصّل من ذلك أن يكون في الكلمة الواحدة

لغتان: واوية كأن تكون هي لغة القياس، ويائية على المعاقبة، والعكس صحيح كأن تكون اللغة اليائية هي القياس، والواو على المعاقبة، واللغتان مترادفتان لَوَحْدَةِ المعنى فيهما.

وعلى العلة الجغرافية والثقافية والاجتماعية الفارقة بين أي قبيلتين - كما سبق - فإنَّ المُعاقبة أو التعاقب في لغتيهما لِيَسْتَمُعِدَّةً، وإنَّما هي سليقة لغوية في لسان أبناء كُلِّ قبيلة اقتَضَتْهَا الفوارق السابقة، وهذا ما نصَّ عليه أبو الطيب اللغوي فيما أورده عنه السيوطي في قوله الذي أوردهنا سابقاً: "ليس المرادُ بالإبدال أنَّ العرب تتعمد تعويض حرف من حَرْفٍ وإنَّما هي لغات مختلفة لمعانٍ مُتَّفقة..."<sup>(٤٤)</sup>.

ومما قد يُحْمَلُ على هذا الوَجْه من المعاقبة كما ذهب الجندي<sup>(٤٥)</sup> فيما بين لغتي أهل الحجاز وتميم ما جاء من قول: "وَقَنَوْتُ العَنَمَ وَقَنَيْتُهَا إِذَا اتَّخَذْتُهَا لِلقِنِيَّةِ"<sup>(٤٦)</sup> وعليها المصدر لِذَيْنِ الفعلين، قال ابن القوطية في (قِنِي): "قَنَوْتُ الشيءَ، وَقَنَيْتُهُ قُنُوءَ وَقِنِيَّةً: كَسَبْتُهُ"<sup>(٤٧)</sup>. وعَزَا السيوطي لغة الواو لأهل تميم، والياء لأهل الحجاز، قال: "أهل الحجاز: القِنِيَّة، وتميم: القُنُوءة"<sup>(٤٨)</sup>.

وأضاف ابن قُتَيْبَةَ لُعَتَيْنِ أُخْرِيَيْنِ في المصدر: قُنِيَّة بضم القاف في مقابل كَسَرُهَا في لغة أهل الحجاز، والثانية قُنُوءة بكسر القاف في مقابل ضَمِّهَا في لغة تميم<sup>(٤٩)</sup> وعليه يكون في المصدر لغات أربع: القُنُوءة، والقِنُوءة، والقُنِيَّة، والقِنِيَّة<sup>(٥٠)</sup>.

ونَرَى أنَّ بين كلِّ من اللغتين: الواويتين، واليائتين علاقة تصريفية، مؤداها فيما بين (القِنِيَّة) لغة أهل الحجاز، و(القِنُوءة) أنَّ الأولى متأنية من الثانية، ومن ثمَّ فالثانية أصلُ الأولى، وَوَجْه ذلك ومُسَوِّغُه أنَّ الواو في (القِنُوءة) متحركة مسبوقة بكسرة - كسرة القاف - فقلبت ياءً، أمَّا النون الفاصلة بينهما فإنَّها لسكونها غَيْرُ

مُعْتَدُّ بها، فكأنه لا فاصلَ بين الواو والكسرة قَبْلَها، وعليه فهما بمثابة المتواليين. ويؤكد هذا ابن جنِّي قال في المنصف: "وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا جَاوَرَ الشَّيْءَ دَخَلَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِ لِأَجْلِ الْمَجَاوِرَةِ قَوْلِهِمْ: قِنِيَّةٌ... وَأَصْلُ (قِنِيَّةٌ) مِنْ قَنَوْتُ... وَقِيَاسُهُ (قِنَوَةٌ)... وَلَكِنْ لَمَّا جَاوَرَتِ الْوَاوُ الْكِسْرَةَ قَبْلَهَا صَارَتِ الْكِسْرَةُ كَأَنَّهَا قَبْلَ الْوَاوِ، وَلَمْ يُعْتَدَّ السَّاكِنُ حَاجِزًا لِضَعْفِهِ"<sup>(٥١)</sup>. وَأَكَّدَ هَذَا ثَانِيَةً<sup>(٥٢)</sup>، وَعَلِيهِ الْقَوْلُ فِي صَبِيَّةٍ، وَصِيبَوَّةٍ، وَصِيبِيَانٍ وَصِيبَوَانٍ.<sup>(٥٣)</sup>

أما فيما يتعلَّق بالعلاقة التصريفية بين اللغتين الأخيرين (القنوة) في لغة أهل تميم، و(القنوية) فَوَجَّهَهَا أَنَّ الْوَاوُ فِي الْأُولَى مَنقَلَبَةٌ عَنِ الْيَاءِ فِي الثَّانِيَةِ؛ وَذَلِكَ لِاسْتِقْطَالِ تَوَالِي الضَّمَّةِ وَالْيَاءِ عِنْدَ النَّطْقِ بِهَا؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ اخْتِلَافٍ فِي الْمَخْرَجِ الصَّوْتِيِّ إِلَى حَدِّ مَا - كَمَا سَبَقَ - فَفَلَّتِبِ الْيَاءِ وَأَوَّأَ لِتَصْيِيرِ (قِنَوَةٌ)؛ فَيَكُونُ الْعَمَلُ أَثْنَاءَ النَّطْقِ بِهَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، أَيْ مِنَ الضَّمَّةِ إِلَى الْوَاوِ، لَا سِيَّمَا أَنَّ الضَّمَّةَ جُزْءٌ مِنَ الْوَاوِ، وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ أَخْفَ نُطْقًا.

من هنا يتبيَّن أَنَّ الْيَاءَ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ مَتَأْتِيَةٌ مِنَ الْوَاوِ، وَالْوَاوُ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ مَتَأْتِيَةٌ مِنَ الْيَاءِ، وَمِمَّا يَعْزِّزُ صِحَّةَ ذَلِكَ نُطْقُهُمَ بِهِمَا فِي الْمَصْدَرِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهَذَا مَا أوردَه ابن منظور عن الفراء، قال: "الفراء: أهل الحجاز يقولون قِنَوَانٌ، وَقَيْسٌ قِنَوَانٌ، وَتَمِيمٌ وَضِبَّةٌ قِنِيَانٌ... قال: وكَلْبٌ تقول: قِنِيَانٌ".<sup>(٥٤)</sup>

وعليه فالياء في لغة (كَلْب) متأتية من الواو في لغة أهل الحجاز؛ للعلَّة التصريفية التي تقدِّم القول فيها في المصدر أيضاً (قِنِيَّة) و(قِنَوَةٌ)، والواو في لغة قيس متأتية من الياء في لغة تميم وضبَّة؛ لعلَّة الخفة كما تقدِّم أيضاً، وبهذا تكون الكلمة واوية يائية، وهذا ما نصَّ عليه ابن منظور<sup>(٥٥)</sup>، وعليه فالياء في لغة أهل الحجاز (القنوية) ليست من باب المُعاقبة للواو في لغة تميم (القنوة)، وإنما كُلُّ منهما أصلٌ قائمٌ بذاته، وهذا خارج عن باب المعاقبة التي تقتضي - كما سبق

القول - أن تكون الكلمة واوية لا غير، فتزواجها في الاستعمال لغة ثانية هي الياء،  
والعكس صحيح. وفي هذا ردُّ على الجندي الذي عدَّ الواو والياء فيهما في لغتي  
أهل الحجاز وتميم - القنينة، والقنوة - من باب المعاقبة.

أمَّا ما يُعدُّ من باب المعاقبة خلافاً لِمَا تقدَّم من حيث بُعده عن العلة  
التصرفية، وعن واوية الكلمة وبائيتها - فمثاله الواو في (حوث) على المعاقبة  
للياء في (حيث)، قال ابن دُرَيْد: "والعرب تقول: جِئْتُ من حَيْثُ نَعْلَم، وحوث  
تعلم"<sup>(٥٦)</sup>، وكذا عند أبي الطيّب اللغوي، قال: "وجيء به من حَيْثُ كان ومن حَوث  
كان"<sup>(٥٧)</sup>، وعليها في الحديث الشريف: "ألقيهما حَوثٌ وَقَعْنَا"<sup>(٥٨)</sup>، وفي الشعر ما  
أورده الخليل<sup>(٥٩)</sup>، من قول الشاعر:

ولكن قذاها واحداً لا تريده      أنتننا بها الغيطان من حوث لا تدرى

والبيت للأخطل<sup>(٦٠)</sup>، والرواية في ديوانه وَرَدَتْ مَرَّتَيْنِ بالياء (حيث) على  
القياس؛ ومن ثمَّ لا شاهد فيه.

أمَّا عن نسبة هذه اللغة (حوث) فقد عزاها الخليل لبني تميم، قال: "للعرب  
في (حيث) لغتان: واللغة العالية (حيث)، الثاء مضمومة . . . ولغة أخرى (حوث)  
رواية عن العرب لبني تميم"<sup>(٦١)</sup>

وأورد ابن منظور أنَّ هناك مَنْ نسبها لـ (طيئ)، قال: "حوث لغة في حيث  
إمَّا لغة طيئ، وإمَّا لغة تميم، وقال اللحياني: هي لغة طيئ فقط، يقولون: حوث  
عبدالله زيد"<sup>(٦٢)</sup>.

والعلاقة بين القبيلتين تكمن في أن كلتيهما من قبائل نَجْدٍ<sup>(٦٣)</sup>، وعليه فوَحْدَةُ اللغة متأتية من وَحْدَةِ البيئَةِ، والظروف الاجتماعية والاقتصادية. في حين عَرَّأها إبراهيم أنيس إلى أنَّهما "من القبائل البدوية التي آثرت الضمَّ في كثير من الصيغ"<sup>(٦٤)</sup>.

وَتَرَى أنَّ هذا الرأي، وعليه حمل الجندي - كما سنبين - لا يخلو من مجانية الصواب؛ لأنَّ قبيلة تميم كما آثرت الواو على الياء في بعض الصيغ، فكذلك آثرت الياء على الواو في بعضها الآخر، ومن ثمَّ لا علاقة للبداءة والحضارة في المعاقبة بينهما كما سندلِّل لاحقاً.

وكما جاء التعاقب في لغتيهما - الحجاز و تميم - بين الواو والياء الأصليتين في الثلاثي كما تقدَّم - فإنَّه جاء بينهما لمَّا كانتا زائدتين للإحاق في الكلمة من بنات الثلاثة، ومثاله قولهم: قَلْنَسُوْةٌ وَقَلْنَسِيَّةٌ<sup>(٦٥)</sup>، فالكلمة من مادة (قَلَسَ) وعليه فالنون من جانب، والواو والياء من جانب آخر المتعاقبتان فيها زائدتان<sup>(٦٦)</sup>. وعَرَّأ السيوطي لغة الواو فيها كما هي في (قُنُوَّة) و(حَوْث) لبني تميم، والياء كما هي في (قِنِيَّة) لأهل الحجاز<sup>(٦٧)</sup>.

وبناءً على الأمثلة هذه التي عُرِّيت فيها لغة الواو لأهل تميم، والياء لأهل الحجاز، فقد خُلِّصَ الجندي في بحثه المشار إليه سابقاً برأي مؤداه أنَّ ذلك ملازم في لغتيهما، وبه تمتاز لغة كُلِّ منهما، قال بعد أن أورد تلك الأمثلة على سبيل الذِّكر، بعيداً عن الاستقصاء وتحري الدقة، وبيان إذا ما كان بين بعضها علاقة تصريفية - كما بيَّنا ذلك ودلَّلنا عليه - أو أنَّ الكلمة واوية يائية "ومن هذا العَرَض نقترح أنَّ الحجاز آثرت الياء، وأنَّ تميماً آثرت الواو"<sup>(٦٨)</sup>.

ولم يكتفِ بمجرد الاقتراح بل أكَّده ثانية مستدلاً على صحة رأيه - كما يرى - بما أورده ابن منظور في اللسان من حديث أبي هريرة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - "أَنَّ قَوْمًا يَتَعَادُونَ، فَقَالَ: مَا لَهُمْ؟ فَقَالُوا: خَرَجَ الدَّجَالُ، فَقَالَ: كَذَبَةٌ كَذَبَهَا الصِّيَاغُونَ، وَيُرْوَى: الصَّوَاغُونَ، أَي: اخْتَلَقَهَا الْكَذَّابُونَ"<sup>(٦٩)</sup>، وكذا بما أورده من حديث عليّ - رضي الله عنه - ونصّه: "وأعدتُ صَوَاغًا من بني قَيْنُقَاع"<sup>(٧٠)</sup>.

ووجهة رأيه في هذين الحديثين اللذين استدلَّ بهما لتأكيد الرأي الذي اجتهدته، ومن ثمَّ قرَّره وأكَّده فيما يخصُّ ملازمة الياء للغة أهل الحجاز - تتمثل في أنَّ قائل الحديث الأوَّل، وهو الرسول - صلى الله عليه وسلم - وقائل الثاني وهو عليّ - رضي الله عنه - "كلاهما قُرَشِيَان"<sup>(٧١)</sup>، وعليه كما يقول: "كان يجب أن تكون الرواية في "صَوَاغًا" و"الصَّوَاغُونَ" حتَّى يستقيم ما سبق أن قرَّرناه، ونرجَّح أنَّ رواية الحديث الأولى بالياء، بدليل ما جاء من رواية أُخرى بالياء فيه، وإنَّما جاءت رواية الواو؛ لأنَّ الحديث رُويَ على لهجة رَجُلٍ من لغته إيثار الواو على الياء. وأمَّا ما جاء عن ابن منظور فإنَّني أشكُّ فيه، والروايات اللغوية كثيرًا ما حُرِّفت وصحَّقت، ومنها جاء البلاء"<sup>(٧٢)</sup>.

ونرى أنَّ الجندي في رأيه هذا واجتهاده جانب الصَّواب، ويمكن ردّه فيما نرى من ثلاثة أوجهٍ:

أولها: الشرح والتوجيه الذي تقدَّم، والذي رُدَّ فيه رأي ابن السكيت الذاهب فيه إلى أنَّ (الصَّوَاغ) و(الصِّيَاغ) من باب المعاقبة بين الواو والياء في لغة القبيلة الواحدة، وهي قبيلة الحجاز.

وثانيها: أنَّ الحديث الأوَّل ورد في "النهاية في غريب الحديث" في مادة "صَوَغ" برواية الواو فقط، أي (الصَّوَاغُونَ)، ونصُّ الحديث فيه عن أبي هريرة -

رضي الله عنه - "وقيل له: حَرَجَ الدَّجَالُ، فقال: كَذَبَةٌ كَذَبَهَا الصَّوْأغُونَ" (٧٣)؛  
وعليه فلا شاهد فيه على يائية لغة أهل الحجاز.

أما الحديث الذي جاء بلغتهم (الصِّيَاغُونَ) لَعَلَّة صَرْفِيَّة - كما بيَّنا - وبلغة  
القياس (الصَّوْأغُونَ)، فنصّه في (النَّهْيَةِ) "أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّوْأغُونَ ٠٠٠ أراد الذين  
يُزَيِّنُونَ الحديث، ويصوغون الكذب، يُقَالُ: صَاغَ شِعْرًا وَكَلَامًا، أَي: وَضَعَهُ وَرَتَّبَهُ،  
وَيُزَوَّى (الصِّيَاغُونَ) بالياء، وهي لغة أهل الحجاز ك (الدِّيَار) و (الْقِيَام) وإن كانا  
من الواو" (٧٤).

فهذه الرواية تُؤكِّدُ أَنَّ لغة الواو، وهي لغة القياس أصل الرواية، وأنَّ  
(الصِّيَاغ) على زنة الفِعَال، وهي متأتية من علة تصريفية بدليل تشبيهه ب(الدِّيَار)  
(والْقِيَام) - وقد سبق شرح ذلك. أما ما أورده ابن منظور من حديث عليّ - رضي  
الله عنه - السابق ذكره فالرواية فيه صحيحة كما جاءت عند ابن الأثير (٧٥)؛ ومن  
ثم لا تحريف فيها، ولا تصحيف كما ادّعى الجندي، بل إنَّ ابن الأثير أكَّد أنَّها  
بالواو، قال بعد أنْ أورد ذلك الحديث: "الصَّوْأغ: صَانِعُ الْحَلِيِّ، يُقَالُ: صَاغَ يَصُوغُ  
فهو صَانِعٌ وَصَوَّأغ" (٧٦).

ونالها: أَنَّ الجندي لم يَسْتَدِدْ إلى دليل يُعَزِّزُ به ترجيحه رواية الياء على  
الواو، ولم يُقدِّم مُسَوِّغًا لذلك، وإنَّمَا صرَّحَ أَنَّ هذا الترجيح جاء لِيَسْتَقِيمَ ورأيه، فهو  
انسجام مع ما اجتهدده، وذهب إليه. ثمَّ ما دليبه على أنَّ راوي لغة الواو (الصَّوْأغ)  
وجمعها (الصَّوْأغُونَ) رَجُلٌ يُؤَثِّرُ تلك اللغة، أو تلك الرواية، وهو لا يعرف مَنْ ذاك  
الرَّجُلُ، وما القبيلة التي ينتسب إليها، ويتكلَّم بلسانها!!!.

وبالانتقال إلى الدليل الذي عَزَز به رأيه الذاهب فيه إلى ملازمة الواو للغة  
تميم بناءً على ما تقدّم من أمثلة - فهو قَوْل رُوِيَة، وهو من تميم:

ذَا دَعَوَاتٍ قُلَّبُ الْأَخْلَاقِ<sup>(٧٧)</sup>

ونردُّ عليه بالقول: إنَّ هذا الشاهد لم يرد في ديوانه فيما وقفت عليه، وحتى  
إن ورد فإنَّه لا يُعدُّ دليلاً كافياً على ما قرَّره واجتهده؛ لأنَّه يجوز في الشَّعْر ما  
لا يجوز في غيره. ثمَّ إنَّ ما عرَّاه - الجندي - إلى ابن السكيت من أنَّ رواية  
الشاهد بالياء "ذَا دَعَوَاتٍ" غيرُ صحيحة، فالرواية عنده "ذَا دَعَوَاتٍ ٠٠٠" بالواو  
قال: ونصَّ الرواية عنده جاءت عن "الفراء ٠٠٠ وقالوا ٠٠٠ وهو ذو دَعَوَاتٍ،  
وأُشْد لروِيَة: ذَا دَعَوَاتٍ قُلَّبُ الْأَخْلَاقِ

٠٠٠ قال: ولم نَسْمَعْ دَعَوَاتٍ، ولا دَعِيَّةَ إِلَّا فِي بَيْتٍ لروِيَة، فإنَّه زعموا قال:  
"نحن نقول دَعِيَّة، وغيرنا دَعْوَة"<sup>(٧٨)</sup>.

والسبب في ذلك أنَّ رواية الجندي جاءت نقلاً عن المزهري<sup>(٧٩)</sup>، وعليه فما  
نسبناه لابن السكيت لا يتعدى الرَّعْم؛ لذا كان حرياً بالجندي أن يبيِّن مما جاء  
عنه، بالرجوع إلى كتابه "إصلاح المنطق".

ومثال ما يُسْتَدَلُّ به أيضاً على أنَّ الياء لم تكن ملازمة للسان أهل الحجاز، ولا  
الواو للسان أهل تميم، بل عاقب كلُّ منهم في لغته اللغة التي ادَّعى أو زعم أنَّها  
ملازمة للآخر - ما ورد من قول: قَلَيْتُ السَّوِيْقَ والبُسْرَ، وقلوتهما بالياء والواو، وكذا  
اسم المفعول منهما: مَقْلِيٌّ، ومَقْلُوٌّ، وأمَّا إذا كان المعنى المراد البغض والهجران فإنَّ  
الفعل بالياء لا غير، أي: قَلَيْتُ وعليه اسم المفعول مَقْلِيٌّ. قال ثعلب في المعنى الأول  
في هذا المثال، والذي للمعاقبة فيه موضع: "وقَلَيْتُ السَّوِيْقَ واللَّحْمَ وَغَيْرَهُ فهو مَقْلِيٌّ  
بالياء، وقد يُقال في البُسْرِ والسَّوِيْقِ مَقْلُوٌّ بالواو، وقَلَوْنُهُ إِذَا شَوَيْتُهُ عَلَى المِقْلِيِّ"<sup>(٨٠)</sup>.

وأكد هذا أبو الطيب اللغوي في قوله: "والقَلْوُ، والقَلْيُ في البُسْرِ والحِنْطَةِ، ونحوهما، يُقال: قَلَوْتُهُ، وقَلَيْتُهُ، فهو مَقْلُوٌّ، ومَقْلِيٌّ" (٨١).

إلا أن ابن درستويه خالف جانباً من هذا القول، فذهب إلى أن اللغة فيما يخص السويق والبسر، وغيرهما هي الواو فقط ممن سمع منهم، أي: قَلَوْتُ قَلْواً فهو مَقْلُوٌّ، أما لغة الباء: قَلَيْتُ قَلِيّاً فهو مَقْلِيٌّ فهي في معنى البغض والهجران، والرأي للبصريين كما ذهب. أما الكوفيون فبالواو في كل ذلك، قال: "فإن أصحابنا يقولون: قَلَوْتُ السَّوَيْقَ والبُسْرَ ونحوهما قَلْواً فهو مَقْلُوٌّ بالواو لا غير، وهو مأخوذ من قول العرب: قَلَوْتُ الحِمَارَ أَقْلُوهُ قَلْواً: إذا حَنَّتُهُ على السَّيْرِ، واستَعَجَلْتُهُ، وهو من شدة الحركة، وكذلك البسر ونحوه إنما يُحَرِّك في المَقْلَى ويُسْتَعَجَل، وقال الراجز:

لا تَقْلُوها وأدْلُوها دَلْواً      إنَّ مع اليوم أحاهُ عَدْواً

... وأما قَلَيْتُهُ أَقْلِيهِ فهو مَقْلِيٌّ فمن الهجران والبغض ... هذا مذهب البصريين. فأما الكوفيون فَقَلَوْتُهُ قَلِيّاً من البغض ومن البسر ونحوه، وكذلك قَلَوْتُهُ من السويق" (٨٢).

ومع ما تقدّم فإنّ القياس فيما نرى أن يُقال فيما يخصّ السويق والبسر وغيرهما: قَلَيْتُ أَقْلِيهِ قَلِيّاً فهو مَقْلِيٌّ بالياء لا غير، وهذا ما جاء عند الخليل، قال: "وقَلَيْتُ اللَّحْمَ والحَبَّ على المِقْلَاةِ قَلِيّاً، أي: قَلْبْتُهُ قَلْباً" (٨٣)، وعليه لغتنا الدارجة أو المحكية في الزمن الحاضر، إذ لا نَسْمَعُ، ولم نَسْمَعْ مَنْ يقول: قَلَوْتُهُما، أو قَلَوْتُ البيض مثلاً أَقْلُوهُ قَلْواً فهو مَقْلُوٌّ، هذا وإن وردت هذه اللغة عن العرب قديماً على سبيل الافتراض فهي لغة في قَلَيْتُ، ومن ثمّ تكون من باب معاقبة الواو للياء.

يعرِّز صحّة هذا الرأي أيضاً ما جاء في قول الجوهري: "قَلَيْتُ السَّوِيْقَ وَاللَّحْمَ فهو مَقْلِيٌّ، وَقَلَوْتُهُ فهو مَقْلُوٌّ لغة" (٨٤)، وكذا في قول ابن الجبّان: "وتقول: قَلَيْتُ السَّوِيْقَ وَاللَّحْمَ وغير ذلك فهو مَقْلِيٌّ أَقْلِيه قَلِيّاً، وأنا قال، وَقَلَوْتُ لغة أَقْلُو قَلَوّاً فأنا قال، وذلك مَقْلُوٌّ، ومثل ذلك: حَكَيْتُ وَحَكَوْتُ، وَنَقَيْتُ الْعِظْمَ وَنَقَوْتُ . . ." (٨٥). والشاهد على يائيّة هذه الكلمة، وبهذا المعنى قول الراجز:

سودُ كحَبِّ الفلفلِ المَقْلِيِّ (٨٦).

ف (مَقْلِيٌّ) اسم مفعول للفعل اليائي (قَلَى) (يَقْلِي)، ولو كان واوياً لكان القياس فيه أن يُقال: (مَقْلُوٌّ).

ويُسْتَدَلُّ أيضاً على أن الياء في هذا المثال بالمعنى المتقدّم من باب المعاقبة للواو - أن ابن سيده أورده ضمن الأمثلة التي جاءت فيها المعاقبة في لام الكلمة (٨٧)، بعد قوله: "وأنا أذكر الآن المعاقبة في اللام" (٨٨)، وبهذا نردُّ رأي ابن منظور الذاهب فيه إلى أن الكلمة "يائيّة واويّة" (٨٩)، ومن ثمّ ليست من المعاقبة في شيء؛ لأنها تقتضي أن تكون الكلمة - كما تقدّم - واويّة لا غير أو يائيّة، ليكون التعاقب فيما بينهما.

هذا وقد عرّا السيوطي لغة القياس الياء لأهل تميم، ولغة الواو المُعاقِبة لأهل الحجاز، قال: "أهل الحجاز: قَلَوْتُ البُسْرَ، وكُلُّ شيءٍ يُقْلَى فأنا أَقْلُوهُ قَلَوّاً، وتميم: قَلَيْتُ البُسْرَ فأنا أَقْلِيه قَلِيّاً" (٩٠).

ولعلّ في هذا تأكيداً لِمَا ذهبنا إليه سابقاً من عدم ملازمة الياء للغة أهل الحجاز والواو للغة أهل تميم خلافاً لرأي الجندي السابق، وكذا إبراهيم أنيس الذي حصر الواو في لغة القبائل البدويّة، والياء في لغة الحضريّة منها، وعليه فكيف

يكون أهل الحجاز من البدو والحضر بعد المراوحة بين اللغتين في لسانهم، وكذا أهل تميم؟!..

أما فيما يخص معنى البغض والكُرْه فاللغة فيه في لسان القبيلتين واحدة، وهي الياء لا غير - كما سبق - قال السَّعْدِي عن أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي: "ولم يُعْرَف قَلْبِيَّ إِلَّا فِي الْبُغْضِ"<sup>(٩١)</sup>، وعليه فلا معاقبة فيها في اللغة. وممَّا يُوَكِّد يائِيَةَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْمَعْنَى مَصْدَرُهُ (قَلْيٌ)، قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: "وَمَنْ قَالَ: قَلْيَتُهُ فَالْمَصْدَرُ قَلْيٌ شَدِيداً"<sup>(٩٢)</sup>. وَلَكِنْ قَدْ يَذْهَبُ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ قَوْلَ ابْنِ دُرَيْدٍ هَذَا قَدْ يَنَاقِضُهُ قَوْلُهُ أَيْضاً، وَفِي السِّيَاقِ ذَاتَهُ: "وَمَنْ قَالَ: قَلْوَتُهُ فَتَحَ الْقَافَ وَمَدَّ، وَأَنْشَدَ: إِنَّ تَقْلِيلَ بَعْدِ الْوُودِ أَمْ مَحْلَمٌ فِسْيَانٌ عِنْدِي وَدُهَا وَقَلَاؤُهَا"<sup>(٩٣)</sup>

ولكن يمكن ردّ مثل هذا التناقض إن قيل به، وكذا شاهد ابن دُرَيْدٍ نفسه بالقول: إنَّ المضارع المجزوم "إِنَّ تَقْلِي" الوارد في صَدْرِ الْبَيْتِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْكَلِمَةَ فِي ذَاكَ الْمَعْنَى - الْبُغْضِ - يَائِيَةَ الْلامِ لَا غَيْرَ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْكِسْرَةَ عِلْمًا الْجَزْمِ فِيهِ عَوْضٌ عَنِ الْيَاءِ، فَهِيَ جُزْءٌ مِنْهَا، وَدَالَّةٌ عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَتْ لِامِهِ وَأَوَّاقِيلٍ: (إِنَّ تَقْلِي) كَمَا فِي (إِنَّ تَدْعُ، وَتَعْلُ) وَغَيْرَهُمَا، مِنْ هُنَا فَإِنَّ الْفِعْلَ فِي مَعْنَى - الْبُغْضِ - يَائِيُ الْلامَ (تَقْلِي)، وَدَلِيلُهُ أَيْضاً مَاضِيَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ {سُورَةُ الضُّحَى، آيَةٌ ٢}، فَالرَّسْمُ الْإِمْلَائِيُّ لِلْأَلْفِ فِي (قَلَى) بِصُورَةِ الْيَاءِ غَيْرِ الْمَنْقُوطَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مَنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ مَنْقَلِبَةٌ عَنِ وَاوٍ لَجَاءَ رَسْمُهَا الْإِمْلَائِيُّ (قَلَا) كَمَا فِي (سَمَا) وَ (دَنَا) وَغَيْرَهُمَا.

أما المصدر (قلاء) بالمد فلا يعني بالضرورة أنه للفعل (قلا يَقْلُو)؛ لأنه لا دليل فيه على ذلك، لاسيما أن مصادر الأفعال الثلاثية في معظمها سماعي خلافاً للحال فيما فوق الثلاثي. ومثال خروجه عن القياس فيما يخص الثلاثي أن القياس

في مصدر ما جاء منه على وزن (فَعَلَ) اللّازم أن يكون على زِنَة (فُعُول) ك(سجد سُجُوداً) و(رَكَعَ رُكُوعاً) لكنَّ هناك أفعالاً من هذا النوع خرجت مصادرها عن هذا القياس ك (بَكَى بُكَاءً) و(صَامَ صَوْمًا) وغيرهما الكثير، والحال عليه في الفعل (قَلَى) فله مصدران: قَلَى، بالألف المقصورة، و (قَلَاء) بالممدودة، والأوّل هو الأكثر استعمالاً، ورُبّما اقتضى الثاني (قلاء) في قول الشاعر السابق الضرورة الشعريّة.

ومما يُستدلّ به على صحّة الرأي هذا قول ابن القوطيّة: "وَقَلَيْتُ الشَّيْءَ قَلَى، وَقَلَاءً: أَبْغَضْتُهُ"<sup>(٩٤)</sup>. وكذا قول الفيومي: "وَقَلَيْتُ الرَّجُلَ أَقْلِيهِ مِنْ بَابِ (رَمَى) قَلَى بِالْكَسْرِ وَالْقَصْرِ، وَقَدْ يُمَدُّ مِنْ بَابِ أَبْغَضْتُهُ"<sup>(٩٥)</sup>؛ وعليه فإنّ في كُلِّ هذا رَدًّا على ابن منظور الذي دَهَبَ إلى أنّ هذه الكلمة في هذا المعنى قد تعاقبُ الياءَ فيها الواو، فيقال: قَلَوْتُ، قال: "وَقَلَوْتُ الرَّجُلَ: شَنِئْتُهُ لُغَةً فِي قَلَيْتُهُ"<sup>(٩٦)</sup>، ويردُّه أيضاً وَحْدَةَ لُغَةِ الْيَاءِ فِي لِسَانِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَتَمِيمٍ، فَجَمِيعُهُمْ تَكَمَّلُوا بِهَا بِالْيَاءِ، قَالَ السِّيَوطِيُّ: "وَكُلُّهُمْ فِي الْبِغْضِ سِوَاءٍ، يَقُولُونَ قَلَيْتُ الرَّجُلَ فَأَنَا أَقْلِيهِ قَلَى"<sup>(٩٧)</sup>؛ وعليه فلا معاقبة بينهم في هذا المعنى.

ولعلّ في هذا أيضاً تعزيزاً لردّ الرأي المتقدّم للجندي، وكذا إبراهيم أنيس. ويردُّه أيضاً معاقبة الياء في لغة تميم للواو لغة القياس فيما أورده السّرّسّطي في قوله "وَحْفِي بِالشَّيْءِ حَفَاوَةً، وَحِفَايَةَ لُغَةَ تَمِيمٍ: تَهَمَّمُ بِهِ"<sup>(٩٨)</sup>، وبالغ في إكرامه<sup>(٩٩)</sup>، وكذا معاقبة الواو في لغة أهل الحجاز للياء فيما جاء عند ابن منظور في مادة (جَبَيْتَ) قال: "جَايَتِ الْإِبِلُ: قَالَ لَهَا: جَوَّتِ جَوَّتْ، وَهُوَ دَعَاؤُهُ إِيَّاهَا إِلَى الْمَاءِ ۰۰۰ وهذا يُبَيِّنُ التَّصْرِيْفَ، لِأَنَّ جَايَتَهَا مِنَ الْيَاءِ، وَجَوَّتِ جَوَّتِ مِنَ الْوَاوِ، اللَّهْمَّ إِلَّا أَنَّ يَكُونُ مَعَاقِبَةً حِجَازِيَّةً"<sup>(١٠٠)</sup>.

هذا ولم تقف المعاقبة بين ذينك الحرفين عند حدود لغتي الحجاز وتميم بل  
تعدتاهما إلى لغات قبائل أخرى، ومنها على سبيل المثال الياء المعاقبة للواو فيما  
أورده الفيومي في قول "أهل نجد: لَهَوْتُ عنه أَلَهُوُّ لُهَيْئاً، والأصل فَعُولٌ من باب  
قَعَدَ"<sup>(١٠١)</sup>، يريد من باب (قعد قعوداً) وبالقياس عليه في مصدر لها يَلَهُوُّ يُقال: لَهَوًّا  
بالواو المَضَعَفَةِ. أمّا الياء المعاقبة للواو في الماضي (لَهَوْتُ) فجاءت في لغة "أهل  
العالية لَهَيْتُ عَنْهُ أَلَهَى، من باب تَعِبَ، ومعناه السُّلُونُ والتَّرْكُ"<sup>(١٠٢)</sup> ولغة الياء  
المعاقبة - لَهَيْتُ - أوردها ابن القوطية في قوله: "ولَهَيْتُ عن الشيءِ . . . غَفَلْتُ  
عنه"<sup>(١٠٣)</sup> ولا خلاف في أنّ اللغة القياسية والأعلى هي لغة الواو (لَهَوْتُ)،  
ومصدره (لَهَوًّا) بالواو المخففة، وشاهدها قوله تعالى: ﴿وما الحياةُ الدُّنيا إلاَّ لَعِبٌ  
ولَهْوٌ﴾ {سورة الأنعام، آية ٣٢} ﴿ومن النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الحديثِ﴾ {سورة  
لقمان، آية ٦}.

وعليها في لغة الأزد في معاقبة الواو للياء قولهم في المعيشة: المعوشة،  
وشاهدها قول حاجز بن جعيد:

من الخفرات لا يتم غداءها ولا كد المعوشة والعلاج<sup>(١٠٤)</sup>

ومما يدل على أنّ لغة الواو في المعاقبة ليس لها علاقة بالبداءة، ولا الياء  
بالحضارة تعزيزاً لما ذكرناه سابقاً - أنّ لغة نجد كما سبق جاءت بالياء في (لُهَيْئاً)  
والأزد بالواو في (المعوشة)، والأزد من بطون اليمن ثم هاجروا منها بعد سئل العزم  
وأقاموا بنجد، وسكنوا جبلي أجا وسلمى<sup>(١٠٥)</sup>، ثم صاروا من قبائل نجد، ومع ذلك  
لم تتأثر لغتهم بل راوحوا بين الواو والياء، فجاءت لغتهم في بعض الألفاظ بالواو،  
وفي بعضها الآخر بالياء.

ومثالها - المعاقبة- في لغة هذيل قولهم في أتى يأتي أثياً: أتا يأتو أثوا<sup>(١٠٦)</sup>  
"ويقال: ما أحسن أثو قوائم الناقة، وأثيها في السير"<sup>(١٠٧)</sup> يعني "رجع يديها في

سَيَّرَهَا"، (١٠٨) والفعل الْمُعَاقِبُ (أَتَا) ومصدره (أَتَوًّا) بهذا المعنى - عند مَنْ يَعُدُّهُ من باب المعاقبة، وهو ليس كذلك كما سنبين - شاهده ما أنشده أبو عثمان لحميد ابن ثور يصف البعير بالهُودَج: (١٠٩)

تَوَكَّلَنَّ وَاسْتَدْبَرْتَهُ كَيْفَ أَثْوُهُ      بِهَا رَبِّدًا سَهُوَ الْأَرَاجِيحِ مَرْجَمًا

أَمَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى (جَاءَ وَجِئْتُه) كَمَا دَهَبَ ابْنُ الْقَوَاطِيَةِ فِي قَوْلِهِ: "وَأَتَى أَتَوًّا وَأَتِيًّا: جَاءَ وَجِئْتُه" (١١٠) فَإِنَّ الْوَاوَ تَكُونُ مَعَاقِبَةً لِلْيَاءِ، وَشَاهِدُهَا شِعْرًا مَا أَنْشَدَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ لَخَالِدِ بْنِ زُهَيْرِ الْهَذَلِيِّ: (١١١)

يَا قَوْمَ مَالِي وَأَبَا دُوَيْبٍ      كُنْتُ إِذَا أَتَوْتُهُ مِنْ غَيْبٍ  
يَشْتُمُّ عَطْفِي وَيَبْرُؤُ نَوْبِي      كَأَنَّمَا أَرِيئُهُ بِرَيْبٍ

أَمَّا لُغَةُ الْقِيَاسِ الْيَاءُ الْمُعَاقِبَةُ فَشَاهِدُهَا مَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا﴾ (سورة البقرة، آية ١٤٥) وكذا الكسرة الذالة عليها في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سورة فاطر، آية ١٦)، وَعَلَيْهَا شِعْرًا مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عَثْمَانَ: (١١٢)

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أَتَيْ بَيْتِهَا      سَبِيلٌ وَهَلْ شِعْبٌ بِنَا بَانَ مُنْتَقَى

وقال الآخر:

أَتَيْ الْفَوَاحِشِ فِيهِمْ مَعْرُوفَةٌ      وَيَرُونَ أَتَيْ الْمَكْرَمَاتِ حَرَامًا

وَبِنَاءٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ نَرَى أَنَّ لُغَةَ هُدَيْلٍ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (جَاءَ يَجِيءُ مَجِيئًا) فَإِنَّهَا تَكُونُ مِنْ بَابِ الْمَعَاقِبَةِ - كَمَا سَبَقَ - لِللُّغَةِ الْيَاءِ الْقِيَاسِيَّةِ، وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى

"رَجَعَ يديها" في قَوْل: "ما أحسنَ أَتْوَ قوائمِ النَّاقَةِ" فإنَّها تكون على القياس؛ لأنَّ الفعل المؤدِّي هذا المعنى واوي الَّلَام، والدليل عليه أنَّ السَّرْفُسْطِي ذَكَرَهُ في الفعل (أنا) بالألفِ العَصَوِيَّةِ المنقلبة عن واو. وإذا جاءت لغة هذيل بذاك المعنى بالياء "ما أحسنَ أُنِّي يَدَيِ الناقَةِ" كما جاء عند ابن منظور<sup>(١١٣)</sup>، فإنها تكون من باب معاقبة الياء للواو، لغرض التعادل - كما سنبين لاحقاً - فكما تعاقب الياء الواو. كذلك تعاقب الواو الياء، وقد يكون ذلك من باب التخفيف، ووجهه فيما نرى من جانبين:

أولهما: أنَّ الياء أخفُّ من الواو - كما سبق -

وثانيهما: أنَّ الخفة متأثية من السياق الوارد فيه المصدر (أُنِّي) في القَوْل المتقدم: (ما أحسنَ أُنِّي يَدَيِ الناقَةِ) وَوَجَّه ذلك أنَّ في المَصْدَر (أُنِّي) انتقالاً من الياء إلى الياء في فاء الكلمة (يَدَيِ)، ومن ثَمَّ يكون اللفظ فيه من وَجَّهٍ واحدٍ: من الياء إلى الياء؛ لتحقيق الانسجام الصوتي، بخلاف الانتقال من الواو إلى الياء إذا ما قيل (ما أحسنَ أَتْوَ يَدَيِ الناقَةِ).

وعلى الواو في لغة هذيل أيضاً قولهم (قَوْل) بإخلاص ضمِّ القاف في صياغتهم المبني للمجهول من الفعل (قال)، ولغة القياس فيه إخلاص الكسر، أي: (قيل) على زنة (فعل)، وشاهدها ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ {سورة البقرة، آية ١١}، قال أبو حيان في لغة القياس ذِه، وفي لغة هذيل المعاقبة لها، ونسبها أيضاً لبني دُبَيْر: "الفعل الثلاثي الذي انقلب عين فعله ألفاً في الماضي إذا بُنِيَ للمفعول أُخْلِصَ كسر أوله، وسُكِّنَت عينه ياءً في لغة فُرَيْش، ومجاورهم من بني كنانة"<sup>(١١٤)</sup>.

وأضاف قائلها - بعد إيراد لغة الإشمام، وهي اللغة الثانية في (قيل) وما شابهها من الأمثلة نحو: غَيْض، وَحِيل، وَسِيء، التي تكون بضم القاف مع بقاء

الياء، أي (قِيل) على زنة (فُعِل) <sup>(١١٥)</sup>: "وفي ذلك لغة ثالثة، وهي إخلاص ضمّ فاء الكلمة، وسكون عينه واوًا، ولم يُقرأ بها، وهي لغة لهذيل وبني دُبَيْر" <sup>(١١٦)</sup>. وبني دُبَيْر هم من بطون قبيلة أسد بن خُرَيْمَةَ، وكذا بنو فقّس بن طريف <sup>(١١٧)</sup>؛ لذا نَسَبَ ابن منظور تلك اللغة إليهم <sup>(١١٨)</sup>، وكذا ابن عقيل، قال الأخير: "وهي لغة بني دُبَيْر، وبني فقّس، وهما من فصحاء بني أسد" <sup>(١١٩)</sup>. ولغتهم هذه جاءت أيضاً في قولهم في (سيء): (سوء) بإخلاص ضم السين <sup>(١٢٠)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوْطًا سِيءَ بِهِمْ﴾ [سورة العنكبوت، آية ٣٣]، وكذا قولهم: (بوع)، وشاهده قول الشاعر:

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتٌ؟ لَيْتَ شَابَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ <sup>(١٢١)</sup>

أما عن العلاقة بين قبيلتي هذيل، وبني أسد التي سَوَّغَتْ وَحْدَةَ لَغْتِهَا لَا سِيماً فِي إِخْلَاصِ الضَّمِّ - فَنَتَمَثَّلُ فِي أَنَّ قَبِيلَةَ أُسْدٍ إِحْدَى الْقَبَائِلِ الْعَدْنَانِيَّةِ الْمَتَّسِعَةِ الْبَطُونِ، وَهِيَ ٠٠٠ تَلْتَقِي مَعَ هُذَيْلٍ فِي مَدْرَكَةِ بَنِ الْيَاسِ بِنِ مُضَرَ <sup>(١٢٢)</sup>.

وعلى لغة أسد تلك - الياء - المعاقبة للواو جاء قولهم: (مكُول) في صياغتهم اسم المفعول من الفعل (كَيْلَ)، والقياس (مَكِيلَ) <sup>(١٢٣)</sup> ك (مبيع) و (مدين)، ويجوز (مَكْيُولَ) على التمام، أما (مكُول) فهي لغة رديئة كما نَعَتَهَا الْخَلِيلُ <sup>(١٢٤)</sup>. وعليها أيضاً قولهم: ما أعوج بكلامه، أي: ما ألتفت إليه <sup>(١٢٥)</sup>، وما أعبا به <sup>(١٢٦)</sup>، ولغة القياس فيه الياء، قال ثعلب: "وما عَجْتُ بكلامه - بكسر العين - أعيجُ، أي ما باليْتُ به، وقيل: ما رَضِيْتُ به ٠٠٠ وشَرِيْتُ دواءً فما عَجْتُ به - بكسر العين - أي: ما انْتَفَعْتُ به" <sup>(١٢٧)</sup> "أعيجُ عَجْجاً، وهذا قريبٌ من الأول؛ لأنك إذا لم تَنْتَفِعْ بالدواء لم تُبَالِ به" <sup>(١٢٨)</sup> وهو عنده بهذا المعنى لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ <sup>(١٢٩)</sup>، والأمثلة المتقدمة دليلٌ ذلك. وشاهده أيضاً ما أنشده أبو عثمان <sup>(١٣٠)</sup> للنابغة <sup>(١٣١)</sup>:

فما رأيتُ بها شيئاً أعيجُ به إلا الثُّمامَ وإلا موقِدَ النَّارِ

إلا أنَّ الرواية في لسان النابغة في ديوانه جاءت بالواو، ونصّها: "فما وجدتُ بها شيئاً أعيجُ به" على المعاقبة في لغة أسد، مع أنَّ النابغة من ذُبيان. فإنَّ سُئل عن علاقة ذُبيان بقبيلة أسد، فتكون الإجابة بما وَرَدَ عن المستشرق (ديرنبرج) في توضيحه تلك العلاقة في قوله: "إنَّ بني أسد ٠٠٠ تحالفوا ٠٠٠ مع بني ذُبيان، واشتركوا معهم في حروب ضدَّ غسان، وإنَّ النابغة قد اشترك في تخليص الأسرى من بني أسد وذُبيان الذين كانوا قد وقعوا في يد الغسانيين؛ وذلك لِمَا له من نفوذ عند ملوكهم، وإنَّ بني أسد قصدت من ذلك التحالف أن تَصْمَنَ سلامة حدودها الشماليَّة والوسطى"<sup>(١٣٢)</sup>. كما اشترك بنو أسد إلى جانب ذُبيان في حرب داحس والغبراء<sup>(١٣٣)</sup>.

ولا شكَّ أنَّ هذا التحالف والاختلاط بين أسد وذُبيان، كان سبباً في التآثر والتأثير فيما بينهما في اللغة؛ ومن ثمَّ كانت نتيجته معاقبة الواو للياء في لسان النابغة جزيّاً عليها في لسان قبيلة أسد.

ومع ما تقدّم قوله: من أنَّ أصل لغة أسد، أو القياس فيها "ما أعيجُ" بالياء؛ لأنها مأخوذة من (عَجْتُ) - بكسر العين - إلا أنَّ ابن السكّيت ذهب إلى أنّها مأخوذة من قَوْل: عَجْتُ الناقة<sup>(١٣٤)</sup> بضمّ العين. ونرى أنَّ الرأي ذا جانب للصواب من جهة المعنى، وموَدَى ذلك أنَّ (ما أعيجُ به) - كما تقدّم - مأخوذة من قَوْل: "عَجْتُ عليه عَيْجاً: عَوَّلْتُ عليه"<sup>(١٣٥)</sup> فقولنا مثلاً: لا أعيجُ عليه، أي: لا أعول عليه، ولا أتكلم، وكذا تعديته ب (الباء)، أي: لا أعيجُ به، أي: لا أعبأ به، ولا أباليه. في حين أنَّ قَوْل: "عَجْتُ الناقة" بالضمّ يعني عَطَفْتُها، قال ابن القوطيّة: "وعاج الشيء عَوْجاً: عَطَفَهُ"<sup>(١٣٦)</sup>، وشاهده ما أنشده أبو عثمان<sup>(١٣٧)</sup>:

حَتَّى إِذَا عَجَبْنَ مِنْ أَجْيَادِهِنَّ لَنَا عَوَجَ الْأَحْشَىٰ أَعْنَاقِ الْعَنَاجِجِ

وخلاصة القول فيما نرى: إِنَّ (عَجَبْتُ) -بالضَم - هي من "عَاج يَعُوجُ، عَيْنِ الْفَعْلِ مِنْهُ وَاو" (١٣٨) أَمَا عَجَبْتُ - بالكسر - فهي "مِنْ عَاجٍ، يَعِيْجُ عَيْنَ الْفَعْلِ مِنْهُ يَاءٌ" (١٣٩)؛ وعليه "فأصلاهما مختلفان" (١٤٠) أي أَنَّ الْفَعْلَ (عَاجٍ) وَاوِيٌّ يَأِيٌّ لِمَعْنِيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَمِنْ تَمَّ لَيْسَا مِنْ بَابِ الْمَعَاقِبَةِ، تَمَامًا كَالْفَعْلِ (عَامٍ) فِي قَوْلٍ: "عَمْتُ فِي الْمَاءِ أَعَوْمٌ عَوْمًا فَمَعْنَاهُ سَبَحْتُ أَسْبَحُ . . . وَعَمْتُ إِلَى اللَّبَنِ عِيْمَةٌ فَمَعْنَاهُ اشْتَهَيْتُ اللَّبْنَ" (١٤١). ودليل واويته ويائيته أَنَّ ابْنَ دُرَيْدٍ أورد الواوي في مادة (ع م و) ومع التقلبات الصوتية يتشكّل الفعل الواوي (ع و م) وكذا الفعل اليائي أورده في مادة (ع م ي) ومع التقلبات الصوتية أيضاً تتشكّل مادة (ع ي م) (١٤٢). أما لغة قبيلة أسد "ما أعوج به" فهي - كما تقدّم - ليست من الأصل الواوي (عَجَبْتُ) وإنما هي معاقبة لليائي ذي الأصل (عَجَبْتُ عِيْجَ).

وفي السياق ذا فإنّ ما قد يحمل على معاقبة الواو للياء، أو يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ فِي بَابِهَا، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَا أوردته ابن سيده عن الكسائي "أَنَّهُ سَمِعَ بَعْضَ أَهْلِ الْعَالِيَةِ يَقُولُ: لَا يَنْفَعَنِي ذَلِكَ وَلَا يَضُورُنِي" (١٤٣) فالواو في (يَضُورُنِي) ليست معاقبة للياء في (يَضِرُّنِي) على أساس أَنَّ الْكَلِمَةَ يَائِيَّةٌ الْعَيْنِ، أَي (ضَيْرٌ) لَا غَيْرَ، بَلْ إِنَّهَا وَاوِيَّةٌ الْعَيْنِ كَمَا هِيَ يَائِيَّةٌ، وَدَلِيلُ هَذَا مَا جَاءَ فِي قَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ: "وَضَارَهُ الْأَمْرُ يَضُورُهُ ضُورًا مِثْلَ ضَارَهُ يَضِيرُهُ ضَيْرًا سِوَاهُ" (١٤٤) وكذا السَّرْقَسْتِيُّ (١٤٥)، وَيَعْرِزُهُ إِيرَادُ ابْنِ مَنْظُورِ الْجُذْرِ الثَّلَاثِي (ضَارَ) فِي مَادَّةِ (ضَوَّرَ) وَ(ضَيْرَ) قَالَ فِي الْوَاوِيِّ (ضَوَّرَ): "ضَارَهُ الْأَمْرُ يَضُورُهُ كَ (يَضِيرُهُ) ضَيْرًا، وَضُورًا، أَي: ضَرَّهُ . . . وَيُقَالُ: لَا ضَيْرَ، وَلَا ضَوَّرَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ . . . يُقَالُ: ضَارَهُ يَضِيرُهُ، وَيَضُورُهُ، وَهُوَ مَا أُخِذَ مِنَ الضُّوْرِ" (١٤٦) وقوله هذا كرّره ثانية في مادة (ضَيْرَ) (١٤٧).

وشاهد ذا ما جاء عند ابن جنّي من قراءة الحسن "لا يَضْرُكُم" - بضمّ الضاد - وقراءة إبراهيم "لا يَضِرْكُمْ" - بكسرها-<sup>(١٤٨)</sup> ل (يَضْرُكُم) في قوله تعالى: ﴿عليكم أنفسكم لا يَضْرُكُم مَن ضَلَّ إذا اهتديتم﴾ (سورة المائدة، آية ١٠٥)، قال ابن جنّي: "فيها أربع لغات: ضارَةٌ يَضِيرُهُ، وضارَةٌ يَضُورُهُ، وضَرَّةٌ يَضِرُّهُ، وضَرَّةٌ يَضِرُّهُ بكسر الضاد، وتشديد الزاء"<sup>(١٤٩)</sup>.

وعلى كُلِّ هذا فإنَّ الواو في يَضُورني ضُوراً، والياءُ في يَضِيرُني ضِيرًا لغتان متوازيتان، لا أنَّ إحداهما أصلٌ والأخرى فَرَعٌ عليها، وبعبارة أخرى لا أنَّ الواو معاقبة للياء، أو لغة فيها، وكذا العكس.

وعلى وَجْه التعاقب ذاك - الواو للياء - في لغتي هُدَيْل وأسد، وغيرهما كالحجاز وتميم جاءت لغة بني كعب في قولهم: رَفَوْتُ الثُّوبَ رَفَوًّا في رَفِيئُهُ أَرَفِيه رَفِيًّا<sup>(١٥٠)</sup>، ولغة القياس الياء متأتية من تسهيل الهمزة، وتحويلها إلى ياء<sup>(١٥١)</sup>، فالأصل رَفَأْتُه، ومثلها: "رَثَاتِ المرأَةُ زَوْجها، ورَثَتْهُ تَرَثِيه، وترَثُوهُ رِثاءً"<sup>(١٥٢)</sup>.

وعليه أيضاً ما نُسِبَ لأهل اليمن<sup>(١٥٣)</sup> من قولهم في (الكُليَّة) الواحدة في (الكُليتين) للإنسان والذابة: كُلوَةٌ<sup>(١٥٤)</sup>، وذهب الزبيدي إلى أنَّ الصَّواب لغة الياء، قال مُعَلَّلاً: "والصَّواب (كُليَّة) تقول: كَلَيْتُهُ: إذا أصَبَتْ كُليَّتُهُ فهو مَكَلِيٌّ، قال العجاج: (١٥٥)

لَهْنٌ في شَبَاتِهِ صِنِيٌّ

إذا اكْتَلَى واقْتَحِمَ المَكَلِيُّ"<sup>(١٥٦)</sup>

وعليه ذهب الصَّفدي إلى أنَّ لغة الواو في لسان أهل اليمن مردودة، وعدّها من باب التصحيف، قال مُعَلَّلاً بما جاء عن الزبيدي أيضاً: "ويقولون لواحد الكُلي: كُلوَةٌ، والصَّواب (كُليَّة)، تقول: كَلَيْتُهُ: إذا أصَبَتْ كُليَّتُهُ، فهو مَكَلِيٌّ، وبعض اللغويين قال: إنَّ أهل اليمن يقولون: (كُلوَةٌ) بالضمِّ، وذلك مردوداً"<sup>(١٥٧)</sup>.

ونَرَى أَنَّ تَخْطِئَةَ الصَّفْدِيِّ لِقَوْلٍ: (الْكُلُوءَةُ)، وَعَدَهُ مِنْ بَابِ التَّصْحِيفِ مُرَدُّوهُ، وَلَا يَجُوزُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لُغَةٌ فِي لِسَانِ قَبِيلَةٍ، وَاللُّغَةُ لَا تُخْطَأُ حَتَّىٰ وَإِنْ خَرَجَتْ عَنِ الْقِيَاسِ، وَعَنْ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ: النَّحْوِيَّةِ مِنْهَا، كَلُغَةِ الْقَصْرِ فِي الْمَثْنِيِّ، وَالزَّمَامَةِ الْأَلْفِ فِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَزِّ كَحَالِهِ فِي الرَّفْعِ، وَقَوْلُهُمْ مِثْلًا: رَأَيْتُ الرَّجُلَانَ وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَانَ؛ لِأَنَّهَا لُغَةٌ فِي لِسَانِ قَبِيلَةِ بِلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ<sup>(١٥٨)</sup>، وَكَذَا إِسْنَادُهُمُ الْفِعْلَ إِلَى أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ، وَوَاوِ الْجَمَاعَةِ، وَنَوْنِ النَّسْوَةِ مَعَ وَجُودِ فَاعِلِهِ الْاسْمِ الظَّاهِرِ<sup>(١٥٩)</sup>، وَذَلِكَ فِي اللُّغَةِ الَّتِي يَعْبَرُ عَنْهَا النَّحْوِيُّونَ بِلُغَةِ (أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثُ)<sup>(١٦٠)</sup> وَعَلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ {سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ، آيَةٌ ٣} وَقِيلَ: هِيَ لُغَةٌ لـ (طِيئِي)، وَقِيلَ: لـ (أَزْدُ شَنْوَةَ)<sup>(١٦١)</sup>.

وَلَعَلَّ عِلَاقَةَ بِلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، وَأَزْدُ شَنْوَةَ بِالْيَمَنِ تَكْمُنُ فِي أَنْهُمَا مِنْ بَطُونِهَا<sup>(١٦٢)</sup>، وَعِلَاقَةُ الْجَمِيعِ بِنَبِيِّ أَسَدٍ تَكْمُنُ فِي أَنَّ بَنِي أَسَدٍ بَطْنٌ مِنْ أَزْدِ شَنْوَةَ مِنَ الْيَمَنِ<sup>(١٦٣)</sup>.

وَكَذَا إِنْ خَرَجَتْ عَنِ الْقَاعِدَةِ الصَّرْفِيَّةِ كَلُغَةِ التَّمَامِ فِي صِيَاغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْ الْفِعْلِ الْأَجُوفِ الْيَائِي، وَمِثَالُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: (مَكْيُولٌ) فِي (مَكِيلٌ)، وَكَذَا (مَبْيُوعٌ) وَ(مَدْيُونٌ) فِي (مَبْيَعٌ) وَ(مَدِينٌ)، وَكَذَا الْوَاوِيُّ كـ (مَقْوُولٌ) وَ(مَصْوُوعٌ) فِي (مَقُولٌ) وَ(مَصُوعٌ). فَلَمَّا سُوِّغَ لِمِثْلِ هَذَا الْخُرُوجِ، وَلَمْ يُخْطَأْ مِنْ قِبَلِ اللُّغَوِيِّينَ، وَلَمْ يُعَدَّ مِنْ بَابِ التَّصْحِيفِ كَانَ - هَذَا التَّسْوِيجُ - فِي لُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ (الْكُلُوءَةُ) الَّتِي هِيَ مِنْ بَابِ اللَّهْجَاتِ أَوْلَى. وَعَلَيْهِ الْقَوْلُ فِيمَا جَاءَ مِنْ بَابِ الْمَعَاقِبَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ اللُّغَاتِ.

وَلَعَلَّ مُسَوِّغَ الْمَعَاقِبَةِ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ مُؤَدَّاهُ التَّخْفِيفُ، وَوَجْهُهُ فِيهَا فِيمَا نَرَى لَيْسَ مَتَأْتِيًّا مِنْ أَنَّ الْوَاوِيَّ فِي (الْكُلُوءَةُ) أَخْفُ مِنَ الْيَاءِ فِي الْقِيَاسِ (الْكُلْيَةُ)، وَلَكِنَّهُ مَتَأَتَتْ مِنْ أَنَّ الْاِنْتِقَالَ فِيهَا مِنَ الضَّمِّ فِي الْكَافِ إِلَى الْوَاوِ أَخْفُ مِنَ الْاِنْتِقَالِ مِنْهُ - الضَّمِّ - إِلَى الْيَاءِ فِي (الْكُلْيَةُ)، لَا سِيَّمَا أَنَّ اللَّامَ الْفَاعِلَةَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ غَيْرُ

حصين؛ لسكونها، ومن ثمَّ لا يُعْتَدَ بها، وكأنَّه لا فاصل بينهما. من هُنَا يكون الانتقال في نُطق (الكُلُوة) من المِثْل إلى المِثْل، فالضمة جزءٌ من الواو، فهي تعاقبها كما في: (ادعُ)، و(لا تَدُنْ) - كما سبق - وعليه يكون "العمل من وَجِهٍ واحدٍ، ورفع اللسان من موضع واحدٍ أخفَّ عليهم" (١٦٤) من الانتقال من الضمة إلى الياء في (الكُلِيَّة). وممَّا قد يُسْتَدَلُّ به على تعزيز الرأي ذا ما أورده ابن منظور عن ابن السكِّيت، قال: "قال ابن السكِّيت: ولا تَقُلْ (كِلُوة) بكسر الكاف" (١٦٥)؛ وذلك لأنَّ الانتقال فيه على خلافه في (كِلُوة) فهو فيه من الكسر إلى الواو، والتقل فيه هو ذاته في (الكُلِيَّة) مع تقديم الضمة وتأخير الياء، وفي (كِلُوة) جاء بتقديم الكسر وتأخير الواو.

هذا ولم تقف حدود المعاقبة بين ذينك الحرفين عند هذا الحدِّ من الأمثلة، بل إنَّ هناك أمثلة كثيرة جداً إلى الحدِّ الذي لم يُعزَّر فيه كلٌّ مثالٍ إلى قبيلة ما، ولم يُقَلَّ: إنَّه لغة في لسان أبنائها، ومنها على سبيل المثال فيما يخصَّ معاقبة الياء للواو قولهم: رَجَوْتُ وَرَجَيْتُ (١٦٦)، فالواو على القياس، والياء على المعاقبة، وعليه أيضاً قولهم: سَمَيْتُ، وَعَلَيْتُ في معاقبة الواو في القياس: سَمَوْتُ وَعَلَوْتُ (١٦٧)، ومثله: قولهم: دَعَيْتُ في دَعَوْتُ (١٦٨)، وشَكَيْتُ في شَكَوْتُ (١٦٩)، وهَجَيْتُ في هَجَوْتُ (١٧٠)، وكذا عُنِيَانُ الكتاب في عُنُونِ الكتاب، (١٧١) وقولهم في (قَوَس): رَجُلٌ قَوَّاسٌ، وقياسٌ للذي يبيري القياس. (١٧٢) قال ابن منظور: "وهذا على المعاقبة". (١٧٣) وعليها أيضاً حَمَلٌ قولهم في (دَوَم): "دَوَمًا. دَيْمًا" (١٧٤)، قال: "الياء على المعاقبة" (١٧٥) وعليها أيضاً الحَمَلُ في قولهم في تثنية "الرِّبَا": رِبْيَانٌ، والأصل رِبْوَانٌ (١٧٦)، وقولهم: طَعِنَ في نَيْطِهِ إذا مات (١٧٧)، قال ابن الأثير: "والقياس النَّوْطُ؛ لأنَّه من ناطٍ يَنْوُطُ إذا عَلَّقَ، غير أنَّ الواو تعاقب الياء في حروف كثيرة". (١٧٨) ولكنَّ ابن الأثير في تعقيبه الأخير فيما نَرَى الذاهب فيه إلى أنَّ الواو هي المعاقبة للياء - جانب

الصَّوَاب، فالقياس أن يقول في السياق ذا، وفي المثال ذاته: غير أن الياء تُعاقب الواو في حروف كثيرة.

أما ما هو مثال على قوله: "غير أن الواو تعاقب الياء في حروف كثيرة" فقولهم على سبيل المثال لا الحصر: "هو الكَذَابُ الأَثومُ والأَثِيمُ" (١٧٩) فالياء لغة القياس، وعليها جاء قوله تعالى: ﴿والله لا يحب كلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ {سورة البقرة، آية ٢٧٦} و﴿مَنَاعٌ لِلخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ {سورة القلم، آية ١٢} والواو على المعاقبة، والمعاقبة في هذا المثال جاءت في مصدر الفعل الصحيح. وعليها في المعتلّ فعلاً ومصدراً قولهم: وبروتُ العودِ والقلمُ برؤاً، وهي لغة في بريئتهُ بزياً (١٨٠)، ولمّا كان الفعل يائيّ اللام ذهبَ ابنُ دُرَيْدٍ، (١٨١) وابنُ منظور (١٨٢) إلى أنّها -الياء- لغة أعلى، وكذا هي عند ابن منظور أيضاً فيما ورد عن اللّحياني من قول: وَبَقُوْتُ الشّيءَ: انتظرتَه، لغة في بَقَيْتُ، والياء أعلى. (١٨٣) ومثله: سَعَوْتُ في الأمر لغة في سَعَيْتُ (١٨٤)، وَحَكَوْتُ عنه الكلام، والقياس حَكَيْتُ حَكِيّاً، (١٨٥) وَنَهَوْتُ نَهَوّاً لغة في نَهَيْتُ عن الشّيءِ أَنهائَهُ نَهِيّاً (١٨٦)، وَهَدَى في منطقَه يَهْدُو، والقياس يَهْدِي، ومصدره الْهَدْيَانُ (١٨٧)، وَنَفَاهُ يَنْفِيهِ وَيَنْفُوهُ، وَنَفَيْتُهُ وَنَفَوْتُهُ، (١٨٨) وَكَنْيْتُ عن الشّيءِ، وَكَنَوْتُ، وَكَنْيْتُ الصَّبِيَّ، وَكَنَوْتُهُ، قال الشاعر:

وَإِنِّي لَأَكُنُّو عَن قَدُورٍ بغيرها وَأَعْلِنُ أحياناً بها فأصارحُ

وقد رَنَيْتُ المَيْتَ، وَرَنَوْتُهُ، وَمَحَوْتُ اللُّوحَ، وَمَحَيْتُهُ، وَهُوَ المَحْيُ، وَالمَحْوُ، وقد اشْتَدَّ حَمُّ الشَّمْسِ، وَحَمِيْهَا، وقد حَمَيْتُهُ عن الطعام حَمِيَّةً، وَحِمْوَةً. عن أبي زيد: وقد طَغَرَوتَ يا رَجُلُ، وَطَغَيْتُ (١٨٩) "وقد هَدَوْتُ يا رَجُلُ، وَهَدَيْتَ، وَمَنَوْتُ الرَّجُلَ بكذا وكذا، وَمَنَيْتُهُ، أَي: ابْتَلَيْتُهُ، قال الشاعر:

ولا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ: لَسْتُ أَفْعَلُهُ حَتَّى تَبَيَّنَ مَا يَمْنِي لَكَ الْمَانِي" (١٩٠)

وعليه أيضاً قولهم: "زَاغَ يَزُوغُ زَوْغاً وهو المَيْلُ عن القَصْدِ، وزَاغَ عن الطريق يَزُوغُ وَيَزِيغُ، والياء أَفْصَحُ" (١٩١) وهي لغة القياس، ومن ثَمَّ المُعَاقِبَةُ، ودليلها قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾ [سورة التوبة، آية ١١٧]، وكذا مصدره في قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [سورة آل عمران، آية ٧]، والكسرة التي هي عوضٌ عنها في قوله أيضاً: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [سورة آل عمران، آية ٨]. ومثل ما تقدّم في هذا الوجه من المعاقبة قولهم: أجوءك وهي لغة في أجبيئك، وعليها قول الشاعر:

أبو مالك يفتأذنا في الظهائر يجوء فيلقى رَحْلَهُ عند جابر (١٩٢)

ولعلّ المنتبِع لأمتلة المعاقبة تلك التي لم تُعَزَّ إلى قبيلة ما - واجدٌ في الكثير منها من الغرابة، وعدم الألفة، وكذا التقل على اللسان ما ليس في غيرها، وهي ليست مسموعة، ولا متداولة حتى في لهجاتنا المحكية، في الزمن هذا، فهي لغات مَيْتَةٌ، ومنها على سبيل المثال: (الأثوم، وبروت برواً، وحكوت، وبقوت، وسعوت، وينفوه ونقوت)؛ لذا يمكن إدراج مثل هذه الأمثلة في اللغات التي قال فيها ابن جنّي في باب "فيما يردُّ عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور" (١٩٣): "إذا اتفق شيءٌ من ذلك نُظِرَ في حال ذلك العربي، وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع، ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يُحمَل على فساده. فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مُسَوَّغاً له أن يرتجل

لِغَةِ نَفْسِهِ؟ قِيلَ: قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَقَعَ إِلَيْهِ مِنْ لُغَةٍ قَدِيمَةٍ قَدْ طَالَ عَهْدُهَا، وَعَقْفًا رَسْمُهَا، وَتَأَبَّدَتْ مَعَالِمُهَا<sup>(١٩٤)</sup>.

ومما يجدر الإشارة إليه بعد كُلِّ ما تقدَّم من أمثلة المعاقبة، أَنَّ ابنَ جَنِّي حَمَلَ عِلَّةَ مَعاقِبَةِ الْيَاءِ لِلْوَائِ عَلَى الْخَفَّةِ، قَالَ: "لَأَنَّ قَلْبَ الْوَائِ يَاءٌ أَخْفُ مِنْ قَلْبِ الْيَاءِ وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ الْيَاءَ "حَرْفٌ مَجْهُورٌ مَخْرُجٌ مِنْ وَسْطِ اللِّسَانِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَ مَخْرُجُهَا الْفَمَ، وَكَانَ فِيهَا مِنَ الْخَفَّةِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا كَثْرٌ إِبدَالُهَا كَثْرَةً لَيْسَتْ لغيرها".<sup>(١٩٦)</sup> أَمَّا مُسَوِّغُ اللُّغَةِ الْمُضَادَّةُ - مَعاقِبَةُ الْوَائِ الْأَثْقَلُ لِلْيَاءِ الْأَخْفَى - فَقَدْ جَاءَ عِنْدَهُ لَا لِعِلَّةٍ إِلَّا "لِضَرْبٍ مِنَ التَّوَسُّعِ فِي اللُّغَةِ"<sup>(١٩٧)</sup>، أَوْ مِنْ بَابِ التَّعَادُلِ أَوْ التَّكَافُؤِ وَالْمَسَاوَاةِ، وَوَجْهُهُ "تَعْوِيضُ الْوَائِ مِنْ كَثْرَةِ دُخُولِ الْيَاءِ عَلَيْهَا"<sup>(١٩٨)</sup>، وَمَعاقِبَتُهَا لَهَا. وَأَكَّدَ هَذَا ثَانِيَةً فِي قَوْلِهِ: "أَعْلَمُ أَنََّّهُمْ قَدْ قَلَّبُوا الْيَاءَ وَوَأَوَّ لَا لِعِلَّةٍ سِوَى تَعْوِيضِ الْوَائِ قَلْبُهَا يَاءً؛ لِكثْرَةِ دُخُولِ الْيَاءِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: جَبَّيْتُ الْخِرَاجَ جَبَاوَةً، وَأَصْلُهَا جَبَايَةٌ".<sup>(١٩٩)</sup> وَعِلَّةُ التَّعَادُلِ أَوْ التَّكَافُؤِ هَذِهِ الْمُسَوِّغُ بِهَا تِلْكَ اللُّغَةُ سَبَقَ إِلَى الْحَمْلِ عَلَيْهَا سَبِيبِيهِ، وَنَصُّ قَوْلِهِ فِيهَا: "وَلَمْ تُحَرَّ الْوَائِ مِنْ أَنْ تَدْخَلَ عَلَى الْيَاءِ إِذْ كَانَتْ أُخْتَهَا، كَمَا دَخَلَتْ الْيَاءُ عَلَيْهَا، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: مُوقِنٌ ٠٠٠ وَقَالُوا فِي أَشَدِّ مِنْ هَذَا: جَبَاوَةً، وَهِيَ مِنْ جَبَّيْتُ، وَأَثْوَةٌ، وَأَدْخَلُوهَا عَلَيْهَا؛ لِكثْرَةِ دُخُولِ الْيَاءِ عَلَى الْوَائِ، فَلَمْ يَرِيدُوا أَنْ يُعَرِّضُوا مِنْ أَنْ تَدْخَلَ عَلَيْهَا. وَلَهَا أَيْضاً خَاصَّةٌ لَيْسَتْ لِلْيَاءِ، كَمَا أَنَّ لِلْيَاءِ خَاصَّةً لَيْسَتْ لَهَا"<sup>(٢٠٠)</sup>.

ومما عاقبت فيه الواو الياء حملاً على علة التكافؤ أو التعادل - كما سنبين وجه ذلك - صيغة (فُعَلَى) الصفة من ذوات الواو ك (الدُّنْيَا) و (القُصَيَا) و (العُلْيَا)، إذ جاءت لغة أهل الحجاز وبنى أسد في المثالين الأولين بالواو، أي (الدُّنْوَى) و (القُصَوَى) في حين جاءت لغة أهل تميم ونجد فيهما بالياء أي: (الدُّنْيَا)

و(الْقُصْيَا) على ما يقتضيه القياس، ومثال ذلك فيما يخص (الدُّنْيَا) وَمُعَاقِبَتِهَا (الدُّنْوَى) ما أورده أبو حيان فيها في قوله تعالى: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ {سورة البقرة، آية ٨٥}، قال: "الدُّنْيَا مؤنثة مقصورة تكتب بالألف، وهي لغة نجد وتميم، خاصةً إلا أن أهل الحجاز وبنو أسد يلحقونها ونظائرها بالمصادر ذوات الواو، فيقولون: دُنْوَى مثل شَرَوَى" (٢٠١).

ولعله يريد بالألف في (الدُّنْيَا) في لغة نجد وتميم الياء، والدليل مقابلته لها بالواو في (الدُّنْوَى) في لغة أهل الحجاز وبنو أسد. ولا خلاف في أن الياء في لغة نجد وتميم تلك هي المطرودة في الاستعمال، بل هي لغة القياس، وعليها جاءت لغة التنزيل (٢٠٢)، ومن ثمَّ هي المُعَاقِبَةُ على الرَّغْمِ من أنها منقلبة عن الواو، بل هي أصلها، ف (الدُّنْيَا) هي من (دنا يدنو دُنُوًّا) ومن ثمَّ (دُنْوَى) في لغة أهل الحجاز وبنو أسد - كما تقدّم - وعليه تكون - الواو - في لغتهم هذه هي المعاقبة.

فإن سئل عن وجه اطراد، أو قياسيةّ الياء المنقلبة عن الواو في هذه الكلمة، وضعف أو شذوذ - إن جاز التعبير - الواو التي هي الأصل فيها. فتكون الإجابة بالقول: إن كلمة (دُنْوَى) هي صفة على زنة (فَعْلَى) وهي من ذوات الواو، ومثلها (العُلْيَا) و(القُصْيَا) - كما سبق - وقد نصَّ النحاة على أن "ما كان من الثعوت على مثل العُلْيَا، والدُّنْيَا فإنه يأتي بضمّ أوله وبالياء؛ لأنهم يستقلون الواو مع ضمة أول الحرف" (٢٠٣)، وهذا ما أكدّه الفارسي مع ذهابه إلى أن تلك الأمثلة صفات جارية مجرى الأسماء، وهي ليست كذلك - فيما نرى - بل هي صفات محضة، فهي صفات مشبهة، وكذا مذكرها أفعل أي: الأذنى، والأعلى، والأقصى. وقد وردت صفات أو نعوتاً حتّى في الإعراب في كثير من آيات الدُّكْرِ الحكيم (٢٠٤). قال - أي الفارسي -: "إذا كانت اللام واواً في (فَعْلَى) فإنها تُبَدَّلُ في الصفات الجارية مجرى الأسماء، وذلك الدُّنْيَا، والعُلْيَا، والقُصْيَا" (٢٠٥).

وَوَجْهَ الْمُعَاقِبَةِ فِي (الدُّنْيَا) بَيْنَ لُغَتِي الْحِجَازِ وَتَمِيمٍ هُوَ ذَاتُهُ بَيْنَهُمَا فِي (الْقُصَيَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا، وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصَوَى﴾ (سُورَةُ الْأَنْفَالِ، آيَةُ ٤٢)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي: «أَهْلُ الْحِجَازِ قَالُوا: الْقُصَوَى، فَأَظْهَرُوا الْوَاوَ عَلَى الْقِيَاسِ لَمَّا مُكِّنَ مَا قَبْلَهَا، وَهُوَ نَادِرٌ، وَتَمِيمٌ وَغَيْرُهُمْ يَقُولُونَ: الْقُصَيَا»<sup>(٢٠٦)</sup>، وَالْمُرَادُ بِغَيْرِ تَمِيمٍ أَهْلُ نَجْدٍ، فَكَمَا وَافَقُوهُمْ فِي لُغَتِهِمُ الْقِيَاسَ فِي (الدُّنْيَا) كَذَا وَافَقُوهُمْ فِيهَا فِي (الْقُصَيَا)، قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: «يَقُولُ أَهْلُ الْعَالِيَةِ (الْقُصَوَى)، وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقُولُونَ: (الْقُصَيَا)»<sup>(٢٠٧)</sup>، وَالْعِلَاقَةُ بَيْنَهُمْ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ بَنَ مُرَّ كَانَتْ مَنَازِلُهُمْ بِأَرْضِ نَجْدٍ<sup>(٢٠٨)</sup>؛ وَعَلَيْهِ فَوَحْدَةُ الْمَكَانِ وَالْبَيْئَةُ أَدَّتْ إِلَى وَحْدَةِ اللَّغَةِ. وَلَكِنْ مَا يُوْخِذُ عَلَى الْقَالِي فِي قَوْلِهِ ذَلِكَ أَنَّهُ حَمَلَ فِيهِ لُغَةَ الْحِجَازِ (الْقُصَوَى) بِالْوَاوِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَهَذَا مَنَافٍ لِلْقَاعِدَةِ الصَّرْفِيَّةِ السَّابِقَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِ (فُعَلَى) الْوَاوِيَّةِ الصِّفَةِ الَّتِي يَقْتَضِي الْقِيَاسُ فِيهَا قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً، وَيَعَزِّزُ هَذَا أَنَّ الْقَالِي نَفْسَهُ أَقْرَّ فِي السِّيَاقِ ذَاتِهِ بِنَدْرَةِ تَصْحِيحِ الْوَاوِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ إِجْرَاءَ الْقِيَاسِ يُوجِبُ قَوْلَ: (الْقُصَيَا) «أَمَّا قَوْلُ الْحِجَازِيِّينَ (الْقُصَوَى) فَتَشَادُّ قِيَاسًا، فَصِيحٌ اسْتِعْمَالًا، نُبِّهَ بِهِ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا فِي (اسْتَحْوَذَ) وَ(الْقَوْدُ)»<sup>(٢٠٩)</sup>.

وَلِفَصَاحَتِهِ فِي الْاسْتِعْمَالِ فَإِنَّهُ «أَكْثَرُ كَمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ (اسْتَنْصَبَ) مَعَ مَجِيءِ (اسْتَنْصَابٍ) وَ(أَغْيَلَتْ) مَعَ (أَغَالَتْ)»<sup>(٢١٠)</sup>، وَعَلَيْهِ جَاءَتْ لُغَةُ التَّنْزِيلِ - كَمَا سَبَقَ - وَكَذَا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: (٢١١).

كَأَنَّ السَّبَاعَ فِيهِ عَزَقِي عَشِيَّةً بِأَرْجَائِهِ الْقُصَوَى أَنْابِيَشُ عُنْصُلِ

وَعَلَيْهِ فَإِنَّمَا نَرَى أَنَّ الْيَاءَ فِي (الْقُصَيَا) لُغَةٌ فِي (الْقُصَوَى)، وَمِنْ ثَمَّ مَعَاقِبَةٌ لَهَا فِي الْاسْتِعْمَالِ، كَمَا عَاقَبَتْ (دُنُوَى) (دُنْيَا). أَمَّا فِي الْقِيَاسِ فَإِنَّ (الْقُصَوَى) مُعَاقِبَةٌ لـ

(الْقُصَايَا)، وعليه فإنَّ لغة تميم (الْقُصَايَا) وَمَنْ جَارَاهُمْ فِيهَا أَفْصَحُ مِنْ لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ (الْقُصُورَى) وَمَنْ جَارَاهُمْ فِيهَا أَيْضاً.

أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي هَذَا الْمِثَالِ مِنْ بَابِ الْمَعَاقِبَةِ، وَعَلَيْهِ الْقِيَاسُ فِي (الدُّنُورَى) وَ(الدُّنْيَا) - فَهُوَ إِيرَادُ ابْنِ السَّكَيْتِ لَهُ فِي بَابِ الْأَمْثَلَةِ مِنْ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي تُقَالُ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ عَلَى الْمَعَاقِبَةِ<sup>(٢١٢)</sup>، وَكَذَا ابْنُ سَيِّدِهِ أَوْرَدَهُ فِي بَابِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا الْمَعَاقِبَةُ فِي لَامِ الْكَلِمَةِ<sup>(٢١٣)</sup>. وَيُؤَكِّدُ وَجْهَ الْمَعَاقِبَةِ فِي الْمِثَالِينَ مَعاً مَا أَوْرَدَهُ الْقَالِي عَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، قَالَ: "الْقَصَا يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ . . . قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ: وَإِذَا قَصَّرْتَهُ جَازَ أَنْ تَكْتُبَهُ بِالْأَلْفِ وَالْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ أُحْتَانَ تَتَعَاقَبَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْقُصُورَى، وَالْقُصَايَا، فَيَأْتُونَ بِالْوَاوِ فِي (الْقُصُورَى)، وَهِيَ مِنَ الْيَاءِ، وَيَقُولُونَ: (الدُّنْيَا) وَهِيَ مِنْ دَنُوتٍ<sup>(٢١٤)</sup>."

أَمَّا عَنِ الْعَلَّةِ الْمُسَوَّغَةِ لِمَعَاقِبَةِ الْيَاءِ لِلْوَاوِ فِي (فَعَلَى) الْوَاوِيَّةِ الصِّفَةِ فَوَجَّهَهَا أَنَّهَا جَاءَتْ لَتَتَكَافَأَ أَوْ تَتَعَادَلَ مَعَ (فَعَلَى) الْيَائِيَّةِ الْاسْمِ الَّتِي عَلَى خِلَافٍ أَوْ تَضَادٍّ مَعَ (فَعَلَى) الْمُتَقَدِّمَةِ، إِذْ تُقَلَّبُ يَأْوِهَا وَأَوَّاءُ نَحْوُ: الشَّرْوَى، وَالنَّقْوَى، وَالْفَتْوَى، وَالرَّعْوَى، وَالْعَدْوَى<sup>(٢١٥)</sup>؛ وَذَلِكَ لِتُفَصِّلَ أَوْ يُمَيِّزَ بَيْنَهَا - أَيِ فَعَلَى الْاسْمِ - وَبَيْنَ فَعَلَى الصِّفَةِ الَّتِي تُنْزَكُ الْيَاءُ فِيهَا عَلَى الْأَصْلِ، نَحْوُ: صَدْيَا، وَخَزْيَا، وَرِيًّا<sup>(٢١٦)</sup>.

وَمِمَّنْ نَصَّ عَلَى عِلَّةِ التَّكَافُؤِ هَذِهِ سَيِّبِيهِ، قَالَ: "وَأَمَّا (فَعَلَى) مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ فَإِذَا كَانَتْ اسْمًا فَإِنَّ الْيَاءَ مُبَدَّلَةٌ مَكَانَ الْوَاوِ كَمَا أُبَدِّلَتْ الْوَاوُ مَكَانَ الْيَاءِ فِي (فَعَلَى)، فَأَدْخَلُوهَا عَلَيْهَا فِي (فَعَلَى) كَمَا دَخَلْتَ عَلَيْهَا الْوَاوُ فِي (فَعَلَى) لَتَتَكَافَأَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَالْقُصَايَا"<sup>(٢١٧)</sup>.

وَنَزَى أَنَّ سَيِّبِيهِ جَانِبَ الدَّقَّةِ حِينَمَا ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (فَعَلَى) بِأَمْثَلَتِهَا السَّابِقَةَ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا الْمَعَاقِبَةُ هِيَ اسْمٌ وَلَيْسَتْ صِفَةً، ثُمَّ نَاقِضٌ نَفْسَهُ بِتَمَثُّلِهِ عَلَيْهَا بِمَا هُوَ صِفَةٌ كَ (الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَالْقُصَايَا). وَهَذَا مَا وَقَعَ بِهِ ابْنُ جَنِّي<sup>(٢١٨)</sup>،

والزَمْخَشَرِي<sup>(٢١٩)</sup>، ولم يقتصر الخطأ عند الأخير بما تقدّم بل نصّ بصريح العبارة على أنّ قلب الواو ياءً محصوراً في (فَعَلَى) الاسم فقط وليس الصفة، أو الاسم الجاري مجراها - كما جاء عند مَنْ تقدّم ذكرهم - ثُمَّ مَثَلُ بِأَمْتَلَةَ الصِّفَةِ السَّابِقَةِ الْوَارِدَةِ عِنْدَ سَيَّبِيهِ، فَهَمَا فِي مَجَانِبَةِ الدَّقَّةِ سَوَاءً، قَالَ: "و (فَعَلَى) تُقَلَّبُ وَوَاهَا يَاءٌ فِي الْأَسْمِ دُونَ الصِّفَةِ، فَالْأَسْمِ نَحْوُ: الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَالْقُصْيَا"<sup>(٢٢٠)</sup>، وَهَذَا خَطَأٌ فِي (فَعَلَى) الْأَسْمِيَةِ الْوَاوِيَّةِ نَقَرٌ فِيهَا الْوَاوُ عَلَى حَالِهَا نَحْوُ (حُرُوزَى)<sup>(٢٢١)</sup> - كَمَا سَبَقَ - خِلَافاً لـ (فَعَلَى) الصِّفَةِ الْمُحَضَّةِ الَّتِي تُقَلَّبُ وَوَاهَا يَاءٌ إِلَّا مَا شَدَّ نَحْوُ: الْقُصُوزَى وَالدُّنُوزَى - كَمَا سَبَقَ أَيْضاً - فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَبَنِي أَسَدٍ عَلَى الْمُعَاقِبَةِ.

وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ<sup>(٢٢٢)</sup>، وَإِلَيْهِ تَنَبَّهَ أَبُو حَيَّانٍ، فَقَالَ: "وَمُعْظَمُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ فَصَّلُوا فِي الْفَعْلَى مِمَّا لَامَهُ وَوَاوُ، فَقَالُوا: إِنْ كَانَ اسْمًا أُبْدِلَتِ الْوَاوُ يَاءً، ثُمَّ يُمَثَّلُونَ بِمَا هُوَ صِفَةٌ نَحْوُ: الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَالْقُصْيَا"<sup>(٢٢٣)</sup>. وَلَعَلَّ لُغَةَ الْوَاوِ فِي لِسَانِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالْيَاءِ فِي لِسَانِ تَمِيمٍ تَوَكَّدَ الرَّأْيُ السَّابِقَ الرَّادِيَ الرَّأْيِ الْجَنْدِيِّ أَيْضاً بِخُصُوصِ مَلَازِمَةِ الْوَاوِ لِلْسَانَ أَهْلِ تَمِيمٍ، وَالْيَاءِ لِلْسَانَ أَهْلِ الْحِجَازِ. وَفِي سِيَاقِ عِلَّةِ التَّكَافُؤِ أَوْ التَّعَادُلِ تَلَكُ فَإِنَّ الْوَاوُ فِي (طَعُوزَى) الْوَارِدَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا﴾ {سُورَةُ الشَّمْسِ، آيَةٌ ١١}، لَا تُعَدُّ مِنْ بَابِ الْمُعَاقِبَةِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا مُبَدَّلَةٌ مِنَ الْيَاءِ، وَدَلِيلُ أَصْلِهَا الْيَائِي كَلِمَةُ (الطُّغْيَانِ) الَّتِي جَاءَتْ فِي مَوَاضِعَ عِدَّةٍ فِي لُغَةِ التَّنْزِيلِ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ {سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةٌ ١٥}؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ كَلِمَةَ (طَعُوزَى) اسْمٌ عَلَى زِينَةِ (فَعَلَى)، فَأُبْدِلَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ أَصْلُ لَامِهَا وَوَاوُ؛ وَذَلِكَ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنِ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ كَالْفَتَّوَى، وَالشَّرُوزَى، وَالنَّقَّوَى - كَمَا سَبَقَ - وَعَدَمِ حَمْلِ الْوَاوِ فِيهَا عَلَى الْمُعَاقِبَةِ قَالَهُ الْجَنْدِيُّ فِي بَحْثِهِ الْمَذْكُورِ سَابِقاً<sup>(٢٢٤)</sup>، إِلَّا أَنَّهُ فِي السِّيَاقِ ذَاتَهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ لِلْمُعَاقِبَةِ فِي الْفِعْلِ (طَعَى) وَجْهًا؛ وَذَلِكَ حَمَلًا عَلَى قَوْلِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ وَوَاوِيٌّ كَمَا

أنه يائي، ونصُّ قوله: "هذا وقد نَقَلَ بعضهم أَنَّ (طَغَى) قد يستعمل واوياً وبائياً، مثل: طَغَيْتُ طُغْيَاناً، وطَغَوْتُ طُغُوناً، وعلى هذا الأخير تكون المعاقبة" (٢٢٥).

ونرى أنَّ قوله هذا صواب من جانب، ومجانِب له من جانب آخر، أمَّا وَجْه الصَّوَاب فيتمثل في كون الفعل (طغى) واوياً وبائياً مع أنه لم يذكر مَنْ قال بواوِيَّة هذا الفعل ولم يُشِرْ إلى المَرَجع الذي اعتمد عليه، أو استقى منه هذه المعلومة، ونَسْتَدْرِك عليه بالقول: إِنَّ مَنْ ذَهَبَ إلى هذا ابن السكيت، قال مُعْزِياً ذلك للكسائي: "الكسائي: طَغَوْتُ يَا رَجُلُ، وطَغَيْتُ" (٢٢٦)، وكذا الفارسي، قال: "وحكى أبو الحسن: طَغَا يَطْغُو، فهي على هذا تكون كالدَّعْوَى من دَعَوْتُ" (٢٢٧)، وابن القطاع أيضاً، قال في مادة (طغَو): "وطغَا وطغِي طُغُوًّا، وطُغْيَاناً، وطُغُوناً" (٢٢٨)، وابن منظور (٢٢٩).

أمَّا وَجْه مجانبة قوله الصَّوَاب فيتمثل في رأيه الذاهب فيه إلى أنَّ الواو في طَغَوْتُ طُغُوناً بناءً على واوِيَّة هذا الفعل معاقبة للياء في طَغَيْتُ طُغْيَاناً بناءً على يائِيَّة أيضاً. وَوَجْه الردِّ على هذا فيما نرى يتمثل بالقول: إِنَّه بناءً على واوِيَّة ذاك الفعل وبائِيَّة فإنَّ الواو ليست معاقبة للياء لغة القياس، بل إِنَّها متأْتِيَّة من كون الفعل واوياً كما أنه يائيٌّ تماماً كما أنَّ الواو في قولنا مثلاً: (شكوتُ أشكو شكوى، ودَعوتُ أدعو دَعْوَى، وعَدوتُ أَعْدو عَدْواً) متأْتِيَّة من كون هذه الأفعال واوِيَّة، ومن ثَمَّ مصادرها. وممَّا يُوَكِّد الرأْيَ ذا قول الفارسي: "وإنَّ جُعِلتْ طَغَوَى من لغة مَنْ قال: طَغَوْتُ كان الواو فيها من نَفْسِ الكلمة كالدَّعْوَى، والعدْوَى" (٢٣٠)، وأكَّد هذا القول ثانية (٢٣١)، ويكون ذلك جَزْياً على الياء المتأْتِيَّة من الكلمة نَفْسِها في لغة الأصل طَغَيْتُ طُغْيَاناً، كغيرها من الأفعال اليائِيَّة ومصادرها ك: (سَقَيْتُ أسقي سَقِيًّا، وسُقِيًّا، ورَمَيْتُ أرمي رَمِيًّا). هذا يعني من كلِّ ما تقدَّم أنَّ كُلاً من لغة الواو، والياء في المثال ذلك قائمة بذاتها، ومن ثَمَّ فإنَّ الواو ليست معاقبة للياء، ولا بدلاً

منها، بل هما لغتان متوازيتان كغيرهما مما مثلنا على وأوية بعض الكلمات ويائيتها.

فإن سئل متى يمكن للواو في المثال ذلك أن تكون في باب معاقبة الياء؟ فتكون الإجابة بالقول فيما نرى: تكون في هذا الباب في حال كون الفعل (طَعَى) يائياً لا غير، أي: طَعَيْتُ طُعَيْاناً، فَيَرِدُ عن بعض العرب من يقول: طَعَوْتُ طُغَوَاناً بالواو، تماماً كالحال فيما تقدّم من قولهم: (حكوت، وسعوت، وكنوت) وغيرها؛ وذلك لأنّ هذه الأفعال يائية لا غير، وعليه فلغة الواو فيها تكون معاقبة للياء، كما أنّ الياء في المقابل في مثل: (سَمَيْتُ، وَعَلَيْتُ) معاقبة للواو؛ لأنّ القياس في هذين الفعلين الواو لا غير، أي: (سَمَوْتُ، وَعَلَوْتُ). وبناءً على كلِّ هذا فإنّه لا وَجْه لرأي الجندي السابق، والله أعلم.

ومما يُعَدُّ من باب المعاقبة فيما نرى خلافاً لمنّ عدّه من النحويين واللغويين من باب الإبتاع أو المحاذاة أو المجاورة في كلام العرب - الياء في (الحير) في قول الراجز: (٢٣٢).

أزمان عَيْناء سرور المسرور

عَيْناء حوراء من العين الحيز

وكذا في (العدايا) في قول: "إني لأتيه بالعدايا والعشايا" (٢٣٣) والقياس في الكلمتين أن تكونا بالواو أي: (الحور)، و(العداوي)؛ وذلك لأنّ الأولى منهما جمع (حوراء) ومذكرها (أحور)، وهي صفة مشبهة، وما جاء منها - الصفة المشبهة - على وزن (أفعل) ومؤنثه (فَعْلَاء) من الألوان كـ (أسود: سوداء) أو العيوب كـ (أعرج: عَرَجَاء) أو الحلي كـ (أحور، حوراء) فالقياس في جمعه أن يكون على زنة (فُعْل)، أي (سُود، وعُزج، وحُور) إلا أنّ الواو في الشاهد السابق أبدلت ياءً إبتاعاً

للباء في الكلمة المجاورة لها، وهي (العَيْن) كما ذهب الكثير من اللغويين - كما سنذكر -.

وَكَذَا الْقَوْلُ فِي (الْعَدَايَا) فَالْقِيَاسُ فِيهَا - كَمَا سَبَقَ - أَنْ تَكُونَ بِالْوَاوِ (الْعَدَاوَى) عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا "جَمْعُ عَدْوَةٍ، وَهِيَ الْمَرَّةُ مِنَ الْعُدْوِ، وَهُوَ سَيْرٌ أَوَّلُ النَّهَارِ"<sup>(٢٣٤)</sup>، أَوْ جَمْعُ (غِدَاةٍ)<sup>(٢٣٥)</sup> إِلَّا أَنَّ الْوَاوَ أَبْدَلَتْ يَاءً اِنْجَامًا وَاتِّبَاعًا لِلْكَلِمَةِ الْمَعْطُوفَةِ (العشايَا)، وَعَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ حَمَلَهَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، قَالَ: "فَجَمَعُوا (الْعِدَاةَ): (عَدَايَا)؛ لِتَرْذُوجَ مَعَ (العشايَا)"<sup>(٢٣٦)</sup>، وَكَذَا الْقَالِي، قَالَ: "قَالُوا: إِنِّي لِآتِيَةَ بِالْعَدَايَا وَالْعَشَايَا، فَقَالُوا: الْعَدَايَا لِمَكَانِ الْعَشَايَا، وَغِدَاةٌ لَا تَجْمَعُ عَلَى عَدَايَا"<sup>(٢٣٧)</sup>، وَابْنُ جَنِّي أَيْضًا<sup>(٢٣٨)</sup>، وَكُلُّ ذَلِكَ حَمَلًا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ "إِذَا جَاوَرَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ دَخَلَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِ"<sup>(٢٣٩)</sup>، وَالْمَجَاوِرَةُ هَذِهِ هِيَ مِنْ سُنَنِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا ذَهَبَ السِّيُوطِيُّ<sup>(٢٤٠)</sup>، وَمُؤَدَّاهَا عِنْدَ ابْنِ فَارِسٍ "أَنْ يُجْعَلَ كَلِمٌ بِحِذَاءِ كَلَامٍ، فَيُؤْتَى بِهِ عَلَى وَزْنِهِ لَفْظًا، وَإِنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ، فَيَقُولُونَ: (الْعَدَايَا، وَالْعَشَايَا)، فَقَالُوا: (الْعَدَايَا)؛ لِانْضِمَامِهَا إِلَى (العشايَا)"<sup>(٢٤١)</sup>.

وَمَنْ حَمَلَ إِبْدَالَ الْوَاوِ يَاءً فِي ذِيكَ الْمَثَالَيْنِ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ الْفَرَاءِ فِيمَا أوردَهُ عَنْهُ الْخَطِيبُ التَّبْرِيْزِيُّ، قَالَ: "قَالَ الْفَرَاءُ: إِنَّمَا قِيلَ: (الْحَيْرِ) لِمَكَانِ (العَيْنِ)، كَمَا قَالُوا: (إِنِّي لِآتِيَةَ بِالْعَدَايَا وَالْعَشَايَا)، وَالْعِدَاةُ لَا تَجْمَعُ عَدَايَا، وَإِنَّمَا جَازَ لَمَّا صَحِبَتْ الْعَشَايَا ٠٠٠ وَ(الْحَيْرِ) جَمْعُ (حَوْرَاءٍ) كُسِرَتْ حَاوُهُ، وَقُلِّبَتْ وَاوَهُ يَاءً"<sup>(٢٤٢)</sup>، وَكَذَا أَبُو زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ<sup>(٢٤٣)</sup>، وَابْنُ الْمُؤَدَّبِ<sup>(٢٤٤)</sup>. وَنَرَى أَنَّ حَمْلَ قَلْبِ الْوَاوِ يَاءً فِي ذِيكَ الْمَثَالَيْنِ عَلَى تِلْكَ الْعِلَّةِ ضَعِيفٌ، بَلْ مَرْدُودٌ لِسَبَبَيْنِ:

أُولَاهُمَا: يَتَعَلَّقُ بِكَلِمَةِ (الْحَيْرِ)، وَوَجْهُهُ فِيهَا أَنَّهَا قَدْ وَرَدَتْ بِهَذِهِ اللَّغَةِ فِي حَالِ إِفْرَادِهَا، أَيْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَقْتَرْنَ بِكَلِمَةِ (العَيْنِ) أَوْ تَحَاذِيهَا، وَمَنْ تَمَّ بَعِيدًا عَنْ عِلَّةِ

الإتباع أو المجاورة التي حُمِلَ عليها - كما تقدّم - قَلْب الواو فيها ياءً، وشاهد هذا قَوْل الشاعر:

إلى السَّلَفِ الماضِي وأخر واقفٍ إلى رَبْرِبِ حِيرِ حِسَانِ جَاذِرُهُ<sup>(٢٤٥)</sup>

وفي هذا قال التبريزي: "ولم يكن كما ذكروه من أَنَّهُم إِنَّمَا قالوا: (الحير) لمكان (العين)؛ لأنَّه قد جاء مفرداً في كلامهم"<sup>(٢٤٦)</sup>.

وعليه فلو كانت كلمة (العين) هي السَّبب الموجب لِقَلْب الواو ياءً في (الحير) لوجبَ أَنْ تُرَدَّ الياءُ إلى أصلها الواوي، ونُقَال بلفظها القياسي (الحور) في الشاهد ذلك؛ لأنَّها لم تقترن فيه بكلمة (العين)، ليكون النطق في الكلمتين من وَجِهٍ واحدٍ، كما في قول الراجز السابق: "٠٠٠ من العين الحير"؛ وذلك لأنَّ علَّة الإِتباع تقتضي أَنْ ترتبط اللفظة الخارجة عن قياسها اللفظي بلفظة أخرى تحتّم ذلك الخروج وتقتضيه؛ ليكون نُطِق الكلمتين من وَجِهٍ واحد - كما في المثال السابق - فإذا ما أُفردت تلك اللفظة التابعة التي خَرَجَ فيها اللفظ عن القياس عادت إلى لفظها القياسي، ولعلَّ في ملازمة تلك الكلمة اللفظ اليائي - الحير - في حال إفرادها في الشاهد المتقدّم ردّاً لِمَا أورده البطليوسي عن ابن قتيبة عن الفراء من أن مثل كلمتي (الحير) و(الغدايا) لو أُفردتا لُرُدَّت الياءُ إلى أصلها الواوي، قال: "قال ابن قتيبة: قال الفراء: العَرَبُ إذا ضَمَّت حَرْفاً إلى حَرْفٍ، فَرَبَّمَا أَجْرُوهُ على بُنْيَتِهِ، ولو أُفرد لَنَرَكُوهُ على جِهتهِ الأولى"<sup>(٢٤٧)</sup>.

وثانیهما: أَنَّ القياس في علَّة الإِتباع إن صحَّ حَمَل (الحير) عليها في قَوْل الراجز: السابق - أَنْ تتبع الكلمة الثانية الأولى، وتدخل في حكمها، وليس العكس، وبعبارة أخرى أَنْ تأتي الكلمة التابعة التي حَدَّثَ فيها الإبدال تالية للكلمة المتبوعة التي جاءت فيها الياء أو الواو على الأصل، وذلك جَزِيئاً عليه في النحو

واستصحاباً للحال فيه كما في قول مَنْ قَالَ: "هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ"، إِذِ الصَّوَابُ (خَرِبٌ)؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لِلْمَرْفُوعِ (جُحْرٌ) إِلَّا أَنَّهُ جُرَّ لَمَّا وَلِيَ الْمَجْرُورَ (ضَبٌّ) إِتْبَاعاً<sup>(٢٤٨)</sup> لَهُ عَلَى التَّوَهُّمِ، وَهُوَ مِنَ الْغَلَطِ.

ووفقاً لهذه القاعدة فقد يُطْرَحُ سؤَالُ مُؤَدَاهُ أَيْنَ وَجْهُ الْخِلَافِ بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ، وَالْقَاعِدَةِ الَّتِي جَاءَ عَلَيْهَا، وَبَيْنَ ذَلِكَ الشَّاهِدِ؟ فَتَكُونُ الْإِجَابَةُ بِالْقَوْلِ: إِنَّ احْتِرَازَنَا بِقَوْلِ: إِنَّ صَحَّ حَمَلٌ (الْحِيرِ) عَلَيْهَا - يَعُودُ إِلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي اللُّغَةِ مَا هُوَ خِلَافٌ ذَلِكَ، إِذْ تَقَدَّمَتِ الْكَلِمَةُ التَّابِعَةُ (الْحِيرِ) عَلَى الْكَلِمَةِ الْمَتَّبِعَةِ (الْعَيْنِ) - عِنْدَ مَنْ حَمَلَ عَلَى عِلَّةِ الْإِتْبَاعِ - وَشَاهَدَهُ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ (حُورٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ [سُورَةُ الْوَاقِعَةِ، آيَةٌ ٢٢]، إِذْ قُرِئَتْ "وَحِيرٌ عَيْنٌ"<sup>(٢٤٩)</sup> بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً، وَهِيَ قِرَاءَةٌ تُسَبِّتُ لِلنَّخَعِيِّ<sup>(٢٥٠)</sup>؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّمَا نَرَى أَنَّ مِنَ الْأَرْجَحِ أَنْ تُحْمَلَ الْيَاءُ فِي (الْحِيرِ) مَتَأَخَّرَةً كَانَتْ عَنِ (الْعَيْنِ) أَوْ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهَا عَلَى الْمُعَاقِبَةِ لِلْوَاوِ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ فِيهَا، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي - اللَّغَةِ - حَمَلَهَا التَّبْرِيذِيُّ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ الْمُنْتَقَدِّمِ، قَالَ: "وَالْحَبِيدُ أَنْ يَكُونَ (حِيرٌ) لُغَةً فِي (حُورٍ)"<sup>(٢٥١)</sup>، وَاسْتَدَّ فِي هَذَا إِلَى الشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ الَّذِي أوردناه سَابِقاً، الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ (حِيرٌ) مُنْفَرِدَةً، أَيَّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَقْتَرْنَ بِ (عَيْنِ) لَا قَبْلَهَا، وَلَا بَعْدَهَا.

وَمِمَّا يَعْزِزُ وَجْهَ الْمُعَاقِبَةِ إِضَافَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلٍ فِي قِرَاءَةِ "حِيرِ عَيْنٍ" مَا أوردَهُ ابْنُ سَيِّدِهِ مِنْ قَوْلِ الرَّجَّاحِ فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: "مُضِيْعٌ مُسِيْعٌ ٠٠٠ وَنَاقَةٌ مُسِيَاعٌ [مِضْيَاعٌ] إِذَا كَانَتْ تَصْبِرُ عَلَى الْإِضَاعَةِ وَالْجَفَاءِ"<sup>(٢٥٢)</sup>، وَنَصَّهُ: "قَالَ الرَّجَّاحُ: لَيْسَ (مُسِيْعٌ) إِتْبَاعاً لـ (مُضِيْعٍ)، وَلَا (سَائِعٌ) إِتْبَاعاً لـ (ضَائِعٍ) فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: ضَاعَتِ النَّاقَةُ وَسَاعَتْ، وَنَاقَةٌ مُضْيَاعٌ وَمِسْيَاعٌ، وَقَدْ سَاعَتْ تَسُوعٌ، وَإِنَّمَا عَرَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ إِتْبَاعٌ قَوْلِهِمْ، مِسْيَاعٌ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَاوِ، فَتَوَهَّمُوا أَنَّهُمْ قَلَّبُوهَا يَاءً إِتْبَاعاً لـ (مِضْيَاعٍ)، وَكَيْفَ ذَلِكَ وَهُمْ يَقُولُونَ: (نَاقَةٌ مُسْيَاعٌ مُضْيَاعٌ) فَيَقْدَمُونَ مِسْيَاعاً عَلَى

مِضْيَاعٍ، وَإِنَّمَا قَالُوا: مِسْيَاعٌ، وَأَصْلُهُ مِسْوَاعٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَاعٍ يَسُوغُ عَلَى وَجْهَيْهِ: إِذَا  
أَنْ يَكُونَ مُعَاقِبَةً، فَقَدْ سَمِعْنَا بِنَاقَةِ مِسْوَاعٍ، وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ شَادًّا<sup>(٢٥٣)</sup>.

وَالرَّاجِحُ فِيهَا نَزَى هُوَ وَجْهَ الْمُعَاقِبَةِ؛ لِأَنَّ إِبْدَالَ الْوَاوِ يَاءً، وَكَذَا الْعَكْسُ فِي  
لُغَةِ الْعَرَبِ لَغَيْرِ عِلَّةٍ تَصْرِيْفِيَّةٍ لَيْسَ شَادًّا، وَلَا مُنْحَصِرًا فِي قَبِيلَةٍ دُونَ أُخْرَى - كَمَا  
تَقَدَّمَ - بَلْ هُوَ ظَاهِرَةٌ طَالَتْ حَتَّى لُغَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ، وَكَلَامِ  
الْعَرَبِ: شِعْرُهُ وَنَثْرُهُ.

وَمِمَّا يَعْرُزُ وَجْهَ الْمُعَاقِبَةِ فِيهِ - مِسْيَاعٌ - بَعِيدًا عَنْ عِلَّةِ الْإِتْبَاعِ لِلْيَاءِ فِي  
(مِضْيَاعٍ) أَنَّهَا وَرَدَتْ بِهَذِهِ اللَّغَةِ، وَهِيَ مُنْفَرِدَةٌ، أَي مِنْ غَيْرِ اقْتِرَانِهَا بِ(مِضْيَاعٍ)  
كَالْحَالِ فِي (الْحَيْرِ) فِي الْمَثَلِ الْمَتَقَدِّمِ، وَشَاهِدُهَا مَا أُنْشِدُ لِرَجُلٍ مِنْ بَلْعُنْبِرٍ: (٢٥٤)  
وَمَا كُنْتُ مِسْيَاعًا فَأَصْبَحْتُ قَاعِدًا عَنْ الْمَالِ مَا أَعْدُو لَهُ وَهُوَ ضَائِعٌ

وَقَالَ آخِرُ: (٢٥٥)

وَيْلٌ أَمْ أَجِيَادَ شَاءَ شَاءَ مُمْتَنِحٍ أَبِي عِيَالٍ قَلِيلِ الْوَفْرِ مِسْيَاعٍ

وَعَلَيْهِ فَلَوْ كَانَتْ الْيَاءُ فِيهَا مُتَأْتِيَةً مِنْ إِتْبَاعِهَا ل(مِضْيَاعٍ) لَوَجِبَ أَنْ تُرَدَّ إِلَى  
أَصْلِهَا الْوَاوِي (مِسْوَاعٍ) عِنْدَ انْفِرَادِهَا، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ دَلًّا عَلَى وَجْهِ الْمُعَاقِبَةِ فِيهَا  
- كَمَا سَبَقَ -.

وَكَذَا الرَّأْيُ فِي (الْغَدَايَا) فِي قَوْلِ: "إِنِّي لَأَتِيهِ بِالْغَدَايَا وَالْعَشَايَا" فَالْأَصْلُ فِيهَا  
- كَمَا سَبَقَ - (الْغَدَاوِي) بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ غَدَا يَغْدُو غُدُوًّا، وَالْغَدْوَةُ إِلَّا أَنْ الْوَاوِ  
أُبْدِلَتْ يَاءً لَيْسَتْ عَلَى الْإِتْبَاعِ أَوْ الْمَحَاذَةِ - كَمَا تَقَدَّمَ - عِنْدَ بَعْضِ اللَّغَوِيِّينَ بَلْ  
عَلَى الْمُعَاقِبَةِ؛ وَذَلِكَ لِتَقَدُّمِهَا عَلَى (الْعَشَايَا)، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا تَقْتَضِيهِ عِلَّةُ الْإِتْبَاعِ

التي تقضي - كما نَكْرَبْنَا- إِتْبَاع الكلمة الثانية المتأخرة للكلمة الأولى السابقة، هذا من جانب، ومن جانب آخر أَنَّ كلمة (العَدَاة) و(العَدِيَّة) تجمع على عَدَوَات، وَعَدِيَّات، وَعَدَايَا كما جاء عند الفيروزآبادي<sup>(٢٥٦)</sup>؛ وعليه فَإِنَّ الياءَ فِيهِمَا - عَدِيَّات، عَدَايَا - ليست على الإِتْبَاع؛ وذلك لِأَنَّ الواو فِيهِمَا أُبْدِلت يَاءً منفردتين، أي من غير اقترانهما بـ(العشَايَا) و(العشِيَّات) أو مزواجهما لهما، حتَّى وإنْ اقترنتا بهما فَإِنَّ الياءَ فِيهِمَا تُحْمَل على ما جاءت عليه في حال انفرداهما.

يُضَاف إلى ذلك فيما نَرَى أَنَّ الياءَ في (العَدَايَا) قد تكون متأتية من الياءَ في المفرد (عَدِيَّة) المُبْدَلَة فِيهِ من الواو لغير علَّة الازدواج تماماً كما قالوا: (الِقَوَّصَايَا) في جمع (القَصِيَّة) وهي الناقة الكريمة النجبية المُبْعَدَة عن الاستعمال<sup>(٢٥٧)</sup>، وَوَجْه الشُّبْه بين هذا وذاك يكمن في أَنَّ الياءَ - لام الكلمة - في القَصِيَّة مبدلة من الواو؛ لِأَنَّهَا من (قَصَا عنه قَصَوْاً ٠٠٠ وَمَقْصُؤاً)<sup>(٢٥٨)</sup>، وكذا (الضَحَايَا) في جَمْع (الضَحِيَّة) وهي من الواو (الضَحُؤُ)<sup>(٢٥٩)</sup>. ويعرِّز هذا الرأي ما ذكره ابن سيده عن ابن الأعرابي، قال: "وقال ابن الأعرابي: (عَدِيَّة) لغة في (عَدْوَة) كـ(ضَحِيَّة) لغة في (ضَحْوَة) فإذا كان كذلك فَعَدِيَّة وَعَدَايَا كـ(عَشِيَّة) و(عَشَايَا)، وعلى هذا لا نقول: إِنَّهُم كَسَرُوا العَدَايَا من قولهم: إِنِّي لَأَتِيهِ بالعَدَايَا والعَشَايَا على الإِتْبَاع للعَشَايَا، إِنَّمَا كَسَرُوهُ على وَجْهِهِ؛ لِأَنَّ (فَعِيلَة) بَابُهُ أَنْ يُكْسَرَ على (فَعَائِل). أنشد ابن الأعرابي:

أَلَا لَيْتَ حَظِّي من زيارَة أُمِّيَّة عَدِيَّاتُ قَيْظٍ أو عَشِيَّاتُ أَشْتِيَّة<sup>(٢٦٠)</sup>

وأكد هذا السيد البطليوسي، قال: "فَعَلَى هذه اللغة يُقال في الجَمْع: (عَدَايَا) على غَيْر وَجْهِ الازدواج".<sup>(٢٦١)</sup> ولعلَّ فيما تقدَّم من شَرَح واستدلال على وَجْهِهِ

المعاقبة في ذينك المثالين: (من العين الحير) و(العَدَايا والعشايَا) رَدًّا على الجندي الذي دَهَبَ إلى أَنَّهُمَا ليسا من باب المعاقبة بل من باب الإِتباع<sup>(٢٦٢)</sup>.

ومما حُمِلَ على الإِتباع وهو ليس منه بشيء كلمة (ينوءُك) في قولهم: "على ما يسوءُك وينوءُك" سواء تقدّمت على كلمة (يسوءُك) أو تأخرت عنها؛ وذلك لأنّ الواو في كلا الفعلين جاءت على القياس، فهي فيهما أصليّة (ساء يسوء سَوءًا، وناء ينوء نَوءًا) خلافاً لابن جنّي الذي حَمَلَ الواو فيها على الإِتباع للواو في (يسوءُك)، وذلك لَمَّا دَهَبَ إلى أنّ القياس فيها (نيئُك) على الرّغم من إقراره بواويتها، ففي قوله تناقض ساق إلى مجانسته الصّواب، ونصّ قوله: "ناء الرجل بِجَمَلِهِ ينوءُ به: إذا نَهَضَ به، وقرأتُ عن أبي الحسن عن أبي العباس عن أبي الفضل عن أبي زيد: يُقال: نُؤْتُ بالحِملِ أنوءُ به نَوءًا: إذا نَهَضْتُ به . . . وناء النَّجْمُ فهو ينوءُ نَوءًا: إذا سَقَطَ"<sup>(٢٦٣)</sup>. وأضاف: "فأما قولهم في المثل: (ما يسوءُك وينوءُك) فمعناه يُثْقَلُك، وكان القياس: نيئُك، ولكنه أُتْبِعَهُ يسوءُك"<sup>(٢٦٤)</sup> وهذا ما وَقَعَ به ابن مالك، وفي المثال ذاته، قال: "وكما حُمِلت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره، كقول العرب . . . وفعلتُهُ على ما يسوءُك وينوءُك"<sup>(٢٦٥)</sup>.

أما ما يُعدُّ من باب الإِتباع كما دَهَبَ الجندي وليس المعاقبة<sup>(٢٦٦)</sup>، ونواقفه الرّأي - فكلمة (طَيِّبَة) في قول العرب للرّجل إذا قَدِمَ من سَفَرٍ: أُوْبَة وطُوْبَة، أي أُبِتَ إلى عَيْشٍ طَيِّبٍ، ومآبٍ طَيِّبٍ، والأصل: (طَيِّبَة) فَنَطَفُوها بالواو لتتشاكل في اللفظ مع (أُوْبَة) المحاذية لها. وهذا ما دَهَبَ إليه ابن خالويه فيما أورده السيوطي، قال: "إنّما قالوا: طُوْبَة؛ لأنّهم أَرَوَجوا به أُوْبَة"<sup>(٢٦٧)</sup> والمسوّغ لعلّة الإِتباع في القول ذا مؤداه تقدّم الكلمة المتبوعة الواوِيّة على الكلمة التابعة اليائيّة، ولو جاء القول خلاف ذلك بتقدّم التابع على المتبوع لعدّت من المعاقبة فيما نرى.

وعليه أيضاً ما جاء في قوله - صلى الله عليه وسلم - : "لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ" (٢٦٨) فالقياس في كلمة (تَلَيْتَ) الواو في أحد الوجوه التي حُمِلت عليها، أي (تَلَوْتُ) (٢٦٩) إلا أنها أُبدلت ياءً؛ لإتباعها الياء في (دَرَيْتَ) (٢٧٠)، وليزدوج الكلام معها (٢٧١). وكذا قولهم: "عَيْي شَيْي" (٢٧٢) فالياء في (شَيْي) إِتباع لها في (عَيْي) "وأصله شَوِيٌّ، ولكنّه أُجْرِي على لفظ الأوّل، ليكون مثله" (٢٧٣).

وَبَعْدُ، فَلَعَلَّ العِلَّةَ المتأْتِيَةَ من إبدال الواو ياءً، وكذا العكس في الأمثلة السابقة التي وُجِّه الإبدال في بعضها على المعاقبة، وفي بعضها الآخر على الإِتباع والمزاوجة - واحدة، وَوَجَّهَهَا تخفيف النطق من خلال تحريك اللسان وأعضاء النطق الخاصّة بالواو والياء من موضع واحد: من واو إلى واو، ومن ياءٍ إلى ياءٍ؛ من هنا فهي "تهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي اقتصاداً غير إرادي، بل يحدث دون أن يَشْعُرَ المتكلمُ بحدوثه، ودون أن يكون له قَصْدٌ فيه" (٢٧٤).

وكما جاءت المعاقبة بين الواو والياء لمعنى واحدٍ في الكلمة الواحدة في كُلِّ ما تقدّم، فإنّها جاءت أيضاً لمعنيين مختلفين، والغرض من ذلك التفريق في المعنى، ورفَع اللبس، وكالحال في المتأْتِيَةَ لمعنى واحدٍ لا على أن الكلمة واوِيَّة يائِيَّة، بل على أنّها واوِيَّة لا غير تحمل معنى ما، فتعاقبها الياء لمعنى آخر، والعكس صحيح، إذ تكون الكلمة يائِيَّة فقط لمعنى، فتعاقبها الواو لمعنى آخر.

وعليه في باب معاقبة الياء للواو - ومن باب التمثيل لا الحصر - ما جاء في (عَتَا) فمعناه القياسي جاء في قولهم: "عَتَا الملكُ عُتُوًّا: تجبّر واستكبر" (٢٧٥)، وشاهده ما جاء في قوله تعالى: ﴿لقد استكبروا في أنفسهم وعتوُّ عُتُوًّا كبيراً﴾ {سورة الفرقان، آية ٢١} و﴿بل لجؤ في عُتُوِّ ونُفُور﴾ {سورة الملك، آية ٢١} وكذا ما أنشده أبو عثمان لرؤية: (٢٧٦).

والناس يَعْتُونَ على المُسَلِّطِ (٢٧٧)

أما إذا أُريد معنى الكِبَر وتقدّم السنّ فإنّ الياء تعاقب الواو، فيقال: (عُتِيًّا)، جاء هذا في قولهم: "وعنّا الشَّيْخُ عُتِيًّا: بلغ غاية الكِبَر" (٢٧٨)، وشاهده قوله تعالى: ﴿وقد بَلَغْتُ من الكِبَرِ عُتِيًّا﴾ {سورة مريم، آية ٨}.

والدليل على واوِيّة ذاك الفعل، وأنّ لغة الياء بالمعنى الذي تحمله جاءت على المُعاقِبة، ما جاء عند الفيومي من ورود المعنيين المتقدّمين - المعاقِب، والمعاقِب - في مادة (عَتَا) الواوِيّة، قال: "وعنّا يَعْتُو عُتُوًّا من باب (قَعَد): استكبرت فهو عاتٍ، وعنّا الشَّيْخُ يَعْتُو عُتِيًّا: أسنّ وكبُر، فهو عاتٍ، والجمَع على عِتِيٍّ، والأصل على فُعُول" (٢٧٩) يريد عُتُوًّا.

وعلى وجه المعاقبة ذا يُحمَل ما جاء في لغة القياس في (ناء) في قولهم: "ناء النَّجْمُ نَوْءًا: طَلَع، وأيضاً سَقَطَ، وكُلُّ ناهضٍ يَتَقَلِّ كذلك" (٢٨٠)، وشاهد لغة القياس في المعنى المتقدّم المضادّ - سقط - قول الشاعر:

تَنوُّ بأخراها فألياً قيامها وتمشي الهوينى من قريبٍ فَنَبَّهْرُ (٢٨١)

وقوله تعالى: ﴿وأثينا من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة﴾ {سورة القصص، آية ٧٦}. أما لغة الياء المعاقبة فيتمثل معناها في قول: "ناء اللَّحْمُ يَنْوُّ نِيًّا: لم يَنْضُج" (٢٨٢).

وكذا ما جاء في قولهم في: لاط يلوط لوطاً: لاط يليط ليطاً، وذلك لمعنى غير المعنى الذي يحمله الواوي، ومؤداه لصيق حُبّه في قلبي، قال ابن جنّي: "وقالوا: هو أليط بقلبي من كذا، وظاهر أمره أن يكون من لَطَّت الحَوْضَ أَلوطُهُ،

أي: أَلصقتُ بعضه ببعض، فكذلك هو أَلِيطُ بقلبي إذا لَصِقَ به، وأصله على هذا ألوط، وقُلِبَتِ الواو استحساناً<sup>(٢٨٣)</sup>.

ولعلَّ وَجَهَ الاستحسان متأتٍ من غرض التفريق في المعنى، إذ المعنى في الياء المعاقبة هو اللُّصِقُ - كما سبق - أي: لَصِقُ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ، ومنه لُصُوقُ الحُبِّ بالقلْب، في حين أنَّه في الواو لغة القياس المُعاقِبَةُ ما قُبِحَ معناه، ومن ثمَّ ذَكَرَهُ. وعلى هذه العلة حَمَلَ ابن المؤدَّب وَجَهَ المعاقبة فيه، قال: "هو أَلِيطُ بقلبي منك، وأصله من الواو؛ لِيُفَرِّقُوا بَيِّنَةً وبين الآخر لِقُبْحِهِ"<sup>(٢٨٤)</sup>. ومع ذلك فقد عاقب بعضهم بين الواو والياء في المعنى المعاقب - لصق - الذي تحمله الياء المعاقبة، أمثال أبي الطيب اللغوي قال: "واللُّوطُ واللَّيْطُ: اللُّصُوقُ، ويُقال: إنَّه لألوطُ بقلبي منك، وأليطُ، أي: أَلَصِقُ"<sup>(٢٨٥)</sup>، وابن القوطية أيضاً، قال: "لاطُ الحوضِ لوطاً: أصْلَحَهُ، والشَّيْءُ بِالشَّيْءِ: أَلَصَقَهُ به، ولاطُ الحُبِّ بالقلْب، والشَّيْءُ بِالشَّيْءِ لوطاً وليطاً: لَصِقَ"<sup>(٢٨٦)</sup> أو لَزِقَ عند ابن منظور<sup>(٢٨٧)</sup>، ولعله من باب معاقبة الزاي للصاد - كما مثَّلنا سابقاً -.

وعليه فإنَّنا نَرَى أنَّ تأدية المعنى المعاقب (لَصِقَ) باللفظ الواوي واليائي، خلافاً للقياس وهو الياء فقط لغرض التفريق في المعنى - كما تقدَّم - دليلٌ على أنَّ للسياق أثراً في تحديد المعنى الذي تحمله اللفظة الواوية واليائية، ومن ثمَّ فإنَّ الجَزْمَ بأنَّ اللفظة بالواو تكون بمعنى ما قبح ذكره، وبالياء بمعنى لصق، ليس صحيحاً إذا كانت تلك اللفظة خارج السياق.

وعلى علة المعاقبة هذه أيضاً تُحْمَلُ الياء في قول: "رَجُلٌ نَشِيَانٌ لِلخَبْرِ بَيْنَ النَّشْوَةِ بِالْكَسْرِ إذا كانت يَتَخَبَّرُ الأَخْبَارَ"<sup>(٢٨٨)</sup>، وقول: "من أين نَشِيتَ هذا الخَبْرَ، وهذا الكلام؟"<sup>(٢٨٩)</sup> قال الشاعر:

وَنَشِيْتُ رِيحَ الْمَوْتِ مِنْ تَلْقَائِهِمْ وَخَشِيْتُ وَقَعَ مُهَيَّئِدِ قِرْضَابٍ (٢٩٠)

وأصل الياء واوٌ ولمعنى آخر جاء في قولهم: رَجُلٌ نَشْوَانٌ مِنَ الشَّرَابِ، أي: سَكْرَانٌ، بَيْنَ النَّشْوَةِ بِالْفَتْحِ، أي: ظاهر السُّكْرِ (٢٩١)، وشاهده قولُ ذي الرُّمَةِ: (٢٩٢)

وَنَشْوَانٌ مِنْ كَأْسِ النُّعَاسِ كَأَنَّهُ بَحْبَلَيْنِ فِي مَشْطُونَةٍ يَبْطُوحُ

وبناءً على هذا فالياءُ على المُعَاقِبَةِ، ويؤكد هذا ابن منظور في قوله: "رَجُلٌ نَشْوَانٌ، وَنَشْيَانٌ عَلَى الْمُعَاقِبَةِ" (٢٩٣) وَغَرَضُهَا التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ، قَالَ ابْنُ الْمُؤَدَّبِ: "قَالُوا: هَذَا رَجُلٌ نَشْيَانٌ لِلْأَخْبَارِ، وَهِيَ مِنَ النَّشْوَةِ مِنَ الْوَاوِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: نَشِيْتُ الْخَبَرَ، وَبَنَوَهَا عَلَى الْيَاءِ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا هَذِهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَشْبَهَ النَّشْوَانُ مِنَ السُّكْرِ" (٢٩٤).

ولعلَّ الممعن في هاتين الدَّلَالَتَيْنِ: الْمُعَاقِبَةُ الْمَتَأْتِيَةُ مِنَ الْوَاوِ لُغَةُ الْقِيَاسِ، وَالْمُعَاقِبَةُ الْمَتَأْتِيَةُ مِنَ الْيَاءِ - وَاجِدٌ أَنَّ بَيْنَهُمَا مَعْنَى مُشْتَرَكاً وَهُوَ "النَّشْمُ؛ لِأَنَّ الشَّرَابَ الْمُسَكَّرَ لَهُ رَائِحَةٌ، وَالْجَمْعُ النَّشْيَانُونَ، وَفُلَانٌ يَسْتَنْشِي الْأَخْبَارَ، أَي: يَسْتَمَّمُهَا" (٢٩٥).

وعلى العلة السابقة أيضاً جاءت الياء في (عيد) وَجَمَعُهُ (أعياد)، و(ريح) وَجَمَعُهَا (أرياح) وَأصل الياء فيهما واو، فالأول من "عَادَ يَعُودُ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: أَعْوَادٌ، كَمَا فِي قَوْلِ: وَأَقْوَالٌ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ جَمْعِهِ وَجَمْعِ (عُودٍ)" (٢٩٦) وَهُوَ أَعْوَادٌ، وَكَذَا رِيحٌ وَأَرْيَاحٌ، وَهِيَ لُغَةٌ لِبَنِي أَسَدٍ (٢٩٧)، وَالْقِيَاسُ أَرْوَاحٌ (٢٩٨)، وَالخُرُوجُ عَنْهُ جَاءَ لِعَرَضِ التَّفْرِيقِ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ اللَّفْظِ الْوَاوِيِّ الْقِيَاسِيِّ الْمُعَاقِبِ: (رُوحٌ) وَ(أَرْوَاحٌ)، وَاللَّفْظُ الْيَائِيُّ الْمُعَاقِبِ: (رِيحٌ) وَ(أَرْيَاحٌ)، وَهَذَا مَا صَرَّحَ

به أبو حيان، وعليه حَمَلَ وَجْهَ الْمُعَاقِبَةِ، قال: "وَرُبَّمَا جَعَلْتُ . . . الواو ياءً لِرَفْعِ لَبْسٍ، نحو: أعياد في جَمْعِ عيد، وأرياح في جَمْعِ ريح" (٢٩٩).

فإن قيل: إنَّ الياءَ في (عيد) و (ريح) جاءت لعلَّة تصريفية مؤداهما سكون الواو في الأصل (عُود) و (رُوح) وانكسار ما قبلها، فنقول: هذا صحيح في المفرد، لكن إذا جُمع على (أعواد) و (أرواح) زالت تلك العلة، وعليه فلا مُسَوِّغ لقلب الواو ياءً فيه، والقول: أعياد، وأرياح إلا التفريق في المعنى بينه وبين أعواد، وأرواح، كما فُرِّق بين نَشْوَانٍ، ونَشْيَانٍ وَالْوَطِّ، وَاللَّيْطِ وغيرهما - كما سبق - وعلى هذا حَمَلَ الحريري قلب الواو ياءً في ذينك المثالين، قال: "ويقولون: هَبَّتِ الأرياح مقياساً على (رياح) وهو خطأ بيِّنٌ، وَوَهْمٌ مُسْتَهْجَنٌ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: هَبَّتِ الأرواح، كما قال ذو الرُّمَّة: (٣٠٠)

إِذَا هَبَّتِ الأرواحُ مِنْ نَحْوِ جَانِبٍ بِه أَهْلٌ مَيِّ هَاجَ قَلْبِي هُبُوبُهَا

والعلة في ذلك أنَّ أصلَ (ريح): (رُوح)؛ لاشتقاقها من الرُّوح، وإنَّما أُبدلت الواو ياءً في ريح؛ للكسرة التي قبلها، فإذا جُمِعَت على أرواح فقد سَكَنَ ما قبل الواو، وزالت العلة التي تُوجِبُ قَلْبُهَا ياءً؛ فلهذا وَجَبَ أَنْ تُعَادَ إِلَى أصلها، كما أُعيدت لهذا السبب في التصغير، فقيل: رُويحة، ونظير قولهم: ريحٌ وأرواح قولهم في جَمْعِ ثوبٍ، وَحَوْضٍ: ثِيَابٌ، وَحِيَاضٍ، فإذا جَمَعُوها على أفعال، قالوا: أنُوب وأحواض.

فإن قيل: فَلِمَ جُمِعَ عيدٌ على أعياد، وأصله الواو بدلالة اشتقاقه من عادَ يَعودُ؟ فالجواب عنه أن يُقال: إنَّهم فَعَلُوا ذلك لئلا يَلْتَبِسَ جَمْعُ عيدٍ بجمع عُودٍ، كما قالوا: هو اللَّيْطُ بقلبي مِنْكَ، وأصله الواو؛ ليفرَّقوا بينه وبين قولهم: هو الوَطُّ من

فلان، وكما قالوا أيضاً: هو نَشْيَان للخبر؛ ليفرّقوا بَيْنَهُ وبين نَشْوَانٍ من السكر. ومما يَعْضُدُ أَنْ جَمَعَ (ريح) على (أرواح) ما أنشدته ميسون بنت بحدل: لَبَّيْتُ تَخْفُقُ الأرواحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ من قَصْرِ مُنِيفٍ<sup>(٣٠١)</sup>

وهذا الرأي هو ما نأخذ به، وإليه وإلى قول أبي حيان السابق نَسْتَنْدُ لردّ رأي ابن يعيش الذي حَمَلَ فيه الياء المعاقبة في المثالين السابقين تارة على الغَلَطِ، وأخرى على كَثْرَةِ الاستعمال، قال: "فَأَمَّا قَوْلُهُم: عِيدٌ وَأعيادٌ فَإِنَّهُ أَلْزَمَ القَلْبَ؛ لكَثْرَةِ استعماله، وَأَمَّا (ريح) فتكسيره على (أرواح)، قال الشاعر [العجاج]<sup>(٣٠٢)</sup>

تَلْفُهُ الأرواحُ والسُّمِيُّ

وَرُبَّمَا قالوا: (أرياح) أَلْزَمُوهُ القَلْبَ، وهو قَلِيلٌ من قبيلِ "الغَلَطِ"<sup>(٣٠٣)</sup>. وممَّا يَزِدُّ رأيه أيضاً أَنَّ الرواية في بيت العجاج هي "الرياح" ومن ثَمَّ لا شاهد فيه.

وكذا إليهما نَسْتَنْدُ لردّ رأي الجندي الذاهب فيه إلى أَنَّ الياء فيهما ليست من باب المعاقبة بل من باب تَوْهُمِ أصالة الياء؛ لكثرة قلب الواو ياء في تصاريفهما<sup>(٣٠٤)</sup>.

وممَّا قد يُحْمَلُ على هذا الوَجْه من المعاقبة في الجَمْع ما جاء في جَمْعِ ثَوْرٍ: ثَيْرَةٌ، والقياس (ثورة) بالواو قال ابن جني: "قال أبو العباس: إِنَّمَا أَعْلُوا (ثَيْرَةٌ) جَمْعُ (ثَوْر) هذا الحيوان للفرق بَيْنَهُ وبين (ثورة) جمع (ثور) وهو القطعة من الأقط"<sup>(٣٠٥)</sup>، وعلى هذا حَمَلَهُ ابن يعيش<sup>(٣٠٦)</sup>، وذهب إلى أَنَّهُ - الجمع ثَيْرَةٌ - قَلِيلٌ شاذٌ<sup>(٣٠٧)</sup>، وَوَجْهٌ شذوذُه يكمن في أَنَّ الجمع (ثورة) وهو القياس حَرَجَ على الجموع التي تجري فيها عِلَّةٌ تصريفية تُحْتَمُّ قَلْبُ الواو فيها ياءً، وَوَجْهٌ قاعدة الإعلال عند ابن هشام تكمن في أَنَّ من المواضع التي تُقَلَّبُ واو الجمع فيها ياءً أَنْ يكون بعدها - الواو

- ألف (سوط وسياط، وحوّض، وحياض) ٠٠٠ فإن فُقدت - يريد الألف -  
 صُحّحت الواو، نحو: كُوز، وِكوزة، وِعود - بفتح أوله للمسن من الإبل -  
 وِعودة<sup>(٣٠٨)</sup>. وأضاف قائلاً: "وشدّ قولهم: ثِيْرَة"<sup>(٣٠٩)</sup>.

ونرى أنّ قلب الواو ياءً في (ثوْرَة) يُقال (ثِيْرَة) ليس من باب الشذوذ، وإنما  
 متأّت من علّة تصريفية لا تقتضي أنّ يكون بعد الواو في الجمع ألف (سوط  
 وسياط) وغيرها، ووجه تلك العلّة في (ثوْرَة) مؤداه أنّ الواو فيها متحركة وقبلها  
 كسرة؛ فقلّبت الواو ياءً للاستخفاف (ثِيْرَة) بحيث يكون النطق من وجه واحد من  
 الكسرة إلى الياء، بخلافه في القياس (ثوْرَة) ففيه ثقلٌ من خلال الانتقال من الكسرة  
 إلى الواو، وعليه فإنّ من الأولى ألاّ تحمل على الشذوذ؛ لأنّ ما ضارعاها من  
 الأمثلة ك(قيّم) و(ديّم) وأصلهما (قوّم) و(دوّم) لم يُحمل فيهما قلب الواو ياءً على  
 الشذوذ. وهذا ما يفهم من قول سيبويه، ونصّه: "وقد قالوا: ثوْرَة، وثِيْرَة، قلبوها حيث  
 كانت بعد كسرة، واستقلوا كما استقلوا أنّ تثبت في (ديّم). وهذا ليس بمطرّد، يعني  
 ثِيْرَة"<sup>(٣١٠)</sup>.

ومما يعرّز قياسية هذا الجمع أيضاً ذهاب ابن دُرَيْد إلى أنّ لغة الياء هي  
 الأعلى. قال: "وجمع الثور من البقر ثيران، وثيرة، وأثوار، وقالوا: ثيرة وهو الكلام  
 الأعلى قال الشاعر [الأعشى]<sup>(٣١١)</sup> يصف بقرة مسبوعة:

فَطَلَّ يَأْكُلُ مِنْهَا وَهِيَ رُثْعَةٌ      صَدَرَ النَّهَارِ تِرَاعِي ثِيْرَةٌ رُثْعَا

والثور القطعة العظيمة من الأقط، والجمع أثوار، وثورة، ولا أدري ما صحته  
 إلاّ أنّهم قالوا: أجاونا بثورة ضخام، أي قطعة عظيمة من الأقط<sup>(٣١٢)</sup> وبناءً على  
 العلّة الصرفية تلك المتأتية على أساسها الياء في (ثِيْرَة) بفتح الياء أو بسكونها  
 فإنّ الياء فيها ليست من باب المعاقبة للواو في (ثوْرَة).

ومن باب التعادل والتكافؤ لمعاقبة الياء للواو فقد عاقبت الواو الياء للعلّة ذاتها التفريق في المعنى، ومثالها الواو في (البَوْن) في معاقبة الياء لغة القياس في (البَيْن) فالْبَيْن: الفراق، يُقَال: بان يبين بَيِّناً: إذا فارق<sup>(٣١٣)</sup> وقد تأتي على المعنى المضادّ (الْوَصْل) عند مَنْ قرأ (بَيْنَكُمْ) في قوله تعالى: ﴿لقد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (سورة الأنعام، آية ٩٤) {بَيْنَكُمْ بِالضَّمِّ أَي: وَصَلْكُمْ جَعَلُوهُ اسْمًا<sup>(٣١٤)</sup> أَمَا دَلَالَتُهَا فِي لَفْظِ الْوَاوِ الْمَعَاقِبَةِ فَيَعْنِي الْفَرَقَ أَوْ التَّفَاوْتَ، يُقَال: إِنَّ بَيْنَهُمَا لَبَوْنًا فِي الْفَضْلِ<sup>(٣١٥)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ عَاقَبَ الْوَاوِ الْيَاءَ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَقَالُوا: «بَيْنَهُمَا بَيْنٌ بَعِيدٌ، وَقَدْ بَانَ صَاحِبُهُ بَيْنَهُ بَيِّناً»<sup>(٣١٦)</sup>، وكذا بَيْنَهُمَا بَيْنٌ فِي الْفَضْلِ<sup>(٣١٧)</sup>، إِلَّا أَنَّ صَوَابَ الْقَوْلِ وَأَفْصَحَهُ فِي الْمَعْنَى ذَا هُوَ (البَوْن) بِالْوَاوِ، وَدَلِيلُهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ السَّكَيْتِ مِنْ أَنَّهَا هِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ، قَالَ: «وَتَقُولُ: بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ بَوْنٌ بَعِيدٌ، أَي: تَفَاوْتُ، وَقَدْ بَانَ صَاحِبُهُ بِيُونَهُ بَوْنًا، فَهَذِهِ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ»<sup>(٣١٨)</sup>، وكذا الصّفي، قال: «العامة تقول: بَيْنَهُمَا بَيْنٌ، وَالصَّوَابُ بَوْنٌ بِالْوَاوِ»<sup>(٣١٩)</sup>؛ وذلك لِأَنَّ لُغَةَ الْيَاءِ - كَمَا تَقَدَّمَ - هِيَ لِمَعْنَى الْبُعْدِ، قَالَ ابْنُ الْمُؤَدَّبِ: «فَأَمَّا الْبُعْدُ فَهُوَ الْبَيْنُ لَا غَيْرُ»<sup>(٣٢٠)</sup>.

وعليه أيضاً الواو في (الْكُور) في معاقبة الياء في (الكِير)، فالكور يعني "كُور الحَدَادِ الْمَبْنِي مِنَ الطِّينِ"<sup>(٣٢١)</sup> لِلطَّلِيَانِ وَالْبَهْمِ، لِيَقِيهَا الْبَرْدُ"<sup>(٣٢٢)</sup>، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً: (كِير) عَلَى الْمَعَاقِبَةِ، قَالَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدَةَ يَصِفُ سِنَامَ النَّاقَةِ: (٣٢٣)

قَدْ عُرِّبَتْ حِقْبَةً حَتَّى اسْتَطْفَتْ لَهَا كَثْرٌ كَحَافَةِ كِيرِ الْقَيْنِ مَلْمُومٌ

أَمَا الْيَاءُ الْمَعَاقِبَةُ فِي (الْكِير) فَتَعْنِي كِيرَ الْحَدَادِ<sup>(٣٢٤)</sup>، أَوْ زِقَّ الْحَدَادِ<sup>(٣٢٥)</sup> الَّذِي يُنْفَخُ بِهِ<sup>(٣٢٦)</sup> وَهُوَ "جِدُّ غَلِيظٌ ذُو حَافَاتٍ"<sup>(٣٢٧)</sup> قَالَ بَشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ<sup>(٣٢٨)</sup> يَصِفُ فَرَساً:

كَأَنَّ حَفِيْفَ مَنْخَرِهِ إِذَا مَا كَثَمَنَّ الرَّيْوَ كِيرٌ مُسْتَعَارٌ

وعليه في الحديث الشريف: "مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكَيْبَرِ".

وَبَعْدُ، فَلَعَلَّ مَا يَسْتَدْعِي الْوُقُوفَ عِنْدَهُ بَعْدَ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَمَثَلَةِ الْمَعَاقِبَةِ الَّتِي عَاقَبَتْ فِيهَا الْيَاءَ الْوَاوِ لِمَعْنَى وَاحِدٍ - أَنَّ ابْنَ السَّكَيْتِ حَمَلَ الْكَثِيرَ مِنْهَا عَلَى الْغَلَطِ، قَالَ: "بَابُ مَا يُغْلَطُ فِيهِ يُتَكَلَّمُ فِيهِ بِالْيَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالْوَاوِ" (٣٢٩) وَمِثَالُهَا: هَجِيئُهُ فِي هَجْوَتِهِ، قَالَ: "هَجْوَتُهُ هَجَاءٌ قَبِيحاً فَهُوَ مَهْجُوءٌ، وَلَا تَقُلْ هَجِيئُهُ" (٣٣٠)، وَقَدْ جَلَوْتُ الصَّفْرَ وَغَيْرَهُ أَجْلُوهُ جَلَاءً، وَلَا تَقُلْ: جَلِيئُهُ" (٣٣١). "وَمَا كَانَ أَحْوَلَهُ: إِذَا كَانَ مُحْتَالاً... وَمَا أَحْيَلَهُ لُغَةً" (٣٣٢).

وَنَرَى أَنَّ الْيَاءَ - كَمَا سَبَقَ الْقَوْلُ - فِي (هَجِيئُهُ) وَ(جَلِيئُهُ) لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الْغَلَطِ بَلْ هِيَ عَلَى الْمَعَاقِبَةِ لِلْوَاوِ، وَهِيَ اللَّغَةُ الدَّارِجَةُ الْآنَ فِي لَهْجَتِنَا الْمَحْكِيَّةِ، وَكَذَا فِي (مَا أَحْيَلَهُ) فَهِيَ لُغَةٌ كَمَا أَقْرَأُ ابْنَ السَّكَيْتِ نَفْسَهُ، وَوَجَّهَهَا الْمَعَاقِبَةُ لِلْوَاوِ. كَمَا أَدْرَجُ فِي ذَلِكَ الْبَابِ أَمَثَلَةً جَاءَتْ فِيهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ لِمَعْنِيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، مِنْهَا "حَنَوْتُ عَلَيْهِ فَأَنَا أَحْنُو: إِذَا عَطَفْتُ عَلَيْهِ، وَحَدَيْتُ عَلَيْهِ... وَتَقُولُ: حَنَيْتُ الْعُودَ، وَحَنَيْتُ ظَهْرِي، وَحَنَوْتُ لُغَةً" (٣٣٣).

فَالْيَاءُ فِي (حَنَيْتُ) لَيْسَتْ مِنْ بَابِ الْغَلَطِ، بَلْ هِيَ مَتَأْتِيَةٌ مِنْ كَوْنِ الْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى هَذَا يَأْتِيًا، قَالَ الْفِيرُوزِيَّادِيُّ: "حَنَى يَدَهُ يَحْنِيهَا حِنَايَةً بِالْكَسْرِ: لَوَاهَا، وَالْعُودَ وَالظَّهْرَ: عَطَفَهُمَا" (٣٣٤) كَمَا أَنَّهُ وَآوِيٌّ فِي مَعْنَى عَطَفْتُ عَلَيْهِ، وَحَدَيْتُ، قَالَ أَيْضًا فِي (حَنَا): "وَحَنَّتْ عَلَى أَوْلَادِهَا حُنُوًّا كَعَلُوًّا: عَطَفَتْ" (٣٣٥). وَنَرَى أَنَّهُ حَتَّى لَوْ قِيلَ مِثْلًا: حَنَيْتُ عَلَيْهِ بِالْيَاءِ فِي مَعْنَى عَطَفْتُ عَلَيْهِ وَحَدَيْتُ، فَإِنَّ لُغَةَ الْيَاءِ هَذِهِ لَيْسَتْ بِغَلَطٍ بَلْ مُسَوِّغَةٌ لِلْوَاوِ عِنْدَ مَنْ دَرَجَ لِسَانَهُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ، وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ فِي مَعْنَى حَنَيْتُ الْعُودَ وَظَهْرِي: لَوَيْتُهُمَا، فَلَوْ قِيلَ مِثْلًا: حَنَوْتُ بِالْوَاوِ فَإِنَّهَا تَكُونُ عَلَى الْمَعَاقِبَةِ لِلْيَاءِ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ فِيهَا، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي - اللَّغَةُ -

حَمَلَهَا ابن السكيت كما سبق. كما أُورد في ذاك الباب قَوْل: "وقد قَلَوْتُ البُسْرَ  
واللَّحْمَ، وَقَلَيْتُهُ فهو مَقْلِيٌّ، وَمَقْلُوٌّ، وقد قَلَيْتُ الرَّجُلَ: إذا أَبغضتُهُ قَلِيًّا وَقَلَاءً بالياء لا  
غير" (٣٣٦) و"بينهما بَيْنٌ بعيدٌ، وقد بَانَ صَاحِبُهُ بَيْنَهُ بَيْنًا" (٣٣٧).

وقد سبق الوقوف عند هذين المثالين، وبَيَّنَّا وَجْهَ الياء فيهما، وعليه كان حَرِيًّا  
به أن يورد الأمثلة الأولى التي جاءت فيها الياء معاقبة للواو لمعنى واحد في باب:  
(ما يُقَالُ بالواو على القياس، وبالياء على المعاقبة والمعنى واحد)، والأمثلة التي  
قِيلَتْ بالواو والياء لاختلاف المعنى فيهما في باب: (ما يُقَالُ بالواو والياء لمعنيين  
مختلفين) أو (ما يقال بالواو لمعنى، وبالياء لمعنى آخر)، وهذا ما جاء عند ابن  
سيده، إذ أورد (البَوْنُ) و(البَيْنُ) و(أَحْوَلُ) و(أَحِيلُ) في باب المعاقبة في عين  
الكلمة (٣٣٨)، كما أورد (قَلَوْتُ) و(قَلَيْتُ) في باب المعاقبة في لام الكلمة (٣٣٩) وعليه  
القياس في (هَجَوْتُ، وَهَجَيْتُ) و(حَكَوْتُ وَحَكَيْتُ) و(حَنَوْتُ وَحَنَيْتُ) وأُخْصُ في  
المثال الأخير إذا كانت الياء بمعنى (لَوَيْتُ) والواو فيها على المعاقبة في المعنى  
نفسه كما سبق.

ومما يؤخذ على ابن السكيت أيضاً أنه أورد أفعالاً ثلاثية جاءت فيها المعاقبة  
بين الواو والياء، وكانت مزيدة بأحد حروف المضارعة، أو مُسْتَدَّةٌ إلى تاء الفاعل  
في باب "ما يُقَالُ بالياء والواو من ذوات الأربعة" (٣٤٠) ومثالها: حكوت في حَكَيْتُ،  
ومَقَوْتُ أسناني وَمَقَيْتُهَا، وَقَلَوْتُ رأسه بالسيف، وَقَلَيْتُهُ، وَأَتَوْتُهُ وَأَتَيْتُهُ وغيرها  
الكثير، (٣٤١) ونما ينمي، وينمو (٣٤٢)، وطما الماء يَطْمِي وَيَطْمُو (٣٤٣)، وكذا الميم في  
اسم المفعول من الفعل الثلاثي كالبن مَشَيْب ومَشُوب (٣٤٤)، ومَرِيح ومَرُوح لمن  
أصابته الرِّيح (٣٤٥).

فكأنه بهذا عدَّ تاء الفاعل، وياء المضارعة، وميم اسم المفعول حرفاً رابعاً في  
الكلمة الثلاثية، فأدرجها في ذاك الباب، ولَيْتَهُ اكتفى بمثل تلك الأمثلة، بل أورد

معها في ذاك الباب أيضاً كلمات ثلاثية مجردة من أي من الحروف السابقة، ومن حروف الزيادة، ومثالها "هو بَلُو سَفَرٍ، وبَلِي سَفَرٍ للذي بَلَاهُ السفر" (٣٤٦) "وما أَحْسَنَ أَنْوَ يَدَيِ النَّاقَةِ، وما أَحْسَنَ أَنْوِي يَدَيْهَا" (٣٤٧) وعليه لما كان المثالان الأخيران ثلاثيين، وكذا كانت تاء الفاعل، وباء المضارعة، وميم اسم المفعول زائدة كان من الأجدر به أن يوردها في الباب الذي عَنَوْنَهُ بـ"ما يُقال بالياء والواو من ذوات الثلاثة" (٣٤٨).

ومما يعرِّز صحة هذا الرأي أن هناك أمثلة على غرار الأمثلة السابقة، ومزيد بعضها بالتضعيف أيضاً جاءت بالواو والياء وأوردها في ذاك الباب، ومثالها: "تَوَهَّتِ الرَّجُلُ، وتَيَهَّئُهُ، وكذلك طَوَّحَتْهُ، وطَيَّحَتْهُ" (٣٤٩) "وشَوَّطَتْهُ، وشَيَّطَتْهُ" (٣٥٠)، وفاح المِسْكُ يَفِيحُ وَيَفُوحُ، والمتأَيَّبُ والمتأَوَّبُ، (٣٥١) ومما يُدَلِّل على ثلاثيتها أنه أورد في ذاك الباب أيضاً كلمات ثلاثية مجردة كـ(حَوَّثَ، وَحَيْثَ) (٣٥٢)، و(قَوَّسَ، وَقَيَّسَ) (٣٥٣)، وغيرهما (٣٥٤).

فإن سئل بناءً على ما تقدّم عن مثال ما يُقال بالواو والياء من بنات الأربعة لمعنى واحدٍ على المعاقبة. فتكون الإجابة بالقول فيما نرى، وكما جاء عند ابن السكيت نفسه: مثالها قولهم: لَبِنٌ صَمَكِيكٍ، وَصَمَكُوكَ لَغَةٌ، وهو اللَّزَجُ (٣٥٥) وقيل: الصَّمَكِيكُ، والصَّمَكُوكُ: الغليظ من الرجال الجافي، وقيل: الجاهل السريع إلى الشرِّ، وقيل: الأهوج السريع (٣٥٦).

وقولهم أيضاً: الحَوَزَلِي، والحَيَزَلِي، والحَيَزَرِي، والحَوَزَرِي، وهي مشيئة فيها تفكُّك (٣٥٧). أمّا أيُّهما مُعاقِبٌ للأخر الواو أم الياء؟ فلا دليل على ذلك، لأنّ كلتيهما - الواو والياء - في الأمثلة المتقدّمة زائدتان للإحاق، فهي من (صَمَكُ) (٣٥٨) و(حَزَلُ) (٣٥٩) و(حَزَرُ) (٣٦٠) على الترتيب فألحقت الواو بها في لغة بعضهم، والياء

في لغة البعض الآخر، فَصَّارَتْ بهذا الإلحاق من ذوات الأربعة<sup>(٣٦١)</sup>؛ لذا أورد ابن سيده تلك الأمثلة في باب "ما اعتقت عليه الياء والواو زائدتين من بنات الأربعة" إلا أنَّ لغة الياء هي الأحسن؛ وذلك لخفتها، ودليل ذلك أنَّ ابن السكيت كما تقدَّم ذَهَبَ إلى أنَّ (صمكوك) لغة في (صمكيك)، وعليها القياس في المثالين الآخرين.

وحملاً على ما تقدَّم مِنْ عَدِّ الواو والياء الزائدتين واللاحقتين للثلاثي حرفاً رابعاً فإنَّه يمكن عدُّهما حرفاً خامساً في حال لحقتا الكلمة الرباعية كقولهم: "جَعَلْتُهُ على حِدِيرَةٍ عيني، وحُدُورَةٍ عيني: إذا جَعَلْتُهُ نَصَبَ عينك"<sup>(٣٦٢)</sup>، وكذا قولهم: "هو العَبْيُورَان، والعَبْيُورَان لَضَرْبٍ مِنَ النَّبْتِ طَيِّبِ الرِّيحِ"<sup>(٣٦٣)</sup> ووجه الخماسية فيهما - كما أشرنا - أنَّ الكلمة الأولى في مادة (حَدُر)،<sup>(٣٦٤)</sup> والثانية في مادة (عَبْر) (عَبْر) (٣٦٥) فلحقتها الواو في لغةٍ والياء في لغةٍ أُخرى؛ فصارتا بهذا الإلحاق خماسيتين؛ لذا كان من الأولى إيرادهما في باب (ما يُقَالُ بالواو والياء من بنات الخمسة) خلافاً لابن السكيت<sup>(٣٦٦)</sup> وابن سيده<sup>(٣٦٧)</sup> اللذين أورداهما مع الأمثلة السابقة في باب "ما يُقَالُ بالواو والياء من بنات الأربعة" ولغة الياء كما جاء عند ابن منظور أجود<sup>(٣٦٨)</sup>؛ وذلك لأنَّها - كما سبق - أخفُّ من الواو، وتقنضي هذه الخفة طول الكلمة.

وَبَعْدُ، فَمِمَّا يَتَبَيَّنُ وَيَسْتَرَعِي الانتباه من كُلِّ ما تقدَّم أنَّ ظاهرة التعاقب أو المعاقبة بصورها وعللها لم يتعدَّ موضعها عين الكلمة ولامها؛ إذ كان لتلك الظاهرة في دَيْنِ الموضوعين النصيب الأكثر والأكبر، وما أورد في هذه الدراسة من أمثلة عليها فيهما هي نماذج مختارة من باب التمثيل لا الحصر خلافاً لها في فاء الكلمة فأمثلتها - المعاقبة - فيها قليلة تصل إلى حدِّ الندرة. فمن خلال البحث والتتبُّع وَجَدْنَا أنَّ ما حُمِلَ عليها في هذا الموضع فيما يخصُّ معاقبة الياء للواو تتمثَّلُ في قول بعضهم في لغة القياس، لغة أهل الحجاز يُوَجِّلُ، وتُوَجِّلُ مضارع (وَجَّلُ): هي

تِيَجَلُّ، وأنا إِيَجَلُّ، ونحن نِيَجَلُّ بكسر حرف المضارعة، قال سيبويه: "وأما وَجَلَّ يُوَجَلُّ ونحوه، فإنَّ أهل الحجاز يقولون يُوَجَلُّ، فيَجْرُونَهُ مُجْرَى عِلِمَتْ" (٣٦٩) يريد عِلْمَ ومضارعه يَعْلَمُ، وأضاف: "وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في تُوَجَلُّ: هي تِيَجَلُّ، وأنا إِيَجَلُّ، ونحن نِيَجَلُّ، وإذا قُلْتِ يَفْعَلُ فبعض العرب يقولون: يِيَجَلُّ؛ كراهية الواو مع الياء، شبَّهوا ذلك بأيَّام، ونحوها . . . وقال بعضهم: يِيَجَلُّ كأنَّه لَمَّا كَرِهَ الياء مع الواو كَسَرَ الياء؛ ليقلب الواو ياءً؛ لأنَّه قد عَلِمَ أَنَّ الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً" (٣٧٠)، والغرض من ذلك التخفيف، وَوَجَّهَهُ "أنَّهم إذا أدنوا الحرفَ من الحرفِ كان أخفَّ عليهم، نحو قولهم: ازدان، واصطبر، فهذه قصَّة الواو والياء". (٣٧١)

وممَّن حَمَلَ (يِيَجَلُّ) على وَجْهِ الخَفَّةِ ابنُ جَنِي، قال: "وإنَّما قالوا: (يِيَجَلُّ) . . . هَرَباً من الواو، وهذا كُتِبَ يَدُلُّ على ثِقَلِ الواو" (٣٧٢) وفي المقابل وَخَفَّةِ الياء، ودليل ذلك أَنَّ (فَعِلَ) لو كان يائيَّ الفاء كـ(يَسِرَ) و(يَعِرَ) و(يَبِعَ) لَمَّا أُعِلَّتْ في المضارع بقلبها واواً، بل تظَلَّ ياءً، فيقال: يِيَسِرُ، وَيِيَعِرُ، وَيِيَبِعُ (٣٧٣) على التَّمَامِ وعلى ما يقتضيه القياس. وبناءً على تصحيح الواو في (يُوَجَلُّ)، وَوَجَّهَ معاقبَةَ الياء لها يكون فيها ثلاث لغات: يُوَجَلُّ، وَيِيَجَلُّ بفتح ياء المضارعة، ويِيَجَلُّ بكسرها "وأجودها تصحيح الواو" (٣٧٤) وعليها جاءت لغة القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿قالوا: لا تُوَجَلُّ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغَلامٍ حَلِيمٍ﴾ {سورة الحجر، آية ٣٥}. ووجه المعاقبَةَ في المثال ذا هو عَيْنُهُ في قولهم: وَحَمَتِ المَرَأَةُ . . . تِيَحَمُ، وَتَوَحَّمُ وَحَمًا: اشْتَهَتْ على الحَمَلِ، والدَّابَّةُ وَحامًا: اسْتَعَصَت عند الحَمَلِ" (٣٧٥) وكذا في قولهم: "ووجع فلانُ رأسَهُ وَبَطْنَهُ وَجَعًا يُوَجَعُ . . . وَيِيَجَعُ، وأيضاً يِيَجَعُ" (٣٧٦).

وعلى الوَجْهِ المِضادَ لمعاقبَةَ الياء للواو، ومن باب التَعادُلِ والتكافؤ، وفي الموضع ذاته - فاء الكلمة - جاءت معاقبَةَ الواو للياء، ومثالها وعلى وَجْهِ اللغة

في لسان بعض بني كلاب ما ذكره أبو زيد الأنصاري في قوله: "وسمعتُ بعض بني كلاب يقول: غُلامٌ يَفْعَةُ، وبعضهم وَفَعَةُ بالواو" (٣٧٧) "إذا تَحَرَّكَ وشبَّ، والجميعُ: أَيْفَاع، وأَوْفَاع، قال الشاعر:

كُهُولٌ ومُزْدٌ من بني عَمِّ مالِكٍ وأَيْفَاعٌ صِدْقٍ لو تَمَلَّيْتُهُمْ رِضاً" (٣٧٨)

وعليها أيضاً قولهم في (الْيَيْثُن) الذي تخرج رجلاه قبل يديه: الوَثْنُ (٣٧٩)، قال أبو الطيب اللغوي: "وقال قُطْرِب: الوَثْنُ والْيَيْثُنُ: أن تخرج رجلاً المولود قبل رأسه، يقال: وَوَدَّئْتُهُ أُمَّهُ يَيْثُنًا ووَثْنًا" (٣٨٠) وذكر ابن منظور عن ابن خالويه قوله في معاقبة الواو في (الْوَثْن) للياء في (الْيَيْثُن): "ولا نظير له في كلامهم إلا يَفْعٌ . . . ووقع" (٣٨١).

وَحَمَلَ أَبُو حَيَّانٍ مَعَاقِبَةَ الْوَاوِ لِلْيَاءِ فِي (أَيْفَع) و(يَفَع) والقول: (أَوْفَع) و(وَفَع) على علة ظهور الواو، وخفاء الياء، قال: "وربما جعلت الياء واواً؛ لزوال الخفاء، نحو: أَوْفَعُ الْغُلَامِ فِي (أَيْفَع)" (٣٨٢) وعلى هذه العلة أيضاً يُحْمَلُ قولهم في (يَيْثُن): (وَثْن)، وقولهم في اليَعِيعة، واليَعِياع: الصِّيَاحُ والجَلْبَة في الحرب: الوَعُوعَة، والوَعُوعاع (٣٨٣).

ومما حُمِلَ على وَجْهِ المَعَاقِبَة ذَا وفي الموضع ذاته فاء الكلمة، وهو ليس في بابها - فيما نرى - قولهم: اسْتَوْدَهتِ الْإِبِلُ فِي اسْتَيْدَهتِ: إذا اجتمعت، وانسأقت، قال ابن السكيت: "ومما جاء نادراً مما قُلِّبَتْ فاء الفعل منه واواً: يُقَالُ: اسْتَيْدَهتِ الْإِبِلُ واسْتَوْدَهتِ: إذا اجتمعت وانسأقت، وقد اسْتَيْدَه الحَصْمُ: إذا غَلِبَ على أمره" (٣٨٤)، وهذا ما جاء عند ابن سيده (٣٨٥)، وعلة خروجه عن وَجْهِ المَعَاقِبَة

تتمثل في أنّ (استودَه) من (ودَه)<sup>(٣٨٦)</sup>، واستدَّه من (يدَه)<sup>(٣٨٧)</sup>؛ وعليه فالفعل واويّ يائي، وهذا ما جاء عند ابن منظور، قال: "وهذه الكلمة يائية واوية"<sup>(٣٨٨)</sup>.

وبعد، فإنّ هذه الدّراسة تُخَلِّص في النتائج الآتية:

١- إنّ الأصل في ظاهرة التعاقب أو المعاقبة بين الواو والياء ألا تكون لعلّة تصريفية توجبها، فما جاء لهذه العلّة لا يُعدّ في بابها.

٢- إنّ التعاقب أو المعاقبة بين حرفين أو ثلاثة في العربية لا يكون إلاّ بوجود علاقة صوتية بينها تشابهيّة، أو تقاربيّة في الصفة، أو في المخرج، أو في كليهما.

٣- إنّ تلك الظاهرة لا تكون في لسان أبناء القبيلة الواحدة بحيث ينطقون الكلمة الواحدة بالواو مرّة، وبالياء أخرى وكذا في غيرهما من الحروف المعاقب بينها، وقد أشرنا إلى بعضها ك(القاف) و(الكاف) و(الفاء) و(الثاء)، و(الصاد) و(السين) و(الزاي) وغيرها، بل هي في لسان القبيلتين المتباعدتين جغرافياً، ومن ثمّ المختلفتين اجتماعياً وثقافياً، هذا وإنّ وُجِدَت في لسان أحد أبناء القبيلة الواحدة، فإنّ اللغة المُعاقبة للغة المتكلّم التي درج لسانه عليها لا تكون متأصلة في لغته، بل يكون ذلك المتكلّم قد أفادها من لغة رجل آخر من قبيلة أخرى ذات نمط لغوي، تعاقب فيه لغة ذلك المتكلّم الذي أفاد تلك اللغة، وطال عهد استخدامه لها، فرأوح في كلامه بين اللغتين: لغته الأصليّة المعاقبة، واللغة المُفادَة المعاقبة.

٤- إنّ بعض قبائل العرب كالحجاز وتميم مثلاً راوحت في لغتها بين الواو والياء، ولكنّ ليس في المثال الواحد بل في أمثلة مختلفة، إذ جاءت لغة أهل الحجاز في بعضها بالياء، ولغة تميم بالواو، وكذا العكس في بعضها الآخر، إذ جاءت لغة أهل الحجاز فيها بالواو، وأهل تميم وبعض بطونها بالياء، ولعلّ في

ذلك دليلاً على أنّ لغة الواو لا علاقة لها بالبداءة والخشونة، ولا الياء بالتحضُّر والليونة أو الرِّقّة كما ذهب بعض الباحثين، وأشرنا إليهم في هذه الدِّراسة.

٥- إنّ شَرَطَ الكلمة المُعاقِبِ فيها أن تكون واوِيّة لا غير، فَتَعاقِبها الياء في لسان بعض قبائل العرب، والعكس صحيح أي أن تكون يائِيّة لا غير، فَتَعاقِبها الواو في لسان بعضهم الآخر، هذا يعني أنّ الكلمة الواوِيّة اليائِيّة لا تدرج في باب المعاقبة؛ لأنّ الواو والياء فيها متأتِيّة من أصل وَضِعِها.

٦- إنّ ظاهرة التعاقب بين الواو والياء في فاء الكلمة قليلة جداً تصل إلى حدّ النُدرة خلافاً لها في عينها ولامها، فأمتنتها فيهما كثيرة جداً، وما تناولته هذه الدراسة من أمثلة فيهما هي من باب التمثيل لا الحصر كما ذكرنا.

وَبَعْدُ، فالله نَسأل أن تكون قد وُقِّفنا فيما آتينا في هذه الدِّراسة، والحمد لله ربّ العالمين.

### الهوامش

١- عبدالرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٥٠م): المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرحه، وضبطه، وصحّحه، وعنّون موضوعاته، وعلّق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٩٨٦م، ٤٦١/١.

٢- أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ/٨٢٢م): معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ٢٤١/٣؛ وانظر: أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ/٩٠٣م) مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبدالسلام هارون،

دار المعارف، مصر، ص ٣٠١، وأبو منصور محمد ابن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ/٩٨٠م): تهذيب اللغة، إشراف: محمد عوض مرعب، علق عليها: عُمر سلامي، عبدالكريم حامد، تقديم: فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، مجلد ٥، ج ٧/١٠، وابن منظور: لسان العرب (ت ٧١١هـ/٣١١م): لسان العرب، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبدالوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٧/٣٧٩-٣٨٠ (قسط)، ٧/٣٨٧ (كشط).

٣- د. عادل خلف: أصوات اللغة الحديثة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص ٦٤، ٦٥.

٤- المصدر السابق، ص ٦٤، ٦٥.

٥- أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م): الصحابي في فقه اللغة العربية، ومسائلها، وسنن العرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ص ٢٠٩.

٦- أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده (ت ٤٥٨هـ/١٠٥٦م): المخصّص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مجلد ٤، ج ١٩/١٤.

٧- أحمد علم الدين الجندي: الثعاقب والمُعاقبة من الجانب الصوتي الصّرفي، مجلة مجمع القاهرة، ١٩٧٧م، ج ٣٩/١٠٨-١٣٤.

- ٨- محمد أمين الروابدة، وسيف الدّين الفقراء، التّعاقب في اللغة العربيّة، رأي في تأصيل (التّعاقب) مصطلحاً، مجلّة كليّة الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩م، عدد (٣)، مجلد (٦٩)، ص ٢١٩-٢٦٣.
- ٩- أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الرّجّاجي (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م): الإبدال والمعاقبة والنظائر، حقّقه وقَدّم له وشرّحه: عزّالدين التتوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ط ١، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م، ط ٢، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٣م، ص ٣.
- ١٠- المصدر السابق، ص ٦.
- ١١- المصدر السابق، ص ٧.
- ١٢- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت ١٨٠هـ/٧٩٦م): الكتاب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط ٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ٤/٤٣٤؛ وانظر: ابن دُرَيْد أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ/٩٣٣م): جمهرة اللغة، مكتبة الثقافة الدنيّة، مصر، ٨/١؛ ود. عادل خلف: أصوات اللغة الحديثة، ص ٦٨، ٦٩-٧٠.
- ١٣- سيبويه: الكتاب، ٤/٤٣٤؛ وانظر: ابن دريد: جمهرة اللغة، ٨/١.
- ١٤- سيبويه: الكتاب، ٤/٤٣٥.
- ١٥- موقّق الدّين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ/١٢٤٥م): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط ١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ط ٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ٤٦٣.

- ١٦- سيبويه: الكتاب، ٤/٤٣٣.
- ١٧- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ٨/١.
- ١٨- د. عبدالغفار حامد هلال: أصوات اللغة العربية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ص١٢٦؛ وانظر: د. عادل خلف: أصوات اللغة الحديثة، ص٦٩-٧٠.
- ١٩- سيبويه: الكتاب، ٤/٤٣٣؛ وانظر: ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ٨/١؛ عبدالغفار هلال: أصوات اللغة العربية، ص١٢٦.
- ٢٠- د. عادل خلف، أصوات اللغة الحديثة، ص٦٨-٧٠.
- ٢١- المصدر السابق.
- ٢٢- السيوطي: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، ١/٤٦٠.
- ٢٣- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج ١٤/١٩.
- ٢٤- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: الديوان، شرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، ص١٤٩، والرواية فيه (لَمَنَّ) بدل (لَمَنَّ) و(الحي) بدل (القَوْم).
- ٢٥- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج ١٤/١٩، وانظر: ابن منظور: اللسان، ٤/٢٤٦، ٢٦١ (خَيْصَن) و(خَوْصَن).
- ٢٦- أبو القاسم علي بن جعفر السَّعْدِي المعروف بابن القطَّاع (٥١٥هـ/١١٢١م): كتاب الأفعال، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ١/٣٢٥-٣٢٦ مادة (خَيْصَن، خَوْصَن).

٢٧- أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت (٢٤٤هـ/٨٥٨م): إصلاح المنطق، شرح وتحقيق: محمد أحمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٣، ص١٣٧-١٣٨؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ٢١٢/١٥ (وثر)، ٤٤٢/٧ (صَوَّغ).

٢٨- انظر ابن سيده، المخصّص، مجلد ٤، ج ١٩/١٤.

٢٩- الفراء: معاني القرآن، ١/١٩٠؛ وانظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ/١٠٠١م): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجار، د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٤م، ١/١٥١، وابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصري، ١/٤٣٩، والمنصف لشرح كتاب التصريف للمازني (ت ٢٤٨هـ/٨٦١م)، تحقيق وتعليق، محمد عبدالقادر أحمد عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩هـ/١٤١٩م، ص٢٠٣.

٣٠- ابن جني: المحتسب، ١/١٥١.

٣١- ابن جني، الخصائص، ١/٤٣٩؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ٧/٤٤٢-٤٤٣ (صَوَّغ).

٣٢- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م): تفسير الطبري المُسمّى: جامع البيان في تاويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١٢/٢٥٥.

- ٣٣- ابن منظور: اللسان، ٤/٤٥٧ (دَيْر).
- ٣٤- رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبازي (ت ٦٨٦هـ/٢٨٧م): شرح شافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٣٩٥هـ/٩٧٥م، مجلد ١، ج ١/٢١٠.
- ٣٥- ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص ٤٩٩.
- ٣٦- أبو الحسن علي بن إسماعيل سيده الأندلسي (ت ٤٥٨هـ/١٠٦٥م): المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: د. عبدالحميد هندراوي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٦/٥٤٤ (وثق)؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ١٥/٢١٢ (وثق).
- ٣٧- ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ١٠/٢٠٩ (وِثْر)؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ١٥/٢١١ (وِثْر).
- ٣٨- السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ١/٤٦٠.
- ٣٩- ابن جنّي: الخصائص، ١/٣٦٨.
- \* طَبْرَزَن: (السُّكَّرُ فارسي معرب)، انظر: اللسان ٨/١١٨ (طَبْر).
- ٤٠- ابن جنّي: الخصائص، ١/٣٦٩-٣٧٠.
- ٤١- المصدر السابق، ١/٣٧٠.
- ٤٢- المصدر السابق، ١/٣٧١.
- ٤٣- المصدر السابق، ١/٣٧٠.
- ٤٤- انظر البحث، ص ٧١، ٧٢، ٧٣.

- ٤٥- أحمد علم الدين الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص ١١٥.
- ٤٦- السيوطي: المزهري في علوم اللغة، وأنواعها، ١/٤٦٠.
- ٤٧- أبو بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز المعروف بابن القوطية (ت ٣٦٧هـ/٩٧٧م): كتاب الأفعال، تحقيق: علي فوده، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٥٢م، ط ٢، ١٩٩٣م، ص ٦٢؛ وانظر: أبو عثمان سعيد بن محمد السرفسطي (ت ٤٠٠هـ/١٠١٠م): كتاب الأفعال، تحقيق: د. حسين محمد شرف، مراجعة: د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ٩٤/٢.
- ٤٨- السيوطي: المزهري في علوم اللغة، وأنواعها، ٢/٢٧٦.
- ٤٩- أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قنينة (ت ٢٧٦هـ/٨٨٩م): أدب الكاتب، حقه وضبط غريبه، وشرح أبياته، والمبهم من مفرداته، محمد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص ٤٣٤، ٤٣٧.
- ٥٠- ابن قنينة: أدب الكاتب، ص ٤٣٤؛ وانظر: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ/١٠٠٢م): الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٩٠م، ٢٤٦٧/٦.
- ٥١- ابن جني: المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، ص ٢٨٩.
- ٥٢- انظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ/١٠٠١م): التصريف الملوكي، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدرابي زهران، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط ١، ٢٠٠١م، ص ١٠٣، وسر صناعة

- الإعراب، دراسة وتحقيق، د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٥٨٨/٢.
- ٥٣- ابن جني: المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، ص ٢٨٩.
- ٥٤- ابن منظور: اللسان، ٣٣١/١١ (قنًا).
- ٥٥- المصدر السابق، ٣٢٨/١١ (قنًا).
- ٥٦- ابن دريد: جمهرة اللغة، ٤٨٨/٣، وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ١٤/٢٢.
- ٥٧- أبو الطيّب عبدالواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١هـ/٩٦٢م): كتاب الإبدال، حقه وشرحه، ونشر حواشيه الأصلية، وأكمل نواقصه: عزالدین التتوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ٤٧١/٢.
- ٥٨- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ٢١٧/٣، ٣٥ / ٢، والرواية في الجزء الثاني (ضعهما) بدل (ألفهما).
- ٥٩- أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ/٧٩١م): كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط ٢، ١٢٠٩هـ، ٢٨٥/٣.
- ٦٠- الأخطل: الديوان، شرح: مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، ص ٤٨٩، ٤٩٠، ورواية الشطر الأول فيه "ولكنَّ شخصاً لا تُسرُّ بقره"، وفي الرواية الثانية "ولكنَّ قذاها زائرٌ لا نُحبُّه".
- ٦١- الخليل بن أحمد: كتاب العين، ٢٨٥/٣، (حيث، حوث).
- ٦٢- ابن منظور: اللسان، ٣٧٧/٣ (حوث).

٦٣- د. إسماعيل داوود محمد الننتشة: أشعار هُدَيْل وأثرها في محيط الأدب العربي، دار البشير، عمان، الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١/٢٣.

٦٤- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٦، ص٩٣.

٦٥- انظر: سيبويه: الكتاب، ٤/٢٩٣، ٢٩٢، وابن درستويه، أبو محمد عبدالله ابن جعفر (ت ٣٣٧هـ/٩٤٨م): تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د. رمضان عبدالنواب، جمهورية مصر العربيّة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٤٥٨، وأبو بكر محمد بن حسن بن مُنْجج الزُّبيدي، (ت ٣٧٩هـ/٩٨٩م): لحن العوام، تحقيق: د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص٨١، والخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت ٥٠٢هـ/١١٠٩م): تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٤١.

٦٦- انظر الجوهري: الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، ٣/٩٦٥ (قَلَس)

٦٧- السيوطي: المزهرة في علوم اللغة، وأنواعها، ٢/٢٧٦.

٦٨- أحمد علم الدّين الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص١١٥.

٦٩- المصدر السابق نفسه.

٧٠- المصدر السابق نفسه.

- ٧١- المصدر السابق نفسه.
- ٧٢- المصدر السابق، ص ١١٥-١١٦.
- ٧٣- ابن الأثير، مجد الدّين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود أحمد الطناحي، دار الفكر، ٦١/٣ (صَوغ).
- ٧٤- المصدر السابق نفسه.
- ٧٥- المصدر السابق نفسه.
- ٧٦- المصدر السابق نفسه.
- ٧٧- أحمد علم الدّين الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص ١١٦.
- ٧٨- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤١؛ وانظر: أبو الطيّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٥١٩/٢-٥٢٠، وابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ١٤/٢٥، وتهذيب إصلاح المنطق، ص ٣٥٠ والرواية فيه (قُلَّب) بالنصب وكذا في اللسان ٣٦٧/٤ مادة (دَغَا).
- ٧٩- أحمد علم الدين الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص ١١٦، نقلاً عن السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ٢٥٤/١.
- ٨٠- أبو العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ/٩٠٣م): فصيح ثعلب، تحقيق ودراسة: د. محمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، الجماميز، ط ١، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م، ص ٩٩.

- ٨١- أبو الطيّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٤٩٥/٢.
- ٨٢- ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، ص ٥١٦.
- ٨٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ٢١٢/٥.
- ٨٤- الجوهري: الصّاح، ٢٤٦٦/٦ (قلا).
- ٨٥- أبو منصور بن الجبان (ت ٤١٦هـ/١٠٢٥م): شرح الفصيح في اللغة، دراسة وتحقيق: د. عبدالجبار جعفر الفزّاز، قدّم له: إبراهيم الوائلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩١م، ص ٣٢٥.
- ٨٦- أبو الطيّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٤٩٥/٢؛ وانظر: أبو منصور الجوالقي (ت ٥٤٠هـ/١١٤٥م): شرح أدب الكاتب، تحقيق ودراسة: د. طيبة حمد بوذي، كلية الآداب، جامعة الكويت، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص ١٦٠.
- ٨٧- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ١٤/٢٣.
- ٨٨- المصدر السابق، مجلد ٤، ج ١٤/٢٢.
- ٨٩- ابن منظور: اللسان، ٢٩٥/١١، (قلا).
- ٩٠- السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ٢٧٧/٢.
- ٩١- أبو سليمان داود بن يزيد السّعدي (ت ٥٧٣هـ/١١٧٧م): شرح أدب الكتاب، جمع وتوثيق وتقديم: د. محمد مزّاق، مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر الثّراث، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ١٦٠.
- ٩٢- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ٤٨٧/٣.

- ٩٣- المصدر السابق نفسه.
- ٩٤- ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص ٢٢٤؛ وانظر: السرقسطي: كتاب الأفعال، ١٢٩/٢.
- ٩٥- أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت ٧٧٠هـ/١٣٦٨م): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المطبعة الأميرية، مصر، ط ٣، ١٩١٢م، ٧٩٤/٢.
- ٩٦- ابن منظور: اللسان، ٢٩٥/١١، (قلا).
- ٩٧- السيوطي: المزهرة في علوم اللغة، وأنواعها، ٢٧٧/٢.
- ٩٨- السرقسطي: كتاب الأفعال، ٣٧٥/١.
- ٩٩- ابن منظور: اللسان، ٢٥٠/٣ (حَقًّا).
- ١٠٠- المصدر السابق، ٤٣٣/٢، (جَبَّيْتُ).
- ١٠١- الفيومي: المصباح المنير، ٨٦٣/٢.
- ١٠٢- المصدر السابق نفسه.
- ١٠٣- ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص ٩٥؛ وانظر: ابن القطّاع: كتاب الأفعال، ١٥٤/٣.
- ١٠٤- عبدالرحمن بن زيد السويداء: فصيح العامي في شمال نجد، دار السويداء للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ١٩/١.
- ١٠٥- د. إسماعيل داود محمد الننتشة: أشعار هُدَيْل، وأثرها في محيط الأدب العربي، ٢٩/١-٣٠.

١٠٦- انظر: ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ١/١٧٠، ٣/٢١٦، وابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٢، وابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٤٤/١، ٢٤، والسَّرْقُسْطِي: كتاب الأفعال، ١/٨٠، وابن منظور: اللسان، ١/٦٧ (أَنِّي).

١٠٧- ابن دريد، جمهرة اللغة، ١/١٧٠؛ وانظر: أبو الطيّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٢/٥١٦، وابن القوطيّة: كتاب الأفعال، ص ١١، وابن سيده، المخصّص، مجلد ٤، ج ٤٤/١، ٢٤.

١٠٨- أبو الطيّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٢/٥١٦؛ وانظر: ابن سيده، المخصّص، مجلد ٤، ج ٤٤/١، ٢٤.

١٠٩- السَّرْقُسْطِي: كتاب الأفعال، ١/٨٠.

١١٠- ابن القوطيّة: الأفعال، ص ١١؛ وانظر: السَّرْقُسْطِي: الأفعال، ١/٨٠.

١١١- انظر: ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ١/١٧٠، وابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٢، وأبو الطيّب اللغوي: كتاب الإبدال، ٢/٤٩٧، والرواية عنده (يَمَسُّ) بدل (يَشْمُ)، و(يَشْمُ) بدل (يَبُزُّ)، وديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، القسم الأول، ص ١٦٥، والرواية فيه:

يا قوم ما بال أبي دُوَيْبِ      كُنْتُ إِذَا أُنُوْتُهُ مِنْ غَيْبِ  
يَشْمُ عَطْفِي وَيَمَسُّ نُوْبِي      كَأَنِّي أَرِنُّهُ بِرَيْبِ

١١٢- السَّرْقُسْطِي: كتاب الأفعال، ١/٨٠.

١١٣- ابن منظور: اللسان، ١/٦٧ (أَنِّي).

١١٤- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٥٧٤٥هـ/١٣٤٤هـ): تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: د. زكريا عبدالمجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، قرظه: أ.د. عبدالحق القراموي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ١/١٩٠-١٩١.

١١٥- المصدر السابق، ١/١٩١.

١١٦- المصدر السابق نفسه.

١١٧- أبو محمد بن علي بن محمد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ/١٠٦٣م): جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢، ص ٤٦٦؛ وانظر: أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م): نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٣٥٣.

١١٨- ابن منظور: اللسان، ١١/٣٥٢ (قَوْل).

١١٩- بهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ/١٣٦٩م): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ١/٤٥٨.

١٢٠- أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ٧/١٤٦.

١٢١- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/٤٥٧.

١٢٢- ابن حزم الأندلسي: جمهرة أنساب العرب، ص ١١.

١٢٣- الخليل بن أحمد: كتاب العين، ٤٠٦/٥.

١٢٤- المصدر السابق نفسه.

١٢٥- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٦؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص،  
مجلد ٤، ج ٢١/١٤.

١٢٦- ابن الجبّان: شرح الفصح في اللغة، ص ١٣٣.

١٢٧- أبو العباس ثعلب: فصح ثعلب، ص ١٩؛ وانظر: ابن القوطيّة: كتاب  
الأفعال، ص ١٩٤، والسّرّفُسطي: كتاب الأفعال، ٣١١/١، وابن الجبّان:  
شرح الفصح في اللغة، ص ١٣٣، وابن القطّاع: كتاب الأفعال، ٤٠٢/٢.

١٢٨- ابن الجبّان: شرح الفصح في اللغة، ص ١٣٣.

١٢٩- أبو العباس ثعلب: فصح ثعلب، ص ١٩؛ وانظر: ابن الجبّان: شرح  
الفصح في اللغة، ص ١٣٣.

١٣٠- انظر السّرّفُسطي: كتاب الأفعال، ٣١١/١.

١٣١- النابغة الذبياني: الديوان، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،  
مصر، ط ٣، ص ٢٠٢، والرواية (وجدتُ) بدل (رأيت)، و(أعوج) بدل  
(أعيجُ).

١٣٢- د. محمد زكي العشماوي: النابغة الذبياني مع دراسة العربيّة في الجاهليّة،  
دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ٢٠٠٠م، ص ٦-٧؛ وانظر: د. جواد علي:  
المفصلّ في تاريخ العرب قبل الإسلام، ساعدت جامعة بغداد على نشره،  
ط ٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ٤٢٣/٣.

١٣٣- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م): الكامل، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ٥٧٧/١.

١٣٤- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٦؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢١/١٤.

١٣٥- ابن القوطيّة: كتاب الأفعال، ص ١٩٤؛ وانظر: السّرّسّطي: كتاب الأفعال، ٣١١/١.

١٣٦- المصدر السابق نفسه.

١٣٧- السّرّسّطي: كتاب الأفعال، ٣١١/١.

١٣٨- ابن درستويه: تصحيح الفصح وشرحه، ص ١١٣.

١٣٩- المصدر السابق، ص ١١٣.

١٤٠- المصدر السابق نفسه.

١٤١- المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٠؛ وانظر: السّرّسّطي: كتاب الأفعال، ٢٤٥/١، وابن القطّاع: كتاب الأفعال، ٣٩٣/٢.

١٤٢- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ١٤٣/٣-١٤٤.

١٤٣- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٠/١٤؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ١٠٠/٨ (ضَوْر) و ١٠٥/٨ (ضَيْر).

١٤٤- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ٣٦٨/٢.

١٤٥- السّرّسّطي: كتاب الأفعال، ٢٣٨/٢.

- ١٤٦- ابن منظور: اللسان ١٠٠/٨، (ضَوْرَ).
- ١٤٧- المصدر السابق، ١٠٥/٨ (ضَيْرَ).
- ١٤٨- ابن جنّي: المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ٢٢٠/١.
- ١٤٩- المصدر السابق، ٢٢٠/١.
- ١٥٠- السَّرْقُطِي: كتاب الأفعال، ٥٧/٣؛ وانظر: الفيومي: المصباح المنير، ٣٥٩/١.
- ١٥١- السَّرْقُطِي: كتاب الأفعال، ٥٧/٣.
- ١٥٢- المصدر السابق، ٩٧/٣.
- ١٥٣- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ٤٠٥/٥؛ وانظر: ابن منظور: اللسان ١٥١/٢، والمصباح المنير، ٨٣٣/٢.
- ١٥٤- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ١٧٠/٣؛ وانظر: الزبيدي: لحن العوام، ص ١١٤؛ ومجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧/١٤١٤م): القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م)، ١٨٣/٤.
- ١٥٥- العجّاج: الديوان، ص ٣٠٩؛ وانظر: الزبيدي: لحن العوام، ص ١١٤.
- ١٥٦- الزبيدي: لحن العوام، ص ١١٤.
- ١٥٧- صلاح الدين خليل بن أبيك الصفي (ت ٧٦٤هـ/١٣٦٢م): تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، حقّقه وعلّق عليه ووضع فهرسه: السيّد

- الشرقاوي، مراجعة: د. رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١،  
(١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص ٤٤٣، ٤٤٥.
- ١٥٨- ابن يعيش: شرح الملوكي، ص ٢٦٤.
- ١٥٩- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/٤٢٥.
- ١٦٠- المصدر السابق، ١/٤٢٩.
- ١٦١- أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ/١٣٥٩م):  
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين  
عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٤١هـ/١٩٩٨م، ٢/٨٨.
- ١٦٢- القلقشندي: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، ص ٤٨، ٨٥؛  
وانظر: عمر رضا كحالة: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، مؤسسة  
الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٨، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١/٢٣١.
- ١٦٣- القلقشندي: نهاية الأرب، ص ٢٩٧.
- ١٦٤- سيبويه: الكتاب، ٤/٣٦٥.
- ١٦٥- ابن منظور: اللسان، ١٢/١٥١، (كلا).
- ١٦٦- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ١٥/٦١.
- ١٦٧- ابن منظور: اللسان، ٦/٣٧٨، (سما).
- ١٦٨- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ٤/٣٢٨.
- ١٦٩- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٢/٥٠١؛ وانظر: الفيروزآبادي: القاموس  
المحيط، ٤/٣٥٠.

- ١٧٠- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٦.
- ١٧١- المصدر السابق، ص ١٤١.
- ١٧٢- ابن منظور: اللسان، ٣٤٦/١١، (قَوْس).
- ١٧٣- المصدر السابق، ٣٤٦/١١.
- ١٧٤- المصدر السابق، ٣٥٠/٤، (دَوْم)
- ١٧٥- المصدر السابق، ٣٥٠/٤.
- ١٧٦- الفيومي: المصباح المنير، ٣٣٣/١.
- ١٧٧- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ١٤١/٥.
- ١٧٨- المصدر السابق، ١٤١/٥.
- ١٧٩- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٥/١٤.
- ١٨٠- ابن تُريد: جمهرة اللغة، ٢٧٧/١، ٢٨٠؛ وانظر: أبو الطيّب اللغوي: الإبدال ٥١٨/٢، وابن القطّاع: كتاب الأفعال، ١٠٥/١، وابن منظور: اللسان، ٣٩٥/١ (بَرِي).
- ١٨١- ابن دريد: جمهرة اللغة: ٢٧٧/١.
- ١٨٢- ابن منظور: اللسان، ٣٩٥/١.
- ١٨٣- المصدر السابق، ٤٦٨/١ (بَقِي).
- ١٨٤- ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، ص ٢١.
- ١٨٥- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٨؛ وانظر: أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٤٩٤/٢، وابن القوطيّة: كتاب الأفعال، ص ٢١٤.

- ١٨٦- السَّرْقَسْطِي: الأفعال، ١٧٢/٣؛ وانظر: ابن القطّاع: الأفعال، ٢٧٨/٣،  
والفيومي: المصباح المنير، ٩٧٢/٢.
- ١٨٧- ابن منظور: اللسان، ٦٧/١٥، (هَدْي).  
١٨٨- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ٣٩٧/٤ (نَقَى).
- ١٨٩- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٤٩٨/٢؛ وانظر: ابن القوطيّة: الأفعال، ص  
٢٢٩.
- ١٩٠- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٤٩٩/٢.
- ١٩١- ابن دريد: جمهرة اللغة، ١١/٣؛ وانظر: السَّرْقَسْطِي: الأفعال، ٤٧٦/٢،  
وابن منظور: اللسان، ١١٤/٦ (زَوْغ)، والفيومي: المصباح المنير،  
٣٩٩/١.
- ١٩٢- أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيّد البطليوسي (ت ٤٤٤هـ/٥٢١م):  
الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق: مصطفى السَّقَّاء، ود. حامد  
عبدالحמיד، مطبعة دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ١٩٩٦م، ٣٢٧/٢.
- ١٩٣- ابن جنّي: الخصائص، ٣٨١/١.
- ١٩٤- المصدر السابق نفسه.
- ١٩٥- ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ٥٨٧/٢.
- ١٩٦- ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص ٢٤١.
- ١٩٧- ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ٥٨٨/٢.
- ١٩٨- المصدر السابق، ٥٩١/٢؛ وانظر: الخصائص، ٣١/٢.

- ١٩٩- ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب، ٥٨٩/٢.
- ٢٠٠- سيبويه: الكتاب، ٤١٧/٤.
- ٢٠١- أبو حيّان: تفسير البحر المحيط، ٤٥٠/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشّرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٢٩٢/١-٢٩٣.
- ٢٠٢- انظر على سبيل المثال: سورة البقرة، الآيات (٨٦، ١١٤، ٢٠٤)، والنَّحْل، آية (١٢٢)، والحج، آية (١١١)، ولقمان، آية (١٥).
- ٢٠٣- أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم (ت٣٥٦هـ/٩٦٦م): المقصور والممدود، تحقيق ودراسة: د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٠، ص ١٣٨؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ١٩٩/١١، (قَصًا).
- ٢٠٤- انظر: سورة الروم، آية (٢٧)، والنازعات، آية (٢٤)، ومريم، آية (٢٢)، والصفّات، آية (٨)، والنجم، آية (٧).
- ٢٠٥- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ/٩٨٧م): التكملة، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ٢٠٨-٢٠٩.
- ٢٠٦- أبو علي القالي: المقصور والممدود، ص ١٣٨؛ وانظر: أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ/١٢٤م): نزهة الطّرف في علم الصّرف، شرح ودراسة: د. يُسْرِيّة محمد إبراهيم حَسَن، ط١، ٣٤٥/٢؛ وأبو حيّان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ٤٩١/٤.

- ٢٠٧- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٩؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٣/١٤، والفيومي: المصباح المنير، ٧٨٠/٢.
- ٢٠٨- عبدالرحمن بن خلدون المغربي (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م): تاريخ ابن خلدون، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٣٦م، ١٢٩/٢.
- ٢٠٩- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين (ت ٧٦١هـ/١٣٥٩م): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٩٩٨هـ/١٤١٩م، ٣٤٥/٤.
- ٢١٠- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م): الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٥٩/٢.
- ٢١١- امرؤ القيس: الديوان، حَقَّفه ويَوَّبه وشرحه، وضبط بالشكل أبياته: حَنَّا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، سلسلة الموارد والمصادر، ص ٥٥؛ وانظر: ابن جنّي: المنصّف لشرح كتاب التصريف للمازني، ص ٦٢٣.
- ٢١٢- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٨-١٣٩.
- ٢١٣- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٢/١٤-٢٣.
- ٢١٤- أبو علي القالي: المقصور والممدود، ص ٢٨٦.
- ٢١٥- انظر: سيبويه: الكتاب، ٣٨٩/٤، وابن جنّي: المنصّف لشرح كتاب التصريف للمازني، ص ٤١١، والخصائص، ٣١٣/١، وأبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ/١١٤٣م): المفصّل في

صَنَعَةُ الإِعْرَابِ، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: د. محمد محمد عبدالمقصود،  
ود.حسن محمد عبدالمقصود، تقديم: أ.د. محمود فهمي حجازي، دار  
الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١،  
١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص ٥٥٦، والميداني: نزهة الطَّرْفِ في علم الصرف،  
٢/٢٦٨، ٢٦٩، وأبو حَيَّان: تفسير البحر المحيط، ٨/٤٧٥، وابن هشام:  
أوضح المسالك، ٤/٣٥٠.

٢١٦- انظر: سيبويه: الكتاب، ٤/٣٨٩، وابن جَنِّي: المنصف، ص ٤١١،  
والخصائص ١/٣١٣، والزمخشري: المفصَّل في صَنَعَةِ الإِعْرَابِ، ص  
٥٥٦، وأبو حَيَّان: ارتشاف الضرب، ١/٢٩٣.

٢١٧- سيبويه: الكتاب، ٤/٣٨٩.

٢١٨- ابن جَنِّي: المنصف، ص ٤١٣-٤١٤.

٢١٩- الزمخشري: المفصَّل في صَنَعَةِ الإِعْرَابِ، ص ٥٥٦.

٢٢٠- المصدر السابق نفسه.

٢٢١- أبو حَيَّان: تفسير البحر المحيط، ٤/٤٩١.

٢٢٢- أبو عبدالله محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ/١٢٧٣م): شرح  
التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا،  
وطارق فتحى السيِّد، منشورات محمد علي بيَّضون، دار الكتب العلميَّة،  
بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ٣/١٠٩٧؛ وانظر: ابن هشام:  
أوضح المسالك، ٤/٣٤٥.

٢٢٣- أبو حَيَّان: تفسير البحر المحيط، ٤/٤٩١.

- ٢٢٤- أحمد علم الدّين الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص ١٢٣.
- ٢٢٥- المصدر السابق نفسه.
- ٢٢٦- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤١؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد٤، ج: ٢٤/١٤.
- ٢٢٧- أبو علي الفارسي: التكملة، ص ٦٠٨.
- ٢٢٨- ابن القطّاع: كتاب الأفعال، ١٣٢/٢.
- ٢٢٩- ابن منظور: اللسان، ١٦٩/٨، (طغّي).
- ٢٣٠- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ/٩٨٧م): الحجّة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبدالحليم النجّار، د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: محمد علي النجّار، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٢٧٦/١.
- ٢٣١- الفارسي: التكملة، ص ٦٠٨.
- ٢٣٢- انظر: ابن جنّي: المنصف، ص ٢٤٩، وانظر: القاسم بن محمد بن سعيد: من علماء القرن الرابع الهجري: دقائق التصريف، تحقيق: د.أحمد ناجي القيسي، د. حاتم صالح الضامن، د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ٢٥٩، ٣٦١، والتبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ١٠٤-١٠٥.

٢٣٣- انظر: أبو علي القالي: المقصور والممدود، ص ١٢٠؛ وابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٣٠/١٤ والبطلينوسي: الاقتضاب، ٣٣٤/٢، وابن منظور: اللسان، ٢٧/١٠ (غَدًا).

٢٣٤- ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ٣٤٦/٣.

٢٣٥- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٧هـ/٩٣٨م): كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص ١٤٥؛ وانظر: ابن جنّي: المنصف، ص ٥٤٢، والفيروزآبادي: القاموس المحيط، ٣٦٩/٤.

٢٣٦- أبو بكر الأنباري: كتاب الأضداد، ص ١٤٥.

٢٣٧- أبو علي القالي: المقصور والممدود، ص ١٢٠.

٢٣٨- ابن جنّي: المنصف، ص ٥٤٢.

٢٣٩- المصدر السابق، ص ٢٨٨.

٢٤٠- السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ٣٣٩/١.

٢٤١- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة العربية، ومسائلها، ص ٢٣١؛ وانظر:

السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ٣٣٩/١.

٢٤٢- التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق: ص ١٠٤-١٠٥؛ وانظر: ابن منظور:

اللسان، ٢٧/١٠، (غَدًا).

٢٤٣- أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥هـ/٧٣٠م): النوادر في اللغة،

دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م، ص ٢٣٨.

٢٤٤- ابن المؤدّب: دقائق التصريف، ص ٢٥٩، ٣٦١.

- ٢٤٥- التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ١٠٥.
- ٢٤٦- المصدر السابق، ص ١٠٤-١٠٥.
- ٢٤٧- السيد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ٢/٣٣٥.
- ٢٤٨- ابن جنّي: المنصف، ص ٥٤٢.
- ٢٤٩- الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ٣/٣٨٨.
- ٢٥٠- أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ٨/٢٠٦.
- ٢٥١- التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ١٠٤-١٠٥.
- ٢٥٢- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٣١/١٤.
- ٢٥٣- المصدر السابق، مجلد ٤، ج ٣١/١٤-٣٢.
- ٢٥٤- السّرْفُسطي: الأفعال، ٣/٥٢٧.
- ٢٥٥- المصدر السابق نفسه.
- ٢٥٦- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ٤/٣٦٩ (غَدَا).
- ٢٥٧- المصدر السابق، ٤/٣٧٨ (قَصَا).
- ٢٥٨- المصدر السابق، ٤/٣٧٨.
- ٢٥٩- المصدر السابق، ٤/٣٥٤ (ضَحُو).
- ٢٦٠- ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ٦/٤٣-٤٤، (غَدَو)؛ وانظر: السيد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ٢/٣٣٤-٣٣٥، وابن منظور: اللسان، ١٠/٢٧ (غَدَا).

- ٢٦١- السيد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ٢/٣٣٥
- ٢٦٢- أحمد علم الدين الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرفي، ص ١١٩، ١٢٠.
- ٢٦٣- ابن جني: المنصف، ص ٦١٣
- ٢٦٤- المصدر السابق نفسه.
- ٢٦٥- ابن مالك، شرح التسهيل، ١/١٣١
- ٢٦٦- انظر: الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصرّفي، ص ١٢٠.
- ٢٦٧- السيوطي: المزهرة، ١/٣٤٠
- ٢٦٨- ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ١/١٩٥، وانظر ابن مالك: شرح التسهيل، ١/١٣٠، وابن منظور: اللسان، ٢/٥٠ (تلا).
- ٢٦٩- انظر: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ/٩٣٩م): الزاهر في معاني كلام الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عزالدين البدوي النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ١/١٦٨-١٦٩
- ٢٧٠- انظر: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ/١٠٠٤م): الإتياع والمزاوجة، تحقيق: كمال مصطفى، دار النشر، مكتبة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى، بغداد، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م، ص ٧٢؛ وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ١/١٩٥

٢٧١- أبو بكر الأتباري: الزاهر في معاني كلام النَّاس، ١/١٦٩؛ وانظر:  
التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ٦٧٨؛ وابن الأثير: النهاية في  
غريب الحديث، ١/١٩٥

٢٧٢- ابن فارس: الإتياع والمزاوجة، ص ٦٩.

٢٧٣- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج ١٤/٢٩.

٢٧٤- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣م،  
القاهرة، مصر، ص ٢٥١.

٢٧٥- ابن القوطية: كتاب الأفعال، ص ١٩٤؛ وانظر: السَّرْقُسطي: كتاب  
الأفعال، ١/٣١١.

٢٧٦- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى  
أبياتٍ منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي،  
دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص ٨٤، والرواية فيه  
(فالنَّاس) بالفاء بدل الواو (والنَّاس)، وعجزه: (ولن تنالَ الحِلمَ ما لم  
تَرِيطِ).

٢٧٧- انظر: السَّرْقُسطي: كتاب الأفعال، ١/٣١١.

٢٧٨- ابن القوطية: كتاب الأفعال، ص ١٩٤؛ وانظر: السَّرْقُسطي: كتاب  
الأفعال، ١/٣١٢.

٢٧٩- الفيومي: المصباح المنير، ٢/٥٩٩.

٢٨٠- ابن القوطية: الأفعال، ص ١١٥؛ وانظر: السَّرْقُسطي: الأفعال، ٣/١٦٧.

٢٨١- السَّرْقُسطي: الأفعال، ٣/١٦٧.

- ٢٨٢- المصدر السابق نفسه.
- ٢٨٣- ابن جنّي: المحتسب في شواذّ القراءات، وعللها، ١/١٩٠.
- ٢٨٤- ابن المؤدّب: دقائق التصريف، ص ٣٠٠، ٣٦١؛ وانظر: السيد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب، ٢/٣٣٥.
- ٢٨٥- أبو الطيّب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٧١.
- ٢٨٦- ابن القوطيّة: الأفعال، ص ٩٥؛ وانظر: ابن سيده: المخصص، مجلد ٤، ج ٢٢/١٤، والبطليوسي: الاقتضاب، ٢/٣٣٥.
- ٢٨٧- ابن منظور: اللسان، ١٢/٣٧٦ (لَوَط).
- ٢٨٨- ثعلب: فصيح ثعلب، ص ٣٥؛ وانظر: ابن جنّي: المنصف، ص ٥٩١، وابن الجبّان: شرح الفصيح في اللغة، ص ١٧٩، وابن منظور: اللسان، ١٤/١٥٣ (تثنا)، والفيروزآبادي: القاموس المحيط، ٤/٣٩٥.
- ٢٨٩- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٠؛ وانظر: ابن سيده: المخصص، مجلد ٤، ج ٢٤/١٤.
- ٢٩٠- انظر: ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٠، وThعلب: فصيح ثعلب، ص ٣٥.
- ٢٩١- ثعلب: فصيح ثعلب، ص ٣٥، وانظر: ابن الجبّان: شرح الفصيح في اللغة، ص ١٧٩.
- ٢٩٢- ذو الرّمة: الديوان، شرح الإمام أبي نصر الباهليّ، تقديم وتحقيق: د. واضح الصّمد، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ٢/٧٢ والرواية فيه (طول) بدل (كأس) و(يترجّح) بدل (يتطوّح).

- ٢٩٣- ابن منظور: اللسان، ١٥٣/١٤ (نشأ).
- ٢٩٤- ابن المؤدّب: دقائق التصريف، ص ٣٠٠، ٣٦٨، ٣٦٢؛ وانظر: ابن منظور: اللسان، ١٥٤،/١٤
- ٢٩٥- ابن الجبّان: شرح الفصيح في اللغة، ص ١٧٩،
- ٢٩٦- ابن المؤدّب: دقائق التصريف، ص ٤٠٢-٤٠٣؛ وانظر: الفيومي: المصباح المنير، ٩٦٤،/٢
- ٢٩٧- الفيومي: المصباح المنير، ٩٦٤،/٢
- ٢٩٨- الميداني: نزهة الطّرف في علم الصّرف، ٣٤٤/٢؛ وانظر: الفيومي: المصباح المنير، ٩٦٤،/٢
- ٢٩٩- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الصّرب، ٢٨٦،/١
- ٣٠٠- ذو الرّمة: الديوان، ٣٣٨،/١
- ٣٠١- القاسم بن علي الحريري (١١٢٢م/٥١٦هـ): دُرّة العَوّاص في أوهاب الخَوّاص، تحقيق وتعليق: عرّفات مطّرحي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص ٤٨-٤٩،
- ٣٠٢- العجّاج: الديوان: ص ٣٢٥، والرواية فيه (الرياح) بدل (الأرواح).
- ٣٠٣- ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص ٢٤٣،
- ٣٠٤- علم الدين الجندي: التعاقب والمعاقبة من الجانب الصوتي الصّرفي، ص ١٢١،

- ٣٠٥- ابن جنّي: التصريف الملوكي، ص ١٠٢؛ وانظر: الخصائص، ١/١٥١،  
والمنصف، ص ٢٨٦، وسرّ صناعة الإعراب؛ ٢/٥٨٧،
- ٣٠٦- ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص ٤٧٥-٤٧٦،
- ٣٠٧- المصدر السابق، ص ٤٧٦،
- ٣٠٨- ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ٤/٣٤٤،
- ٣٠٩- المصدر السابق، ٤/٣٤٤؛ وانظر: شرح ابن عقيل، ٢/٥١٤،
- ٣١٠- سيبويه: الكتاب، ٤/٣٦١،
- ٣١١- الأعشى الكبير، ميمون قيس: الديوان، ص ١٠٥، والرواية فيه (راتعة)  
بدل (رُتعة) و(حدّ) بدل (صدّر).
- ٣١٢- ابن دُرَيْد: جمهرة اللغة، ٢/٦٣؛ وانظر: ابن جنّي: المنصف، ص ٢٨٦،  
٢٨٨،
- ٣١٣- للأصمعي وللجستاني ولابن السكّيت: ثلاثة كتب في الأضداد، ويليها  
ذيل في الأضداد للصّعاني، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ص ٥٢؛  
وانظر: ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٧،
- ٣١٤- أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ/٩٨٠م): إعراب  
القرآءات السبع وعللها، حقّقه وقدم له: د. عبدالرحمن بن سليمان  
العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعوديّة،  
مصر، ط ١، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، ١/١٦٤-١٦٥؛ وانظر: الحريري: دُرّة  
الغواص في أوهام الخواص، ص ٧٦،

٣١٥- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٦، ١٨٧؛ وانظر: ابن المؤدّب: دقائق التصريف، ص ٣٠٠، والصفدي: تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، ص ١٧٧،

٣١٦- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٧؛ وانظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، ١/١٦٥،

٣١٧- ابن المؤدّب: دقائق التصريف، ص ٣٠٠،

٣١٨- ابن السكّيت: إصلاح المنطق: ص ١٨٧،

٣١٩- الصفدي: تصحيح التصحيف، وتحرير التحريف، ص ١٧٧،

٣٢٠- ابن المؤدّب: دقائق التصريف، ص ٣٠٠،

٣٢١- ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٢٤٢؛ وانظر: الزبيدي: لحن العوام، ص ٢٤٢، والتبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ٩١،

٣٢٢- الفيومي: المصباح المنير، ٢/٩٦٤،

٣٢٣- علقمة بن عبدة: الديوان، شرحه وعلّق عليه وقدّم له: سعيد نسيب مكارم، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٦م، ص ٤٩؛ وانظر: الزبيدي: لحن العوام، ص ٢٤١،

٣٢٤- الخليل بن أحمد: العين، ٥/٤٠٠، ٤٠٤؛ وانظر: الزبيدي: لحن العوام، ص ٢٤١،

٣٢٥- ابن قُتَيْبَةَ: أدب الكاتب، ص ٢٤٢؛ وانظر: التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ٩١،

٣٢٦- الزبيدي: لحن العوام: ص ٢٤١، ٢٤٢،

- ٣٢٧- ابن منظور: اللسان: ١٢/٢٠٠
- ٣٢٨- بشر بن أبي خازم الأسدي: الديوان، عُني بتحقيقه: د. عَزَّة حَسَن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سورِيَّة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ١١٣؛ وانظر: الزبيدي: لحن العوام، ص ٢٤٢، والتبريزي: تهذيب إصلاح المنطق، ص ٩١
- ٣٢٩- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٥
- ٣٣٠- المصدر السابق، ص ١٨٦
- ٣٣١- المصدر السابق، ص ١٨٧
- ٣٣٢- المصدر السابق نفسه.
- ٣٣٣- المصدر السابق، ص ١٨٥-١٨٦
- ٣٣٤- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ٤/٣٢١؛ وانظر: البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ٢/١٥٦، وابن منظور: اللسان، ٣/٣٧٠-٣٧٣، (حَتَّى).
- ٣٣٥- الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ٤/٣٢٠
- ٣٣٦- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٦
- ٣٣٧- المصدر السابق، ص ١٨٧
- ٣٣٨- ابن سيده: المخصَّص، مجلد ٤، ج ١٤/٢٢
- ٣٣٩- المصدر السابق، مجلد ٤، ج ١٤/٢٣
- ٣٤٠- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٨

- ٣٤١- المصدر السابق، ص ١٣٨،-١٤١
- ٣٤٢- المصدر السابق، ص ١٣٨،
- ٣٤٣- المصدر السابق، ص ١٣٨، ١٤١،
- ٣٤٤- المصدر السابق، ص ١٤٣،
- ٣٤٥- المصدر السابق نفسه.
- ٣٤٦- المصدر السابق، ص ١٤٠،
- ٣٤٧- المصدر السابق نفسه.
- ٣٤٨- المصدر السابق، ص ١٣٥،
- ٣٤٩- المصدر السابق نفسه.
- ٣٥٠- المصدر السابق، ص ١٣٨،
- ٣٥١- المصدر السابق، ص ١٣٧،
- ٣٥٢- المصدر السابق نفسه.
- ٣٥٣- المصدر السابق نفسه.
- ٣٥٤- المصدر السابق، ص ١٣٥،-١٣٧
- ٣٥٥- المصدر السابق، ص ١٤٣؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤،  
ج ١٤/٢٥-٢٦،
- ٣٥٦- ابن منظور: اللسان، ٤٠٩/٧ (صَمَك).

- ٣٥٧- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٣؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٦،/١٤
- ٣٥٨- ابن منظور: اللسان، ٧/٤٠٨-٤٠٩، (صَمَك).
- ٣٥٩- المصدر السابق، ٤/٨٤، (خَزَل).
- ٣٦٠- المصدر السابق، ٤/٨٠، (خَزَر).
- ٣٦١- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٥،/١٤
- ٣٦٢- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٣؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٥،/١٤
- ٣٦٣- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٤؛ وانظر: ابن سيده المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٦،/١٤
- ٣٦٤- ابن منظور: اللسان، ٣/٣٥٦، (حَنْدَر).
- ٣٦٥- المصدر السابق، ٩/١٠، (عَبَثَر).
- ٣٦٦- ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٣٨، ١٤٣، ١٤٤،
- ٣٦٧- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢٥،/١٤-٢٦،
- ٣٦٨- ابن منظور: اللسان، ٣/٣٥٦، (حَنْدَر).
- ٣٦٩- سيبويه: الكتاب، ٤/١١١؛ وانظر: ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢١٧/١٤، وأبو سليمان السّدي: شرح أدب الكتاب، ص ٢٦١،
- ٣٧٠- سيبويه: الكتاب، ٤/١١١-١١٢؛ وانظر: ابن جنّي: المنصف، ص ١٩١-١٩٢، وابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ٢١٧/١٤-٢١٨،

- ١٦٤، وأبو سليمان السَّعدي: شرح أدب الكتاب، ص ١٦١، ورضي الدين الاسترأبادي: شرح شافية ابن الحاجب، مجلد ١، ج ١/١٤١
- ٣٧١- سيبويه: الكتاب، ٤/٣٣٥
- ٣٧٢- ابن جني: المنصف، ص ١٩٥
- ٣٧٣- المصدر السابق، ص ١٨٧، ١٩٠، ١٩١
- ٣٧٤- ابن يعيش: شرح الملوكي، ص ٤٩
- ٣٧٥- ابن القوطية، الأفعال، ص ٣٠٣
- ٣٧٦- المصدر السابق، ص ٣٠٤
- ٣٧٧- أبو زيد الأنصاري: النوادر، ص ١٩١؛ وانظر: أبو الطيب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٦٣، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ٥/٢٩٩، وابن منظور: اللسان، ١٥/٤٥٣ (يَفَع).
- ٣٧٨- أبو الطيب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٦٣
- ٣٧٩- أبو بكر الأنباري: الأضداد، ص ١٨٦؛ وانظر: ابن الأثير: النهاية، ٥/٢٩٢، وابن منظور: اللسان، ١٥/٤٣٦ (يَنَن).
- ٣٨٠- أبو الطيب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٦٤
- ٣٨١- ابن منظور: اللسان، ١٥/٤٣٦ (يَنَن).
- ٣٨٢- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ١/٢٨٦
- ٣٨٣- أبو الطيب اللغوي: الإبدال، ٢/٤٦٤؛ وانظر: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، ٢/١٤٩ (يع).

- ٣٨٤- ابن السكّيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٣،
- ٣٨٥- ابن سيده: المخصّص، مجلد ٤، ج ١٤/٢٦،
- ٣٨٦- ابن منظور: اللسان، ٢٥٨/١٥ (وَدَه).
- ٣٨٧- المصدر السابق، ٤٢٧/١٥ (يَدَه).
- ٣٨٨- المصدر السابق، ٢٥٨/١٥، ٤٢٧.

سليمى المُلْك: قراءة في قصيدة

امرئ القيس الرائية

إعداد الدكتور

محمد محمود العمرو

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

### الملخص

تحاول هذه القراءة إثبات أن المعاني الشعرية التي تطرق إليها امرؤ القيس في قصيدته إنما هي معاني تدور حول استرداد المُلْك الذي سُلِبَ منه، مستغلة التفسير الأسطوري أحياناً في توضيح بعض الأسماء وتأويلها، بما يخدم المعنى، ومستعينة بالضمائر اللغوية لإثبات ما يذهب إليه الباحث، ولا سيما أن القصيدة أتت متكاملة من المقدمة حتى آخر النص، وأن الذي يشغل فكر الشاعر أمران هما: اليأس من العودة إلى المُلْك، والآخر: الأمل ممثلاً بقيصر.

## المقدمة:

إن من الصعب على إنسان عاش حياة السيادة ألا يتوق إليها ولو طال به الأمد، وامرؤ القيس مَلِكٌ قد حرم من ملكه بقتل بني أسد أباه حُجْرًا، فسعى أولاً ليثأر لأبيه من قاتليه، فلم يجد النصرة المرجوة، وبقي زمناً ينتظر فرصة سانحة تعيد له ملكه، ويثأر من بني أسد، فلم يجد طلبه عند العرب، فانطلق إلى قيصر راجياً منه ما عَجَرَ عنه العرب، ويظهر أن ذهاب امرئ القيس لقيصر كان بعد زمن حاول فيه امرؤ القيس تناسي ماضيه فلم يفلح.

تحاول هذه القراءة سبر أغوار النص الشعري، والتعرف على معانيه مستفيدة من كتابات الأسطوريين وسواهم في تفسير بعض الأسماء، ومعتمدة على السياق الشعري والتاريخي في تفسير المعاني الشعرية وتأويلها، فكانت هذه القصيدة بسياقها تدل على حرمان امرئ القيس من الملك، ومحاولة استرداده عن طريق الأعاجم.

لقد لاقت القصيدة الرائية أهمية عند الباحثين، لكن أظن أنني قد قرأتها قراءة مغايرة لما جاء في الكتب التي بحثت فيها واستفدت منها في بحثي هذا، أما هدفي فقد تمثل في محاولة إثبات أن أسماء النساء في الشعر العربي الجاهلي، ما هي إلا رموز أشغلت حيزاً من القصيدة لتدل على معنى عند الشاعر دفعه إليه عقله الباطن.

قد لفتت انتباهي قصيدة امرئ القيس التي قالها وهو متجه نحو قيصر، ولا سيما مقدمتها الغزلية، فامرؤ القيس بداية يتحدث عن فتاة اسمها سليمي وأخرى أسماء، وهذا ليس بغريب على شاعر كامرئ القيس الذي عرف عنه أنه كان يحب حشداً أسماء النساء في مقدمات قصائده، لكن الغريب هنا استخدامه اسم سليمي،

وما يشير إليه هذا الاسم من دلالة خاصة وظفها عقل الشاعر الباطن لتدل على الملك، ثم (أسماء) وما لهذا الاسم من دلالة خاصة تعيدنا إلى أول فعل استخدمه الشاعر في مقدمة قصيدته (سما) وارتقى، وتجد في هذا البيت استخداماً خاصاً ينافي طريقة امرئ القيس في استخدام أسماء النساء، "فالنفس لا تخضع إلى العقل خضوعاً كلياً، وإن العقل يرتاد الأفكار الواعية والحالات المستقرة الشاخصة وإن النفس متحولة وإن العواطف وإن كانت هوائية فإنها تقتضي تجسيداً لأنها تمثل الحقيقة النفسية الفعلية"<sup>(١)</sup>، وهذا ما رمى إليه الشاعر من خلال توظيفه هذه الرموز التي عبرت عن حقيقة مراد الشاعر، فالمرأة في ذلك رمزٌ وأسماء النساء أسماء تقليدية تجري في الشعر عند الشعراء دون وقوع على صاحبها<sup>(٢)</sup> يقول<sup>(٣)</sup>:

أَسْمَاءُ أَمْسَى وَدُهَا قَدْ تَغَيَّرَا      سَنَبِيلُ إِنْ أَدْبَلْتِ بِالْوُدِّ آخِرَا

فأسماء في هذا البيت مخاطبة، والمنادى يعامل معاملة المخاطب من حيث الضمائر، إلا أن الشاعر استخدم بعدها ضمير الغائب (هي) وفي الشطر الثاني استخدم ضمير نحن للمشاركة في إحداث تغيير بين طرفين هما سليمان و امرؤ القيس وإن الذي سيقوم بهذا التغيير هو أسماء، فبهذا المعنى يكون الآتي:

أسماء (قيصر) وهو المنادى

المنادي امرؤ القيس صاحب الملك المسلوب.

وسليمان هي الملك الذي طلب امرؤ القيس من أسماء أن تصلح بينهما، وتعيده إلى مكانته منها.

فالضمائر المستخدمة في هذا البيت تدلنا على حقيقة المعنى المراد عند امرؤ القيس، فأسماء ذات سمو، وهي ذات علاقة بالمخلص الذي خرج امرؤ القيس إليه بغية استعادة ملكه، وكانت - حسب زعم امرؤ القيس - الوحيدة القادرة على

التغيير والإصلاح، وعليه تكون سليمى هذه التي تركت الشاعر وهَجَرَتْهُ وَحَلَّتْ  
 بمكان بعيد، ما هي إلا المُلْك الذي فقده، وأن لهذا المُلْك مكانة عالية في نفس  
 امرئ القيس دفعته إلى المخاطرة والمغامرة، وكانت رحلته بقسوتها ما هي إلا  
 صعوبة المطلب وحساسيته، يقول الرمزيون "إن الشاعر يستطيع أن يعبر عن  
 العالم الداخلي من خلال العالم الخارجي، أي من خلال المادة الروحية"<sup>(٤)</sup>، وهنا  
 ظهرت أهمية الأسطورة "باعتبارها أحد المنابع اللاشعورية التي يمتاح منها  
 الفنان"<sup>(٥)</sup>

يقول امرؤ القيس<sup>(٦)</sup>:

سَمَا بِكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَ	وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍ فَعَزَّعَرَا
كِنَانِيَّةٌ بَاتَتْ فِي الصَّدْرِ وَدُهْمَا	مَجَاوِرَةٌ غَسَّانَ وَالْحَيَّيَّ يَعْْمُرَا
بِعَيْنِي طَعْنُ الْحَيِّ لَمَّا تَحَمَّلُوا	لَدَى جَانِبِ الْأَفْلَاجِ مِنْ جَنْبِ قَيْمَرَا <sup>(٧)</sup>
فَشَبَّهْتُهُمْ فِي الْأَلِّ <sup>(٨)</sup> لَمَّا تَكَمَّشُوا <sup>(٩)</sup>	حَادِيقَ دَوْمٍ أَوْ سَفِينَا مُعَيَّرَا
أَوْ الْمُكْرِعَاتِ مِنْ نَخِيلِ ابْنِ يَامِنِ	دُوَيْنَ الصَّفَا اللَّائِي يَلِينُ الْمُشَقَّرَا
سَوَامِقَ جَبَّارِ أَثِيثِ فُرُوعُهُ	وَعَالِيْنَ قِنُونَا مِنْ الْبُسْرِ أَحْمَرَا
حَمَّتُهُ بَنُو الرِّبْدَاءِ مِنْ آلِ يَامِنِ	بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى أَقْرَ وَأَوْقِرَا
وَأَرْضَى بَنُو الرِّبْدَاءِ وَعِثْمَ زَهْرُهُ	وَأَكْمَامُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَهَضَّرَا <sup>(١٠)</sup>
أَطَافَتْ بِهِ جَيْلَانٌ عِنْدَ قِطَاعِهِ	تَرَدَّدُ فِيهِ الْعَيْنُ حَتَّى تَحَيَّرَا
كَأَنَّ دُمَى سُقْفٍ عَلَى ظَهْرِ مَرْمَرٍ	كَسَا مُزِيدَ السَّاجُومِ وَشَيْئاً مُصَوَّرَا

غَزَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٌ وَنِعْمَةٌ  
وَرِيحٌ سَنَا فِي حُقَّةٍ حَمِيرِيَّةٍ  
وَبَانًا وَالْوَيْأُ مِنَ الْهِنْدِ ذَاكِيًا  
غَلِقْنَ بَرَهْنَ مِنْ حَبِيبٍ بِهِ أَدَعَتْ  
وَكَانَ لَهَا فِي سَالِفِ الدَّهْرِ خُلَّةٌ  
إِذَا نَالَ مِنْهَا نَظْرَةً رِيحَ قَلْبُهُ  
تَزِيْفٌ إِذَا قَامَتْ لَوَجْهِهِ تَمَائِلَتْ  
أَلْسِمَاءُ أَمْسَى وَدُهْمَا قَدْ تَعَيَّرَا  
أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ  
تَذَكَّرْتُ أَهْلِي الصَّالِحِينَ وَقَدْ أَتَتْ  
فَلَمَّا بَدَتْ حَوْرَانُ وَالْأَلُّ دُونَهَا  
تَقَطُّعُ أَسْبَابِ اللَّبَانَةِ وَالْهَوَى  
بَسِيرٌ يَضْحُجُّ الْعَوْدُ مِنْهُ يَمْنُهُ  
وَلَمْ يُسِنِي مَا قَدْ لَقِيتُ ظَعَانَنَا  
كَأَثَلٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ مِنْ دُونِ بَيْشَةَ

يُحَلِّينَ يَأْفُوتَا وَشَذْرًا<sup>(١١)</sup> مُفَقَّرًا  
تُخْصُ بِمُفْرُوكٍ مِنَ الْمَسْكِ أَذْقَرًا  
وَرِنْدًا وَلُبْنَى وَالْكَبَاءُ<sup>(١٢)</sup> الْمُفَقَّرَا  
سُلَيْمَى فَأَمْسَى حَبْلَهَا قَدْ تَبَيَّرَا  
يُسَارِقُ بِالطَّرْفِ الْخَبَاءُ الْمُسْتَرَّا  
كَمَا دَعَرَتْ كَأْسُ الصَّبُوحِ الْمَحْمَرَا  
تُرَاشِي الْفُرُودَ الرَّخْصَ<sup>(١٣)</sup> إِلَّا تَخْتَرَا  
سَأُبْدِلُ إِنْ أَبَدَلْتِ بِالْوُدِّ آخَرَا  
بَأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكَ بَيَّقَرَا<sup>(١٤)</sup>  
عَلَى حَمَلَى خُوصِ الرِّكَابِ وَأَوْجَرَا  
نَظَرْتُ فَلَمْ تَنْظُرْ بَعَيْنِيكَ مَنظَرَا  
عَشِيَّةً جَاوَزْنَا حَمَاءَ وَشَيْرَا  
أَخُو الْجَهْدِ لَا يَلُوى عَلَيَّ تَعْدُرَا  
وَحَمَلًا لَهَا كَالْفَرِّ<sup>(١٥)</sup> يَوْمًا مَحْدُرَا  
وَدُونَ الْعَمِيمِ عَامِدَاتٍ بِيغْضُورَا

قَدَحَ ذَا وَسَلَّ الْهَمَّ عَنْكَ بِجَسْرَةٍ  
 نَقَطَّ غَيْطَاناً كَأَنَّ مُتَوَهَّجاً  
 بَعِيدَةً بَيْنَ الْمُنْكَبَيْنِ كَأَنَّهَا  
 تُطَايِرُ ظِرَّانَ الْحَصَى بِمَنَاسِمِ  
 كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا  
 كَأَنَّ صَالِيَةَ الْمَرْوِ حِينَ تَشِدُّهُ  
 عَلَيْهَا فَتَيَّ لَمْ تَحْمَلِ الْأَرْضُ مِثْلَهُ  
 هُوَ الْمُنْزَلُ الْأَلْفُ مِنْ جَوْ نَاعِطِ  
 وَلَوْ شَاءَ كَانَ الْغَرْوُ مِنْ أَرْضِ حَمِيرِ  
 بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ  
 فَقَالَ لَهْ لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا  
 وَإِلِي زَعِيمٍ إِنْ رَجَعْتَ مُمْلِكاً  
 عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ  
 عَلَى كُلِّ مَقْصُوصِ الدُّنَابِيِّ مُعَاوِدِ  
 أَقْبُ كَسِرْحَانَ الْعُضَى مُتَمَطِّرِ  
 إِذَا رُغِّعَتْهُ مِنْ جَانِبَيْهِ كَلَيْهَمَا

ذَمُّوا إِذَا صَامَ النَّهَارَ وَهَجَّرَا  
 إِذَا أَظْهَرَتْ تُكْسَى مِلَاءَ مُنْشَّرَا  
 تَرَى عِنْدَ مَجْرَى الضَّفَرِ هَرًّا مَشْجَرَا  
 صِلاَبِ الْعَجَى مَثْلُومَهَا غَيْرُ أَمْعَرَا<sup>(١٦)</sup>  
 إِذَا نَجَلَتْهُ رِجْلُهَا حَذْفُ أَعْسَرَا  
 صَالِيَةُ زَيْوْفٍ يُنْتَقَدْنَ بَعَقَرَا  
 أَبْرَ بِمَيْثَاقٍ وَأَوْفَى وَأَصْبَرَا  
 بَنِي أَسَدٍ حَزْناً مِنَ الْأَرْضِ أَوْعَرَا  
 وَلَكِنَّهُ عَمْداً إِلَى الرُّومِ أَنْفَرَا  
 وَأَيَقِنَنَّ أَنَّا لَأَحْقَانُ بَقِيصَرَا  
 نَحَاوُلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتَ فَتَعْدَرَا  
 بَسِيرِ تَرَى مِنْهُ الْفُرَانِقَ أَرْوَرَا

إِذَا سَافَقَهُ<sup>(١٧)</sup> الْعَوْدُ الثُّبَاطِيَّ جَرَجَرَا  
 بَرِيدِ السُّرَى بِاللَّيْلِ مِنْ حَيْلِ بَرِيرَا  
 تَرَى الْمَاءَ مِنْ أَعْطَافِهِ قَدْ تَحَدَّرَا  
 مَشَى الْهَيْدَبِي فِي نَفْهِ ثُمَّ فَرَقَرَا

إِذَا قُلْتِ رَوْحَنَا أَرَنْ فَرَانِقٌ<sup>(١٨)</sup>      عَلَى جَلْعَدٍ وَاهِي الْأَبَاجِلِ أُبْتَرَا  
 لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بَعْلَبُكَ وَأَهْلُهَا      وَلَا بَيْنَ جُرَيْجٍ فِي قَرَى حَمَصٍ أَنْكَرَا  
 نَشِيمُ بُرُوقِ الْمُزْنِ أَيْنَ مَصَابِهِ      وَلَا شَيْءٌ يَشْفِي مِنْكَ يَا بِنَةَ عَفْرَا  
 مِنَ الْفَاصِرَاتِ الطَّرْفِ لَوْ دَبَّ مَحُولٌ      مِنَ الدَّرِّ فَوْقَ الْإِثْبِ مِنْهَا لِأَنْرَا  
 لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمُّ هَاشِمٍ      قَرِيبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَةُ ابْنُهُ يَشْكُرَا  
 أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمَعَهَا قَدْ تَحَدَّرَا      بُكَاءَ عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا  
 إِذَا تَحُنُّ سِرْنَا خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً      وَرَاءَ الْحِسَاءِ مِنْ مَدَافِعِ قَيْصَرَا  
 إِذَا قُلْتِ هَذَا صَاحِبٌ قَدْ رَضِيئُهُ      وَقَرَّتْ لَهُ الْعِيَانِ بُدِّلَتْ أَحْرَا  
 كَذَلِكَ جَدِّي مَا أَصَاحِبُ صَاحِبًا      مِنَ النَّاسِ إِلَّا خَانَنِي وَتَغَيَّرَا  
 وَكُنَّا أَنْسَاءً قَبْلَ غَزْوَةِ قَرْمَلٍ      وَرَثْنَا الْغَنَى وَالْمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا  
 وَمَا جَبَنْتُ خَيْلِي وَلَكِنْ تَذَكَّرْتُ      مَرَابِطَهَا مِنْ بَرْعِيصٍ وَمَيْسَرَا  
 أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ قَدْ شَهَدْتُهُ      بِتَأْدِيفِ ذَاتِ التَّلِّ مِنْ فَوْقِ طَرْطَرَا  
 وَلَا مِثْلَ يَوْمٍ فِي قَدَارَانَ ظَلْمُهُ      كَأَنِّي وَأَصْحَابِي عَلَى قَرْنِ أَعْفَرَا  
 وَنَشَرْتُ حَتَّى نَحَسَبَ الْخَيْلَ حَوْلَنَا      نِقَادًا وَحَتَّى نَحَسَبَ الْجَوْنَ أَشْقَرَا  
 فَهَلْ أَنَا مَاشٍ بَيْنَ شَرْطٍ وَحَيَّةٍ      وَهَلْ أَنَا لَاقٍ حَيٍّ قَيْسِ بْنِ شَمْرَا

تَبَصَّرُ خَالِيَّ هَلْ تَرَى ضَوْءَ بَارِقٍ      يُضِيءُ الدُّجَى بِاللَّيْلِ عَنْ سَرِّ حَمِيرَا  
أَجَارَ قُسَيْبًا فَالطَّهَاءَ فَمِسْطَحًا      وَجَوًّا فَارْوَى نَحْلَ قَيْسِ بْنِ شَمْرَا  
وَعَمَّرُوا بَنُ دَرَمَاءَ الْهَمَامِ إِذَا غَدَا      بِذِي شَطَبٍ عَضْبَ كَمِشِيَّةٍ قَسُورَا  
وَكُنْتُ إِذَا مَا خَفْتُ يَوْمًا ظِلَامَةً      فَإِنَّ لَهَا شِعْبًا بِنُطْطَةِ زَيْمَرَا  
نِيَافًا<sup>(١٩)</sup> تَنْزِلُ الطَّيْرُ عَنْ قَذَفَاتِهِ      يَظْلُ الضُّبَابُ فَوْقَهُ قَدْ تَعَصَّرَا

يبدو أن رغبة الشاعر في استعادة الملك أتنه بعدما أقصر وحاول النسيان، فهل قدر امرؤ القيس على هذا الأمر؟<sup>(٢٠)</sup> لا أظن ذلك لأن شوقه يعاوده، ولا غضاضة في ذلك لأن المشتاق له رفيع سام، لذلك بدأ قصيدته وهو خارج إلى قيصر يسأله المساعدة في استرداد الملك بالفعل (سما)، وهذا السمو والشوق للملك وقع في قلب الشاعر بعد ردهة من الزمن، تغير فيه حاله وأصبح عسيراً عليه الوصول إلى مآربه ومطلبه، لأن الملك أصبح في مكان بعيد لا يطال، كيف لا وقد قتل بنو أسد أباه وقتلهم هو ثاراً لأبيه؟ فكيف يعود لملكه عليهم؟ إنه أمر عسير.

يتحدث الشاعر في قصيدته التي قالها وهو خارج إلى قيصر عن الملك المفقود، وقد رمز إليه بسليمي، وكان لهذا الاسم دلالة خاصة عند العرب، ولا سيما الجاهليين، فقد كان يرمز إلى التقاني في حب فانتة، "تُحِبُّ وَلَا تُحِبُّ"<sup>(٢١)</sup>، وقد استخدم الشاعر هذا الاسم بأسلوب التصغير ليدل على التودد والتحبب، وليستعطف المحبوبة التي هجرته، وليبين حقيقة مشاعره تجاهها، ولعل امرأ القيس "حكم على المرأة بما يكنه صدره، فإنه لا يحب المرأة إلا لحاجة في نفسه، ولذلك كان لا يصدق في حبه، ولا يُرَاعِي الخليل حَقَّ الخِلَّةِ"<sup>(٢٢)</sup>.

إن هناك علاقة ما بين الفعل (سما) الذي بدأ به الشاعر القصيدة، وبين  
قيصر الملك، ثم بين الفعل (سما) والملك الذي خرج امرؤ القيس طالباً له.  
فالشاعر حينما يقول: (٢٣)

سَمَا بِكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرََا      وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍ فَعَزَّعَرََا  
كِنَانِيَّةً بَأَتْ فِي الصَّدْرِ وَدُهْمَا      مُجَاوِزَةً غَسَّانَ وَالْحَيَّ يَعْمُرَا  
بِعَيْبِي ظَعْنُ الْحَيِّ لَمَّا تَحَمَّلُوا      لَدَى جَانِبِ الْأَفْلاجِ مِنْ جَنْبِ قَيْمُرَا

فإن كلمة سما تشير إلى دلالات عدة، فالدلالة الأولى: طلبه السمو والرفعة  
باستعادة ملك أبيه، والدلالة الثانية: توجهه إلى صاحب الرفعة والسمو (قيصر)  
القادر على أن يرد ملكه إليه، والدلالة الثالثة: سما بسفره نحو رجل سامٍ قادر على  
أن يجعله صاحب سمو ورفعه، ومن ثم فإن هذه المعاني تؤدي بنا إلى طلب امرؤ  
القيس للملك (سليمي) من صاحب الملك والسلطان (قيصر) الذي كانت تدين له  
الشام والقبائل العربية فيها - الغساسنة - بالولاء والطاعة.

وينتقل الشاعر في البيت الثاني ليصور مكان إقامة المحبوبة، فهي مجاورة  
غسان أولاً، ثم الحي يَعْمُرَا، وفي هذا القول تفسيران: الأول إن مملكة كندة مجاورة  
دولة الغساسنة، والثاني، يشير إلى رحلته الحالية التي أصبح فيها مجاوراً الحي  
يعمر (بلاد قيصر) والدولة الرومية، وهذه الدولة العامرة هي التي ستجمعه  
بسليمي، وتعيد ما كان بينهما عامراً كما كان، بعد القطيعة والنأي.

ويصور الشاعر المعنيين السابقين من خلال مفردتين (تحملوا) التي تشير  
إلى رحلته وطلبه فردوسه المفقود، و (قيمرا) وعلاقة هذا الاسم بالقوة والنفوذ اللذين  
توجه الشاعر إليهما لطلب المساعدة والعون.

ويتحول الشاعر ليصف رؤيته لهذا المُلْك بعدما أقصر وهاجر وابتعد، لينعته بنعوت تحمل من طرف معاني الجمال والسمو (حدائق، نخيل)، وتحمل من طرف آخر معنى الشوق الذي أتعب الشاعر حتى أصيب بالحزن القلبي والألم النفسي، فبات يصر على المطالبة بالمُلْك ويتكبد الصعاب والمشاق، محاولاً استرجاعه عن طريق الروم. يقول الشاعر<sup>(٢٤)</sup>:

فَشَبَّهْتُهُمْ فِي الْأَلِّ لَمَّا تَكَمَّشُوا      حَدَائِقَ دَوْمٍ أَوْ سَفِيناً مُقَيَّرَا  
أَوْ الْمُكْرِعَاتِ مَنْ نَخِيلِ ابْنِ يَامِنٍ      تُؤَيِّنُ الصَّفَا اللَّائِي يَلِيَنَّ الْمُشَقَّرَا  
سَوَامِقَ جَبَّارِ أَثِيثِ فُرُوعُهُ      وَعَالِيْنَ فِنَوَاناً مِنَ الْبُسْرِ أَحْمَرَا  
حَمَّتُهُ بَنُو الرِّدَاءِ مِنْ آلِ يَامِنٍ      بِأَسْيَافِهِمْ حَتَّى أَقْرَ وَأَوْقَرَا

يصور الشاعر في البيتين الأول والثاني جمال المُلْك وحزنه على فقدته، فمشاعر الأسى تتراءى من جانب صوتي ممثلاً (بالهاء) والمد (بال) وما يتركبان في النفس من أثر التعب والإعياء للتعبير عن حالاتهم ومعاناتهم<sup>(٢٥)</sup>، ويبدو أن هذا التعب هو الذي دفع بالشاعر نحو صفات جديدة تحمل في ثناياها معاني الجبروت والظلم، وهذه صفة أبيه في حكم بني أسد، وهذا الظلم هو الذي دفع بني أسد لقتله، وهناك أيضاً رموز أخرى ربما تفيد معنى مُلْك امرئ القيس، فالأول: حمته بنو الربداء من آل يامن<sup>(٢٦)</sup>، فال يامن ربما إشارة عميقة إلى أهل اليمن الذين حموا ملك حجر على بني أسد والقبائل العربية في شمال نجد، وتشير الروايات إلى تبعية مُلْك كندة لتبع الحميري في اليمن<sup>(٢٧)</sup>، والثاني أن امرأ القيس نفسه وأسرته يعودون بنسبهم إلى اليمن (عرب الجنوب)، فيكون هذا محمياً بوساطة يد جبارة، هي يد تبع الحميري اليمني، أو أنه محمي ومستقر بقوة مستمدة من أصل قوة اليمن، إنها قوة جده الذي استطاع أن يخضع بعض القبائل العربية

لملكه، ويضع عليها أبنائه<sup>(٢٨)</sup>، والظاهر أن امرأ القيس "لم يكن مشغولاً بالنثار بقدر ما كان مشغولاً باستعادة عرش يصبح به ملكاً مسموع الكلمة، مهيب الجانب في منطقة واسعة الأرجاء، تضم العديد من القبائل، ويحتاج حكمها إلى قوة، وهو صريح في هدفه هذا"<sup>(٢٩)</sup>. ولهذا وصف القوة التي تعيد الاستقرار لملكه "بيد جبارة، يشعر معها الملك (النخل) بهذه القوة فيقر ويطمئن"<sup>(٣٠)</sup>.

وراح الشاعر يصور ما آل إليه هذا الملك الذي استقام واستقر وعظم حتى تحيرت به العيون، يقول<sup>(٣١)</sup> :

وَأَرْضِي بَنُو الرِّدَاءِ وَاغْتَمَّ زَهْرُهُ  
وَأَكَامُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَهَصَّرَا  
أَطَافَتْ بِهِ جَيْلَانٌ عِنْدَ قِطَاعِهِ  
تَرَدَّدُ فِيهِ الْعَيْنُ حَتَّى تَحَيَّرَا  
كَأَنَّ دُمَى سُقْفٍ عَلَى ظَهْرٍ مَرْمَرٍ  
كَمَا مُزِيدُ السَّاجُومِ وَشَيْئاً مُصَوَّرَا  
غَزَائِرُ فِي كِنٍّ وَصَوْنٍ وَنِعْمَةٍ  
يُحَايِنُ يَأْفُوتَا وَشَدْرًا مُفَقَّرَا  
وَرِيحَ سَنَا فِي حُقَّةٍ حَمِيرِيَّةٍ  
تُحَصُّ بِمُفْرُوكٍ مِنَ الْمَسْكِ أَدْفَرَا  
وَبَانَا وَالْوَيْيَا مِنَ الْهِنْدِ ذَاكِيَا  
وَرِنْدَا وَابْنَى وَالْكَبَاءِ الْمُقْتَرَا

يشير الشاعر بداية إلى أن هذه الأرض التي سواها بنو الريداء قد استقام أمرها، وَصَلَحَ حالها، حتى إنها حيرت عمال كسرى (جيلان) لجمالها وقوتها ومنعتها، وراح الشاعر يشبها بالدمى التي صارت واستوت على ظهر مرمر يفوح منها عطور الهند وبخورها، فكل ما فيها جميل ويعبر عن الجمال، وبعد وصفه لها بالجمال المطلق والغنى جعلها مصونة ومحمية، فلا يستطيع أحد أن يطمع فيها، ويبدو أن الذي أضفى هذه الصفات الجمالية على هذه الأرض (أو المحبوبة)

الإحساس بفقدائها، لأن تجميل الشاعر لها مبالغ فيه، وهذه المبالغة تدل على حرمانه منها وأي حرمان بالنسبة لامرئ القيس أكبر من حرمانه المُلْك.

وبعد تصوير جمالها وعشقه لها، وجد الشاعر نفسه بعيداً عنها، وأصبح حبل مودتها مبتوراً، وهنا يعود بنا ثانية للحديث عن طبيعة العلاقة التي كانت بينهما، يقول<sup>(٣٢)</sup>:

عَلِفْنَ بَرَهْنَ مِنْ حَبِيبٍ بِهِ ادَّعَتْ      سُلَيْمَى فَأَمْسَى حَبْلُهَا قَدْ تَبَثَّرَا

إن المنتظر لدى الشاعر أن تصل سليمان الحبيبة حبيبها، وأن تفي بالرهان الذي راهنته، لكن سليمان فاجأت الشاعر بأن قطعت حبل مودتها وهجرته، وتركت خلفها عاشقاً مخلوع القلب متحسراً، فهكذا هم أبناء الملوك، فمن المتوقع أن يستلم الأمير المُلْك بعد أبيه، وهذا هو المنتظر عند امرئ القيس، لكنه فوجئ بان المُلْك قد رحل بقتل بني أسد أباه، فبقي الشاعر متحسراً على مجد قد انصرم، وملك قد انقضى، ولا يجد لنفسه معزياً إلا الحديث عن هذا المجد، متذكراً ما كان بينهما، مستطرداً واصفاً لأحاسيسه وعشقه، يقول<sup>(٣٣)</sup>:

وَكَانَ لَهَا فِي سَالِفِ الدَّهْرِ خُلَّةٌ      يُسَارِقُ بِالطَّرْفِ الْخَبَاءَ الْمُسْتَرَا

إِذَا نَالَ مِنْهَا نَظْرَةً رِيحَ قَلْبِهِ      كَمَا دَعَرَتْ كَأْسُ الصَّبُوحِ الْمَحْمَرَا

تَزِيْفٌ إِذَا قَامَتْ لَوَجْهِهِ تَمَائِلَتْ      تُرَاشِي الْفُؤَادَ الرَّخْصَ أَلَا تَخْتَرَا

يصور الشاعر هنا طبيعة العلاقة التي كانت بين هذه الفتاة وخليتها، ونلاحظ أن الدفقة الشعورية في هذه الصورة قوية جداً، فهي تشير إلى مدى التعلق الذي كان بين العاشقين، وخص الشاعر منهما ضمير الغائب (هو) الذي يشير إلى الخليل، فهو الذي يسارق النظر بالطرف ليظهر مدى تشوقه إليها وإلى رؤيتها،

وهو الذي كان ينتظر الوصول إليها بفارغ الصبر، حتى إنه كان يسترق النظر إليها استرقاً، وقد صور الشاعر شدة تعلقه بها من خلال وصفه ذاته إذا نظرت إليه، فمن المتوقع أن يقول الشاعر: إذا نظرت إليه سر قلبه، إلا أن الشاعر يفاجئ المتلقي ويقول: إذا نظرت ريع قلبه، وهذا الفعل (ريع) يشير إلى حقيقة التعلق والعشق، فالعاشق ينظر إلى معشوقه نظرة الإجلال والإكبار، فإذا رأى أن صاحب هذا الجلال يلتفت إليه، فلا تنتظر منه إلا أن يضطرب قلبه من شدة الفرح والسرور، فالشاعر يصور أحاسيسه بلفية عالية وخبرة أدبية كبيرة، بات معها يجسد الحالة التي يمر بها وينصّبها أمام المتلقي، وإصراراً منه على توضيح الصورة جعل فعلها على قلبه كفعل الخمرة بشاربها، فالخمرة تجعل صاحبها يخرج من حدود العقل، تماماً، كما تفعل هذه النظرة بالخلّ المشتاق، ويوجد هنا دلالة ثنائية من خلال الصورة وما توحى به من معنى، فالصورة الأولى: صورة العاشق الذي أخذ الحب بشغاف قلبه، والصورة الثانية صورة الخمرة التي اصطبج بها شاربها، فتركته لا يعي ما يفعل، فالصورتان تؤديان بنا إلى معنى نفسي واحد، وهو أن الإنسان إذا أراد شيئاً طلبه حثيثاً لدرجة أنه لا يعي ما يفعل، فهو يتخبط تخبط شارب الخمر.

إن صورة المشبه والمشبه به (الأولى والثانية) تبين لنا نفسية متأزمة لدى الشاعر، إنها صورة الملك الذي طال ما انتظر ملكه عن أبيه، لكنه فقده، ثم راح يبحث عن هذا الملك بطريقة تشبه طريقة العاشق الصبّ الذي بات من شدة تعلقه بالمحوبة (الملك) كشارب الخمرة متخبطاً لا يدري ما يفعل، كيف يدري ووجه هذه المحبوبة جميل ونظراتها لا تدلك إلا على الموت، وأي وجه سوى وجه السلطة والجاه يبذل من أجلهما الإنسان الغالي والرخيص.

و الشاعر في هذه المقدمة- وعلى ما يبدو- يحاول استغلال الخلاف الذي كان بين الرومان والفرس، وهذا يتضح من خلال قوله<sup>(٣٤)</sup>:

أَطَافَتْ بِهِ جَيْلَانٌ عِنْدَ قِطَاعِهِ      تَرَدَّدُ فِيهِ الْعَيْنُ حَتَّى تَحْيَرًا

لقد صور الشاعر الفرس بصورة الحاسد الباغض الذي سعى للسيطرة على ملكه حينما رآه مستوباً على سوقه، وبهذا يلفت امرؤ القيس انتباه قيصر الرومان إلى أن أساس النزاع السياسي في السيطرة على القبائل العربية، لتكون إلى جانبها في حروبها مع عدوها التقليدي (الرومان)، وهو بهذا يعطي قيصر الرومان دافعاً لمساعدته في استرداد ملكه، ليحني الطرفان ثمار الملك الذي تسعى فارس للسيطرة عليه، فقيصر الرومان إن ساعد امرأ القيس في استرداد ملكه يضمن الأول حليفاً سياسياً وعسكرياً يساعده في حروبه ضد أعدائه الفرس، والقبائل العربية المتمردة، والثاني يضمن امرؤ القيس عودة الوصل بينه وبين من أحب حباً عظيماً سلمي (المُلك)، وهذا المعنى نجده في قوله<sup>(٣٥)</sup>:

أَسْمَاءُ أَمْسَى وَدُهَا قَدْ تَغَيَّرَا      سَنُبْدِلُ إِنْ أَبَدَلْتِ بِالْوَدِّ آخَرَا

ينادي الشاعر على أسماء بأداة النداء (الهمزة) التي التقت مع الحرف الأول الذي يشكل الحرف من الاسم، فالمنادى هو صاحبه، وعلى ما يبدو أن هناك علاقة ما بين الاسم ومعناه، وبين المنادى الذي خرج الشاعر إليه، فأسماء من السمو، وهذه سمة الملك، وهذه السمة تعيدنا إلى التلاقي بين المنادي والمنادى، ليكون الجامع بينهما الملك، فأسماء تعني: قيصر والمُلك، والمنادي ينادي أسماء (قيصر)، وينبهاها إلى أن ملكه قد أمسى ضائعاً، وأشرنا من قبل إلى أن الذي ساعد على ضياع ملكه الفرس، ويقول لقيصر أنت من يقدر على إعادة ملكي،

وتبديل الوصل بالضياع، والحياة بالموت، فيعود الأمر إلى نصابه بالنسبة لامرئ القيس وأهله الذين سلبوا ملكهم، وقتلوا، ولهذا خرج امرؤ القيس لينتقم لأهله الأخيار، وليعيد ملكهم بوساطة دولة قوية ذات سيادة وسيطرة، يقول<sup>(٣٦)</sup>:

تَذَكَّرْتُ أَهْلِي الصَّالِحِينَ وَقَدْ أَتَتْ عَلَى حَمَلَى خُوصِ الرِّكَابِ وَأَوْجَرَ  
فَلَمَّا بَدَتْ حَوْرَانُ وَالْأَلُّ دُونَهَا نَظَرْتُ فَلَمْ تَنْظُرْ بَعِيْنِيكَ مَنْظَرًا

بعد أن نادى الشاعر أسماء (قيصر) شاكياً لها بعد سليمان (المُلك)، يذهب مع ذاكرته للوراء، فيتذكر أهله في حال صلاحهم، وهم ملوك صالحون يحكمون القبائل العربية، وربما تكون هذه إشارة من عقل الشاعر الباطن توضح حقيقة استخدام الأسماء، فلم تكن هذه الأعلام من باب الصدفة أو التقليد الفني، وإنما أتت لتشير إلى مكبوتات نفسية عميقة من جهة، وتبين من جهة أخرى أن اختيار الأسماء كان من باب التوافق الدلالي في بناء القصيدة ومضمونها.

وعلى ما يبدو أن البعد المكاني الذي تعرض إليه الشاعر بعد ذكر أهله، يمثل تلاقي مع البعدين المكاني والزمني (للملك) الذي هو في طريقه لاسترداده، ونجد أن في السير صعوبة، وهذه الصعوبة ربما كانت ناتجة عن حدسه بأن العودة إلى الحياة السالفة ليست بالسهلة، وعلى الرغم من ذلك، فإن الصراع النفسي القائم على الأمل واليأس يتكاثف في خيال الشاعر، ويسوق هذا الصراع من خلال المكان الذي أصبح فيه، فهل يستطيع العودة للملك؟ فتأتي منه الإجابة بأن السير قوي والشقة تبعد، فهناك شيء أشبه ما يكون بالقدري الحتمي، فلا يستطيع العودة (بسير يضح العود منه)، وهذا الإحساس الذي جعل الشاعر يتوق لسليمي، بالفعل (سما) وينادي على قيصر بالاسم (أسماء) وما لهذا الاسم من دلالة تتفق مع الفعل (سما).

ويقوى الإحساس باليأس من العودة إلى السلطة وإن أصبحت هذه السلطة هاجساً يلح على الشاعر، فهو حينما يقول<sup>(٣٧)</sup>:

وَلَمْ يُنْسِنِي مَا قَدْ لَقَيْتُ ظَعَائِنَا وَحَمَلًا لَهَا كَالْقَرِّ يَوْمًا مُخَدَّرًا

يحاول أن يثبت تفوقه الجنسي بعد يأسه السلطوي، فالسلطة الجنسية ربما باتت بمثابة أمل للشاعر يقنع من خلالها نفسه أنه قادر على التحكم والتسلط، فيعتمد الشاعر إلى علاقته بالنساء بالمنعمات المترفات، وهذا له أيضاً بعد نفسي مرتبط بالأمل، فيحاول الشاعر من خلال الصفات التي أضفاها على النساء المنعمات، أن يثبت لنفسه وللآخر أنه ما زال مرغوباً، والرغبة هنا ليست جنسية فحسب بل سلطوية أيضاً، فهو يرسم لنا العاليا أنه قادر ومرغوب فيه من قبل بعض الناس كملك، وربما هذه محاولة لإقناع قيصر أنه قادر على إدارة الشؤون، وأنه مرغوب لدى الناس، وينتقل الشاعر من هذه اللوحة إلى لوحة الرحلة بأفعال تشير إلى معنى اليأس والإحباط، يقول الشاعر<sup>(٣٨)</sup>:

فَدَعُ دَا وَسَلَّ الْهَمُّ عَنْكَ بَجَسْرَةَ      ذَمُولٌ إِذَا صَامَ النَّهَارُ وَهَجَّرَا  
نَقَطَّ غَيْطَانًا كَأَنَّ مُثَوِّتَهَا      إِذَا أَظْهَرْتَ تُكْسَى مُلَاءَ مُنْشَّرَا  
بَعِيدَةَ بَيْنِ الْمَكْبَيْنِ كَأَنَّهَا      تَرَى عِنْدَ مَجْرَى الضُّفْرِ هَرًّا مُشَجَّرَا  
تُطَايِرُ ظِرَّانَ الْحَصَى بِمَنَاسِمِ      صِلَابِ الْعُجَى مَثْلُومَهَا غَيْرُ أَمْعَرَا  
كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا      إِذَا نَجَّاتَهُ رِجْلَهَا حَنْفُ أَعْسَرَا  
كَأَنَّ صَالِيْلَ الْمَرُوِّ حِينَ تَشِيذُهُ      صَالِيْلُ زَيْوْفٍ يُنْتَقِدُنْ بَعْفَقَرَا  
عَلَيْهَا فَنَّى لَمْ تَحْمَلِ الْأَرْضُ مَثْلَهُ      أَبْرُ بِمَيْثَاقٍ وَأَوْقَى وَأَصْبِرَا

هُوَ الْمُتَنَزِّلُ الْأَلْفَ مِنْ جَوِّ نَاعِطٍ      بَنَى أَسَدَ حَزْنًا مِنَ الْأَرْضِ أَوْعَرَ  
بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَهُ      وَأَيَّقَنَ أَنَّنَا لَأَحْقَانُ بِقَيْصَرَ  
فَقَالَتْ لَهُ لَا تَبْكُ عَيْنُكَ إِنَّمَا      نَحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذَرَ

اعتادت العرب على أن تبدأ مقدمات رحلتها بالفعل دع، إلا أن الفعل دع هنا إشارة لمعادلة نسيان اليأس الذي يحيط بالشاعر من كل مكان، ولا سيما بعد ضياع الملك وتفرق الأهل والعشيرة وهم العضد والساعد، وبهم تكون قوة المرء<sup>(٣٩)</sup>، وأشار لهذا اليأس بفعل الأمر (سَلِّ) والاسم (الهم)، فهذا التراكم الكثيف لأفعال التحسر دلالة على ما يعانيه الشاعر من إحباطات، فكأن صاحبنا هنا قد ملَّ الحديث الذي كان فيه وسئمه، وهو حديث سفره إلى بلاد الروم وحديث الطعائن التي حملت أحبابه وغادرتة،...، ولهذا فهو يقول بنزق: دع عنك هذه الأمور وسلِّ همك بناقة قوية على السير سريعة إذا قامت الظهيرة وحميت الهاجرة، وكأننا نكشف أمراً في صاحبنا، هو هذه المشاركة العاطفية المتبادلة بينه وبين ناقته، فالناقة محط آماله ومحل ثقته<sup>(٤٠)</sup>، وعلى عادة العرب فإن آلة التحول من حالة التعب إلى حالة أخرى، تكون أيضاً بالتعب، فالتعب الأخير مصحوب بالرحلة على ناقة قوية، ورحلة صاحبنا مليئة بالمخاطر والمجاهيل، فالأرض ليست عربية، إنها أرض قيصر الرومان، والملك ملك معروف لكن تلبيته لرغبة امرئ القيس في استرداد ملكه مجهولة أيضاً، فهل لعبت هذه المجاهيل دوراً في تشكيل صورة ضبابية عند الشاعر عبّر عنها بالتعب والقلق؟

يبدو أن هذه القوة التي أعطاها امرؤ القيس للناقة، هي بداية صورة تساعد على زرع الأمل في هذه النفس اليائسة، ثم لا بد أن تكون هذه القوة مصاحبة للذي يريد منه امرؤ القيس أن يعيد له ملكه، وكيف لا يكون ذلك، وقد كان هذا الملك

يمثل قمة الهرم في دولة قادت العالم القديم، فتتفق قوتها مع قوة الناقة التي تتطاير  
الحصى من تحت أقدامها، كما تتطاير الرؤوس من سيوف الروم.

واعتقد أن الناقة، ناقتان، ناقة يقودها امرؤ القيس الملك، وهم بنو أسد، وجعل  
فيها التفوق للفتى الذي يقودها، وناقة صاحبة قوة وبطش، وهذه الناقة قيصر  
وجنده، وقد عمد الشاعر إلى صفات لا مثيل لها، ثم أضافها على نفسه، ليبين  
حسناته لقيصر، ويشجعه على مساعدته، لأنه فتى لا تحمل الأرض مثله (وليست  
الناقة)، فهو أبر بميثاق، وهو صبور ووفي، ويدل تراكم هذه الصفات على ترغيب  
قيصر بمساعدته، لأنه الوفي البار الصابر<sup>(٤١)</sup>، فلا يترك عهداً عاهده قيصر، وأنه  
سيكون من رجاله الأوفياء، ومن خاصته الأمانة، فهذه الصفات الحسنة التي اتسم  
بها امرؤ القيس بقصيدته لقيصر، إنما هي صفات أراد من خلالها أن يقول له إنه  
قادر على طلب العون من سواه، ولو طلب للنبّي طلبه، لكنه اختار قيصر حياً له  
وتعظيماً لشانه ولقوة قومه، فيقول له: إن الروم أكثر نفيراً وأقدر على الحروب،  
وهو يجعل القدرة بين قوة ورجاء، فالقوة ممثلة بالاستعانة بحمير، والرجاء ممثلاً  
بمدحه لقوات الروم، وجعلهم الأقدر والأنفر في الحرب يعني اعترافه بقدرتهم  
وسلطانهم الذي يمتد على الأرض.

تبين لنا هذه الأبيات جانب اليأس والرجاء في الحصول على الملك، ولعل  
قصيدة امرؤ القيس وهو في طريقه إلى قيصر الروم تنقل لنا بدقة جميع أفعال  
الشاعر وجميع متاعبه، "فهو يجتاز جميع المدائن والقرى متعباً منهوك القوى خائر  
العزيمة، فلا يجد غير ناقتة تشاركه وتحمل عنه وتسليه"<sup>(٤٢)</sup>، ويمثل هذا الجانب  
غير المستقر في نفسه بكاء صاحبه الذي ذرفت عيناه حينما رأى الطريق تبعده  
عن ديار العرب، ويبدو أن صاحب امرؤ القيس الذي بكى، ما كان إلا امرؤ  
القيصر مع الجماعة، وكان بكاؤه بسبب يأسه من العودة إلى بلاد العرب حاكماً لها،

ويظهر هذا اليأس من خلال تصوير اقتترابه من بلاد الروم وبعده عن بلاد العرب، والبعـد المكاني هنا له دلالتان، الأولى، البعد المادي الملموس من الوصول إلى الشيء، فهو الآن في أرض بعيدة عن أرض العرب، وبالتالي فالبعيد عن أرض يعني عدم ملكها، والدلالة الثانية أنه لا يرجو من غير العرب مساعدته، ونلاحظ ربط امرؤ القيس بين البعد والصعوبة ثم الموت، ويعقب على الموت بقوله (فنعذر) والعذر هنا نفسي، سعى من خلاله امرؤ القيس إلى تقديم العذر لنفسه.

إن (الأنا) في هذه الأبيات جاءت بصيغة الجمع وليست بصيغة المفرد التي مرت فيما مضى ذكره من أشعار، لتعبر عن عظيم معاناته وليكسبها شيئاً من الفخامة والكبرياء، أو أنه أراد أن يوهـم المتلقي بأنه والآخر يتقاسمان هذه المعاناة، فجعل من نفسه الثقلي بالهموم تخفف عن صاحبه في قوله (لا تبك عينك) فالذات هنا ذات الجماعة<sup>(٤٣)</sup>.

على ما يبدو أن امرأ القيس كان يعلم أنه ميت، وأن الملك بعيد عنه، وهذا ما يوضحه لنا البيت التالي الذي يقول فيه (واني زعيم) والزعم ضد الحقيقة التيقن، والذي يقوي عدم التيقن هذا (إن الشرطية) وما يليها من رجوعه (مملكاً)، فهو غير قادر على استرداد الملك بنفسه، فهل يعيد إنسان إنساناً إلى الملك؟ فالشاعر على ما يبدو في حال شك وريبة من استرداد الملك، أو من استعادته عن طريق قيصر.

ولقد جعل امرؤ القيس عودته بعد التملك - إن تملك - عوداً سريعاً، ويحمل العود السريع في ثناياه معاني اليأس، فامرؤ القيس، وإن خرج إلى قيصر لمساعدته إلا أن حدسه يقول: إن العودة إلى سالف الأمر ضرب من الخيال، ولأجل ذلك بدأ قصيدته بالفعل (سما) و(أقصر)، فالنفس تتطلع للسمو إلا أن الوصول إليه ربما يكون صعباً، فكيف إذا كان صاحب الأمر يعلم ألا جدوى من البحث عن الملك؟ فقد سبق له وطلب المساعدة من الكثير، فمنهم من لبي ومنهم من لم يلب، والذي

لبي ملّ حرباً لا طائل منها، لأجل ذلك يقول: إن تحقق النصر على يد قيصر، فسأعود عوداً سريعاً، لشدة سرعته ترى معه سير الأسد مزوراً، فهل هذا يصدق؟ وهل يصدق أن قبيلة تقبل - وإن كان بالإكراه - أن تعود لسلطان جائر، هي قتلت أباه، وحاربها هو وقتل منها؟

يقول (٤٤):

وَأَيُّ زَعِيمٍ إِنْ رَجَعْتَ مُمَكِّأً	بَسِيرٍ تَرَى مِنْهُ الْفُرَانِقَ أُرُورًا
عَلَى لَاحِبٍ لَا يُهْتَدِي بِمَنَارِهِ ِ ِ ِ	إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيَّ جَرَجَرًا
عَلَى كُلِّ مَقْصُوصِ الذُّنَابِيِّ مُعَاوِدٍ	بَرِيدِ السُّرَى بِاللَّيْلِ مِنْ حَيْلِ بَزْرَا
أَقْبَبَ كَسِيرِحَانَ الْغَضَى مُتَمَطِّرٍ	تَرَى الْمَاءَ مِنْ أَعْطَافِهِ قَدْ تَحَدَّرَا
إِذَا رُغَّتْهُ مِنْ جَانِبَيْهِ كَلَيْهَمَا	مَشَى الْهَيْدَبَى فِي نَفْهِ ثُمَّ فَرَقَرَا
إِذَا قُلْتُ رَوْحَنَا أَرْنَ فُرَانِقٌ	عَلَى جَلْعَدٍ وَاهِي الْأَبَاجِلِ أَبْنَرَا
لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بَعَابِكَ وَأَهْلَهَا	وَلَابِنِ جُرَيْجٍ فِي قَرَى حَمِصٍ أَنْكَرَا
نَشِيمِ بُرُوقِ الْمُرْنِ أَيْنَ مَصَابُهُ	وَلَا شَيْءٍ يَشْفِي مِنْكَ يَا بِنَةَ عَفْرَزَا
مِنَ الْقَاصِرَاتِ الطَّرْفِ لَوْ دَبَّ مَحُولٌ	مِنَ الدَّرِّ فَوْقَ الْإِثْبِ مِنْهَا لِأَنْتَرَا
لَهُ الْوَيْلُ إِنْ أَمْسَى وَلَا أُمَّ هَاشِمٍ	قَرِيبٌ وَلَا الْبَسْبَاسَةَ ابْنَهُ يَشْكُرَا
أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمَعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا	بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

ويستطرد امرؤ القيس في وصف سرعته على حصان لا يلحق، حتى أن العَوْدَ النباطيَّ القوي يضح من سرعته، وجعل الحصان مقصوص الذنب، كخيل البريد التي كانت تقص أذناها تمييزاً لها، وسمة هذا الخيل السير المتواصل ليلاً ونهاراً، وهذا السير يوافق الشوق الشديد للوصول إلى المُلْك عند امرئ القيس الذي اختار العودة إلى الملك بوساطة خيل غير عربية، إنها خيل بربر، وعرف عن هذه الأمة العناية بخيل البريد، مع العلم أن الخيل العربية معروفة بأصالتها، فلماذا جعل امرؤ القيس الحصان بربرياً؟ ربما لأن العرب خذلوه فقتلوا أباه أولاً، ثم خذلته القبائل الأخرى حينما استتجد بها فلم تتجده، ولم يعيدوا له ملكه، فحينما رأى امرؤ القيس هذا الخذلان، راح يطلب العون من الأعاجم الذين أشار إليهم بقوله (خيل بربرا) <sup>(٤٥)</sup>، ثم ينسى امرؤ القيس أن الحصان بربري، لأنه نعتة بعد ذلك بنعوت عربية، فهو كالذئب الذي تحدر عنه العرق لشدة مشيه وسرعته، فهل هذا إشارة إلى عدم اقتناعه بغير العرب؟

وبعد هذه الراحة نجد امرأ القيس يتحدث عن حظه، فيقول: كلِّما رأيت اقتراب الأمل من الواقع، وجدت ما يحول بيني وبينه، فكأنني أمام أسد ضار ضخم على مرتفع يزأر، فلا يستطيع أحد أن يقترب منه، وهذه كناية عن بعد الغاية وصعوبتها واليأس منها.

ويبدو امرؤ القيس بصورة تشبه الصورة الماضية مع اليأس، فقد أنكرته البلاد التي عرفته، والنكران هنا وليد الإحساس باليأس، ويكون عادة بعد جميل يقدمه الإنسان، وفي البيت نكران من المكان والإنسان، فكلاهما أنكرا امرأ القيس ولم يعرفا قدره، ويتكثف حسّ الحزن عنده حينما يرى أن ابن جريح أنكره وبعلبك وأهلها، فيشي هذا المعنى بالتأزم الذي يمر به امرؤ القيس، ويشير إلى أن نتائج

الرحلة ربما أصبحت معروفة، أو ربما هذا المعنى إشارة إلى خذلانه من قبل العرب، لذا اتجه وجهة جديدة في طلب المساعدة، والغريب في الأمر أن تجد ابن جريح - وهو اسم غير عربي - منكرأ هو أيضاً لصاحبنا، فلا بد بعد ذلك من القول إن امرأ القيس في حالة يأس من الرحلة قبل أن يصل إلى قيصر، لأن في البيت التالي إشارة إلى مراقبته نزول المطر، ونزول المطر إشارة إلى الغيث الذي يعني الأمل، و يربط الإنسان بالوجود، ويحقق له الاستقرار والبقاء، وهذا ربما الذي يعنيه الشاعر، فقيصر بالنسبة له الأمل الذي سيجمعه بسليمي أو بابنة عفزرا (الملك).

وتجتمع بابنة عفزرا هذه جميع مظاهر الترف والنعيم، فلو دب الذر - مع صغره - على جسمها لأثر فيه، فهل تكون هذه الصفات بشيء غير السلطان؟ ويشير التحسر في البيت التالي إشارة صريحة إلى هذا المعنى، لأنه يقول ولي الويل إن عدت فارغ اليدين، لا نلت ملكاً، ولا حصلت على الرضا من قيصر (ابنة يشكر) والأول مرتبط بالثاني، فلو نال رضا ابنة يشكر لصار له ما يريد من عودة الملك، وهذا الذي يؤرق امرأ القيس.

ويتفق توجس امرئ القيس مع دمع أم عمرو، فالحياة فاجعة له، فلا صديق يصدقه في هذه الدنيا، وجميع من يتعامل معهم في هذه الحياة، تجمعهم بهم المصلحة، حتى إذا صار لهم ما يريدون انصرفوا عنه وتركوه، بل وخانوه، وعلى ما يبدو أنه حينما قال (كذلك جدي) أراد أن يعيدنا إلى بني أسد، فجده هو من وضع أباه على بني أسد، فثاروا عليه وقتلوه، وخانوا جدّه قبل أن يخونوا ملكهم وابنه. يقول<sup>(٤٦)</sup>:

إذا قلت هذا صاحب قد رضيته      وقرت له العينان بدلت آخرا

كذلك جدي ما أصاحب صاحباً من الناس إلا خانني وتغيرا

يعكس هذا المعنى مدى التوجع والحسرة في نفس امرئ القيس الذي راح يندب حظه من الدنيا فيقول: لا أرتضي صديقاً تأس به روحي وتقر عيني، إلا أخلف ظني، وخان سري، فأخذ صاحباً غيره، لكن الناس سواسية<sup>(٤٧)</sup>، وهذه الحسرة هي التي دفعته للاستعانة بقيصر عله يرد إليه الأمل بعد هذا اليأس الطويل.

ويستطرد متذكراً سالف أمره. وكيف ورث المجد والغنى كابراً عن كابر إلى أن طلب النجدة من قرمل أحد ملوك حمير، فأرسل معه شذاذ العرب، وأناساً استأجرهم فخذلوه، وهذه الصورة - صورة الخذلان - لا تكاد تفارق امرأ القيس يقول<sup>(٤٨)</sup>:

وكننا أناساً قبل غزوة قرمل ورثنا الغنى والمجد أكبرا كبرا

أظن أن الشاعر يلمح إلى خوفه من عاقبة ذهابه إلى قيصر، فهو عندما طلب النجدة من ملك حمير ضيع المجد والغنى اللذين ورثهما عن أجداده، فما الذي ينتظره بعد ذهابه إلى قيصر؟

ويحاول الشاعر جاداً إثبات التفوق لنفسه عندما قال<sup>(٤٩)</sup>:

وما جئنت خيالي ولكن تذكرت مرابطها من برعيص وميسرا  
ألا رب يوم صالح قد شهدته بتاذف ذات التل من فوق طرطرا

فالشاعر - في هذه الأبيات - ينفى صفة الجبن عن خيله لينفيها عن نفسه، ونلاحظ استدراكه (بلكن) ليبين للمتلقي تحسره على ما كان من حياة في هذه الأماكن، ويستطرد في تصوير صالح أيامه في أماكن مختلفة، ليصل من خلالها إلى حقيقة أنه كان ملكاً يبحث عن المسرة ويقصدها حيث كانت، ونراه اليوم يؤم

هذه الأماكن بهدف مغاير تماماً، فالיום يؤمها من باب إرجاع الحياة التي ضاعت - حياة الملك - لذلك استدرك حتى تقف ولا تمضي بخيالك مع الحياة اللاهية، التي يسبح بها خيال امرئ القيس لما تمثله له من مواساة وتعزية عن الحياة التي يعيشها في حاضره<sup>(٥٠)</sup>، يقول<sup>(٥١)</sup>:

ولا مثل يوم في قذاران ظلته      كأني وأصحابي على قرن أعفرا  
وَنَشْرَبُ حَتَّى نَحْسَبَ الْخَيْلَ حَوْلَنَا      نَقَاداً وَحَتَّى نَحْسَبَ الْجَوْنَ أَشْقَرَا

فحياة الشاعر الماضية أشبه بحياة الجنون، وهذا الذي بينه امرؤ القيس نفسه، حينما قال كأننا من شدة السكر واللهو محمولان على قرن ظبي لا يعرف الاستقرار والهدوء.

ربما تعيدنا هذه الصورة إلى حال امرئ القيس الطريد لعبثه وتهتكه، وإلى صورته الآن وهو فاقد لملكه طريد بسبب أحلافه الذين تخلوا عنه وعن المطالبة بثأره، فأصبح يقصد هذه الأماكن، وهو ضائع، لكن الهدف في هذه المرة مختلف، إنه طلب الثأر والاستجداء بملوك الروم.

إن في هذه الأماكن نقاط التقاء، منها تصوير حال الضياع في فترات الحياة المختلفة، لكن الأهم أن أبا امرئ القيس هو الذي جعله يصل إلى هذه الأماكن، فأبوه حجر هو أول من طرده لتهتكه وقوله الشعر، وهو الذي جعله يصلها اليوم لكن للثأر له.

إن الذي يثير الدهشة - بعد تصوير حياة اللهو - استنهام امرئ القيس. يقول<sup>(٥٢)</sup>:

فهل أنا ماش بين شرط وحيّة      وهل أنا لاق حي قيس بن شمرا

يشير هذا الاستفهام إلى بعد الأمل وشوق النفس إلى استعادة أمجادها، حتى إنها تسمي بين هذين الجبلين لتلاقي حي قيس بن شمر ملكة عزيزة لا طريدة باحثة عن ثأرها.

يبحث امرؤ القيس عن الأمل، ويظهر هذا الأمل من خلال ضوء البارق الذي يسأل صاحبه عنه قائلاً له: أترأه. إني أرى ضوء هذا البارق (الأمل) يضيء لي أعالي ديار حمير. يقول<sup>(٥٣)</sup>:

تبصر خليلي هل ترى ضوء بارق      يُضيء الدجى بالليل عن سرو حميرا

يضيء ضوء البريق الليل البهيم الذي لا نور فيه ولا راحة، حتى إن السائر يشعر بشيء من القلق والتوتر، وهذا القلق والتوتر متناغم مع سفر امرؤ القيس لقيصر، فهو لا يعلم أيصل مع قيصر إلى غايته أم لا، إنه في حالة ترقب وقلق، ويظهر هذا القلق من خلال البرق الذي من سماته سرعة الانطفاء، وخداع النفس<sup>(٥٤)</sup>، فبعد أن يذهب هذا البرق يشعر الإنسان بالضياح وخيبة الأمل، وهذا المعنى هو الذي كان يخشاه امرؤ القيس، لكن نفسه التائقة للملك أنارت له ظلام اليأس، وأظن أن امرأ القيس في حالة حوار داخلي مع ذاته لا مع خليله، حالة صراع داخلي مع نفسه، فهو بين يأس العودة، وأمل النفس، ويستمر امرؤ القيس في سفره بين شوقه للمكان الأصل، ذاكراً مكانة الليلة البارقة الماطرة، ومكانة أهل الديار، يقول<sup>(٥٥)</sup>:

أجار قسيماً فالطهاء فسطحا      وجوا فروى نخل قيس بن شمرا  
وعمرو بن درماء الهمام إذا غدا      بذى شطب عضب كمشية قسورا  
وكنت إذا ما خفت يوماً ظلاماً      فإن لها شعباً ببلاطة زيمرا

نيافاً تزل الطير من قذافته يظل الضباب فوقه قد تعصرا

يمدح امرؤ القيس ديار الأهل، ويذكر مكانتها في نفسه، فهي شفاء وأهلها  
كرماء، يجيرون المستجير، فيجد المظلوم حاجته عندهم، وهذا المدح - للمكان  
وأهله - نابع من لا وعي الشاعر الذي تحدث عن قيصر، واختصه بطلب العون  
- كما سلف - فلو أراد العون من حمير لكان له، وذكرنا أيضاً أنه جعل الخيل  
(بريراً)، وعلى ما يبدو أن مدح قيصر والعجم كان من باب الثورة والعتب على  
النفس، ويظهر هذا العتب في ختام قصيدته، فديار الأهل عالية لا تستطيع الطيور  
أن تصلها لارتفاعها وعلوها، حتى إن الضباب والغيوم تنزل عنها وتسمو هي  
عليها، فيكون هذا السمو متفقاً مع السمو الأول الذي كان يرتقبه امرؤ القيس،  
ويحن للوصول إليه، ويتضح العتب أيضاً من خلال المكانة التي وضع بها بلاد  
أهله، فهو لا يقدم بلاداً على بلاده، ولا أهلاً على أهله.

وأخيراً، فإن الغريب في الأمر أن تجد معه ثلاثة سموات في قصيدة واحدة،  
فالسمو الأول: الفعل (سما) والسمو الثاني: الاسم (أسماء)، والسمو الثالث: السمو  
المطلق الذي كانت ترنو إليه نفسه، ويتوق إليه.

## الخاتمة

استحوذت القصيدة العربية القديمة عامة، والقصيدة الجاهلية خاصة على ذكر  
أسماء النساء وحشدها في مواطن مختلفة من القصيدة، وكان الملفت للنظر أن  
الشاعر الجاهلي لا يكتفي بذكر امرأة، بل ربما يتجاوز ذلك إلى ذكر العديد من

أسماء النساء، فحاول الباحث أن يبحث عن معاني عميقة لهذه الأسماء تتجاوز معانيها السطحية إلى معانٍ ربما شارك عقل الشاعر الباطن في تشكيلها، على الرغم من استفادة الباحث من المنهج الأسطوري إلا أنه نهج غير ذلك، لكنه وجد في الدلالة الأسطورية مفتاحاً، قد يفتح له باب الرمز، ويدخل منه إلى معاني الرمز في هذه الأسماء التي زرعها أصحابها في القصيدة الجاهلية.

لم يبين الباحث رأيه على حدس أو ذائقة، وإنما سعى إلى محاولة إثبات ذلك من معاني القصيدة التي ساعدته في مبتغاه، وبناء عليه فقد شرع الباحث إثبات وجهة نظره في القراءة، مشيراً إلى أن الأسماء في القصيدة الجاهلية قد تكون رموزاً أخرجها عقل الشاعر الباطن مكتوبة على لوحاته الشعرية المتعددة.

## الهوامش

- (١) إيليا الحاوي، الرمزية والسريالية في الشعر الغربي والعربي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٩.
- (٢) انظر: نجيب البهيتي، تاريخ الشعر العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص ١٠٠، وانظر كذلك: درويش الجندي، الرمزية في الأدب العربي، نهضة مصر، القاهرة، ص ١٦٩.
- (٣) حسن السندي، شرح ديوان امرئ القيس، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط ٥، د.ت، ص ٨٦.
- (٤) إيليا الحاوي، الرمزية والسريالية في الشعر الغربي والعربي، ص ١٢.
- (٥) محمد فتوح احمد، الرمز والرمزية في الشعر المعاصر، دار المعارف، مصر، ١٩٧٨م، ص ٢٨٩ .
- (٦) حسن السندي، شرح الديوان، ص ٩٣ - ٩٨.
- (٧) قيصر: قيل اسم مدينة في الشام وقيل بل هو مكان فيه قلعة بين الموصل و خلاط.
- (٨) الآل: السراب يرى في أول النهار عند ارتفاع الضحى كأنه الماء.
- (٩) تكمشوا: أخذوا في سيرهم وجدوا فيه.
- (١٠) تهصر: طلب أن يجنى.
- (١١) الشذر: قطع الذهب.
- (١٢) الكباء: البخور.

- (١٣) الرَّخْص: الخداع.
- (١٤) بيقر: أقام بالحضر وترك فوقه في البادية.
- (١٥) القَرَّ: الهودج.
- (١٦) أمعر: يذهب شعره.
- (١٧) سافه: شمه.
- (١٨) أرَنَ فرانق: صاح الأسد.
- (١٩) نيافا: جبلاً منيفات عالية ذاهبة في العلو.
- (٢٠) انظر: سعد ذبيان، المخصوص في المنتقى من النصوص، دار الفكر اللبناني، د. ت، د. ط، ص ١٠١.
- (٢١) نصرت عبدالرحمن، الصورة الفنية في الشعر الجاهلي، مكتبة الأقصى، عمان، ص ١٥٠. وكذلك عماد الخطيب، الصورة الفنية في المنهج الأسطوري لدراسة الشعر الجاهلي، مكتبة الكتاني والمكتبة الأدبية، ٢٠٠٢م، ص ٦٨.
- (٢٢) سليم الجندي، امرؤ القيس حياته وشعره، دار الهجرة، ط ٢، ١٩٨٧، ص ٩٤.
- (٢٣) حسن السندي، شرح الديوان، ص ٨٤ - ٨٥.
- (٢٤) المرجع السابق نفسه.
- (٢٥) انظر: ناصر الوحيشي، الرمز في الشعر العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١١، ص ١.

- (٢٦) انظر: حسن السندوبي، شرح الديوان، ص ٨٣، مع العلم أني قد خالفت  
الشارح في تفسير آل يامن.
- (٢٧) انظر: شوقي ضيف، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.  
ط، ص ٤٠.
- (٢٨) انظر: المرجع السابق، ص ٤٨.
- (٢٩) الطاهر مكي، امرؤ القيس أمير شعراء الجاهلية، دار المعارف، مصر، ط ٢،  
١٩٧٠، ص ١٣٨ - ١٣٩.
- (٣٠) علي البطل، الصورة في الشعر العربي، دار الأندلس، ١٩٨٠، ص ٦٦.
- (٣١) حسن السندوبي، شرح الديوان، ص ٨٥ - ٨٦.
- (٣٢) حسن السندوبي، شرح الديوان، ص ٨٦.
- (٣٣) المرجع السابق نفسه.
- (٣٤) المرجع السابق، ص ٨٥.
- (٣٥) المرجع السابق، ص ٨٦.
- (٣٦) المرجع السابق، ص ٨٧.
- (٣٧) المرجع السابق نفسه.
- (٣٨) المرجع السابق، ص ٧٨، ٨٨.
- (٣٩) انظر: إبراهيم القرشي، بين الأميرين الشعارين امرؤ القيس والحارثو،  
مركز عبدالكريم ميرغني، السودان، ٢٠٠٤، ص ١٢١.

- (٤٠) ناصر الدين فارس، الوصف عند امرئ القيس، دار المعارف، حمص ص ٤٨-٤٩، وانظر كذلك: محمد عبدالمطلب، قراءة ثانية في شعر امرئ القيس، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦، ص ٢٠١.
- (٤١) انظر: محمد حمود، امرؤ القيس شاعر المهر والمهيرة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٩٨.
- (٤٢) قصي الحسين، العمارة الفنية في شعر امرئ القيس، منشورات المكتبة الحديثة، طرابلس، ص ١٢٨، وانظر كذلك: ليلى العمري، امرؤ القيس بن حجر رحلته إلى الشرق أو إلى الغرب، دار غيداء، ٢٠٠٧، ص ٥٣-٥٤.
- (٤٣) انظر: سهام عبدالفتاح فريح، امرؤ القيس ومعجمه اللغوي، مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريب والنشر، ٢٠٠١، ص ٩.
- (٤٤) حسن السندوي، شرح الديوان، ص ٨٩.
- (٤٥) انظر: إبراهيم القرشي، بين الأميرين الشعارين امرؤ القيس والحارثي، ص ١٣١.
- (٤٦) حسن السندوي، شرح الديوان، ص ٩١.
- (٤٧) انظر: الطاهر أحمد مكي، امرؤ القيس، أمير شعراء الجاهلية حياته وشعره، ص ١٤٨ وانظر كذلك: محمد صالح سمك، أمير الشعر في العصر القديم، امرؤ القيس، دار النهضة، مصر، ص ٣٩٣.
- (٤٨) حسن السندوي، شرح الديوان، ص ٩٢.
- (٤٩) المرجع السابق نفسه.

(٥٠) انظر: محمد صالح سمك، أمير الشعر في العصر القديم امرؤ القيس،  
ص ١٤٨.

(٥١) حسن السندوي، شرح الديوان، ص ٩٢.

(٥٢) المرجع السابق نفسه.

(٥٣) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٥٤) انظر القرآن الكريم، سورة البقرة، ١٩ - ٢٠.

(٥٥) حسن السندوي، شرح الديوان، ص ٩٣.

## المصادر والمراجع

- إبراهيم القرشي، بين الأميرين، الشعاعين امرؤ القيس والحارث، مركز عبدالكريم ميرغني، السودان، ٢٠٠٤.
- إيليا الحاوي، الرمزية والسريالية في الشعر الغربي والعربي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٨٠.
- حسن السندي، شرح ديوان امرؤ القيس، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط٥، د.ت.
- درويش الجندي، الرمزية في الأدب العربي، نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
- سعد ذبيان، المخصوص في المنتقى من النصوص، دار الفكر اللبناني، د.ت، د.ط.
- سليم الجندي، امرؤ القيس حياته وشعره، دار الهجرة، ط ٢، ١٩٨٧.
- سهام عبدالفتاح فريح، امرؤ القيس ومعجمه اللغوي، مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريب والنشر، ٢٠٠١م.
- شوقي ضيف، العصر الجاهلي دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ت، د.ط.
- الطاهر مكي، امرؤ القيس أمير شعراء الجاهلية، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٧٠.
- علي البطل، الصورة في الشعر العربي، دار الأندلس، ١٩٨٠.
- عماد الخطيب، الصورة الفنية في المنهج الأسطوري لدراسة الشعر الجاهلي، مكتبة الكتاني والمكتبة الأدبية، ٢٠٠٢م.

- قصي الحسين، العمارة الفنية في شعر امرئ القيس، منشورات المكتبة الحديثة، طرابلس، د.ت.
- ليلى العمري، امرؤ القيس بن حجر رحلته إلى الشرق أو إلى الغرب، دار غيداء، ٢٠٠٧م.
- محمد حمود، امرؤ القيس شاعر المهر والمهيرة، دار الفكر اللبناني، بيروت، ٢٠٠٠م.
- محمد صالح سمك، أمير الشعر في العصر القديم، امرؤ القيس، دار النهضة، مصر.
- محمد عبدالمطلب، قراءة ثانية في شعر امرئ القيس، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.
- محمد فتوح أحمد، الرمز والرمزية في الشعر المعاصر، دار المعارف، مصر، ١٩٧٨م.
- ناصر الدين فارس، الوصف عند امرئ القيس، دار المعارف، حمص، د.ت.
- ناصر الوحيشي، الرمز في الشعر العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ٢٠١١م.
- نجيب البهبيتي، تاريخ الشعر العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د.ت.
- نصرت عبدالرحمن، الصورة الفنية في الشعر الجاهلي، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن.



## مصطلح الكناية في التراث البلاغي إشكالية تعدد المصطلح وازدواجية المفهوم

د. عمر عتيق/ جامعة القدس المفتوحة

### تمهيد

ينبغي أن تتوافر حزمة من المعايير في الخطاب الثقافي والحقول العلمية تسهم في ضبط العلاقة بين المتلقي والخطاب أو النص. ومن أبرز المعايير وحدة المصطلحات والمفاهيم التي تسهم في تحديد وتوجيه عملية التواصل بين المتلقي والنص؛ إذ إن تعدد المصطلح وازدواجية المفهوم في أي حقل ثقافي يفضي إلى تفكك العلاقة التواصلية بين المتلقي ومضمون النص، وبخاصة أن المصطلح علامة سيميائية، وأصغر وحدة لفظية تختزل التفاصيل الدلالية للمفهوم. و((المصطلحات أشبه ما تكون بالذاكرة الحاسوبية في صغر الحجم، وسعة الاكتناز.))<sup>(١)</sup> وقد أدرك القدماء أهمية وحدة المصطلحات والمفاهيم في العلوم كافة، كما يتجلى في قول الجاحظ: ((إن لكل صناعة ألفاظاً قد حصلت لأهلها بعد امتحان سواها فلم تُلزق بصناعتهم إلا بعد أن كانت مشاكلة بينها وبين تلك الصناعة)).<sup>(٢)</sup>

ولا تقتصر أهمية المصطلح على العلوم الإنسانية أو التطبيقية، بل تمتد أهميتها لتشمل تجليات النشاطات المجتمعية التي تحدد العلاقات الاجتماعية في المناسبات والمواسم، والمهارات اليدوية والحرف الصناعية، وفي هذا السياق يقول ابن تيمية: ((وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم، كما لأهل الصناعات العملية ألفاظاً يعبرون بها عن صناعتهم، وهذه الألفاظ هي عُرْفية عرفاً خاصاً، ومرادهم بها غير المفهوم منها

في أصل اللغة.))<sup>(٣)</sup> ومن المعلوم أن التواصل الاجتماعي يقتضي اصطلاحاً لفظياً بين طرفين كي يحدث تفاعل واستجابة بين المرسل والمستقبل، وهذا الاصطلاح اللفظي مؤسس على العلاقة التوافقية بين الدال والمدلول، على اعتبار أن الدال لفظ منطوق أو مكتوب والمدلول صورة ذهنية يعبر عنها الدال. وإذا ((كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الاجتماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح. فهو إذن نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلية الأول، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كما وأضيق دقة. وبذلك يغدو المصطلح، علامياً، بأنه شاهد على غائب، أو هو حضور لغيبية، لأنه تعبير علمي يتسلط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العاقل للمادة اللغوية))<sup>(٤)</sup>.

ولا يخفى أن وحدة المصطلحات في الحقل الثقافي والمعرفي تشكل شرطاً موضوعياً لتحقيق الإدراك والفهم والاستيعاب، بل إن توافرها يؤسس للمهارات العليا في القراءة والبحث؛ لأن وحدة المصطلح ووضوح المفهوم حافز على مهارات التحليل والموازنة والربط والاستنتاج والتقويم. وذلك أن ((استعمال اللغة بعناية وبطريقة صحيحة، وسيلة فعالة للمعاونة على التفكير القويم المباشر؛ ذلك أنه من الضروري لكي نعبر بالكلمات عما نغنيه بالضبط أن تكون أذهاننا ذاتها مدركة تماماً لما نغنيه، فنحن نفكر ونستدل عن طريق الكلمات.))<sup>(٥)</sup>.

ويتصف بعض المفاهيم بأبعاد دلالية ذات امتداد أفقي واسع يشكل صعوبة على المتلقي في وضع ضوابط للامتداد الدلالي الأفقي؛ فيأتي المصطلح لتحديد ذلك الامتداد، ومنع تسرب دلالة المفهوم إلى شعب دلالية بعيدة عن البنية الدلالية المركزية المقصودة، ((والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك

بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي يمتلك قوة تجميعية لما قد يبدو مشتتاً في التصور<sup>(٦)</sup>.

ويرصد البحث إشكالية مصطلح الكناية في التراث البلاغي من حيث تعدد المصطلح وازدواجية المفهوم. ويتخذ البحث مسارين؛ الأول: التداخل بين مصطلح الكناية وثمانية مصطلحات وهي التعريض والتلويح والرمز والإيماء والإرداف والتمثيل والتنبيغ والتورية. والمسار الثاني: ازدواجية مفهوم الكناية، فيعرض البحث للخلاف بين ابن الأثير ويحيى العلوي، والخلاف بين الجرجاني ويحيى العلوي.

### التداخل بين الكناية والتعريض

لا تسعفنا المعاجم في التفريق بين الكناية والتعريض، فمعجم لسان العرب يورد شاهداً من الكناية للتمثيل على التعريض، والقاموس المحيط يورد المثال نفسه شاهداً على الكناية، ففي الحديث أنه قال لعدي بن حاتم: **إِنَّ وِسَادَكَ لَعَرِيضٌ**، وفي رواية إنك لعريضُ القفا، كنى بالوساد عن النوم؛ لأنَّ النَّائِمَ يَتَوَسَّدُ؛ أَيِ إِنْ نَوْمَكَ لَطَوِيلٌ كَثِيرٌ وَقِيلَ كُنِيَ بِالْوِسَادِ عَنِ النَّوْمِ؛ لِأَنَّ النَّائِمَ يَتَوَسَّدُ؛ أَيِ إِنْ الرواية الثانية فَإِنَّ عَرَضَ القفا كناية عن السَّمَنِ<sup>(٧)</sup>. ومن اللافت أن معجم لسان العرب يستخدم (كنى وكناية) في سياق الحديث عن التعريض. كما أن مثال التعريض في لسان العرب يستشهد به البلاغيون في سياق الكناية. وفي القاموس المحيط يرد المثال نفسه شاهداً على الكناية، إذ **إِنَّ وِسَادَكَ لَعَرِيضٌ كِنَايَةٌ عَنِ كَثْرَةِ النَّوْمِ، لِأَنَّ مَنْ عَرَضَ وَسَادُهُ طَابَ نَوْمُهُ، أَوْ كِنَايَةٌ عَنِ عَرَضِ قَفَاهُ وَعِظَمِ رَأْسِهِ، وَذَلِكَ دَلِيلُ الغَبَاوَةِ<sup>(٨)</sup>**.

وامتد الخلط بين الكناية والتعريض من متون المعاجم إلى متون التراث البلاغي؛ فجمع ابن المعتز بين الكناية والتعريض، ولم يفرق بينهما في سياق حديثه عن محاسن الكلام والشعر<sup>(٩)</sup>. وكذلك جاءت الكناية والتعريض في باب

واحد عند العسكري، وجمع بينهما بتعريف واحد وهو ((أن يكنى عن الشيء، ويعرّض به ولا يصرح، على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء))<sup>(١٠)</sup>.

والأمر ذاته نجده عند الجرجاني الذي جمع الكناية والتعريض في باب واحد، وسأوى بينهما في سياق الشرح والتوضيح في قوله: ((كذلك إثباتك الصفة للشيء تثبتها له، إذا لم تلقه إلى السامع صريحاً، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرمز والإشارة، كان له من الفضل والمزية، ومن الحسن والزونق، ما لا يقلّ قليله، ولا يجهل موضع الفضيلة فيه.))<sup>(١١)</sup>.

ويرى السكاكي أن التعريض نوع من أنواع الكناية، فإذا كانت الكناية عرضية كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسباً.<sup>(١٢)</sup> والتعريض نوع من أنواع الإشارة عند ابن رشيق القيرواني<sup>(١٣)</sup>.

ويرى النويري أن التعريض تضمين الكلام دلالة ليس لها ذكر، كقولك: ما أقبح البخل! لمن تعرّض ببخله، وكقول محمد بن عبدالله بن الحسن: لم يعرق في أمهات الأولاد، يعرّض بالمنصور بأنه ابن أمة. ويورد النويري تعريف علماء البيان للكناية وهو أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني لا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم: طويل النجاد وكثير رماد القدر، يعنون به أنه طويل القامة، كثير القرى. ويكتفي النويري بإيراد التعريفين منفصلين دون أن يشير إلى الفرق بينهما<sup>(١٤)</sup>.

وتتبعه ابن الأثير إلى غياب الفرق بين الكناية والتعريض عند جمهور البلاغيين كما يتجلى في قوله: تكلم علماء البيان فيه، فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض، ولم يفرقوا بينهما، ولا حدّوا كلاً منهما بفصله عن صاحبه، بل أوردوا لهما أمثلة من النظم والنثر، وأدخلوا أحدهما في الآخر، فذكروا للكناية أمثلة من التعريض،

وللتعريض أمثلة من الكناية. ويعرف التعريض بقوله: هو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي. (١٥)

وأثار تعريف ابن الأثير للتعريض خلافاً لدى بعض البلاغيين؛ فيرى يحيى العلوي أن ((دلالة التعريض إنما هي من جهة القرينة، وليست من جهة المفهوم كما زعمه ابن الأثير)) (١٦).

### وقد فرق ابن الأثير بين الكناية والتعريض على النحو الآتي:

١ - دلالة الكناية لفظية مجازية، ودلالة التعريض من جهة المفهوم (المعنى العام) لا بالوضع الحقيقي ولا المجازي، وسمي التعريض بهذا الاسم؛ لأن المعنى فيه يفهم من عرضه: أي من جانبه، وعرض كل شيء جانبه (١٧). ويخالف السكاكي ما ذهب إليه ابن الأثير من حيث نفي المجاز عن التعريض فيرى أن التعريض ((تارة يكون على سبيل الكناية، وأخرى على سبيل المجاز، فإذا قلت: "أذيتني، فستعرف"، وأردت المخاطب إنساناً آخر معتمداً على قرائن الأحوال كان من القبيل الأول، وإن لم ترد إلا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتأمل)) (١٨).

٢ - الكناية تشمل اللفظ المفرد والمركب معاً، فتأتي على هذا تارة، وعلى هذا تارة أخرى، وأما التعريض فإنه يختص باللفظ المركب، ولا يأتي في اللفظ المفرد ألبتة، والدليل على ذلك أن المعنى فيه يفهم من جهة التلويح والإشارة، وذلك لا يستقل به اللفظ المفرد، ولكنه يحتاج في الدلالة عليه إلى اللفظ المركب.

ويسوق ابن الأثير أمثلة على التعريض كقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمَ. قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ (الأنبياء ٦٢، ٦٣) وغرض إبراهيم عليه السلام من هذا الكلام إقامة الحجة عليهم، لأنه

قال: ((فَأَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ))، وذلك على سبيل الاستهزاء، وهذا من رموز الكلام، والقول فيه أن قصد إبراهيم عليه السلام لم يُرد به نسبة الفعل الصادر عنه إلى الصنم، وإثباته على أسلوب التعريض يبلغ فيه غرضه من إلزام الحجة عليهم، والاستهزاء بهم، فمعنى الاستهزاء لم يأت من لفظ واحد، وإنما أتى من عرض الكلام أي من المعنى العام أو من سياق الكلام. ونحو قولك للمؤذي: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، تعريضاً بنفي صفة الإسلام عن المؤذي<sup>(١٩)</sup>. والفرق بين الكناية والتعريض عند يحيى العلوي يختلف عن الفرق بينهما عند ابن الأثير في جانب، ويتفق في جانب آخر؛ فالاختلاف أن التعريض ليس معدوداً من باب المجاز. والاتفاق بينهما أن التعريض في الجمل المترادفة، والألفاظ المركبة، ولا يرد في الكلمة المفردة<sup>(٢٠)</sup>.

### التداخل بين الكناية والتلويح

التلويحُ: لغةً: أن تشيرَ إلى غيرك من بُعد. واصطلاحاً: هو الذي كثرت وسائطه بلا تعريضٍ، نحو قول الشاعر: (الوافر)  
وما يكُ في من عيبٍ فإني جبانُ الكلبِ مهزولُ الفصيلِ

كُنَى عن كرم الممدوحِ بكونه جبانَ الكلبِ، مهزولُ الفصيلِ، فإنَّ الفكرَ ينتقلُ إلى جملة وسائط<sup>(٢١)</sup>. وورد المثال نفسه شاهداً على الكناية عند يحيى العلوي<sup>(٢٢)</sup>. وكذلك عند السكاكي الذي أسهب في بيان القيمة الدلالية للكناية في الشاهد، ورصد السكاكي الوسائط التي ينتقل بها المعنى المراد؛ فكلب الممدوح لا ينبح وذلك بسبب ديمومة مشاهدته لضيوف الممدوح، واستمرار زيارة الضيوف يدل على كرم الممدوح، وكونه كذلك مشعر بكمال شهرة صاحب الساحة بحسن قرى الأضياف، فانظر لزوم جبن الكلب للمضيافية كيف تجده بوساطة عدة لوازم، وكذلك

هزال الفصيل يلزم فقد الأم وفقدتها مع كمال عناية العرب بالنوق يلزم كمال قوة الداعي إلى نحرها...، فهزال الفصيل يلزم المضيافية بعدة وسائط (٢٣).

وعلى الرغم من إشارة السكاكي للوسائط التي تنقل معنى إلى معنى وصولاً إلى الدلالة المرادة من الكناية إلا أنه لا يسمي المثال السابق تلويحاً. ويحتكم السكاكي إلى البنية الدلالية العميقة للكناية للتفريق بينها وبين التلويح بقوله: فإن كانت ذات مسافة بينها وبين المكنى عنه متباعدة، لتوسط لوازم كما في (كثير الرماد) وأشباهه كان إطلاق اسم التلويح عليها مناسباً، لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك عن بعد (٢٤).

وجمع الزركشي التعريض والتلويح في مبحث واحد، وعرف التعريض بأنه الدلالة على المعنى من طريق المفهوم. وسمي تعريضاً؛ لأنَّ المعنى باعتبارِهِ يُفهم من عرض اللفظ، أي من جانبه. ويسمى التلويح؛ لأنَّ المتكلم يلوِّح منه للسامع ما يريدُه كقولهِ تعالى: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ لأنَّ عَرْضَهُ بِقَوْلِهِ: {فَاسْأَلُوهُمْ} عَلَى سَبِيلِ الاسْتِهْزَاءِ وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِمَا عَرَّضَ لَهُمْ بِهِ مِنْ عَجْزِ كَبِيرِ الْأَصْنَامِ عَنِ الْفِعْلِ (٢٥). وقد ورد المثال عند ابن الأثير شاهداً على التعريض كما تقدم بيانه.

### التداخل بين الرمز والكناية

الرمز هو الذي قَلَّتْ وسائطُه، مع خفاءٍ في اللزوم بلا تعريضٍ، نحو: فلان عريضُ القفا، أو عريضُ الوساد، كنايةً عن بلادته وبلايته، ونحو: هو مُكْتَرٌ اللحم، كنايةً عن شجاعته، ومتناسبُ الأعضاء كنايةً عن ذكائه، ونحو: غليظُ الكبد كناية عن القسوة وهلمَّ جرّاً (٢٦). وقد سبقت الإشارة إلى أن عبارة (فلان عريض القفا) وردت في لسان العرب شاهداً على التعريض، ووردت في القاموس

المحيط شاهداً على الكناية. وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء، كنحو (عريض القفا وعريض الوسادة) كان إطلاق اسم الرمز عليها مناسباً؛ لأن الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية<sup>(٢٧)</sup>. وبهذا تصبح مصطلحات الكناية والتعريض والرمز متماثلة بشواهدهما مما يضيف على المصطلح ضبابية في المفهوم بسبب تعدد المثال الواحد بمصطلحات عدة.

### التداخل بين الكناية والإيماء (الإشارة)

الإيماء أو الإشارة: هو الذي قَلَّتْ وسائطه، مع وضوح اللزوم، بلا تعريض، كقول الشاعر: (الكامل)

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رِحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

كنايةً عن كونهم: أمجاداً أجواداً، بغاية الوضوح<sup>(٢٨)</sup>. ولو وازنا بين تعريف الرمز وتعريف الإيماء لوجدنا أن الأول يقتضي خفاء والثاني يقتضي وضوحاً.

ويقترب مصطلح الإشارة من مصطلح الكناية عند ابن رشيق القيرواني، فالإشارة في كل نوع من الكلام لمحة دالة، واختصار وتلويح يعرف مجملاً ومعناه بعيد من ظاهر لفظه، وينص في موضع آخر على أن الكناية من أنواع الإشارات<sup>(٢٩)</sup>. ويفرق أسامة بن منقذ بين الكناية والإشارة، وذلك أن الإشارة كل شيء حسن، والكناية كل شيء قبيح، مثل قوله عز وجل: ﴿فِيهِنَّ قَلْصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ (الرحمن ٥٦)، إشارة إلى عفافهن. وقوله سبحانه: ﴿كَأَنَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (المائدة ٧٥) كناية عن قضاء الحاجة<sup>(٣٠)</sup>.

التداخل بين الكناية ومصطلحي الإرداف والتمثيل

لا نجد فرقاً جوهرياً بين دلالة مصطلحي الإرداف والتمثيل ودلالة الكناية عند قدامة بن جعفر، فالإرداف هو أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى، بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع به، فإذا دل على التابع أبان عن المتبوع. والتمثيل هو أن يريد الشاعر إشارة إلى معنى فيضع كلاماً يدل على معنى آخر، وذلك المعنى الآخر والكلام منبئان عما أراد أن يشير إليه<sup>(٣١)</sup>. وإذا كان تعريف مصطلحي الإرداف والتمثيل قد اختلفا في الصياغة اللغوية - كما تقدم - فإن دلالة الأمثلة التي ساقها قدامة تؤكد وحدة مفهوم المصطلحين، وهي من أمثلة الكناية في الدرس البلاغي التراثي والحديث. فمن أمثلة الإرداف عند قدامة قول امرئ القيس: (الطويل)

وَيُضْجِي فَتَيْتُ الْمَسْكَ فَوْقَ فَرَاشِهَا نَوْمُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ

أراد امرؤ القيس أن يذكر ترفه هذه المرأة، وأن لها من يكفيها، فقال: نؤوم الضحى، وأن فتيت المسك يبقى إلى الضحى فوق فراشها، وكذلك سائر البيت، أي هي لا تنتطق لتخدم، ولكنها في بيتها متفضلة<sup>(٣٢)</sup>. ويعد قول امرئ القيس من أبرز الشواهد على الكناية في المؤلفات البلاغية القديمة والحديثة.

والتعريف الذي ساقه قدامة للإرداف (لفظ يدل على معنى هو ردفه وتابع به) هو تعريف الردف أو الترادف في لسان العرب، فالرَدْفُ ما تَبِعَ الشَّيْءَ، وكل شيء تَبِعَ شيئاً فهو رِدْفُهُ، وإذا تَتَابَعَ شيء خلف شيء فهو التَّرَادُفُ والجمع الرُّدَاقِي<sup>(٣٣)</sup>. فلماذا اختار قدامة تسمية الإرداف دون الردف أو الترادف كما يقتضي الوضع المعجمي؟ ومن البين أن مصطلح الإرداف مصدر للفعل (أردف)، وأن لفظ الردف من الفعل (ردف)، ويرى بعض اللغويين أن الفعل رَدَفْتُهُ وَأَرَدَفْتُهُ بمعنى واحد،

وبعضهم يرى اختلافاً بينهما. قال الزجاج: يقال رَدِفْتُ الرجل إذا ركبت خلفه وأَرَدَفْتُهُ أركبته خلفي<sup>(٣٤)</sup>.

ويتفق اختيار قدامة لمصطلح الإرداف من الفعل أردف، وعدم اختياره لفظ الردف من الفعل (ردف) مع الفرق الذي ذهب إليه الزجاج ؛ فلفظ الردف لا يفيد معنى محذوفاً أو مكنى عنه في قول امرئ القيس (نؤوم الضحى)، لأن المعنى أن تلك المرأة تنام حتى وقت الضحى في دلالة لفظ (الردف)، ولا يدل تأخرها في النوم على أية صفة مخفية أو مكنى عنها، ويناظر هذا المفهوم معنى (ردفت الرجل إذا ركبت خلفه)؛ أي أن الرجل ظاهر أمامه، ولا يوجد شخص يركب خلفه، وكأن ظهور الرجل أمامه لا يخفي الرجل خلفه. أما لفظ الإرداف في قوله (نؤوم الضحى) فيخفي أو يكنى معنى الترف والنعيم لتلك المرأة وهو معنى يتبع النوم إلى وقت الضحى؛ لأن معنى الإرداف عند الزجاج أن يركب الرجل خلفه، وفي ركوب الرجل في الخلف دلالة تناظر دلالة خفاء المعنى في (نؤوم الضحى).

ويسوق قدامة أمثلة أخرى على الإرداف، كقول امرئ القيس: (الطويل)

وَقَدْ أَعْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا      بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

أراد أن يصف هذا الفرس بالسرعة وأنه جواد، فلم يتكلم باللفظ بعينه، ولكن بأردافه ولواحقه التابعة له، وذلك أن سرعة إحضار الفرس يتبعها أن تكون الأوابد، وهي الوحوش، كالمقيدة له إذا نحا في طلبها.

وقول عمر ابن أبي ربيعة: (الطويل)

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْقِلِ      أَبُوهَا وَإِمَّا عَيْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمُ

أراد الشاعر أن يصف طول الجيد، فلم يذكره بلفظه الخاص به، بل أتى بمعنى تابع لطول الجيد، وهو بعد مهوى القرط. ولا يخفى أن الأمثلة التي ساقها قدامة في حديثه عن الإرداف هي من أمثلة الكناية عند جمهور البلاغيين.

ويسوق قدامة قول الرماح مثلاً على مصطلح التمثيل: (الطويل)

أَلَمْ تَكُ فِي يُمْنِي يَدِيكَ جَعَلْتَنِي      فَلَا تَجْعَلَنِي بَعْدَهَا فِي شِمَالِكَا  
ولو أَنَّنِي أَذْنِبْتُ مَا كُنْتُ هَالِكاً      على خصلةٍ من صالحاتِ خِصَالِكَا

فعدل عن أن يقول في البيت الأول: إنه كان عنده مقدماً، فلا يؤخره، أو مقرباً، فلا يبعده، أو مجتبي، فلا يجتنبه، إلى أن قال: إنه كان في يمني يديه، فلا يجعله في اليسرى، ذهاباً نحو الأمر الذي قصد الإشارة إليه بلفظ ومعنى يجريان مجرى المثل له، وقصد الإغراب في الدلالة والإبداع في المقالة<sup>(٣٥)</sup>. ولا يخفى أن مصطلح التمثيل عند قدامة لا يعني التشبيه أو المشابهة في المفهوم البلاغي، وإنما أراد بالتمثيل التوافق، فالمماثلة تكون في المتفقين<sup>(٣٦)</sup>، فمعنى أنه كان في يمينه يماثل أو يتفق مع معنى أنه كان عنده مقدماً.

ونجد مصطلح المماثلة عند العسكري، ويعني أن يريد المتكلم العبارة عن معنى، فبأتي بلفظة تكون موضوعاً لمعنى آخر، كقولهم: فلان نقي الثوب، يريدون به أنه لا عيب فيه. وليس موضوع نقاء الثوب البراء من العيوب، وإنما استعمل فيه تمثيلاً. وقول امرئ القيس: (الطويل)

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ      وَأَوْجُهُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَانُ

وكذلك قولهم: فلان طاهر الجيب، يريدون أنه ليس بخائن ولا غادر.<sup>(٣٧)</sup>  
والشاهدان على المماثلة عند العسكري من أبرز شواهد الكناية عن الصفة في  
الدرس البلاغي الحديث.

ويجمع ابن رشيقي بين الكناية والتمثيل، ويعدهما من أنواع الإشارات، ويورد  
قول: ابن مقبل، وكان جافياً في الدين يبكي أهل الجاهلية وهو مسلم، فقيل له مرة  
في ذلك فقال: (الطويل)

وَمَا لِي لَا أَبْكِي الدِّيَارَ وَأَهْلَهَا      وَقَدْ زَارَهَا زُورًا عَاكِ وَحَمِيرًا  
وَجَاءَ قَطَا الْأَحْبَابِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ      فَوَقَّعَ فِي أَعْطَانِنَا ثَمَّ طَيِّرًا

فكنى عما أحدثه الإسلام ومثّل كما ترى<sup>(٣٨)</sup>. وينبه ابن الأثير في كتابه  
الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور إلى أن قدامة بن جعفر هو  
الذي أدخل الإرداف في التمثيل في مبحث (من الكناية في الإرداف).

ويحرص ابن الأثير على التفريق بين الإرداف والتمثيل بقوله: اعلم أن أكثر  
علماء هذه الصناعة قد أدخلوا الإرداف في التمثيل، وفي الفرق بينهما إشكال  
ودقة. فأما التمثيل فهو أن تتراد الإشارة إلى معنى فتوضع الألفاظ على معنى آخر،  
وتكون تلك الألفاظ وذلك المعنى مثلاً للمعنى الذي قصدت الإشارة إليه والعبارة  
عنه، كقولنا (فلان نقي الثوب)، أي منزّه عن العيوب.

وأما الإرداف فهو أن تتراد الإشارة إلى معنى فيتترك اللفظ الدال عليه ويؤتى  
بما هو دليل عليه ومرادف له كقولنا (فلان طويل النجاد) والمراد به طويل القامة،  
إلا إنه لم يتلفظ بطول القامة الذي هو الغرض، ولكن ذكر ما هو دليل على طول  
القامة، وليس نقاء الثوب دليلاً على النزاهة عن العيوب، وإنما هو تمثيل لها<sup>(٣٩)</sup>.

وعلى الرغم من أن إقرار ابن الأثير بوجود إشكالية في التفريق بين التمثيل والإرداف إلا أن المثالين اللذين استشهد بهما لم يفلحا في إزالة اللبس بينهما؛ إذ إن المراد بـ(فلان طويل النجاد) ليس طول القامة فحسب، بل إن طول القامة يرتبط بالشجاعة في منظومة تفكير العرب قديماً، فالغرض من العبارة لا يقتصر على طول القامة كما يرى ابن الأثير. كما أن المثالين من أبرز الشواهد على كناية الصفة في الدرس البلاغي الحديث. وعليه فإن محاولة ابن الأثير في التفريق بين الإرداف والتمثيل قد ضاعفت إشكالية التداخل بين مصطلح الكناية ومصطلحي الإرداف والتمثيل.

وذهب ابن الأثير إلى أن الإرداف يتفرع إلى خمسة فروع، والمتأمل فيها يجد خلطاً بين الكناية والفرع الثالث من الإرداف الذي يأتي في جواب الشرط، ويعدّه من أطف الكنايات وأحسنها، ويمثل بقوله تعالى: «وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالْإِيمَانَ لَقَدْ لَبِئْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ» (الروم ٥٦)، ويؤول الآية بقوله: كأنه قال (إن كنتم منكرين يوم البعث فهذا يوم البعث)، فكفى بقوله (فهذا يوم البعث) عن بطلان قولهم وكذبهم فيما ادّعوا، وذلك رادف له ونظيره قولك (تتكر حضور زيد فيها هو) أي فأنت كاذب. وهذا من دقائق الكناية، فاعرفه<sup>(٤٠)</sup>.

وإذا تجاوزنا هذا الخلط بين الإرداف والكناية فإننا لا نجد أثراً للكناية في الآية، ولا مسوغاً دلاليّاً لقول ابن الأثير (وهذا من دقائق الكناية، فاعرفه). وكذلك يظهر الخلط بين الكناية والفرع الرابع من الإرداف الذي سماه (الاستثناء من غير موجب)، ويعدّه من غرائب الكناية، ويمثل بقوله تعالى: «لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيحٍ» (الغاشية ٦) والمعنى ليس لهم طعام أصلاً، لأن الضريع ليس بطعام البهائم فضلاً عن الإنس. وهذا مثل قولك: (ليس لفلان ظل إلا الشمس) تريد ذلك

نفي الظل عنه كما هو. وذكر الضريع، رادف لانتفاء الطعام. ولم يعط ابن الأثير اسماً للفرع الخامس من الإرداف، واكتفى بوصف فرع الإرداف بقوله: (ليس مما تقدم بشيء) واستشهد بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾. (الحجرات ١٤) ويعقب بقوله: ألا ترى إلى لطافة هذه الكناية؛ فإنها أفادت تكذيب دعواهم، ودفع ما انتلوه. وفائدتها هاهنا: أنه روعي في تكذيبهم أدب حسن، حيث لم يصرح بلفظه، فلم يقل (كذبتم) لأن فيه نوع استقباح في الخطاب، ووضع قوله تعالى (لم تؤمنوا) الذي هو نفي ما ادعوا بيانه موضعه، لأن ذلك رادف له. ومما يجري هذا المجرى<sup>(٤١)</sup>.

ويحاول ابن الأثير أن يفرق بين دلالة الإرداف ودلالة الكناية من حيث لزوم الصفة أو ثبوتها في الإرداف، وعدم اشتراط لزومها أو ثبوتها في كناية الصفة، ففي قولهم: فلان طويل النجاد، أي طويل القامة، فطول النجاد رادف لطول القامة ولازم له بخلاف نقاء الثوب في الكناية عن النزاهة من العيوب، لأن نقاء الثوب لا يلزم منه النزاهة من العيوب كما يلزم من طول النجاد طول القامة<sup>(٤٢)</sup>. وأزعم أن التفريق بينهما على النحو الذي ارتضاه ابن الأثير لا يستند إلى معيار لغوي أو سياقي، فما علاقة ثبوت الصفة بالكناية وعدم ثبوتها بالإرداف؟

ويخلط ابن أبي الإصبع بين الدلالة اللغوية والدلالة البيانية للإرداف في تعقيبه على قوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ (هود ٤٤) بقوله: فإن حقيقة ذلك وجلست على هذا المكان، فعدل عن لفظ المعنى الخاص به إلى لفظ هو ردفه، وإنما عدل عن لفظ الحقيقة لما في الاستواء الذي هو لفظ الإرداف من الإشعار بجلوس متمكن لا زيغ فيه ولا ميل، وهذا لا يحصل من قولك جلست أو قعدت أو غير ذلك من ألفاظ الحقيقة<sup>(٤٣)</sup>.

وما ذهب إليه ابن أبي الإصبع من صميم فقه اللغة ولا يمت للكناية أو علم البيان بصلة. فالفرق بين الفعل (جلست) والفعل (استوت) مسألة لغوية تدرج في باب يسميه بعض اللغويين ترادفاً، وهي مسألة تشغل حيزاً لافتاً في الدراسات الأسلوبية وبخاصة فيما يتصل بالمحور الأفقي الذي يعتني بتعليل اختيار لفظ دون غيره من الألفاظ المناظرة له لعله ترتبط بالسياق الدلالي كما ذهب ابن أبي الإصبع في تعليله لاستخدام لفظ استوت دون غيره من الألفاظ المناظرة نحو جلست وقعدت.

ويستأنف ابن أبي الإصبع بقوله: من شواهد هذا الباب الشعرية قول امرئ القيس: (الطويل)

ويُضْجِي فْتِيثُ الْمَسْكِ فَوْقَ فَرَاشِهَا نَوْمُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقِ عَنْ تَفْضُلِ

ويسهب في بيان الدلالات التي اشتمل عليها البيت على نحو يماثل ما ذهب إليه غيره من البلاغيين<sup>(٤٤)</sup>.

### التداخل بين الكناية ومصطلحي الإرداف والتتابع (التوابع)

يفصل أبو هلال العسكري بين الإرداف والتوابع من جهة الكناية والتعريض من جهة أخرى، فالإرداف والتوابع أن يريد المتكلم الدلالة على معنى فيترك اللفظ الدالّ عليه، الخاص به، ويأتي بلفظ هو ردفه وتابع له، فيجعله عبارة عن المعنى الذي أراده، ويمثل بقوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَلصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾ (الرحمن ٥٦)، وقصور الطرف في الأصل موضوعة للعفاف على جهة التوابع والإرداف، وذلك أن المرأة إذا عفت قصرت طرفها على زوجها، فكان قصور الطرف ردفاً للعفاف، والعفاف ردف وتابع لقصور الطرف. ويناظر ما ذهب إليه العسكري كناية الصفة عند جمهور البلاغيين. ويورد العسكري قول المرأة لمن سألته: أشكو إليك قلة الجرذان

في بيتي، ويتردد قول المرأة في سياق الحديث عن كناية الصفة على اعتبار أن قولها كناية عن صفة الفقر، ويمثل العسكري بقول الشاعر: (الوافر)

وما يك في من عيبٍ فأني جبانُ الكلبِ مهزولُ الفصيلِ

يعني أن كلبه يضرب إذا نبح على الأضياف، فيردف ذلك جنبه عن نبحهم، وأن اللبب الذي يسمن به الفصيل يجعل للأضياف فيردف ذلك هزال الفصيل. والبيت كناية عن صفة الكرم.<sup>(٤٥)</sup> وقد سبقت الإشارة إلى هذا الشاهد في سياق التمثيل والكناية والتلويح.

ولا نجد فرقاً بين دلالة الأمثلة السابقة في الإرداف والتوابع ودلالة الأمثلة في الكناية والتعريض عند العسكري، إذ لا فرق بين دلالات الكناية في الأمثلة المتقدمة ودلالة الكناية في قوله تعالى: «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ» (النساء ٤٣)، فالغائط كناية عن الحاجة، وملامسة النساء كناية عن الجماع. ولو وازنا بين مفهوم الإرداف والتوابع ومفهوم الكناية والتعريض عند العسكري لما عثرنا على فرق جوهري، إذ إن الكناية والتعريض هو أن يكنى عن الشيء ويعرض به ولا يصرح، على حسب ما عملوا باللحن والتورية عن الشيء<sup>(٤٦)</sup>.

ويتحول مصطلح التوابع إلى مصطلح التتبيع عند ابن رشيق القيرواني الذي يعده من أنواع الإشارة، ويذكر أن قوماً يسمونه التجاوز، وهو أن يريد الشاعر ذكر الشيء فيتجاوز، ويذكر ما يتبعه في الصفة وينوب عنه في الدلالة عليه، ويورد قول امرئ: (الطويل)

ويُضْجِي فتيتُ المسكِ فوقَ فراشِها نؤوم الضحَى لم تنطق عن تفضُّلِ

فقوله: "ويضحى فتيت المسك" تتببع، وقوله: "تؤوم الضحى" تتببع ثان، وقوله "لم تنتطق عن تفضل" تتببع ثالث، وإنما أراد أن يصفها بالترفه، والنعمة، وقلة الامتهان في الخدمة، وأنها شريفة مكفية المؤونة، فجاء بما يتبع الصفة ويدل عليها أفضل دلالة<sup>(٤٧)</sup>.

والإرداف والتتببع عند ابن سنان الخفاجي من نعوت البلاغة والفصاحة، وهو أن تراد الدلالة على المعنى، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة، بل يُؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع، ويبدو أن تعريف الخفاجي يحرص على ضرورة تبعية اللفظ للمعنى المقصود، ويعلل ابن سنان تسمية الإرداف والتتابع بأنه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص بذلك المعنى وتابعه، والأصل في حسن هذا أنه يقع فيه من المبالغة في الوصف، ما لا يكون في نفس اللفظ المخصوص بذلك المعنى، ومثاله قول عمر بن أبي ربيعة: (الطويل)

بَعِيدَةٌ مَهْوَى الْقُرْطِ إِمَّا لِنَوْقَلِ أَبُوهَا وَإِمَّا عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٌ

فقد أراد أن يصف هذه المرأة بطول العنق، فلو عبر عن ذلك باللفظ الموضوع له لقال طويلة العنق فعدل عن ذلك وأتى بلفظ يدل عليه، فقال: بعيدة مهوى القرط، فدل بُعد مهوى قرطها على طول الجيد، وكان في ذلك من المبالغة ما ليس في قوله: طويلة العنق، لأن بُعد مهوى القرط يدل على طول أكثر من الطول الذي يدل عليه طويلة العنق، لأن كل بعيدة مهوى القرط طويلة العنق، وليس كل طويلة العنق بعيدة مهوى القرط، إذا كان الطول في عنقها يسيراً، وهذا موضع يجب فهمه.<sup>(٤٨)</sup> وهذا المثال الذي ساقه ابن سنان في سياق الإرداف

والتتبع يعد من أبرز الشواهد على كناية الصفة في الدرس البلاغي الحديث؛ إذ إن (بعيدة مهوى القرط) كناية عن طول الرقبة.

ويذكر ابن سنان الكناية صراحة في سياق حديثه عن الإرداف في قوله: من الإرداف، قول البحترى: (الطويل)

فَأَنْبَعُثُهَا أُخْرَى فَأَضَلْتُ نَصْلَهَا بِحَيْثُ يَكُونُ اللَّبُّ وَالرُّعْبُ وَالْحِقْدُ

أراد القلب فلم يعبر عنه باسمه الموضوع له، وعدل إلى الكناية عنه بما يكون اللب والرعب والحقد فيه، وكان ذلك أحسن لأنه إذا ذكره بهذه الكنايات كان قد دل على شرفه وتميزه عن جميع الجسد بكون هذه الأشياء فيه، وأنه أصاب هذا المرمى في أشرف موضع منه. ولو قال: أصبته في قلبه لم يكن في ذلك دلالة على أن القلب أشرف أعضاء الجسد، فعلى هذا السبيل يحسن الإرداف. ومما يجري مجرى قول البحترى قول غيره: (الكامل)

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أبيضٍ مَخْدَمٍ والطاعنينَ مجامعَ الأضغانِ

وما نص عليه، ومثّل به ابن سنان من أبرز الشواهد على كناية الموصوف<sup>(٤٩)</sup>.

### التداخل بين الكناية والتورية

يخلط القيرواني بين التورية والكناية، وهو خلط يتجلى في قوله: أما التورية في أشعار العرب فإنما هي كناية: بشجرة، أو شاة، أو بيضة، أو ناقة، أو مهرة.

وقال عنتره العبسي: (الكامل)

يا شاةَ ما قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ

وإنما ذكر امرأة أبيه، وكان يهواها، وقيل: بل كانت جاريتها؛ فذلك حرمها على نفسه، والعرب تجعل المهابة شاة؛ لأنها عندهم ضائنة الأطباء، ولذلك يسمونها نعجة، وعلى هذا المتعارف في الكناية جاء قول الله عز وجل في إخباره عن خصم داود عليه السلام: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (سورة ص ٢٣) كناية بالنعجة عن المرأة.<sup>(٥٠)</sup>

### الكناية والمجاز

يمثل ابن رشيق للكناية في باب المجاز، نحو قوله عز وجل إخباراً عن عيسى ومريم عليهما السلام: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ (المائدة ٧٥) كناية عما يكون عنه من حاجة الإنسان، وقوله تعالى حكاية عن آدم وحواء: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا﴾ (الأعراف ١٨٩) كناية عن الجماع.<sup>(٥١)</sup>

وتحدث الرازي عن الكناية في ثلاثة فصول، فذهب في الفصل الثاني إلى أن الكناية ليست من المجاز، وهي أن تذكر لفظاً وتفيد بمعناها معنى ثانياً هو المقصود، فإذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ، وجب أن يكون معناه معتبراً فيما نقلت اللفظة إليه عن موضوعها. فلا يكون مجازاً إذا قلت فلان كثير رماد القدر، فإنك تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماد دليلاً على كونه جواداً، فأنت قد استعملت هذه اللفظة في الأصلي وعرضك في إفادة كونه كثير الرماد معنى يلزم الأول، وهو الكرم، فإذا وجب في الكناية اعتبار معناها الأصلي لم يكن مجازاً أصلاً.<sup>(٥٢)</sup>

والفرق بين المجاز والكناية عند السكاكي يظهر من وجهين أحدهما: أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة بلفظها، فلا يتمنع في قولك فلان طويل النجاد أن تزيد طول نجاهه من غير ارتكاب تأويل مع إرادة طول قامته، وفي قولك فلانة نؤومة الضحى أن تريد أنها تنام ضحى لا عن تأويل يرتكب في ذلك مع إرادة كونها مخدومة مرفهة، والمجاز ينافي ذلك، فلا يصح في نحو (رعينا الغيث) أن تريد معنى الغيث وفي نحو قولك: (في الحمام أسد) أن تريد معنى الأسد.<sup>(٥٣)</sup>

ويحرص النويري على نفي صفة المجاز عن الكناية بقوله: ((واعلم أن الكناية ليست من المجاز لأنك تعتبر في ألفاظ الكناية معانيها الأصلية، وتفيد بمعناها معنى ثانياً هو المقصود، فتريد بقولك: كثير الرماد حقيقته، وتجعل ذلك دليلاً على كونه جواداً))<sup>(٥٤)</sup> وفي هذا اختلاف مع ابن الأثير الذي ذهب إلى أن دلالة الكناية لفظية مجازية.

### الخلاف بين ابن الأثير ويحيى العلوي في مفهوم الكناية

ينقل ابن الأثير عن علماء أصول الفقه قولهم في حد الكناية إنها اللفظ المحتمل، يريدون بذلك أنها اللفظ الذي يحتمل الدلالة على المعنى وعلى خلافه.

ويرى ابن الأثير أنه تعريف فاسد، فليس كل لفظ يدل على المعنى وعلى خلافه بكناية. دليل ذلك قول النبي: ((إذا لم تستح فافعل ما شئت))، فإن هذا اللفظ يدل على المعنى وعلى خلافه، وبيان ذلك أنه يقول في أحد معنييه: إنك إذا لم يكن لك وازع يزعك عن الحياء فافعل ما شئت، وأما معناه الآخر فإنه قول: إذا لم تفعل فعلاً يُستحي منه، فافعل ما شئت هذا ليس من الكناية في شيء، فبطل إذا هذا الحد. ومثال الفقيه في قوله (إن الكناية هي اللفظ المحتمل) مثال من أراد أن يحد الإنسان فأتى بحد الحيوان فعبر بالأعم، وكذلك يقال هنا فإن كل كناية لفظ محتمل وليس كل لفظ محتمل كناية<sup>(٥٥)</sup>.

وينقل ابن الأثير تعريف الكناية عن غيره دون أن يربط التعريف بقائله مكتفياً بالفعل المبني للمجهول (قيل)، كما في قوله: حددت الكناية بحد فقيل: هي اللفظ الدال على الشيء على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين الكناية والمكنى عنه كاللمس والجماع، فإن الجماع اسم موضوع حقيقي واللمس كناية عنه، وبينهما الوصف الجامع، إذ الجماع لمس وزيادة فكان دالاً عليه بالوضع المجازي.

ويصف ابن الأثير هذا التعريف بأنه فاسد، لأنه يجوز أن يكون تعريفاً للتشبيه، فإن التشبيه هو اللفظ الدال على غير الوضع الحقيقي لجامع بين المشبه والمشبه به، فإذا قلنا زيد أسد كان ذلك لفظاً دالاً على غير الوضع الحقيقي بوصف جامع بين زيد والأسد، وذلك الوصف هو الشجاعة.

ويخلص إلى وضع تعريف يصفه بأنه الحد الجامع للكناية، وهو أنها كل لفظة دلت على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز<sup>(٥٦)</sup>. ويتصدى يحيى العلوي لتعريف الكناية عند ابن الأثير منطلقاً من مسارين؛ الأول: معاينة النسيج اللغوي لتعريف الكناية عند ابن الأثير؛ إذ يقف العلوي على الصياغة اللغوية والمعنى الدلالي لألفاظ التعريف. والثاني: رصد التناقض بين ما رفضه ابن الأثير، وما ارتضاه في تعريف الكناية، ليخلص العلوي إلى أن تعريف الكناية عند ابن الأثير باطل من حيث الصحة اللغوية والدقة الموضوعية، وأن تعريف الكناية عند ابن الأثير فاسد لثلاثة أسباب:

أولاً: يرى العلوي أن ورود كلمة (معنى) في تعريف ابن الأثير خطأ؛ لأن المعنى الواحد لا يجوز أن يكون حقيقة ومجازاً. والحق في الكناية أنها معنيان، أحدهما حقيقة، والآخر مجاز، فقولنا: فلان كثير رماد القدر، هو بأصله دال على كثرة الرماد، وبمجاره على كرم الموصوف لكثرة ضيفانه.

ثانياً: يزعم العلوي أن تعريف ابن الأثير يبطل بالاستعارة في مثل قولنا فلان أسد وبحر، فإن قولنا: أسد كما يدل بحقيقته على السبع، فهو دال بمجاره على الشجاعة، فيجب دخوله في حد الكناية.

ثالثاً: يرصد العلوي عبارة (بوصف جامع بين الحقيقة والمجاز) التي وردت في تعريف ابن الأثير، ويرى أن العبارة تنطبق على التشبيه، إذ لا بد من اعتبار أمر جامع في التشبيه، بخلاف الكناية، فإنها لا تقتصر إلى ذكر الجامع. ويعيب العلوي على ابن الأثير بأن ما رفضه عند غيره من علماء البيان في تعريف الكناية قد وقع فيه، فمن العجب أنه قد عاب على من ذكر في حد الكناية ذكر

الجامع كما حكاه عن بعض علماء البيان، وأبطله بالتشبيه، ومع ذلك فإنه قد اعتبره في حده، وهذه مناقضة.

وحرص العلوي على تخلص تعريفه للكناية من المآخذ التي سجلها على ابن الأثير، وهو ما يتجلى في قوله: المختار عندنا في بيان ماهية الكناية أن يقال: هي اللفظ الدال على معنيين مختلفين، حقيقة ومجاز من غير واسطة، لا على جهة التصريح<sup>(٥٧)</sup>.

### الخلاف بين يحيى العلوي والجرجاني في مفهوم الكناية

تستمر معاينة يحيى العلوي لتعريفات الكناية عند البلاغيين معتمداً على دلالة ألفاظ التعريف؛ فيقف العلوي على تعريف الكناية عند الجرجاني، وهو أن ((يُريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً عليه، مثال ذلك قولهم: "هو طويل النجاد"، يريدون طویل القامة "وكثير رماد القدر" يعنون كثير القرى وفي المرأة: "تؤوم الضحى"، والمراد أنها مترفة مخدومة.))<sup>(٥٨)</sup>.

### ويزعم العلوي أن تعريف الجرجاني للكناية فاسد من ثلاثة جوانب:

الأول: يرى أن كلمة (تاليه) الواردة في تعريف الجرجاني إما أن يريد بتاليه مثله، فهو خطأ، فإن الكناية ليست مماثلة لما كان من اللفظ الذي ترك بالكناية، لأن كثرة الرماد، ليس مماثلاً لكونه كريماً، وإما أن يريد معنى آخر، فيجب ذكره، حتى ننظر فيه، إما بصحة، وإما بفساد.<sup>(٥٩)</sup>

ولا يخفى أن العلوي يفسر معنى مفردات تعريف الجرجاني دون أن يستند على أساس معجمي أو سياقي، إذ إن التالي لا يعني المثل كما زعم العلوي، كما أن تعريف الجرجاني يوضح معنى (تاليه) بالجملة المعطوفة (وردفه في الوجود)، وعليه فإن الوجه الأول الذي ارتضاه العلوي في فساد تعريف الجرجاني لا صحة له.

الثاني: يرى العلوي أن لفظ (فيومي) الوارد في تعريف الجرجاني للكناية إما أن يكون على جهة الحقيقة، أو على جهة المجاز، فلفظة الإيماء محتملة لما ذكرناه وليس في الإيماء إشارة إلى أحد الوجهين، فلا بد من بيان أحدهما، وإلا كان كلاماً مجملاً لا يفيد فائدة، وهو بجانب لصناعة الحدود.<sup>(١٠)</sup>

وما نص عليه الجرجاني في حنايا كتاب دلائل الإعجاز يُثبت أن معنى الإيماء الوارد في التعريف لا يحتمل المعنى الحقيقي أو المصرح به الذي توهمه العلوي، فقد نص الجرجاني على أن الكناية أبلغ من التصريح.<sup>(١١)</sup> ومن البين أن عبارة الجرجاني تنفي دلالة لفظ (فيومي) على المعنى المصرح به، وبهذا يبطل الاحتمال الذي زعمه العلوي، وتبرأ دلالة لفظ (فيومي) من الشبهة الدلالية التي توهمها العلوي.

وفي موضع آخر يقول الجرجاني: ((وكما أن الصفة إذا لم تأتِكَ مُصرِّحاً بذِكْرها، مكشوفاً عن وجهها، ولكن مدلولاً عليها بغيرها، كان ذلك أفخمَ لشأنها، وأطفَ لمكانها، وكذلك إثباتك الصفة للشيء ثبتها له، إذا لم تُلقِه إلى السامع صريحاً، وجئت إليه من جانب التعريض والكناية والرمز والإشارة، كان له من الفضل والمزية، ومن الحسن والرونق، ما لا يقلُّ قليله، ولا يُجهلُ موضع الفضيلة فيه.))<sup>(١٢)</sup> وفي هذا النص تتجلى الفروق الدلالية بين التصريح والكناية والإشارة، وتتقوى الاحتمالات الدلالية في تعريف الكناية لدى الجرجاني كما توهمها يحيى العلوي.

الثالث: يرى العلوي أن تعريف الجرجاني للكناية يلتبس بتعريف الاستعارة، وإذا دخلت الاستعارة في هذا الحد كان باطلاً، لأنه لم يفد خصوصية الكناية على انفرادها.<sup>(١٣)</sup>

الخاتمة

عائين البحث إشكالية مصطلح الكناية في التراث البلاغي من حيث تعدد المصطلح وازدواجية المفهوم وسارت المعالجة في محورين؛ الأول: التداخل بين مصطلح الكناية وثمانية مصطلحات، وهي: التعريض والتلويح والرمز والإيماء والإرداف والتمثيل والتتبع والتورية. أما التداخل بين الكناية والتعريض فقد تجلّى في الجمع بينهما في مبحث واحد عند ابن المعتز والعسكري والجرجاني، وفي ضم التعريض إلى أقسام الكناية عند السكاكي، وإلى أنواع الإشارة عند القيرواني. وقد اعتمد البحث على رأي ابن الأثير في التفريق بين الكناية والتعريض.

وتجسد التداخل بين الكناية والتلويح في الجمع بينهما في مبحث واحد عند الزركشي، واستخدام الشاهد الواحد للكناية والتلويح كما هي الحال عند يحيى العلوي والسكاكي. وأما التداخل بين الكناية والرمز فقد تبدى في تماثل الشواهد التي نجم عنها ضبابية في المفهوم بسبب تعدد المثال الواحد في سياق مصطلحات عدة. ورصد البحث التداخل بين الكناية والإشارة (الإيماء) عند القيرواني، وتابع البحث التداخل بين الكناية ومصطلحي الإرداف والتمثيل عند قدامة بن جعفر، وأوضح البحث أن الأمثلة التي ساقها قدامة في حديثه عن الإرداف هي من أمثلة الكناية عند جمهور البلاغيين. وأشار البحث إلى أن مصطلح التمثيل عند قدامة لا يعني التشبيه أو المشابهة في المفهوم البلاغي، وإنما أراد بالتمثيل التوافق، فالمُماثلة تكون في المتفقين. ونبه البحث إلى أن شواهد المماثلة عند العسكري من أبرز شواهد الكناية عن الصفة في الدرس البلاغي الحديث. كما يتجلّى التداخل بين الكناية والتمثيل عند القيرواني في الجمع بينهما، وعدهما من أنواع الإشارات. وعرض البحث إلى محاولة ابن الأثير للتفريق بين الإرداف والتمثيل، لكن محاولته ضاعفت إشكالية التداخل بين مصطلح الكناية ومصطلحي الإرداف والتمثيل. وكذلك ذهب البحث إلى أن ابن الأثير لم يوفق في التفريق بين الكناية والإرداف من حيث لزوم الصفة أو ثبوتها في الإرداف، وعدم اشتراط لزومها أو ثبوتها في كناية الصفة. كما رصد البحث الخلط

بين الدلالة اللغوية والدلالة البيانية للإرداف عند ابن أبي الإصبع. ولم يجد البحث فرقاً بين دلالة الأمتلة في الإرداف والتوابع ودلالة الأمتلة في الكناية والتعريض عند العسكري.

**والمحور الثاني:** ازدواجية مفهوم الكناية، إذ عرض البحث للخلاف بين ابن الأثير ويحيى العلوي، والخلاف بين الجرجاني ويحيى العلوي، وتابع البحث تصدي يحيى العلوي لتعريف الكناية عند ابن الأثير منطلقاً من مسارين؛ الأول: معاينة النسيج اللغوي لتعريف الكناية عند ابن الأثير، والثاني: رصد التناقض بين ما رفضه ابن الأثير، وما ارتضاه في تعريف الكناية، ليخلص العلوي إلى أن تعريف الكناية عند ابن الأثير باطل من حيث الصحة اللغوية والدقة الموضوعية. وتصدى البحث لاعتراض يحيى العلوي على تعريف الكناية عند الجرجاني.

**وعطفاً على ما تقدم يوصي الباحث بما هو آت:**

- ١- عقد مؤتمر علمي يختص بإشكالية المصطلح في التراث البلاغي.
- ٢- اعتماد معجم لمصطلحات التراثي البلاغي يكفل تخليص المصطلح من التعدد، والمفهوم من الازدواجية.
- ٣- دعوة الأكاديميين إلى التنبيه على إشكاليات المصطلح في الدرس البلاغي الجامعي.
- ٤- تشكيل "جمعية البلاغيين" على غرار "جمعية النقاد".

**هوامش البحث**

- ١- الأنصاري، فريد: أبجديات البحث في العلوم الشرعية: محاولة في التأسيس المنهجي. منشورات الفرقان، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٧، ص: ١٤٠.
- ٢- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: الحيوان، دار الكتب العلمية، ط٢، هـ ١٤٢٤، ج ٣، ص ١٧٥.
- ٣- ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط ٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٧٩، ١/٢٢٢-٢٢٣.
- ٤- المسدي، عبدالسلام: قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤، ص ١٣.
- ٥- بيفردج و. أ. ب: فن البحث العلمي، ترجمة: زكريا فهمي، مراجعة: أحمد مصطفى أحمد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ١٥٠.
- ٦- أبو حسن، أحمد: مدخل إلى علم المصطلح- المصطلح ونقد النقد العربي الحديث- مجلة «الفكر العربي المعاصر» العدد (٦٠- ٦١) كانون الثاني - شباط ١٩٨٩، ص ٨٤.
- ٧- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: (ت ٧١١هـ، ١٣١١م)، ١٥م، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٩٧، مادة: عرض.
- ٨- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٣٢٥.

- ٩- انظر: ابن المعتز، عبدالله: البديع، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص١٦٠.
- ١٠- العسكري، أبو هلال: الصناعتين، تحقيق: مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٢، ص٤٠٧.
- ١١- الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد: دلائل الإعجاز، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١، ص١٩٩.
- ١٢- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ضبطه وكتب حواشيه وعلق عليه: نعيم زرزور: ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٧٩.
- ١٣- القيرواني، ابن رشيقي: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الجيل، بيروت، ط٤، ١٩٧٢، ج١، ص٣٠٣.
- ١٤- انظر: النويري، شهاب الدين: نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة الأولى، ١٤٢٣هـ، ج٧، ص٥٩ - ٦٠.
- ١٥- انظر: ابن الأثير، ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٤هـ، ج٢، ص١٧٠ وما بعدها.
- ١٦- العلوي، يحيى: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ، ج١، ص١٩٣.
- ١٧- انظر: ابن الأثير: المثل السائر، ج٢، ص١٧٠ وما بعدها.
- ١٨- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ص١٨٠.
- ١٩- انظر: ابن الأثير: المثل السائر، ج٢، ص١٧٠ وما بعدها.

- ٢٠- انظر: العلوي، يحيى: الطراز: ج ١، ص ٢٠١.
- ٢١- انظر: الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصوملي، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت، ص ٢٨٩.
- ٢٢- العلوي، يحيى: الطراز: ج ١، ص ٩٤.
- ٢٣- انظر: السكاكي: مفتاح العلوم، ص ١٧٧.
- ٢٤- انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٩.
- ٢٥- انظر: الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط ١، ١٩٥٧، ج ٢، ص ٣١١.
- ٢٦- انظر: الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص ٢٨٩.
- ٢٧- انظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ص ١٧٩.
- ٢٨- الشحود، علي بن نايف: الخلاصة في علوم البلاغة، ص ٥٠ - ٥٢.
- ٢٩- انظر: القيرواني، ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج ١، ص ٣٠٢.
- ٣٠- انظر: ابن منقذ، أسامة: البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي، الدكتور حامد عبدالمجيد، مراجعة: إبراهيم مصطفى، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ص ٢١.

- ٣١- انظر: ابن جعفر، قدامة: نقد الشعر، ط١، مطبعة الجوائب - قسطنطينية، ١٣٠٢ هـ، ص١٥٧.
- ٣٢- انظر: المصدر نفسه، ص١٥٧.
- ٣٣- انظر: لسان العرب: ردف.
- ٣٤- المصدر نفسه: ردف.
- ٣٥- انظر: ابن جعفر، قدامة: نقد الشعر، ص١٥٧، ١٥٩.
- ٣٦- انظر: لسان العرب: مادة مثل.
- ٣٧- انظر: العسكري، أبو هلال: كتاب الصناعتين، ص٣٨٩.
- ٣٨- انظر: القيرواني، ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج١، ص٣٠٥.
- ٣٩- ابن الأثير: ضياء الدين: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥ هـ، ص١٦١.
- ٤٠- انظر: المصدر نفسه، ص١٦١ - ١٦٤.
- ٤١- انظر: المصدر نفسه.
- ٤٢- انظر: ابن الأثير، ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج٢، ص١٧٦.
- ٤٣- انظر: ابن أبي الإصبع المصري، عبدالعظيم بن الواحد بن ظافر: تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق وتقديم: حفني

- محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث،  
د.ت، ص ٣٣ - ٣٥.
- ٤٤- انظر: ابن أبي الإصبع المصري، عبدالعظيم بن الواحد بن ظافر: تحرير  
التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ص ٣٣ - ٣٥.
- ٤٥- انظر: العسكري، أبو هلال: كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر) تحقيق: مفيد  
قمحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٩، ص ٣٨٥.
- ٤٦- انظر: العسكري، أبو هلال: كتاب الصناعتين، ص ٤٠٧.
- ٤٧- انظر: القيرواني، ابن رشيقي: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج ١،  
ص ٣١٣.
- ٤٨- انظر: الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان: سر  
الفصاحة. ط ١، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢، ص ٨٠.
- ٤٩- انظر: المصدر نفسه، ص ٨١.
- ٥٠- انظر: القيرواني، ابن رشيقي: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ج ١،  
ص ٣١١.
- ٥١- انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٨.
- ٥٢- انظر: الرازي، فخر الدين (ت ٦٠٦): نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز،  
تحقيق: نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ط ٤، ٢٠٠٤، ص ١٦١.
- ٥٣- انظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ص ١٧٦.

- ٥٤- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب: نهاية الأرب في فنون الأدب، ط١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٣هـ، ج٧، ص٥٩ - ٦٠.
- ٥٥- انظر: ابن الأثير، ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج٢، ص١٧٠ وما بعدها.
- ٥٦- انظر: ابن الأثير، ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج٢، ص١٧٠ وما بعدها.
- ٥٧- العلوي، يحيى: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج١، ص١٩٠.
- ٥٨- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: دلائل الإعجاز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١، ص٥١.
- ٥٩- العلوي، يحيى: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج١، ص١٨٦.
- ٦٠- انظر: المصدر نفسه، ج١، ص١٩٠.
- ٦١- انظر: الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، ص٥٤.
- ٦٢- المصدر نفسه، ص١٩٩.
- ٦٣- انظر: العلوي، يحيى: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ج١، ص١٨٦.

### المصادر والمراجع

- ١- ابن أبي الإصبع المصري، عبدالعظيم بن الواحد بن ظافر: تحرير التحرير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن. تحقيق وتقديم: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، د. ت.
- ٢- ابن الأثير: ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٤ هـ.
- ٣- ابن لأثير: ضياء الدين: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥ هـ.
- ٤- الأنصاري، فريد: أبجديات البحث في العلوم الشرعية: محاولة في التأصيل المنهجي، منشورات الفرقان، ط ١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٩٧.
- ٥- أبو حسن، أحمد: مدخل إلى علم المصطلح - المصطلح ونقد النقد العربي الحديث - مجلة «الفكر العربي المعاصر» العدد (٦٠ - ٦١) كانون الثاني - شباط ١٩٨٩.
- ٦- بيفردج و. أ. ب: فن البحث العلمي، ترجمة: زكريا فهمي، مراجعة: أحمد مصطفى أحمد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٣.
- ٧- ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط ٢ مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٧٩.
- ٨- الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: الحيوان، دار الكتب العلمية ط ٢، ١٤٢٤ هـ.

- ٩- الجرجاني، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد: دلائل الإعجاز، تحقيق: عبدالحميد هندراوي، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.
- ١٠- ابن جعفر، قدامة: نقد الشعر، ط١، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ١٣٠٢هـ.
- ١١- الخفاجي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان: سر الفصاحة، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢.
- ١٢- الرازي، فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: نصر الله حاجي. دار صادر، بيروت، ط٤، ٢٠٠٤.
- ١٣- الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٩٥٧.
- ١٤- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ضبطه وكتب حواشيه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.
- ١٥- الشحود، علي بن نايف: الخلاصة في علوم البلاغة.
- ١٦- العسكري، أبو هلال: كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر) تحقيق: مفيد قمحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٩.
- ١٧- العلوي، يحيى: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

- ١٨- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥.
- ١٩- الفيرواني، ابن رشيقي: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجبل، بيروت، ط٤، ١٩٧٢.
- ٢٠- المسدي، عبدالسلام: قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٤.
- ٢١- ابن المعتز، عبدالله: البديع، تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجبل، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
- ٢٢- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: (ت ٧١١هـ، ١٣١١م)، ١٥م، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٩٧.
- ٢٣- ابن منقذ، أسامة: البديع في نقد الشعر، تحقيق: أحمد أحمد بدوي، الدكتور حامد عبدالمجيد. مراجعة: إبراهيم مصطفى، وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- ٢٤- النويري، شهاب الدين: نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ٢٥- الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصوملي، المكتبة العصرية، بيروت، د. ت.

## من الاحتباك إلى الاعتداد بالمبنى العدمي

د. هيثم حماد الثوابية

الجامعة الألمانية الأردنية

### المُلخَص

يهدف هذا البحث إلى إثبات أن هناك منطقة أعرافٍ بين مبحث الحذف بين الترائي التليد "الإرثين النحويّ البلاغيّ" و"اللسانيّ الطريف" نحو النصّ". وهذه المنطقة تتضاءلُ باستكناه نقاط الالتقاء والاختلاف بين معطيات أهل تلكم المنطقة "الاحتباك البلاغيّ" و"الاحتباك النحويّ" و"الاعتداد بالمبنى العدمي" من خلال أمور عدة: وهي المفهوم، والشروط، والفائدة، والأنواع، والنماذج. وقد وصلَ البحثُ إلى أن هذه المصطلحات اتفقت فيما بينها في تلكم الأمور. وتأسيساً على ما سبق، فقد جاء الإرث النحويّ أساساً متيناً لمنجزات الإرث البلاغيّ من خلال الاهتمام بالحدث الكلامي المتضمن للتركيب والسياق والمتغيرات الخارجية، في حين أن الالتقاء بينهما شكّل القاعدة الأساسية لمنجزات نحو النصّ في مبحث السبك.

الكلمات الدالّة: الاحتباك - الاعتداد بالمبنى العدمي - نحو النصّ.

## المدخل

إنَّ من أساليب اللغَةِ، وعجيب سرّها أن ترى الرونقَ والروعةَ والجمالَ يتجلّى في تناسقِ تراكيبيها عندما تقومُ بحذفِ أحدِ أركانِ الجملةِ الأساسيةِ أو شيءٍ من متعلقاتها، وهذا المحذوفُ يمثلُ البيانَ والقوةَ والسبكَ في السترِ والغطاءِ والإضمارِ، ويمثّلُ الركائزَ والغثَّ والحشوَّ في الذكرِ والبيانِ.

والحذفُ ظاهرةٌ لغويةٌ تشتركُ فيها اللغاتُ الساميةُ، وتتجلّى هذه الظاهرةُ في بعضِ اللغاتِ بشكلٍ أكثرِ وضوحاً من بعضها الآخر، واللغةُ العربيةُ إحدى تلكَ اللغاتِ، إذ شكّلتْ هذه الظاهرةُ جانباً من كينونتها المستدامةِ التي يتعاورُها المتحدثونَ بها، ويستقبلُها متلقوها دونَ أن يتفهموا ماهيةَ الحذفِ وسببه ونوعه وشروطه لاعتبارِ واحدٍ مفادهُ أنّهم ميالونَ إلى الإيجازِ غيرِ المُخلِّ، والبعدِ عن الإطنابِ المُملِّ.

وقد تنبه البلاغيونَ إلى هذه الظاهرةِ، ووصلوا إلى أنّ الحذفَ يسهمُ في ربطِ الجملِ بعضها ببعضٍ؛ لينتقلَ النحوُ - كما عبر بعضهم - من ناحيةٍ شكليةٍ رياضيةٍ إلى ناحيةٍ دلاليةٍ معنويةٍ. وبالانتباهِ نفسهِ نجدُ علماءَ النصِّ المحدثينَ "نحو النصِّ" يهتمونَ بهذه الظاهرةِ على أنّها تمثلُ معياراً هاماً في سبكِ النصِّ المفضي إلى البنيةِ الشكليةِ المتماسكةِ، والدلالةِ المعبرةِ المؤثرةِ.

وبينَ هذا وذاك نجدُ العديدَ من المصطلحاتِ والمسمياتِ لبعضِ مفرداتِ هذه الظاهرةِ، ومن هذه المصطلحاتِ "الاحتباكُ" في التراثِ البلاغيِّ العربيِّ، و"الاعتدادُ بالمبنى العدميِّ" عندَ علماءِ نحوِ النصِّ.

## الاحتباك من منظور بلاغي

الاحتباك لغةً: مصدرٌ للفعلِ حَبَكَ، ومعناه الشدُّ والإحكام، يقالُ احتباكٌ إزارُهُ إذا احتبى بهِ شدَّةً إلى يديه، وقالَ الأصمعيُّ: الاحتباكُ الاحتباءُ، ولكنَّ الاحتباكَ شدُّ الإزارِ وإحكامُهُ، وحبَكَ الثوبَ يحبُّهُ بالكسرِ حبكاً أي: أجادَ نسجَهُ، وذكرَ ابنُ الإعرابيِّ أن كلَّ شيءٍ أحكمتُهُ وأحسنَتَ عملهً فقدَ احتبكتُهُ<sup>(١)</sup>.

وأما اصطلاحاً فهو عند البلاغيين "أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ويحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول فإن التَّقْدِيرَ فِيهِ. وَأَنِّي لتعروني لذكراك هزة وانتفاضة كهزة العصفور وانتفاضته. فحذف من الأول وهذا البَيْتُ من قصيدة لأبي صخر الهذلي" (٢) .

فقد عرّفه الرعينيُّ الغرناطيُّ بقوله: "وفيه أيضاً لقبٌ غريبٌ من ألفاظِ البديع يقالُ له الاحتباكُ، وهو عزيزٌ عندهم، وهو أن تحذفَ من الأولِ ما أثبتَ نظيره في الثاني، وتحذفَ من الثاني ما أثبتَ نظيره في الأولِ"<sup>(٣)</sup>. وقالَ فيه البقاعيُّ: "وهو أن يؤتى بكلامين يحذفُ منهما شيءٌ إيجازاً، ويدلُّ ما ذُكِرَ على ما حُذِفَ من الآخرِ"<sup>(٤)</sup>. وقد عرّفه الدكتورُ عبدالفتاح الحموز وقالَ عنه: "أن يُحذفَ من الأولِ

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ)، لسان العرب، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩. مادة حبك، ابن فارس الرازي (٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٩هـ. مادة حبك.

(٢) البغدادي عبدالقادر بن عمر (١٠٩٣هـ) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ج٣، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٣) الغرناطي، جعفر، طراز الحلة وشفاء الغلة، تحقيق: رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة، الإسكندرية، ص ٥٠٨-٥١٠.

(٤) البقاعي، برهان الدين (٨٥٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، ج٤، ص ٢٦٣.

مَا أَثْبَتَ فِي الثَّانِي، وَمَنْ الثَّانِي مَا أَثْبَتَ فِي الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ الشُّعْرَاوِيُّ بِتَرْبِيبِ الْفَائِدَةِ<sup>(٢)</sup>. وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: هُوَ أَنْ يُحْذَفَ مِنْ كُلِّ جُمْلَةٍ شَيْءٌ إِيْجَازًا، وَيُذَكَّرُ فِي الْجُمْلَةِ الْأُخْرَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ أَنَّ هُنَاكَ عِلَاقَةً وَثِيقَةً بَيْنَ الدَّلَالَةِ اللَّغْوِيَّةِ وَالدَّلَالَةِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ؛ فَالدَّلَالَةُ اللَّغْوِيَّةُ لـ "حَبْكُ" الشَّدُّ وَالْإِحْكَامُ وَتَحْسِينُ أَثَرِ الصَّنْعَةِ فِي الثَّوْبِ مِنْ خِلَالِ سَدِّ الْفَرْجِ الَّتِي بَيْنَ خِيوطِهِ، وَقَدْ انْتَقَلَ ذَلِكَ إِلَى الدَّلَالَةِ الْإِصْطِلَاحِيَّةِ مِنْ خِلَالِ تَشْبِيهِهِ مَوَاضِعِ الْحَذْفِ فِي التَّرَاكِيْبِ بِالْفَرْجِ الَّتِي بَيْنَ الْخِيوطِ؛ فَوَضِعُ الْمَحْذُوفِ فِي مَوْضِعِهِ الْمُنَاسِبِ يَحْبِكُ النَّصَّ وَيَسْبِكُهُ سَبْكًَا مَتِينًا.

وَهُنَا يَظْهَرُ أَنَّ الْإِحْتِبَاكَ مَقْتَرَنٌ بِمَبْحَثِ الْحَذْفِ أَشَدَّ الْإِقْتِرَانِ؛ لِأَنَّ الْإِحْتِبَاكَ قَائِمٌ فِي أَسَاسِهِ عَلَى الْحَذْفِ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ.

وَلَعَلَّ أَوَّلَ مَنْ نَظَرَ<sup>(٣)</sup> إِلَى هَذَا الْمِصْطَلَحِ عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ الرَّعِينِيُّ الْغُرْنَاطِيُّ فِي شَرْحِهِ لِبَدِيعَةِ صَدِيقِهِ ابْنِ جَابِرٍ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ: "قَلْتُ: وَفِيهِ أَيْضًا لَقَبٌ غَرِيبٌ

(١) الحموز، عبدالفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرشيد، الرياض، ١٩٨٤، ج٣، ص١٠٠.

(٢) الشعراوي، محمد، المنتخب من تفسير القرآن الكريم، دار العودة، بيروت، ١٩٨٠، ج١، ص٤٣٢.

(٣) لن نتطرق إلى جهود النحاة هنا لأننا أفردنا لها مبحثاً مستقلاً لاحقاً، لكن وجد العديد من المفسرين الذي شكلوا بعض الإرهاصات الأولى للاحتباك، لكنها لم ترتق إلى مستوى التنظير، ومنهم الطبري وابن عطية والزمخشري، انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، =١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، ١، ص٦٥٢. ابن عطية أبو محمد عبدالحق (ت٥٤١هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالله الأنصاري والسيد عبدالعال إبراهيم، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، ط١٩٧٧، ج١، ص٤٤. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيجا، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م، ص٤٧٩.

من ألقاب البديع، يقال له: الاحتباك، وهو عزيزٌ عندهم، وهو أن تحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وتحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول، وقد تقدم تقريره، ومنه قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لَذِكْرِكِ فَنَزْرَةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ<sup>(١)</sup>

وقد تطرق الزركشي إلى الاحتباك نوعاً من أنواع الحذف، ولكن أسماء الحذف المقابلي، فقال: "وهو أن يجتمع في الكلام مُتْقَابِلَانِ، فيحذف من واحدٍ منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِن افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> والأصل: فإن افتريته فعلي إجرامي وأنتم برآء منه، وعليكم إجرامكم وأنا بريء مما تجرمون، فنسبة قوله تعالى: "إجرامي"، وهو الأول إلى قوله "وعليكم إجرامكم"، وهو الثالث كنسبة قوله "وأنتم برآء منه" وهو الثاني إلى قوله تعالى: "وأنا بريء مما تجرمون"، وهو الرابع، واكتفى من كل مُتناسبين بأحدهما"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر السيوطي الاحتباك في عددٍ من كتبه زاعماً أنه من زياداته لعدم تبيه العلماء له، فقال في كتابه (التحبير في علم التفسير): "هذا النوع من زياداتي، وهو نوعٌ لطيفٌ، ولم نرَ أحداً ذكره من أهل المعاني والبيان والبديع، وكنت تأملت قوله تعالى: ﴿لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمَهْرِيرًا﴾<sup>(٤)</sup> والقولين اللذين في

(١) خزائن الأدب، ج ٣، ص ٢٥٩. لقد سبق تخريج قول الرعيني في الصفحة السابقة ولأهمية قوله أعيناه

مرة أخرى .

(٢) هود، ٣٤.

(٣) الزركشي، بدر الدين (٧٩٤)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب

العلمية، بيروت، ج ٣، ص ١٢٩.

(٤) الإنسان، ١٣.

الزّمهريرِ . فقولُ هو القمرُ في مقابلةِ الشمسِ، وقيلَ: هو البردُ، فقلتُ لعلّ المرادُ بهِ البردُ، وأفادَ بالشمسِ: أنّه لا قمرَ فيها، وبالزّمهريرِ: أنّه لا حرّاً فيها فحذفَ من كلّ شقٍّ مقابلَ الآخرِ<sup>(١)</sup>.

وقد تطرّقَ إليه أيضاً الشهابُ الخفاجيُّ عندما عبّ على ما ذكره أبو حيان في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾<sup>(٢)</sup> فقالَ: "في البحرِ انظرْ إلى فصاحةِ هذا الكلامِ حيثُ أثبتَ قيداً في الجملةِ الأولى وهو "صابرون" وحذفَ نظيره من الثانية، وأثبتَ قيداً في الثانية وهو "من الذين كفروا" وحذفه من الأولى، ولما كان الصبرُ شديداً المغلوبيّةُ أثبتَ في جملي التخييف، وحذفَ من الثانية دلالةَ السابقةِ عليه، ثم ختمت بقوله "والله مع الصابرين" مبالغة في شدة المغلوبيّة، ولم يأت في جملي التخييف بقيد الكفرِ اكتفاءً بما قبله، قلتُ هذا نوعٌ من البديع يسمّى الاحتباك<sup>(٣)</sup>.

وكذلك نجدُ هذا المصطلحَ -الاحتباك- عند الأوسيّ عندما فسّرَ قوله تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى﴾<sup>(٤)</sup> فقالَ: "وأصلُ الكلامِ اضمم يدك تنضم وأخرجها تخرج، فحذفَ ما حذفَ من الأول والثاني، وأبقى ما يدلُّ عليه، فهو إيجازٌ يُسمى بالاحتباك<sup>(٥)</sup>.

وأما فيما يتعلّقُ بأدلةِ الاحتباكِ فقد حصرها المفسرونَ والبلاغيونَ في الدليلِ اللفظيِّ، فالزركشيُّ يقولُ بعدَ ذكرِ العديدِ من أمثلةِ الحذفِ التقابليِّ -الاحتباكِ-:

(١) السيوطي، (٩١١هـ)، التّحبير في علم التفسير، تحقيق: فتحي عبدالقادر، دار المنار، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٨٢.

(٢) الأنفال، ٦٥.

(٣) الشهاب الخفاجي (١٠٦٩هـ)، عناية القاضي وكفاية الرازي، دار صادر، بيروت، ج ٤، ص ٢٩٠.

(٤) طه، ٢٢.

(٥) الأوسيّ، شهاب الدين (١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن والسبعة المثاني، إدارة الطباعة المنبرية، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ج ١٦، ص ١٧٩.

"واعلم أنّ دلالة السياق قاطعةٌ بهذه المحذوفات" (١). وأمّا البقاعيّ َ فيذكر أنّ الاحتباك يظهرُ من منطوقِ السياق لا من مفهومه، فقد قال عندما فسّر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا﴾ (٢): "فالآية من الاحتباك، وهو منطوقٌ لما أوجبه من السياق مفهوم: ذكر التحريّ أولاً دليلاً على تركه ثانياً، وذكر جهنم ثانياً دليلاً على حذف الجنة أولاً" (٣)، ويقصدُ من ذلك أنّ الاحتباك قائمٌ على ذكرٍ متقابلين يُحذفُ فيهما من الأولِ دلالةُ الثانيّ عليه، ومن الثانيّ دلالةُ الأولِ عليه.

وتأسيساً على ما سبق، فإنّ الدليلَ الذي يقومُ عليه الاحتباك عندَ البلاغيين والمفسرين هو الدليلُ اللفظيُّ السياقيُّ، الذي نلمسه من الحدثِ الكلاميِّ.

وإنّ المتتبعَ لجهودِ البلاغيين يجدُ أنّهم تطرقوا إلى فوائدِ الاحتباك، فقد ذكر الزركشيُّ أنه "يفيدُ سعةَ الكلامِ والإيجازَ لعلمِ المخاطبِ به" (٤). وذكر البقاعيُّ من تلك الفوائدِ الإيجازَ، وقال في ذلك: "هو أن يُحذفَ من كلّ جملةٍ شيءٌ إيجازاً" (٥)، وتاممَ المعنى، وقالَ في ذلك: "ولم أجعل الآية من الاحتباك لنقصِ المعنى" (٦).

ولعلّ من أهمّ فوائده القدرةُ على الربطِ والسبكِ، وقد تنبّه إلى ذلك الزركشيُّ، فذكره تلميحاً لا تصريحاً حينَ فسّر قوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْمَحِيضِ

---

(١) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٩.

(٢) الجن، ١٤.

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المصدر السابق، ج ٢٠، ص ٤٨٦.

(٤) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٢. انظر فائدة الحذف عند البلاغيين:

الجرجاني، عبد القاهر (٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة

المدني، ١٩٩٣. ص ١٤٦ وابن الأثير، (٦٣٧هـ) المثل السائر في أدب الكاتب، تحقيق: أحمد

الحوفي، دار الرافعي، الرياض، ١٩٨٣، ج ٢، ص ٣١٦.

(٥) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٦٣.

(٦) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٧٩.

وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ<sup>(١)</sup>  
بقوله: 'فتقديره: لا تقربوهن حتى يطهرن ويطهرن، فإذا طهرن وتطهرن فاتوهن؛  
وهو قول مركب من أربعة أجزاء؛ نسبة الأول إلى الثاني كنسبة الثاني إلى الرابع؛  
فيُحذف من أحدهما لدلالة الآخر عليه'<sup>(٢)</sup>.

ولعلّ التنظير السابق يكشف الشروط التي يجب أن تتوافر في الاحتباك،  
وهذه الشروط هي:

أولاً: أن يكون في الكلام بعد الحذف دليل على المحذوف.

ثانياً: أن يكون الحذف في جملتين.

ثالثاً: أن يفضي الحذف إلى نكتة بلاغية.

رابعاً: أن يُحذف من كلتا الجملتين ما أثبت في الأخرى. وهذا ليس بالشرط  
الأساسي من وجهة نظر الباحث؛ لأنّ الزركشي قدّم طائفة من الأمثلة التي لا  
تتوافق مع هذا الشرط؛ فيقول: 'قد يُحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وقد  
يُعكس، وقد يحتمل اللفظ الأمرين'<sup>(٣)</sup>، ثم طرح مجموعة من الأمثلة نسوق منها<sup>(٤)</sup>:  
قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾<sup>(٥)</sup>، والتقدير: 'إِنَّ اللَّهَ يُصَلِّي

(١) البقرة، ٢٢٢.

(٢) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٣٣.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) الأحزاب، ٥٦.

وَمَلَايِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ، وقوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِئُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾<sup>(١)</sup>، والتقدير: "يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِئُ مَا يَشَاءُ".

وأما فيما يتعلق بطبيعة المحذوف في الاحتباك، فإن التقابل بين الكلامين هو الذي ينبئ عن طبيعته، فإذا كان الطرف الأول موجوداً، والطرف الثاني محذوفاً - أو العكس - فإن هذا يستدعي تقدير المحذوف، فيكون الكلام المحذوف مفرداً إذا كان الكلام المقابل المذكور مفرداً، ويكون الكلام المحذوف جملة إذا كان الكلام المقابل المذكور جملةً.

ومن شواهد حذف الكلام المفرد حذف "بريء" في قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(٢)</sup>، والتقدير: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ بَرِيءٌ"<sup>(٣)</sup>. ومن شواهد حذف الجملة المحذوفة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. والتقدير: "قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ يَحِبُّكُمْ اللَّهُ".

وللاحتباك من منظور أهل البلاغة أقسام أهمها<sup>(٥)</sup>:

---

(٦) الرعد، ٣٩.

(١) التوبة، ٣.

(٢) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٣.

(٣) آل عمران، ٣٢. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤. أنواع

الحذف: البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ١١٨ - ١٢٩. مصطفى عبدالسلام، الحذف البلاغي في

القرآن الكريم، دار القرآن، القاهرة، ص ٣٨.

(٤) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، المصدر السابق، ج ١٦، ص ١٦٩. وج ٨، ص ٣٢٢

وج ١٧، ص ٢٨٣.

**أولاً: الاحتباك الضدي:** هو الذي يقع بين ألفاظ متضادة. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِراً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ (١).

**ثانياً: الاحتباك المتشابه:** هو الذي يقع بين ألفاظ متشابهة. ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (٢).

**ثالثاً: الاحتباك المتناظر:** هو الذي يقع بين ألفاظ بينها صفات مشتركة. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ (٣).

**رابعاً: الاحتباك المنفي المثبت:** هو الذي يقع بين ألفاظ تقوم العلاقة بينها على النفي والإثبات. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ يَسْتَعْجِلُ بِهَا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا وَالَّذِينَ آمَنُوا مُتَنَفِّسُونَ مِنْهَا وَيَعْلَمُونَ أَنَّهَا الْحَقُّ أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمْلُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ ﴾ (٤).

وصفوة القول في هذا المطلب تتجلى في النتائج الآتية:

**أولاً:** أن البلاغيين اختلفوا في ماهية الاحتباك، فمنهم من اشترط وجود جملتين متقابلتين، ويجب أن يحدث الحذف في كليهما. ومنهم "الزرركشي" من لم

(٥) يونس، ٦.

(١) الأنفال، ٦٥.

(٢) البقرة، ١٧١.

(٣) الشورى، ١٨.

يشترط ذلك؛ فاكتمى جملتين يحدث في واحدةٍ منهما الحذف، وتدلُّ الثانيةُ على ذلك الحذف.

ثانياً: أنَّ البلاغيين اشتراطوا للاحتباكِ شروطاً: أولها: أن يدعوا إليه داعٍ بلاغيٌّ يجعل الحذفَ أبلغَ من الذكرِ. ثانياها: أن يكونَ في الكلامِ بعدَ الحذفِ دليلٌ على المحذوفِ. ثالثها: أن يكونَ هناكَ جملتانِ تحتاجانِ إلى رابطٍ.

ثالثاً: أنَّ الاحتباكَ يفضي إلى أمورٍ عدة: أولها: إحكامُ النظمِ بحذفِ فضولِ الكلامِ متى ما استطعنا ذلك، مع قلةِ الألفاظِ وكثرةِ المعاني التي تدلُّ عليها، وهذه هي غايةُ البلاغةِ المتمثلةِ في استثمارِ أقلِّ ما يمكنُ من الألفاظِ في أكثرِ ما يمكنُ من المعاني. ثانياها: تنبيهُ المتلقي إلى البحثِ عن المحذوفِ، فيجعله يتجاوبُ مع ما يقرأ، فترسخُ المعلومةُ في نفسه ويقلُّ نسيانه. ثالثها: صيانةُ الكلامِ من النقلِ والترهلِ اللذين يحدثانِ من ذكرِ ما تدلُّ عليه القرينةُ اللفظيةُ.

- ٢ -

### الاحتباك النحوي

وبناءً على المعطيات التي قدمت في المطلب السابق والنتائج التي تمخضت عنها، فإننا نتساءلُ قائلين: هل الاحتباكُ البلاغيُّ مبحثٌ يغايرُ الحذفَ النحويَّ؟ وهل استفادَ البلاغيونَ من مقولاتِ النحويينَ في الحذفِ؟ وهل هناكَ في النحوِ احتباكٌ؟

إنَّ المتفحصَ للمصادرِ النحويةِ يرى أنَّ النحاةَ ما لبثوا أن تطرقوا إلى هذا المبحثِ تنظيراً وتطبيقاً معتمدينَ في ذلكَ على الاستقراءِ للمادةِ اللغويةِ في كلامِ العربِ، فمن ناحيةِ التنظيرِ - وهذا يجيب عن الاستفسارينِ الأولين - نجدُ أنَّ

الحذف هو: إسقاط كلمة أو أكثر بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة<sup>(١)</sup>. أو هو "إسقاط الشيء لفظاً ومعنى"<sup>(٢)</sup>. وقيل: إنه إسقاط كلمة بلا اجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام. وعند بعضهم هو أسلوب محدد من أساليب التأويل يتركز على دعوى إعادة صياغة المادة اللغوية، ولا سيما النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فالحذف - عندهم - من سنن العرب في لغتهم، فهم يجوزون حذف ما كان معلوماً في الكلام<sup>(٤)</sup>. وهذا الضرب من السنن هو من شجاعة العربية كما وصفه ابن جني<sup>(٥)</sup>.

ويلاحظ في تلك المصادر بعض المسميات التي تحمل المعنى نفسه للفظ الحذف، ومنها: (الإضمار والاختصار)، غير أن هذه المسميات تختلف في ماهية؛ فالإضمار هو الاستتار، والاستتار يختص بالضمائر، في حين يكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة<sup>(٦)</sup> وأما الاختصار فهو عبارة عن وقوع

---

(١) الكفوي، أبو البقاء (١٠٩٤) الكليات معجم في المصطلحات والفروق النحوية، تحقيق: عدنان درويش، الرسالة، ١٩٩٨، ص ٣٨٤.

(٢) الزماني، أبو الحسن (٣٨٤هـ) النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، ط ٣، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٢٤١.

(١) أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣، ص ٢٨٣.

(٢) ابن دريد أبو بكر (٣٢١هـ) المجتبي، د. محمد عبدالمعيد، حيدر آباد، ١٩٦٣، ص ١٦.

(٣) ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هندواي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٤٠.

(٤) السيوطي، (٩١١هـ)، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار الفكر،

ج ١، ص ٣٣١. ابن مضاء (٥٩٢هـ) الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر،

ص ٩٢، البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٣، دلائل الإعجاز، المصدر السابق،

ص ١٤٦. التأويل النحوي، المرجع السابق، ج ١، ص ١٣٤.

عنصر لغويّ محلّ عنصرٍ لغويّ آخر، بحيثُ يتضمّنُ الأوّلُ معنى الثاني مع اختلافه عنه في قلة عدد حروفه، مثل وقوع الحرفِ موقعَ الفعلِ وفاعله، وهذا هو غاية الاختصار<sup>(١)</sup>.

وأما فيما يختصُّ بأسبابِ الحذفِ، فقد حاولَ النحاةُ تفسيرَ ظاهرةِ الحذفِ بمجموعةٍ من الأسبابِ التي تطرّدُ في بعض الأحيان لتشكلَ مسلماتٍ لا يمكنُ تنفيذها، وهي أسبابٌ ترتكزُ على عللٍ عقليةٍ تتداخُلُ في كينونةِ الواقعِ اللغويِّ. وبعبارةٍ أخرى: إنّها أحكامٌ استخلصها النحاةُ من الاستقراءِ الوصفيِّ للغةِ العربية، ومن أهمِّ هذه الأسبابِ: كثرةُ الاستعمال<sup>(٢)</sup>، وطولُ الكلام<sup>(٣)</sup>، والحذفُ للضرورةِ الشعرية<sup>(٤)</sup>، والحذفُ للإعرابِ، والحذفُ للتركيبِ<sup>(٥)</sup>، والحذفُ لأسبابٍ قياسيةٍ صرفيةٍ أو صوتية<sup>(٦)</sup>.

---

(٥) سيبويه، عمرو (١٨٠ هـ)، الكتاب، عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ١٣٠. ابن

يعيش، يعيش بن علي (٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج ٢، ص ٧ وص ١٥.

(١) الكتاب، المصدر السابق، ج ٢، ص ٢١٤.

(٢) الفراء، يحيى بن يزيد (٢٠٧ هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٠، ج ٢، ص ٦٣.

(٣) الألوسي، محمود (١٣٤٢ هـ)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، القاهرة، ١٣٤١ هـ، ص ٧.

القزويني، القزاز (٤١٢ هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: محمد زغلول، المعارف، مصر، ص ١٣٣.

(٤) السيوطي، (٩١١ هـ) المطالع السعيدة، تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجماعية، مصر، ١٩٨١،

ج ١، ص ٧٢، ابن مالك، جمال الدين (٦٧٢ هـ) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كمال، دار الكتاب العربي، ص ١٢٢.

(٥) الكتاب، المصدر السابق، ج ٤، ص ١٨٣، والمطالع السعيدة، المصدر السابق، ج ١، ص ١٢٠.

وأما فيما يتعلق بالأهداف المرجوة من الحذف حين يجنح المتكلمون إليه، فإنها من الأمور المهمة عند النحاة؛ لما لها من صلة في تقدير المحذوف وعدمه. وأغراض الحذف متعددة متنوعة في التراث، ومنها: التخفيف<sup>(١)</sup>، والإيجاز، والتوسع<sup>(٢)</sup>، والتفخيم<sup>(٣)</sup>، والتحقيق<sup>(٤)</sup>، والبيان<sup>(٥)</sup>، والإبهام<sup>(٦)</sup>، والعلم به، وصياغة الكلام، وغيرها.

ولا بدّ للحذف من قرينة مُصاحبة تُدلُّ على المحذوف، وتكون هذه القرينة حاليةً أو عقليةً أو لفظيةً، وقد وُضعت مجموعة من الشروط للحذف وأهمها<sup>(٧)</sup>:

أولاً: وجود الدليل على المحذوف: إنَّ الحذف عمليةً نظاميةً لا اعتباطيةً؛ لأنه يخضع لإرادة المتكلم خضوعاً كيفياً، فالحذف لا بدّ له من دليل يدلُّ عليه، وقد قال ابن جني في ذلك: "قد حذفت العربُ الجملةَ، والمفردَ، والحرفَ، والحركةَ. وليس شيء من ذلك إلا عن دليلٍ عليه. وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"<sup>(٨)</sup>، وأشار القزويني إلى ذلك بقوله: "واعلم أنَّ الحذف لا بدّ له من قرينة، كوقوع الكلام جواباً عن سؤالٍ: إما محققٌ... وإما مقدرٌ..."<sup>(٩)</sup>.

(٦) الخصائص، المصدر السابق، ج ١، ص ٨٠.

(١) الكتاب، المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٥.

(٢) السيوطي، (٩١١هـ) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٥، ج ١ ص ١٩٠.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ١٩٢.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المطالع السعيدة، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٦١.

(٦) الإسترلابادي، محمد (٦٨٦هـ) شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن، طهران، ج ١، ص ٢٧٢.

(٧) الخصائص، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٦٠.

(٨) القزويني، محمد (٧٣٩هـ) الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٨٨.

وتأسيساً على ما سبق، فقد تعددت الأدلة على الحذف عند علماء التراث<sup>(١)</sup>. فإنَّ الدليل المفضي إلى المحذوف يقسم إلى أقسام:

**الدليل اللفظي المقالي:** وهو أن يكون في الكلام دليل لفظي، سواء أكان متقدماً أم متأخراً، يدلُّ على العناصر المحذوفة، ومن هذا إجابة من سأل: من أضرِب؟ فنكونُ الإجابة: زيداً<sup>(٢)</sup>.

**الدليل الحالي (سياق المقام):** يقصدُ بسياق الحال الظروف الملائسة للنص، التي لها أهمية كبيرة في تحديد معناه<sup>(٣)</sup>، وقد أشار السكاكي إليه بقوله: «أمَّا الحالة المقتضية لتترك الفعل فهي أن تغني قرائن الأحوال عن ذكره»<sup>(٤)</sup>.

**الدليل العقلي المنطقي:** ويقوم المنكلم بحذف بعض العناصر اللغوية اعتماداً على إدراك المتلقي لهذه العناصر عقلاً، ويعتمدُ على هذا الدليل متى استحالَتْ صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف<sup>(٥)</sup>.

**ثانياً: أمن اللبس:** وهو أن يكون اللبس مأموناً على المستويين: اللفظي والمعنوي، حتى لا تختلط الألفاظ أو المعاني؛ فيكون اللبس حاضراً حينئذٍ<sup>(٦)</sup>.

---

(٩) الفقي صبحي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠، ج ٢، ص ١٩٢.

(١) ابن هشام، عبدالله (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعريب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ٢٠٠٥، ص ٥٦٢.

(٢) مغني اللبيب، المصدر السابق، ص ٥٦١.

(٣) السكاكي، محمد (٦٢٦هـ) مفتاح العلوم، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠، ص ٣٢٩.

(٤) الطوسي، الفضل بن الحسن (٥٤٨هـ) مجمع البيان في تفسير القرآن، ط ١، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩، ج ٣، ص ٢٤٨.

(٥) المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق، القاهرة، ١٩٩٤، ج ١، ص ٣٨٣.

وأما فيما يختص بأقسام المحذوفات وأنواع الحذف، فالمحذوفات في العربية تقسم إلى قسمين: أولهما: يتعلق ببنية الكلمة، كحذف حركة من الكلمة أو حذف حرف. وثانيهما: يتعلق ببنية النص، كحذف كلمة أو جملة<sup>(١)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق، فإننا نطرح بعض الاستفسارات، ومنها:

- هل غفل النحاة عن الاحتباك بالرغم من كل التنظير السابق؟

- هل هناك احتباك نحوي؟

- ما الغرض من الاحتباك النحوي إن وجد؟

لم يرد مصطلح الاحتباك عند أهل التراث النحوي العربي، وإنما نجد بعض الإشارات هنا وهناك، وهي إشارات تنطوي على ما ذهب إليه الاحتباك البلاغي، ولعل أول إشارة نجدها عند سيبويه في "باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى": لم يشبهوا بالناعق؛ وإنما شَبَّهوا بالمنعوق به؛ وإنما المعنى: "ومثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع إلا دعاء؛ لكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى"<sup>(٢)</sup>. وكذلك نجده يجعل الحذف عاملاً مهماً في ربط النص بالمقام في باب ما يضمن فيه الفعل: "وذلك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مَكَّةَ وَرَبَّ الكعبة. حيث زَكَنْتَ أَنَّهُ يريد مَكَّةَ، كأنك قلت: يريد مَكَّةَ والله"<sup>(٣)</sup>.

---

(٦) الإتيان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٥، ١٦٢٠. وظاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس

اللغوي، الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٢، ص ١٧١ - ص ١٧٦.

(١) الكتاب، المصدر السابق، ج ١، ص ٢١٢.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٥٧.

وكذلك نجدُه يركُزُ في مواضعٍ مختلفةٍ على حذفِ الضميرِ ودلالةِ المقامِ عليه، نحو: "اللَّهُمَّ ضَبْعاً وَذَنْباً" و"الطَّبَاءُ عَلَى الْبَقْرِ" و"كِلَيْهِمَا وَتَمراً"<sup>(١)</sup>، ويظهرُ في الأمثلةِ السابقةِ الاستدلالُ على المحذوفِ بالسياقِ المقاميِّ.

وكذلك نجدُ بعضَ الإشاراتِ عندَ المبردِ عندما تحدثُ عن الحذفِ في الكلامِ لا الجملةِ مهتماً بعلمِ السامعِ، فقال: "لَمْ يَأْتِ بِخَيْرٍ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ وَمَثَلُ هَذَا الْكَلَامِ كَثِيرٌ وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ حَتَّى يَكُونَ الْمَحذُوفُ مَعْلُوماً بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ تَقَدُّمِ خَيْرٍ أَوْ مُشَاهِدَةٍ حَالٍ"<sup>(٢)</sup>. وقال: "إِنَّ لِلْقِسْمِ أَدْوَاتٍ تُوَصَّلُ الْحَلْفَ إِلَى الْمَقْسَمِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحَلْفَ مَضْمُرٌ لِعِلْمِ السَّامِعِ بِهِ"<sup>(٣)</sup>.

وقد وجدنا بعضها عندَ ابنِ جنِّي في حديثه عن ظاهرةِ الحذفِ وأثرها في الكلامِ لا الجملةِ، فيقول: "ويزيدُ ذلكَ وضوحاً امتناعُ أصحابنا من تأكيدِ المضميرِ المحذوفِ العائدِ على المبتدأ في نحو: "زيدٌ ضربت" في من أجازَه؛ فلا يجيزون "زيدٌ ضربت نفسه" على أن تجعلَ النفسَ توكيداً للهاءِ المرادَةِ في ضربته؛ لأنَّ الحذفَ لا يكونُ إلا بعدَ التحقُّقِ والعلمِ، وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ؛ فقد استغني عن تأكيدِهِ"<sup>(٤)</sup>. ويقول: "إنَّ المحذوفَ من اللفظِ إذا دلتِ الدلالةُ عليه كانَ بمنزلةِ الملفوظِ به"<sup>(٥)</sup>.

---

(٣) الكتاب، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٧، ج ١، ص ٢٨٠.

(١) المقْتَضِب، المصدر السابق، ج ٢، ص ٨١.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ابن جنِّي، (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ج ٢، ص ٥٩.

(٤) الخصائص، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٤.

وقد جعلَ الثعالبيُّ الحذفَ أساساً في توازنِ الكلام، فقالَ في ذلك: "العربُ تزيدُ وتحذفُ حفظاً للتوازنِ وإيثاراً له"<sup>(١)</sup>.

ويظهرُ مما سبقُ أنَّ النحاةَ العربَ قد تجاوزوا في وصفِ العربيةِ، ورسمِ معاييرِ النظامِ النحويِّ حدودَ "النصِّ الذاتية" ومادةِ العبارةِ الكلاميةِ الخالصةِ، وجعلوا محيطَ الحدثِ الكلاميِّ وسياقهَ والمتغيراتِ الخارجيةِ التي تكتنفُ مادةَ الكلامِ أصلاً في وصفِ الظاهرةِ النحويةِ وتفسيرها<sup>(٢)</sup>.

وتأسيساً على ما سبقَ، فإنَّ النحاةَ قد تجاوزوا - أيضاً - بخطواتٍ واسعةٍ الحديثَ عن الحذفِ بحدودِ المسندِ والمسندِ إليه المكونين للجملةِ؛ فراهمُ يستعملونَ الحذفَ للربطِ بينَ الجملِ المكونةِ للنصوصِ عن طريقِ دليلٍ مقاليٍّ أو مقاميٍّ ذُكِرَ في واحدةٍ، وحُذِفَ في الأخرى لدلالةِ المذكورِ على المحذوفِ، وهذا المحذوفُ إذا ذُكِرَ مع الدليلِ تحولَ الكلامُ إلى كلامٍ غَثٍّ، وإلى شيءٍ يَمُجُّه السمعُ، وتَعافَهُ النفسُ.

وأما الناحيةُ التطبيقيةُ - وهي إجابة عن الاستفسارِ الثالثِ -، فقد درسَ أهلُ التراثِ اللغويِّ هذا المبحثَ ضمنَ أبوابِ كتبهم وفصولها بشكلٍ متفرقٍ، فنجدُ حذفَ المبتدأِ في بابِ المبتدأِ، وحذفَ المفعولِ بهِ في بابِ المفعولِ بهِ... وقد شرعَ الدارسونَ المحدثونَ بتقسيمِ المحذوفاتِ إلى عدةِ أقسامٍ، واتفقوا في جُلِّهم على التقسيمِ الآتي:

---

(٥) الثعالبي عبدالمك (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م، ج١، ص٢٣١.

(١) الموسى، نهاد، الصورة والصورورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، منزلة السياق في نظرية النحو العربي، الشروق، ٢٠٠٣، ص١٢١.

القسم الأول: حذف أكثر من جملة في التركيب. القسم الثاني: حذف جملة واحدة.  
القسم الثالث: حذف جزء من الجملة<sup>(١)</sup>.

وسيسعى الباحث إلى تقسيم المحذوفات بمنهجية تختلف عما نهجه الآخرون، فهما قسمان: القسم الأول: المحذوفات بدليل لفظي موجود في الحدث الكلامي. القسم الثاني: المحذوفات بغير دليل<sup>(٢)</sup>. وسيختص البحث بالقسم الأول - لاختصاصه بالبحث - إثباتاً ما ذهبنا إليه آنفاً.

وقد قام الباحث باستقصاء القسم الأول من ظاهرة الحذف في العربية، ووجدت أن النحاة قد تطرقوا إلى العديد من هذه المحذوفات، وفيما يلي عرض لبعض ما استقصاه البحث:

#### أولاً: حذف المبتدأ وحذف الخبر

لقد تطرق النحاة إلى المواضع التي يحذف فيها المبتدأ أو الخبر وجوباً أو جوازاً، وهذه الحالات مبنوثة في كتب التراث النحوي<sup>(٣)</sup>. فقد حُذِفَ المبتدأ لوجود

---

(٢) مصطفى عبدالسلام، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٩١. أبو المكارم، علي (٢٠٠٨)، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة. الزعبط، سهام، الحذف والتقدير في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٠م.

(٣) الحذف والتقدير في النحو العربي، المرجع السابق، ص ٢١١-٢٨٠.

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، المصدر السابق، ص ٨٢٢ و ص ٣٥٩، ابن عقيل، عبدالله (٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين، دار صعب، ج ١، ص ٢٤٦. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤، ج ١، ١٩٣. أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، ط ١، القاهرة، ١٩٩٨، ج ٣، ١٠٨٩ و ج ٣، ص ١٠٨٩. الخطيب طاهر يوسف (١٩٩٦) المعجم المفصل في الإعراب، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٦٤.

دليل لفظي يدل عليه من جملة أخرى يعلمه السامع<sup>(١)</sup>، فحذف المبتدأ يكون جائزاً إذا دل عليه دليل، فيقال: كيف زيد؟ فنقول: صحيح، والتقدير: هو صحيح؛ فحذف المبتدأ في الجملة الثانية "هو" لدلالة المبتدأ في الجملة الأولى "زيد" عليه<sup>(٢)</sup>. وكذلك يُحذف المبتدأ - لدليل لفظي - عندما يكون مخصوصاً بالمدح والذم عند من يعدُّ الكلامَ جملتين لا جملةً واحدةً، ففي قولنا "نعم دار المتقين الجنة"؛ فتكون "نعم دار المتقين" جملةً، و"هي الجنة" جملةً أخرى، والذي ربط بين الجملتين المبتدأ "هي" المحذوف العائد على "الجنة" في الجملة الأولى<sup>(٣)</sup>.

ومن مسوغات الحذف ذكر المحذوف سابقاً - التكرار - ففي قوله تعالى: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> والتقدير: المنافقون صمُّ بكم عمي؛ فحذف المبتدأ لذكر كثير من شؤون المنافقين في آيات عشر سابقة.

ويُحذف الخبر إذا دلَّ دليل على المحذوف سواء من الجملة نفسها أم من جملة أخرى، ويقول ابن جنى في ذلك: "وأعلم أنَّ المبتدأ قد يُحذف تارة ويُحذف الخبر أخرى، وذلك إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف"<sup>(٥)</sup>، فيقال: من عندك؟ فنقول: زيد، والتقدير: زيد عندي، وقد حذف الخبر لدلالة دال عليه وهو "عندك" في الجملة

(٢) ابن السراج، أبو بكر (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط ١، الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ج ١، ص ٨٦.

(٣) مغني اللبيب، المصدر السابق، ص ٨٢٢.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المصدر السابق، ج ١، ص ١٩٣.

(٢) البقرة، ١٨.

(٣) ابن جنى، اللع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٣٠.

السابقة. وكذلك يُحذفُ الخبرُ إذا جئتَ بعده مبتدأين بخيرٍ واحدٍ، نحو: زيدٌ وعمرو قائمٌ، وقد ذهبَ فريقٌ إلى القول: بأنَّ المذكورَ خبرُ الأولِ، وذهبَ فريقٌ إلى عكسه، وقال آخرون: بجوازِ الأمرين<sup>(١)</sup> وفي المَجْمَلِ فإنَّ حذفَ الخبرِ منَ الجملةِ الأولى؛ لدلالةِ الثانيةِ عليه ساهمَ في الربطِ بينَ الجملتين<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: حذفُ الفاعلِ:

لقد منع كثيرٌ من النحاةِ حذفَ الفاعلِ؛ لأنه عمدةٌ، وأجازهُ بعضُهُم<sup>(٣)</sup>، ومن المواضعِ التي أجازها النحاةُ حذفُ فاعلِ "أفعل" في التعجبِ، إذا تقدّمَ له نظيرٌ يدلُّ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(٤)</sup> فقد حُذفَ فاعلُ "أبصر"؛ لدلالةِ "أسمع" عليه<sup>(٥)</sup>.

### ثالثاً: حذفُ المفعولِ بهِ:

---

(٤) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٣.

(٥) ابن حجة الحموي، (٨٣٧هـ)، خزنة الأدب وغاية الأرب، شرح عصام شعيتو، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩١، ج ١٠، ص ٢٩٥. أبو موسى، محمد، خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعنى، مكتبة وهبة القاهرة، ص ٢٧٤.

(١) البرهان في علوم القرآن، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٣٣.

(٢) مريم، ٣٨.

(٣) السمين الحلبي أبو العباس (٧٥٦هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دمشق، ج ٧، ص ٦٠٢. الحنبلي أبو حفص (٧٧٥هـ) اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد، الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ج ١٣، ص ٨٦. ابن الصائغ، (٧٢٠هـ)، اللمعة في شرح الملحّة، تحقيق: إبراهيم بن سالم، ط ١، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤، ج ١، ص ٥١٢.

إِنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ حَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ، وَمَوَاضِعُ حَذْفِهِ مُتَعَدِدَةٌ<sup>(١)</sup>،  
وَمِنْ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ مَا يَحْذَفُ لِدَلِيلٍ لَفْظِيٍّ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَيُحْذَفُ الْمَفْعُولُ بِهِ بَعْدَ  
فِعْلِ الْمَشِيئَةِ تَبْيَانًا لِمَا هُوَ مَبْهُمٌ<sup>(٢)</sup> كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ  
أَجْمَعِينَ﴾، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْ شَاءَ هَدَايَتُكُمْ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ "فَالْمَفْعُولُ بِهِ "هَدَايَتُكُمْ"  
حُذِفَ؛ لِدَلِيلٍ بَعْدِيٍّ يَدُلُّ عَلَيْهِ "لَهْدَاكُمْ".

وَقَدْ أُجَازَ النِّحَاةُ حَذْفَ مَفْعُولِي (ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا) إِذَا دَلَّ عَلَيَّهَا عَلَيْهِمَا الدَّلِيلُ  
اللفظيُّ، وَمِنْ الشَّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْكَمِيتِ<sup>(٣)</sup>:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حَبَّيْهِمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ

فَالتَّقْدِيرُ: وَتَحْسَبُ حَبَّيْهِمْ عَارًا عَلَيَّ، فَحُذِفَ مَفْعُولًا "تَحْسَبُ"؛ لِذِلَالَةِ سَابِقِ  
الْكَلَامِ عَلَيْهِمَا<sup>(٤)</sup>.

#### رَابِعًا: الحذف في عطف النسق:

إِنَّ العطفَ تَرْكِيبٌ كَلَامِيٌّ يَحْتَوِي أَدَاةً وَمَعْطُوفًا وَمَعْطُوفًا عَلَيْهِ، وَالْمَعْطُوفُ  
وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ يَكُونَانِ جُمْلَةً أَوْ مَفْرَدَةً، وَالغَرَضُ مِنْ عَطْفِ الْجُمْلِ هُوَ رِبْطُ

(٤) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ إِلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، ج ٢، ص ١٥٥.

(٥) الْمُطْعَنِي، عَبْدِ الْعَظِيمِ، خِصَائِنُ التَّعْبِيرِ الْقُرْآنِيِّ وَسِمَاتِهِ الْبَلَاغِيَّةُ، ط ١، مَكْتَبَةُ وَهْبَةَ، ١٩٩٢م،  
ج ٢، ص ٥٢.

(١) أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَرْزُوقِيِّ الْأَصْفَهَانِيِّ (٤٢١ هـ)، شَرْحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ،  
تَحْقِيقُ: غَرِيدِ الشَّيْخِ، وَضَعُ فَهَارِسِهِ الْعَامَةِ: إِبْرَاهِيمِ شَمْسِ الدِّينِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ،  
٢٠٠٣ م، ص ٤٩١.

(٢) الزَّجَاجُ إِبْرَاهِيمُ (٣١١ هـ)، إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمِ الْأَبْيَارِيِّ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٨٢، ج ٢، ص ٤٣٢.

بعضها ببعض، والإيدان بأن المتكلم لم يُرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء<sup>(١)</sup>.

وأما الغرض من عطف المفردات؛ فلأن هذا الاختصار المقصود لا يتم إلا عن طريق "إشراك الثاني - المعطوف - في تأثير العامل الأول، فإذا قلت: قام زيد وعمرو فأصله قام زيد قام عمرو، فحذفت "قام" الثانية لدلالة الأولى عليها، وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على القول السابق، فإن العامل في المعطوف في عطف النسق محذوف دائماً في المفردات، ومن أمثلة ذلك قولنا: رأيتُ زيداً وخالداً، والتقدير: رأيتُ زيداً رأيتُ خالداً.

### خامساً: الحذف في النعت والمنعوت:

إن الأصل في النعت ألا يحذف، ولكنه قد يحذف ويقوم المنعوت مقامه؛ إذا جيء في الأصل لزوال اشتراك في معرفة أو لتخصيص في نكرة، ولكنهم حذفوه للدلالة عليه<sup>(٣)</sup>، ومن الأمثلة على هذا الحذف قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾<sup>(٤)</sup> والتقدير: (سفينةٌ صحيحة)، والدليل على حذف "صحيحة" قوله تعالى: "فأردتُ أن أعيبها" وفي هذا يقول الشنقيطي: "وَعَايَةُ مَا فِي هَذَا الْقَوْلِ حَذْفُ النَّعْتِ مَعَ وُجُودِ أدْلَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَنَظِيرُهُ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا، أَي كُلِّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ حَرْقَ الْخَضِرِ لِلْسَفِينَةِ الَّتِي رَكِبَ

(٣) شرح المفصل، المصدر السابق، ج ٣، ص ٧٥.

(٤) المصدر السابق نفسه.

(١) ابن جني، المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف، ١٩٩٩، ج ٢،

ص ٢٢٧.

(٢) الكهف، ٧٩.

فِيهَا هُوَ وَمُوسَى يُرِيدُ بِهِ سَلَامَتَهَا مِنْ أَخْذِ الْمَلِكِ لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْخُذُ الْمَعْبِيَةَ الَّتِي فِيهَا الْخَرْقُ وَإِنَّمَا يَأْخُذُ الصَّحِيحَةَ<sup>(١)</sup>.

وكذلك قَدْ يُحْذَفُ الْمَنْعُوتُ لِدَلَالَةِ لَفْظِيَّةٍ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وَالتَّقْدِيرُ: فَلَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا، فَحُذِفَ الْمَنْعُوتُ لِدَلَالَةِ "مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ" عَلَيْهِ.

### سادساً: حذف الموصول

لَقَدْ اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْمَوْصُولِ الْإِسْمِيِّ؛ فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَمَا جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ فِي الشَّعْرِ، فَهُوَ مِنَ الضَّرَائِرِ<sup>(٤)</sup> غَيْرَ أَنْ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ أَجَازُوا ذَلِكَ مُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِ حَسَانَ<sup>(٥)</sup>:  
أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَاءَ مَا

---

(٣) الشنقيطي، محمد الأمين (١٣٩٣هـ) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٩٩٥م، ج٣، ص١٦٣. محمود بن عبدالرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مؤسسة الإيمان، ١٤١٨هـ، ج٢٥، ص٩٣.

(٤) انظر مبحث حذف المنعوت: الخصائص، المصدر السابق، ج٢، ص٣٦٨.

(١) الأنعام، ١٦٠.

(٢) ابن عصفور، علي (٦٩٩هـ) ضرائر الشعر، تحقيق: إبراهيم محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٢، ص١٨٢.

(٣) ديوان حسان بن ثابت، وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ص٧٦. الأصول في النحو، المصدر السابق، ج٢، ص١٧٧.

والتقديرُ: ومنْ يمدحهُ؛ فحذفَ "مَنْ"؛ لدلالة الموصول المتقدم عليه<sup>(١)</sup>. ومنْ أمثلة ذلك قوله تعالى: «وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ»<sup>(٢)</sup>، والتقديرُ: وبالذي أنزلَ إليكم، فحذفتْ لدلالة المتقدم عليها.

وعلاوةً على ذلك، فقد أجازَ النحاةُ حذفَ الصلة؛ لدلالة صلةٍ أخرى تقابلُها، وذلك كقوله:

وعندَ الذي واللاتِ عندكِ إحنةٌ عليكِ فلا يغرركِ كيدُ العوائدِ

والتقديرُ: الذي عادك<sup>(٣)</sup>

سابعاً: حذفُ الفعلِ:

لقد أجازَ النحاةُ أنْ يُحذفَ الفعلُ لدلالة قرينةٍ لفظيةٍ تدلُّ عليه، ومنْ أمثلة ذلك قولنا: "مَنْ قامَ"، فنقولُ: "زيدٌ" والتقديرُ: قامَ زيدٌ<sup>(٤)</sup>. ويحذفُ أيضاً في العطفِ - كما مرَّ سابقاً- لدلالة الفعلِ العاملِ في المعطوفِ عليه، نحو قولنا: قامَ زيدٌ وعمرو، والتقديرُ: قامَ زيدٌ قامَ عمرو.

---

(٤) الأشموني علي (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨، ج١، ص١٦٣.

(٥) العنكبوت، ٤٦.

(١) السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تحقيق: عبدالحميد هندأوي، ط١، المكتبة الوقفية، مصر، ج١، ص٣٤٢.

(٢) ابن هشام، شرح شنور الذهب، تحقيق: يوسف البقاعي، ط١، دار الفكر، ٢٠٠٣، ص٢٢٢.

وقد حُذِفَ الفعلُ العاملُ في الحالِ في قولهِ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ  
نَجْمَعُ عِظَامَهُ \* بَلَى قَادِرِينَ﴾<sup>(١)</sup> والتقديرُ عند سيبويه<sup>(٢)</sup> "بلى نجمعها قَادِرِينَ"  
فحُذِفَ الفعلُ لدلالةِ "نجمع" الأولى عليه.

وقد أوجِبَ حذفُ الفعلِ بعدَ أدواتِ الشرطِ "إذا، ولو، ومن، ومتى" وذلك إذا  
فسرهُ عاملٌ بعده، ويعربُ الاسمُ المرفوعُ بعدَ هذهِ الأدواتِ فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ  
وجوباً بفسرهُ الفعلُ المذكورُ بعده<sup>(٣)</sup>، وهذا يشكُلُ قرينةً لفظيةً بعديةً، ومن أمثلة  
ذلك قولهُ تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٤)</sup>.

ويحذفُ الفعلُ وجوباً إذا تقدمَ الاسمُ وتأخرَ عنه الفعلُ، وقد عملَ في ضميرِ  
ذلكَ الاسمِ أو في سببهِ، نحو: زيداً ضربتهُ، وزيداً ضربتُ غلامه، وزيداً مررتُ  
به، والجمهورُ على أن ناصبَ "زيداً" ونحوه في هذهِ التراكيبِ فعلٌ محذوفٌ وجوباً  
فُسِّرَ بالفعلِ المذكورِ، والكوفيونَ يرونَ أنه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعده، وأنَّ  
الفعلَ ناصبٌ للاسمِ والضميرِ معاً، فلا حذفَ عندهم<sup>(٥)</sup>.

ثامناً: حذفُ جملةِ جوابِ القسمِ:

(٣) القيامة، ٣.

(٤) ابن النحاس، أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالمنعم خليل، دار الكتب العلمية،

ج ٥٢، ص ٥٢.

(٥) شرح شذور الذهب، المصدر السابق، ص ٢٢٣.

(٦) الانشقاق، ١.

(١) شرح ابن عقيل، المصدر السابق، ج ١، ص ٤٣٩.

لَقَدْ أَجَازَ النِّحَاةُ حَذْفَ جَمَلَةِ الْقِسْمِ، وَمِنَ الْمَوَاطِنِ الَّتِي أَجَازَهَا دَلَالَةُ  
السِّيَاقِ عَلَى الْحَذْفِ بِدَلِيلٍ لَفْظِيٍّ بَعْدِيٍّ أَمْ قَبْلِيٍّ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ أُمَّتِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾<sup>(٢)</sup> أَي لَتَبْعَثُنَّ، بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرَجِفُ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وقوله تعالى: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾<sup>(٤)</sup> أَي لِيَهْلِكَنَّ، بِدَلِيلٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمْ  
أَهْلَكْنَا﴾<sup>(٥)</sup>.

وكذلك أُجِيزَ الحذفُ إذا سبقَ القسمُ - وحده - طالبُ خبرٍ أو صلة، وبني  
الكلامِ على الخبرِ أو الصلة؛ فجوابُ القسمِ وقتئذٍ محذوفٌ لدلالةِ الخبرِ أو الصلةِ  
عليه، نحو: زيدٌ واللهِ يقومُ، وجاءني الذي واللهِ يقومُ<sup>(٦)</sup>.

#### تاسعاً: الحذفُ في الشرط:

لَقَدْ أَجَازَ النِّحَاةُ حَذْفَ جَمَلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ مَعاً إِذَا كَانَتْ أَدَاءُ الشَّرْطِ  
"إِنْ"، وَقَدْ اخْتَصَّتْ "إِنْ" بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا أُمُّ الْبَابِ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرُدُّ غَيْرَهَا<sup>(٧)</sup>، وَمِنْ أُمَّتِهِ  
ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مَعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ

---

(٢) الأزهري، خالد بن عبدالله (٥٩٠هـ) شرح التصريح على التوضيح، ط٢، المطبعة الأزرية، ج٢، ص٣٥٧.

(٣) النازعات، ١.

(٤) النازعات، ٦.

(٥) ق، ١.

(٦) معني اللبيب، المصدر السابق، ص٨٤٧.

(٧) شرح التصريح على التوضيح، المصدر السابق، ج٢، ص٣٥٧.

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، المصدر السابق، ج٢، ص٦٢.

والتقدير: وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مَعْدَمًا، وَسَبَبُ الْحَذْفِ؛ "لِأَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ فِي اللَّفْظِ جَمَلَةٌ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْجَوَابِ"<sup>(١)</sup>.

وكذلك أجاز النحاة حذفَ جملةٍ الشرطِ إذا دُلَّ دليلٌ لفظيٌّ عليها، ومن ذلك قولُ الأحمسِ:

فَطَلَّقَهَا فَلَسَتْ لَهَا بِكَفٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ

والتقديرُ: "إِلَّا تَطَلَّقَهَا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ"<sup>(٢)</sup> وَقَدْ حُذِفَ الشَّرْطُ - تَطَلَّقَهَا - لدلالةٍ مفردةٍ "فَطَلَّقَهَا" في بداية البيت؛ فمتى دلتِ الأولى على الثانية؛ حُذِفَتِ الثانيةُ جَوَازًا.

عاشراً: حذفُ المضافِ:

قَدْ يَحْذَفُ الْمَضَافُ إِذَا دُلَّ عَلَيْهِ بِدَلِيلٍ لَفْظِيٍّ<sup>(٤)</sup>، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾<sup>(٥)</sup> وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ أَكْلَهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا، وَقَدْ حُذِفَ لِدَلَالَةِ "وَلَا تَأْكُلُوا" عَلَيْهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾<sup>(٥)</sup> وَالتَّقْدِيرُ: كإِبْطَالِ الَّذِي يَنْفِقُ مَالَهُ، فَحُذِفَ "كإِبْطَالِ" لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ "لَا تَبْطِلُوا" عَلَيْهِ.

حادي عشر: حذفُ الحالِ:

(٢) مغني اللبيب، المصدر السابق، ص ٨٤٨.

(٣) الأتباري أبو البركات (٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣، ج ١، ص ٦١.

(٤) أوضح المسالك، المصدر السابق، ج ٣، ص ١٤٨.

(٥) النساء، ٢.

(١) البقرة، ٢٦٤.

يُحذفُ الحالُ إذا ما دلتْ قربةً لفظيةً عليه<sup>(١)</sup> كما في قوله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾<sup>(٢)</sup> والتقدير: والبلدُ الطيبُ يخرجُ نباته طيباً، وقد حُذفَ الحالُ لدلالةِ "والبلدُ الطيبُ" عليه.

### ثاني عشر: حذفُ الجارِ والمجرورِ:

يأتي الجارُ والمجرورُ خبراً لمبتدأً أو صفةً لموصوفٍ أو صلةً لموصولٍ أو متعلقاً بالفعلِ، وقد حُذفَ من التركيبِ الكلاميِّ متى علمه المتلقي<sup>(٣)</sup> كما في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> والتقدير: ما أشركتم به ولا تخافون أنكم أشركتم بالله، فحذفَ الجارُ والمجرورُ به لدليلِ لفظيِّ بعديِّ دلَّ عليه هو "بالله".

### جدولٌ يبيِّنُ مطابقتَ الحذفِ النحويِّ لشروطِ الاحتباكِ البلاغيِّ

نوع المحذوف	الجملة	التقابل/ التكرار	الدليل: سابق/ لاحق	الفائدة/ التماسك
-------------	--------	------------------	-----------------------	------------------

(٢) شرح الأشموني، المصدر السابق، ج٢، ص٤٤.

(٣) الأعراف، ٥٨.

(٤) شرح التصريح على التوضيح، المصدر السابق، ج١، ص١٧٦.

(٥) الأنعام، ٨١.

نوع التماسك				
المبتدأ	ذَلِكَ الْكِتَابُ ج ١ لَا رَيْبَ فِيهِ ج ٢ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ج ٣	ذلك الكتاب ← هو هدى	الكتاب قبلي	بين عناصر ثلاث جمل
الخبر	من عندك؟ ج ١ زيد ج ٢	من عندك ← زيد عندي	عندك قبلي	بين عناصر جملتين
الفاعل	اسمع بهم ج ١ وأبصر ج ٢	اسمع بهم ← أبصر بهم	بهم قبلي	بين عناصر جملتين
التعت	يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضَبًا ج ١ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ج ٢	كل سفينة صحيحة غصباً ← فأردت أن أعيبها	أعيبها بعدي	بين عناصر جملتين
الاسم الموصول	أمن يهجو رسول الله يمدحه ج ١ وينصره سواء ج ٢	أمن يهجو ← ومن يمدحه	أمن قبلي	بين عناصر جملتين
الفعل	من قام؟ ج ١ زيد ج ٢	من قام ← قام زيد	قام قبلي	بين عناصر جملتين
القسم	جاءني الذي ج ١ والله يقوم ج ٢	جاءني الذي يقوم ← والله يقوم	يقوم بعدي	بين عناصر جملتين
الجار والمجرور	وكيف أخاف ما أشركتم ج ١ ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ج ٢	ما أشركتم بالله ← أشركتم بالله	بالله بعدي	بين عناصر جملتين

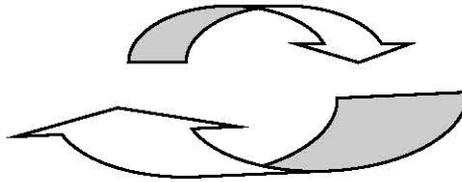
### تحليل نموذج من منظور نحوي

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١)</sup>

(١) البقرة، ٢.

يتضح أثر الحذف في تحقيق الترابط بين عناصر الآية، من خلال تقدير المحذوف وتكراره، ثم المرجعية التي تربط بينه وبين الدليل. ففي الآية نجد "هدى" خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هو"، والدليل عليه "الكتاب" في الآية نفسها ولكنه بجملة مختلفة، وهي مرجعية داخلية قبلية، (فالتقدير، والتكرار، والمرجعية) ساهمت في الربط بين جمل "جاء بها متناسقة هكذا من غير حرف نسق" (١) فذلك الكتاب" جملة، و"لا ريب فيه" جملة ثانية، و"هدى للمتقين" جملة ثالثة، فربط بين الجملة الثانية والجملة الأولى بإحالة الضمير في "فيه" إلى الكتاب، وربط بين الجملة الثالثة والجملة الأولى بتقدير محذوف "هو" العائد إلى الكتاب. ويقول الزمخشري في أهمية الربط بين الجمل في هذه الآية: "ثم لم تخل كل واحدة من الأربع، بعد أن رُتبت هذا الترتيب الأنيق، ونُظمت هذا النظم السري، من نكتة ذات جزالة. ففي الأولى الحذف والرمز إلى الغرض بألف وجه وأرشفه. وفي الثانية ما في التعريف من الفخامة. وفي الثالثة ما في تقديم الريب على الظرف. وفي الرابعة الحذف. ووضع المصدر الذي هو «هدى» موضع الوصف الذي هو «هاد» وإيراده منكراً. والإيجاز في ذكر المتقين" (٢).

ربط بين ج ١ و ج ٢ عن طريق الضمير الهاء..... (الإحالة)



(٢) الكشاف في حقائق التنزيل، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧. معاني القرآن وإعرابه، المصدر السابق، ج ١، ص ٧٠.

(٣) الكشاف في حقائق التنزيل، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٧.

ج ١: ذَلِكَ الْكِتَابُ ج ٢: لَا رَيْبَ فِيهِ ج ٣: ..... هُدَى لِّلْمُتَّقِينَ.

رَبَطَ بَيْنَ ج ١ وَج ٣ عَنْ طَرِيقِ حَذْفِ "هُوَ" الْعَائِدِ عَلَى الْكِتَابِ..... (الحذف)

وبعدَ هذا الحديث عن بعض الآراء النحوية التي وضع فيها النحاة الأسس المتينة - التنظير - لمبحث الاحتباك النحوي<sup>(١)</sup>، وبعض المباحث النحوية - التطبيق - التي يُعتمدُ تقديرُ المحذوفِ فيها على دليلٍ لفظيٍّ، نستطيعُ أن نتوصلَ إلى نتيجتين عامتين تتمخضُ عنهما أخريان جزئيتان، فأما النتيجتان العامتان، فأولهما: أنَّ النحويين قدروا المحذوفَ في التركيبِ اعتماداً على القرائنِ المقالية، وكانَ الاعتمادُ على هذه القرائنِ اعتماداً واضحاً دقيقاً، ويعدُّ ربطَ التركيبِ بالمقالِ من قبيلِ البحثِ بالتماسكِ التركيبيِّ الذي لا يدخلُ ضمنَ نحوِ الجملةِ وإنما يدخلُ ضمنَ نحوِ النصِّ. وثانيهما: أنَّ النحويين في حديثهم عن الحذفِ بالأشكالِ السابقةِ خطوا خطواتٍ واسعةً أثناءَ تحليلاتهم للتركيبِ الكلامية، وجاءتْ هذه التحليلاتُ على هذا النحو: البحثُ عن الدليلِ الذي يدلُّ على المحذوفِ. وربطُ المحذوفِ بالمقامِ الخارجيِّ - علمُ السامعِ - وربطُ الحذفِ بالغرضِ الذي لأجلهِ جاءَ الحذفُ - السبكِ -.

وأما الأخريان الجزئيتان، فأولهما: لقدَ تطرقَ النحاةُ الأوائلُ إلى الاحتباكِ من خلالِ طرحِ الأمثلةِ وتحليلها، فقدَ ظهرَ أنَّ الاحتباكِ البلاغيَّ عندَ الزركشي لا يختلفُ عمَّا أثارَ في المباحثِ النحويةِ السابقةِ، وهذا يقودنا إلى الاعترافِ بوجودِ الاحتباكِ عندَ النحاةِ. ولقدَ أظهرَ النحاةُ أنَّ الربطَ - السبكِ - بينَ الجملِ من خلالِ التقديرِ بينَ الجملتينِ المتقابلتينِ هو الهدفُ الأسمى لهذا النوعِ من الحذفِ. وأنَّ صورةَ النحوِ الكامنةَ عندَ بعضِ الدارسينَ المعاصرينَ تختلفُ عنَ صيرورتهِ الحقيقيةِ، فظهرَ أنَّ النحوَ العربيَّ لا يهتمُّ في الجملةِ بما تحويه منَ علاقةٍ بينَ

---

(١) هذا المصطلح من وضع الباحث.

المسندِ والمسندِ إليه فحسب، بل إنه يتعدى حدودَ الجملةِ منتقلاً إلى جملٍ لاحقةٍ أو سابقةٍ باحثاً عن دليلٍ يدلُّ على المحذوفِ. كما أنه لا يُوَظَرُ ضمنَ إطارِ منغلقٍ على مفرداتٍ وتراكيبٍ وقواعدَ، بل إنه يُطلقُ القواعدَ في فضاءٍ موقفِ الخطابِ.

- ٣ -

### الاعتدادُ بالمبنى العدميِّ

لقد نشأت في الخمسينيات من القرنِ السابقِ نظريةٌ حديثةٌ سُميتُ بالنظريةِ التحويليةِ نظراً لها تشومسكي في كتابه المشهور (Syntactic Structures)، وتقومُ نظريتهُ على أساسٍ مهمٍّ هو الاعترافُ بوجودِ تركيبٍ باطني أو بنيةٍ عميقةٍ لكلِّ جملةٍ، وهذا التركيبُ هو الذي يفضي إلى المعنى المطلوبِ منَ الجملةِ. وهو في هذا يعطي اعتباراً هاماً للأساسِ العقليِّ في دراسةِ الصيغِ والتراكيبِ النحويةِ.

وقد تطرَّقَ التحويليونَ إلى مجموعةٍ منَ القضايا النحويةِ التي عدَّها الوصفيون نقاطَ ضعفٍ في اللغةِ، وهذه القضايا هي: الحذفُ، والزيادةُ، وإعادةُ الترتيبِ، وما يتصلُّ بها منَ قضايا التقديرِ والأصليةِ والفرعيةِ والعاملِ<sup>(١)</sup>.

وقد قامَ التحويليونَ بتفسيرِ ظاهرةِ الحذفِ تحتَ مسمى قواعدِ الحذفِ الإجماريِّ - الحذفُ الواجبُ في النحوِ العربيِّ - فقرروا أنَّ الجملةَ ليستُ صحيحةً نحويّاً إذا ظهرَ المحذوفُ المقدرُّ - البنيةُ العميقةُ - في الكلامِ - البنيةُ السطحيةُ - ومنَ الأمثلةِ التي طرحها التحويليونَ هذا المثالُ:

Marvin expects to win the Game.

مارفن يأملُ أن يفوزَ باللعبةِ.

---

(١) الزجاجي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٧، ص ١٤٥.

فهذه الجملة احتوت على فعلين (win) و (expects)، ولكنها تحتوي على فاعلٍ واحدٍ للفعلِ (win). فالبنية العميقة للجملة السابقة هي:

Marvin expects Marvin to win the Game.

وهذه البنية العميقة تركيبٌ غير نحوي من منظورِ التحويليين<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمدَ باحثون معاصرونَ على هذه النظرية لتشكيل مجموعة القواعدِ النحويةِ النصيةِ التي تُنظِّمُ عالمَ النصِّ<sup>(٢)</sup>، ثم قامَ بعضُ العلماءِ بالدعوة إلى إقامةِ علمٍ يدعى "نحو النص" يرونَ فيه أنَّ التحليلَ لا يتوقفُ عندَ التحليلِ التركيبيِّ للجملةِ، فالجملةُ عندهمُ هي المقولةُ الأساسيةُ في النظرية اللغويةِ، غيرَ أنَّ النصَّ هو الوحدةُ الأساسيةُ للاتصالِ<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا فالنصُّ عندهم "نسيجٌ من الكلمات المترابطة بعضها ببعضٍ، وهذه الخيوطُ تجمعُ عناصره المختلفةَ والمتباعدةَ في كلِّ واحدٍ هو ما نطلقُ عليه مصطلحَ النصِّ"<sup>(٤)</sup>.

وحتى يكونَ النصُّ وحدةً مستقلةً في ذاتها تصلحُ أن نطلقَ عليه "النصَّ" من اللزَامِ أن تتوافرَ فيه مجموعةٌ من المعاييرِ التي نطلقُ عليها المعاييرَ النصيةَ، وهذه المعاييرُ: أولها: السبكُ. ثانيها: الالتحامُ. ثالثها: القصدُ. رابعها: القبولُ. خامسها: رعايةُ الموقفِ. سادسها: التناصُّ. سابعها: الإعلاميةُ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) Falk Julia. Linguistics and language. 200-201

(٢) شبلنر، برنر، علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة محمود جاد الرب، ط١، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ١٠٤.

(٣) بحيري سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان، ١٩٩٧، ص ٢٣٨.

(٤) الزناد الأهر، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، ط١، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣، ص ١٢. فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي، ترجمة: عبدالقادر قنيني، ٢٠٠٠، ص ٢١.

(٥) روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ص ١٠٣-

وقد تطرّق النصيون المحدثون إلى مصطلح السبكِ موضحين مفهومه، ومبينين أدواته، ومبرزين عوامله وشروطه<sup>(١)</sup>، غير أنّ النصيين العرب لم يتفقوا حول المصطلح العربيّ المقابل له، فتعددت مصطلحاته بتعدد الدراسات النصية، ومن تلك المصطلحات الاتساق، والانسجام، والترابط، والتماسك، والتضام.

وأما مفهومه عندهم فهو: "علاقة أو مجموعة علاقات عامة مكونة للنص، يتعرض بعضها لقيود حين يندمج في بنية الجملة؛ لأنّ الشرط النحويّ لوجود الجملة يضمن بلا شكّ انسجام أجزاء النصّ لتكون نصاً"<sup>(٢)</sup>.

وللسبكِ وظائف متعددة، فهو العنصرُ الأساسيُّ في تشكيلِ النصوصِ وتفسيرها؛ لأنه يعملُ على جعلِ الكلامِ مستقراً وثابتاً ومُبعداً الشّتاتِ عن بنية المعلومات، فالسبكُ يساعدُ القارئَ على فهمِ النصّ عن طريقِ متابعةِ عناصرِ الترابطِ - عبرِ النصّ - التي تمكنه من فهمِ البياضاتِ الضروريةِ بينِ السطورِ<sup>(٣)</sup>.

وقد دُرِسَ السبكُ من جهةِ التطبيقِ عندَ جملةٍ منَ الباحثينِ النصيينِ على وفقِ تقسيماتِ ( هاليداي ورقية حسن)؛ إذ قسما السبكِ قسامين<sup>(٤)</sup>: السبكُ النحويّ، والسبكُ المعجميّ، وقد ضمَّ السبكُ النحويّ: الإحالة، والاستبدال، والحذف، والوصل، وقد ضمَّ السبكُ المعجميّ: التكرار، والمصاحباتِ المعجمية.

---

(٢) ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ)، البرهان في إعجاز القرآن، أحمد مطلوب، ٢٠٠٦، ص ١٨.

(٣) بلحوت شريفة، الإحالة دراسة نظرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٨٣.

(٤) حسام أحمد فرج، نظرية علم النص، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٨٠.

(١) الإحالة دراسة نظرية، المرجع السابق، ص ٧٧. خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز العربي، ٢٠٠٦، ص ٢٤ - ٢٥.

## الحذف من منظور علماء النصّ

لا فرق في مفهوم الحذف بين علماء التراث العربي ونحو النصّ، ف(بوجراند) يرى أنّ الحذف - يسمى عندهم اعتداداً بالمبنى العدميّ ( Zero Morpheme) - هو "استبعادُ العباراتِ السطحيةِ التي يمكنُ لمحتواها أن يقومَ في الذهنِ، أو أن يوسّعَ، أو يعدلَ بوساطةِ العباراتِ الناقصةِ"<sup>(١)</sup>.

ونكرَ هاليداي "أنّ الحذفَ علاقةٌ داخلَ النصّ، وفي معظمِ الأمثلةِ يوجدُ العنصرُ المفترضُ في النصّ السابقِ، وهذا يعني أنّ الحذفَ علاقةٌ قبليةٌ، مثالُ ذلك: هل كنتَ تسبحُ؟ نعم. فالحذفُ من الجملةِ الثانيةِ (كنتُ أسبحُ)"<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكرَ كريستال أنّ الحذفَ هو حذفُ جزءٍ من الجملةِ الثانيةِ، يدلُّ عليها دليلٌ في الجملةِ الأولى، ومثالُ ذلك: أينَ رأيتَ السّيّارةَ؟ في الشارعِ، فالحذفُ من الجملةِ الثانيةِ "رأيتها"<sup>(٣)</sup>.

وعندي أنّ هذين المثالين - مثال هاليداي وكريستال - لا يختلفانِ مطلقاً عما أثارَ عندَ النحاةِ في مبحثِ النحوِ ولا سيما عندما تحدثوا عن حذفِ الخبرِ كما ظهرَ سابقاً.

ويرى النصّيون أنّ الحذفَ من خصائصِ اللغةِ التي تكسبُها الرونقَ والألقَ من خلالِ الاختصارِ والاقتصادِ. ويؤدي إلى الإيجازِ وسرعةِ الإتاحةِ في الوقتِ

(٢) النص والخطاب والإجراء، المرجع السابق، ص ٣٠١.

(٣) الإحالة دراسة نظرية، المرجع السابق، ص ٧٧.

(4) D.Crystal, The Cambridge Encyclopedia of language. Cambridge university.press.1987 .p.119

الذي يقطع من البنية السطحية بشدة<sup>(١)</sup>. كما يمكن أن تُحذف أدوات الربط؛ مما ينتج نوعاً من سرعة الإيقاع وديناميكية التعبير<sup>(٢)</sup>.

وللحذف - عند علماء النص - أثر بارز في توجيه صياغة الكلام، وهذا عائد إلى النص نفسه، بوصفه رسالة في المقام الأول، فالمحذوف من النص يتعلق بطرفي التواصل<sup>(٣)</sup>، ويشكل الحذف جزءاً من عملية الفهم والتفسير عن طريق تفاعل المتلقي مع القائل، فعندما نقوم بحذف أحد العناصر اللغوية المشكّلة للحدث الكلامي نُشكّل - حينئذٍ - دافعاً للمتلقي إلى تعقب المحذوف وإدراكه ذهنياً؛ للوصول إلى الاكتمال النحوي، ويؤدي هذا العمل إلى أعمال الفكر وتنشيط العقل والخيال المفضية إلى تثبيت المعنى وترسيخه<sup>(٤)</sup>.

وقد اهتم النصيون بوجود الدليل المقالي والمقامي في الحذف، فأهمية وجوده تكمن في كونه يحقق المرجعية بين المذكور والمحذوف في أكثر من جملة ويحقق التماسك بين جملة أو مجموعة من الجمل<sup>(٥)</sup> فالحذف لا يخلف أثراً؛ إذ لا يحلّ بدل المحذوف شيء، فنجد في الجملة الثانية فراغاً بنيوياً، يهتدي القارئ إلى ملئه اعتماداً على ما ورد في الجملة الأولى أو النص السابق، والحذف على مستوى الجملة الواحدة غير مهم في الاتساق النصي، ويجب البحث عنه من خلال الجمل وليس داخل الجملة الواحدة<sup>(٦)</sup>.

(١) النص والخطاب والإجراء، المرجع السابق، ص ٣٤٥.

(٢) فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، ط١، لبنان، ١٩٩٦، ص ٢٦٧.

(٣) محمد عبدالباسط، النص والخطاب قراءة في علوم القرآن، القاهرة، الآداب، ٢٠٠٩، ص ١٨٥.

(٤) محمد صلاح زكي، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٢٠.

(٥) علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٠٨.

(٦) لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

وقد تطرق روبرت دي بوجراند إلى هذا الموضوع وأطلق عليه "التكافل النحوي" ( Grammatical Dependency )، وقال في ذلك: إذا فهمنا الوحدة السطحية للكلام بأنها التكافل النحوي بين عنصرين لا يمكن لأحدهما على الأقل أن يستقل بالإفراد، فينبغي للحذف عندئذ أن يعرف بوساطة عنصرٍ تركيبِيٍّ غير مرتبطٍ بما حوله... وأنّ البنيات السطحية في النصوص غير مكتملة غالباً بعكس ما قد يبدو في تقدير الناظر... وأنه من غير المعقول بالنسبة للناس أن يحولوا كلَّ شيءٍ يقولونه أو يفهمونه إلى جمليّ كاملة، فلو فعلوا ذلك لكان أولى بهم أن يتكلموا بجمليّ تامة أكثر كثيراً مما يفعلون، فالاكتمال النحويّ ينتج تراكيب لا فائدة فيها ولا وضوح<sup>(١)</sup>.

وللحذف عند النصيين أساليبٌ متعددة، منها<sup>(٢)</sup>: **الإشغال**: وهو ينتج نوعاً من سرعة الإيقاع ودينامكية التعبير. و**الاختيار**: وهو حذف بعض المعلومات وإبقاء بعضها الآخر مع مراعاة وضوح العلاقة بين المحذوف والمتروك. و**التعميم**: ويقتضي بحذف بعض البيانات الجوهرية. و**التكوين**: ويهدف إلى اختزال مجموعة من التراكيب وتكوينها من جديد في جملة واحدة.

ولعلّ الأساليب السابقة تحتاج إلى دينامكية محددة حتى تؤدي وظيفة السبك النصي، ولهذا يرى النصيون أنّ هذه الدينامكية لا يمكن أن تؤدي تلك الوظيفة إلا بنوع واحد من الحذف، وهو الاعتداد بالمبنى العدمي.

---

(٢) النص والخطاب والإجراء، المرجع السابق، ص ٣٤١-٣٤٢.

(٣) بلاغة الخطاب، المرجع السابق، ص ٢٧٦ و ص ٣٣٤-٣٣٥.

وقد قسم هاليداي ورقية حسن الحذف النصي إلى ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup>: أولها: الحذف الاسمي، ثانيها: الحذف الفعلي، ثالثها: الحذف القولِي.

وقد عدّ النصيون الاشتغال النحوي من قبيل الحذف النصي؛ خاصة إذا أعملت الثاني اعتماداً على توضيحه اللاحق للأول؛ فتحذف اللاحق منه، وهذا النوع ينتج نوعاً من سرعة الإيقاع وديناميكية التعبير<sup>(٢)</sup>.

ويقوم الحذف على سبك النصّ معتمداً على ثلاثة أسس، وهي<sup>(٣)</sup>:

١- التكرار بعد تقدير المحذوف.

٢- المرجعية بين العنصر المحذوف والعنصر المذكور، وتكون قبلية أو بعدية أو مقالية أو مقامية.

٣- وجود قرينة أو دليل يشير إلى العنصر المحذوف.

ونرى كثيراً من النصيين المعاصرين من يتبنون مقولة مفادها "أنّ الدليل اللفظي في الحذف النصي يغاير ذلك الموجود في الاحتباك النحوي والاحتباك البلاغي؛ إذ إن الأول لا يدور في حدود الجملة بل يتعدى حدودها؛ منتقلاً إلى جملة سابقة أو لاحقة، في حين أنّ الثاني يتفوق في حدود المسند والمسند إليه"<sup>(٤)</sup>.

ويرفض الباحث هذا الرأي جملة وتفصيلاً؛ لما تحصل لديه من أدلة نقلية تنظيرية أم تطبيقية ساقها في المطلب الأول والثاني توصل من خلالها إلى تجاوز

(١) لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المرجع السابق، ص ٢١.

(٢) بلاغة الخطاب، المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٣) عزة شبل (٢٠٠٧) علم لغة النص بين النظرية والتطبيق، ط ١، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ١٧٢.

(٤) بلحوت شريفة (٢٠٠٧)، الإحالة دراسة نظرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص ٨٣.

النحو العربيّ والبلاغة العربية البحث في الجملة الواحدة إلى البحث بالتماسك التركيبي.

وقد دأب كثير من الدارسين المعاصرين<sup>(١)</sup> على استكناه مظاهر السبك النصي ومنها الحذف النصي، وقد اتخذوا من سور القرآن، والأحاديث الشريفة، والخطب نماذج تطبيقية، وقد فاضت هذه الدراسات بالأمثلة التطبيقية على الحذف النصي التي تتوافق والأمثلة التي طرحها المنظرون ككريستال وهاليداي ورقية حسن.

وفي نهاية هذا المطلب يظهر لنا أن الاعتداد بالمبنى العدمي يسهم في تحقيق الترابط النصي للنصوص من إثارة الذهن في تقدير المحذوف وملء فراغات في النص، فينتج عنها تكرار واضح بين الدليل المذكور العنصر المحذوف، والمرجع العائدة إلى المذكور، ويلمس معها المتلقي ترابطاً واضحاً بين جمل النص.

### الخلاصة

ولعلّ صفة القول في هذا البحث تتجلى بما يلي:

أولاً: لقد وجد في التراث النحوي العربي الكثير من الإشارات التي ترمي إلى تماسك النص داخلياً والمتمثل بربط الجمل مع بعضها بعضاً، وتماسك النص خارجياً

---

(٢) الهواوشة، محمود، أثر عناصر الاتساق في تماسك النص سورة يوسف مثلاً، ط١، عمان، دار عماد الدين، ٢٠٠٩م. أبو زبيد عثمان، نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية، ط١، الأردن، عالم الكتب، ٢٠١٠م. أحمد حسين حيال، السبك النصي في القرآن الكريم دراسة تطبيقية في سورة الإنعام، رسالة ماجستير، العراق، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠م.

والمتمثل بربط النصّ بالسياق والمتغيرات الخارجية. وعلى هذا فالبحث يرفض رأي مَنْ قَالَ: إِنَّ النَحْوَ الْعَرَبِيَّ يَهْتَمُّ فَقَطْ بِالْحَذْفِ الْمَتَّقِ بِحُدُودِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْمَسْنَدِ وَالْمَسْنَدِ إِلَيْهِ. وَيَتَّبِعِي رَأْيَ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَحْوَ الْعَرَبِيَّ تَجَاوَزَ الْحَدِيثَ عَنِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ لِيَصِلَ إِلَى الْبَحْثِ فِي التَّرَابُطِ بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَالْجُمْلَةِ الْآخَرَى مِنْ جِهَةٍ، وَالْجُمْلَةِ وَسَيَاقِهَا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

ثانياً: لقد وُجِدَ فِي التَّرَاثِ النَحْوِيِّ لِمَبْحَثِ الْحَذْفِ أَنَّ هُنَاكَ الْعَدِيدَ مِنَ الْمَسَائِلِ النَحْوِيَّةِ الَّتِي تَلْزَمُ أَوْ تَجِيزُ لِلْمَتَكَلِّمِ أَنْ يَحْذِفَ بَعْضَ عُنَاوِرِ الْحَدِيثِ الْكَلَامِيِّ لِذَلِيلِ مَقَالِي سِبْقَهُ أَوْ يَلْحَقُ بِهِ، وَغَالِباً مَا يَكُونُ الْمَحْذُوفُ الْمَقْدَرُ هُوَ نَفْسُهُ الذَّلِيلُ الْمَذْكُورُ، وَبِنَاءِ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَشْكَلُ مَرْجِعِيَّةً تَسْهَمُ فِي الرِّبْطِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ. وَهَذِهِ الْأُمُورُ شَكَلَتْ الْأَسَاسَ الْمَتِينِ لِلِاحْتِبَاكِ الْبَلَاغِيِّ وَلِنَحْوِ النَّصِّ. بَلْ إِنَّا نَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ: إِنَّ الْبَلَاغِيَّيْنَ انْحَصَرَ جَهْدُهُمْ فِي وَضْعِ مِصْطَلَحٍ لِمَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النَحْوِيُّونَ الَّذِينَ سَبَقُوهُمْ بِخَطَوَاتٍ وَاسِعَةٍ، وَهَذَا الْأَمْرُ يَقُودُنَا إِلَى أَمْرَيْنِ: الْأَمْرَ الْأَوَّلِ: الْإِعْتِرَافُ بِوُجُودِ الْإِحْتِبَاكِ النَحْوِيِّ. وَالْأَمْرَ الثَّانِي: إِنَّ الْمُنْظَرَيْنِ لِنَحْوِ النَّصِّ اعْتَمَدُوا عَلَى مَقُولَاتِ النَحْوِيِّينَ الَّتِي طَوَّرَهَا الْبَلَاغِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِمْ.

ثالثاً: لَمْ يَتَّفَقِ الْبَلَاغِيُّونَ عَلَى مَا هِيَ الْإِحْتِبَاكِ الْبَلَاغِيِّ، فَظَهَرَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَجُوبُ وَجُودِ جُمْلَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ، وَيَحْدُثُ الْحَذْفُ فِي كِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ عَلَى أَنْ يَدُلَّ أَحَدُ عُنَاوِرِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى عَلَى الْمَحْذُوفِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ وَأَنْ يَدُلَّ أَحَدُ عُنَاوِرِ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ عَلَى الْمَحْذُوفِ فِي الْجُمْلَةِ الْأُولَى. وَظَهَرَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْإِحْتِبَاكَ تَقَابُلُ جُمْلَتَيْنِ، وَيَحْدُثُ الْحَذْفُ فِي أَحَدِهِمَا عَلَى أَنْ يَدُلَّ ذَلِيلٌ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَّةِ عَلَى الْمَحْذُوفِ.

رابعاً: إِنَّ الْمِصْطَلَحَاتِ الثَّلَاثَةَ "الِاحْتِبَاكِ الْبَلَاغِيِّ" وَ"الِاحْتِبَاكِ النَحْوِيِّ" وَ"الِاعْتِدَادَ بِالْمَبْنَى الْعَدْمِيِّ" تَتَّفَقُ فِي أَغْلِبِ الْجَزْئِيَّاتِ الْمَكُونَةِ لَهَا، فَقَدْ وَجِدَتْ

الدراسة أن المفهوم العام والشروط والأسباب والفوائد والأنواع في جملها في تلك  
المصطلحات تتشرك في الحذف والتقابل والتكرار والربط والدلالة.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار الفكر، ٢٠٠٠.
- أبو المكارم علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣.
- أبو المكارم، علي، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨.
- أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، ط١، القاهرة، ١٩٩٨.
- أبو زنيد عثمان، نحو النص إطار نظري ودراسات تطبيقية، ط١، عالم الكتب، الأردن، ٢٠١٠.
- أبو موسى، محمد، خصائص التركيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعنى، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ابن أبي الإصبع المصري (٦٥٤هـ)، البرهان في إعجاز القرآن، أحمد مطلوب، ٢٠٠٦.
- ابن الأثير، (٦٣٧ هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب، تحقيق: أحمد الحوفي، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٣.
- أحمد حسين حيال، السبك النصي في القرآن الكريم دراسة تطبيقية في سورة الأنعام، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١١.
- الأزهري، خالد بن عبدالله (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، ط٢، المطبعة الأزهرية.

- الإستراباذي، محمد (٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن، طهران.
- الأشموني علي (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٨.
- الألويسي، محمود (١٣٤٢هـ)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، القاهرة، ١٣٤١هـ.
- الألويسي، شهاب الدين (١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن والسبعة المثاني، إدارة الطباعة المنبرية، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.
- الأنباري أبو البركات (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣.
- بحيري سعيد حسن، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة لبنان، ١٩٩٧.
- البغدادي عبدالقادر (١٠٩٣هـ)، خزنة الأدب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.
- البقاعي، برهان الدين (٨٥٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.
- بلحوت شريفة، الإحالة دراسة نظرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.
- الثعالبي عبدالملك (٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط١، إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.

- الجرجاني، عبدالقاهر (٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٣.
- ابن جني، (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جني، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف، القاهرة، ١٩٩٩.
- ابن حجة الحموي، (٨٣٧هـ)، خزنة الأدب وغاية الأرب، شرح عصام شعيتو، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩١.
- حسام أحمد فرج، نظرية علم النص، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- الحموز، عبدالفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، الرشيد، الرياض، ١٩٨٤.
- الحنبلي أبو حفص (٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد، الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- خطابي محمد، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز العربي، ٢٠٠٦.
- الخطيب طاهر يوسف، المعجم المفصل في الإعراب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦.

- ابن دريد أبو بكر (٣٢١هـ)، المجتبي، د. محمد عبدالمعيد، حيدر آباد، ١٩٦٣.
- ديوان حسان بن ثابت، وليد عرفات، دار صادر، بيروت.
- الزجاجي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٧.
- الرماني، أبو الحسن (٣٨٤هـ)، النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله، ط٣، القاهرة، ١٩٥٦.
- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة.
- الزجاج إبراهيم بن السري (٣١١هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
- الزركشي، بدر الدين، (٧٩٤)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزعبط، سهام، الحذف والتقدير في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٠.
- الزناد الأزهر، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، ط١، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٣.
- ابن السراج، أبو بكر (٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط١، الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
- السكاكي، محمد (٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠.
- السمين الحلبي أبو العباس (٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دمشق.

- سيبويه، عمرو (١٨٠ هـ)، الكتاب، عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين (٩١١ هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تحقيق: عبدالحميد هندراوي، ط١، المكتبة الوقفية، مصر.
- السيوطي، (٩١١ هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٥.
- السيوطي، (٩١١ هـ)، التحرير في علم التفسير، تحقيق: فتحي عبدالقادر، دار المنار، القاهرة، ١٩٨٦.
- السيوطي، (٩١١ هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، دار الفكر.
- السيوطي، (٩١١ هـ)، المطالع السعيدة، تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجماعية، مصر، ١٩٨١.
- شبلنر، برند، علم اللغة والدراسات الأدبية، ترجمة محمود جاد الرب، ط١، الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.
- الشعراوي، محمد، المنتخب من تفسير القرآن الكريم، دار العودة، بيروت، ١٩٨٠.
- الشهاب الخفاجي (١٠٦٩ هـ)، عناية القاضي وكفاية الرازي، دار صادر، بيروت.
- الشنقيطي، محمد الأمين (١٣٩٣ هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٩٩٥.

- ابن الصائغ، (٧٢٠هـ)، اللوحة في شرح الملحمة، تحقيق: إبراهيم بن سالم، ط١، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤.
- طاهر حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للنشر، ١٩٨٢.
- الطوسي، الفضل بن الحسن (٥٤٨هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، ط١، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩.
- عزة شبل، علم لغة النص بين النظرية والتطبيق، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ابن عصفور، علي (٦٩٩هـ) ضرائر الشعر، تحقيق: إبراهيم محمد، ط١، القاهرة، ١٩٨٢.
- ابن عقيل، عبدالله (٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين، دار صعب.
- الغرناطي، جعفر، طراز الحلة وشفاء الغلة، تحقيق: رجاء السيد الجوهري، مؤسسة الثقافة، الإسكندرية.
- ابن فارس الرازي (٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٩هـ.
- فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي، ترجمة: عبدالقادر قنيني، ٢٠٠٠.
- الفراء، يحيى بن يزيد (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد النجار، ط٢، القاهرة، ١٩٨٠.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (١٧٠هـ)، العين، دار صادر، بيروت.

- فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، ط١، لبنان، ١٩٩٦.
- الفقي صبحي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠.
- القزويني، القزاز (٤١٢هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: محمد زغلول، المعارف، مصر.
- القزويني، محمد (٧٣٩هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكفوي، أبو البقاء (١٠٩٤)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، الرسالة، ١٩٩٨.
- ابن مالك، جمال الدين (٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كمال، دار الكتاب العربي.
- المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق، القاهرة، ١٩٩٤.
- محمد صلاح زكي، البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، مصر، ٢٠٠٧.
- محمد عبدالباسط، النص والخطاب قراءة في علوم القرآن، الآداب، القاهرة، ٢٠٠٩.
- محمود بن عبدالرحيم (١٣٧٦هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مؤسسة الإيمان، دمشق، ١٤١٨هـ.
- مصطفى عبدالسلام، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، دار القرآن، القاهرة.

- المصطفى عواطف، الدلالة السياقية عند اللغويين، ط ١، دار السياب، لندن، ٢٠٠٧.
- ابن مضاء (٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.
- المطعني، عبدالعظيم، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، ط ١، مكتبة وهبة، ١٩٩٢م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (٧١١هـ)، لسان العرب، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩.
- الموسى، نهاد، الصورة والصورورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، منزلة السياق في نظرية النحو العربي، الشروق، ٢٠٠٣.
- ابن النحاس، أحمد بن محمد (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، ٢٠٠٥.
- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: يوسف البقاعي، ط ١، دار الفكر، ٢٠٠٣.
- الهواوشة، محمود، أثر عناصر الاتساق في تماسك النص سورة يوسف مثلاً، ط ١، دار عماد الدين، عمان، ٢٠٠٩.
- ابن يعيش، يعيش بن علي (٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

- D.Crystal, The Cambridge Encyclopedia of language. Cambridge university.press.1987
- Falk Julia. Linguistics and language.1995. 200-201

## إنتاج الأصوات عند العلماء العرب القدماء وصلته بالوترين الصوتيين

د. جعفر نايف عبابنة/ عضو مجمع اللغة العربية الأردني

### حمزة إبراهيم النادي

ارتبطت أوضاع الوترين الصوتيين منذ نشأة الدراسات الصوتية الحديثة بعملية التصويت أو إنتاج الأصوات اللغوية، وعلى وجه التحديد بالسمتين الصوتيتين المميزتين، وهما الجهر والهمس. وقد عُرّف الجهر بأنه اهتزاز الوترين الصوتيين عند إنتاج بعض الأصوات وهي المسماة بالمجهورة، وعُرّف الهمس بأنه عدم اهتزازهما عند إنتاج الأصوات المسماة بالمهموسة<sup>(١)</sup>. ومن المعروف في علم الأصوات أنّ أول من اكتشف علاقة الوترين الصوتيين بالجهر والهمس هو العالم أنطون فرين<sup>(٢)</sup>.

والسؤال الذي يحاول هذا البحث الإجابة عنه: هل عرف العلماء العرب القدماء عمل الوترين الصوتيين في إنتاج الأصوات اللغوية؟

ولا شك أنّ منطلق البحث في هذه المسألة هو عدد من المصطلحات المتصلة بالخط، ذكرها القدماء واختلف بعض الباحثين المحدثين في تحديدها بدقة في جهاز النطق.

---

(١) انظر مثلاً: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، ١٩٨٤م، (٢١). وصبري المتولي، دراسات في علم الأصوات، دار زهراء الشرق، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٦م. ص: (٥٥). وداود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، دار جريب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٠م (٢/٤٢).

(٢) انظر: سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، دار عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠م، (١٣٢)، وفوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، نشر وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٩م، (٦٧).

وهذه هي المصطلحات التي أشار بها القدماء إلى الوترين أو فتحة ما بينهما  
(فتحة المزمار) مرتبةً ترتيباً تاريخياً حسب أقدم مؤلف ذكرها أو أشار إليها:

١ - الشوارب

٢ - لسان المزمار

٣ - العضل المُطَبَّق للحنجرة

أما مصطلح (الشوارب) فقد رواه القدماء في كتب اللغة<sup>(١)</sup>، وذكرته العرب في  
بعض شعرها، وشرحه بعض نقاد الشعر، ونسبوا إليه الصوت في قول أبي ذؤيب:

صَخِبُ الشَّوَارِبِ، لا يزال كأنَّه عبدٌ، لآل أبي ربيعة، مُسَبِّعٌ<sup>(٢)</sup>.

فقد شرح المفضل الضبي الشوارب بأنها: (مخارج الصوت في أقصى  
الحلق)<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر مثلاً: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ)، كتاب العين، (تحقيق: الدكتور مهدي  
المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي)، دار الهلال، بغداد، ١٩٨٥م، (٦/ ٢٥٨). وانظر كذلك: ابن  
دريد (ت ٣٢١ هـ)، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، جوهرة اللغة، (تحقيق: رمزي منير بعلبكي)،  
دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، (١/ ٢٩٠). وانظر أيضاً: ابن فارس (ت  
٣٩٥ هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المقاييس في اللغة، (حققه: شهاب الدين أبو  
عمرو)، دار الفكر، بيروت، د. ت، (ص: ٥٥٨). وانظر: ابن منظور (ت ٧١١ هـ)، أبو الفضل  
جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م، (٨ /  
٤٦).

(٢) البيت من اختيارات الضبي (توفي نحو ١٦٨ هـ)، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم، المفضليات،  
(تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة العاشرة،  
١٩٩٤م، (٤٢٢)، والبيت كما في المتن لأبي ذؤيب الهذلي من عينيته المشهورة: (أمن المنون وربها  
تتوجع)، وقد استشهد بالبيت عدد من علماء اللغة كصاحب العين (٦/ ٢٥٨) وابن فارس (٥٥٨) وابن  
منظور (٨ / ٤٦).

والحجزة عند القدماء تدخل في أقصى الحلق وتعد منه، وقد ذكروا أن مخرج الهمزة من أقصى الحلق<sup>(٢)</sup>، وثبت عند المحدثين أن مخرجها من فتحة ما بين الوترين (فتحة المزمار)، وهذا يدل على أن موقع الشوارب في فتحة المزمار.

ولم يذكر الشوارب من المحدثين أو يشر إليها - فيما نعلم - غير عبدالرحمن الحاج صالح<sup>(٣)</sup> وعلي النعيم<sup>(٤)</sup>، وقد فسرها عبدالرحمن الحاج صالح بلسان المزمار وهو يريد (فتحة ما بين الوترين الصوتيين)، وفسرها علي النعيم بالوترين الصوتيين دون أن يشرح كل منهما أسباب ترجيحه للتفسير الذي أتى به. ولا نرى كبير فرق بين التفسيرين، لأن انقباض فتحة المزمار وانبساطها وأثر ذلك في عملية التصويت ناتج عن حركة الوترين الصوتيين. وفي ظنّ علي النعيم أنّ عبدالرحمن الحاج صالح يقصد بلسان المزمار (الغصمة) كما هو معروف لدى أغلب علماء الأصوات المحدثين، لكنّ الناظر جيداً في الصورة التي وضع فيها عبدالرحمن الحاج صالح موقع الشوارب يدرك أنه يقصد فتحة ما بين الوترين الصوتيين التي تعرف بفتحة المزمار عند المحدثين، ولسان المزمار عند المتقدمين كما سيأتي تفصيله<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الأبنباري (ت ٣٠٤ هـ)، أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار، شرح المفضليات، (حققه: كارلوس يعقوب لايل)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م، (٨٥٨).

(٢) انظر مثلاً: ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، التمهيد في علم التجويد، (حققه: الدكتور علي حسين البواب)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م، (١٠٦/١).

(٣) عبدالرحمن الحاج صالح، "تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل"، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، (١٩٨٥م)، (١١٢).

(٤) علي عبدالله أحمد النعيم، الوتران الصوتيان وتحليل وظائفهما النطقية في دراسة أصوات اللغة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، (١٩٨٩م) (٤٠ - ٤١).

(١) عبدالرحمن الحاج صالح (١١٢).

ومما جاء في شرح الشوارب في اللسان:

(لها قَصَبٌ منه يَخْرُجُ الصوت) (١).

(عروقٌ مُحْدِقَةٌ بالحلقوم، يقال: فيها يقع الشَّرْق) (٢).

وتشير العبارة الأولى إلى أن الشوارب مصدر لإنتاج الصوت، وهي تؤيد ما قاله المفضل الضبي في شرح الشوارب (مخارج الصوت في أقصى الحلق)، ولا تحتمل هذه العبارة أن يكون المقصود بالشوارب لسان المزمار على معناه عند المحدثين الذي يدل على الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى التنفس عند البلع وتغلق مجرى البلع عند التنفس، وتسمى أحياناً (الغصمة)؛ فهذه الصفيحة لا يصح أن ينسب إليها الصوت لأن دورها المحدود في إنتاج الصوت لا يجعل منها مخرجاً لإنتاجه كما قال المفضل الضبي. على أن بعض المحدثين نفى أن يكون لها دور في عملية التصويت (٣)، اكتفاءً بوظيفتها الحيوية وهي منع دخول الطعام والشراب إلى الرئتين (٤).

والعبارة الثانية التي جاءت في اللسان تدل دلالة واضحة على أن المراد بالشوارب عندهم الوتران الصوتيان، ويُعرَف ذلك بشرح مفردات هذه العبارة كما ورد في اللسان نفسه.

---

(٢) ابن منظور (٨ / ٤٦).

(٣) المصدر نفسه الصفحة نفسها.

(٤) انظر: ياسر الملاح، الأصوات اللغوية، مركز الأبحاث الإسلامية، القدس، ١٩٩٠م، ص: (٢٨).

(٥) يجعل غانم قَدّوري الحمد لها دوراً في نطق الأصوات الحلقية، انظر: غانم قَدّوري الحمد، "وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد السابع والسبعون، (٢١)، كما يجعل سعد مصلوح لها دوراً محدوداً يقتصر على تكييف الرنين، انظر سعد مصلوح (١٠٩).

فالحلقوم كما نقله صاحب اللسان عن ابن سيده (مجرى النفس والسعال من الجوف، وهو أطباق غضاريف، ليس دونه من ظاهر باطن العنق إلا جلد، وطفه الأسفل في الرئة، وطفه الأعلى في أصل عكدة اللسان، ومنه مخرج النفس والريح والبصاق والصوت)<sup>(١)</sup>. والعروق تعني أصول الشيء التي تمده كالجذور للشجر، وتشبيه الشوارب بالعروق دالٌّ على شبهها بها في شكلها وهيئتها إضافة إلى دلالاته على شبهها بها في تركيبها؛ فعروق الشجر (ريانة مكتتزة ترفُّ يقطر منها الماء)<sup>(٢)</sup>، ويحيط بهذه العروق غلاف خارجي يحمي الماء الذي فيها، وكذلك الوتران الصوتيان يتكونان من طبقة صدفية جلدية تحفظ الوترين على هيئة ثابتة (نظرًا لأن الأجزاء التالية لها مكونة إلى حد كبير من مادة هلامية [مخاطية] ليست ذات شكل ثابت)<sup>(٣)</sup> وقد ثبت أنَّ للوترين عُددًا تزودهما بمادة مخاطية تقوم مقام الزيت والشحم للمحركات<sup>(٤)</sup>.

وهذه العروق محدقة بالحلقوم أي أنها مستديرة محيطة به، قال في اللسان: (حدق به الشيء وأحدق: استدار... وكل شيء استدار بشيء وأحاط به فقد أحدق به)<sup>(٥)</sup> والوتران الصوتيان كما ورد عند عبدالرحمن أيوب<sup>(٦)</sup> يتكونان من عضلة بارزة تحيط بالفراغ الحنجري الذي يدخل في الحلقوم عند القدماء (كما تحيط الشفتان بفراغ الفم).

(١) ابن منظور (٢٠٢/٤).

(٢) المصدر نفسه (١١٦/١٠).

(٣) عبدالرحمن أيوب، الكلام إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، (١٩٨٤م)، (١١٢).

(٤) علي عبدالله أحمد النعيم (٥٣).

(٥) ابن منظور (٦١/٤).

(٦) عبدالرحمن أيوب (١١٠).

والشَّرْقُ عند العرب غالبًا ما يكون بالريق والماء ونحوهما من كل مائع،  
والشجى مثله إلا أنه غالبًا ما يكون بالعظم واللقمة ونحوهما من كل جامد،  
والغصص يعم الشَّرْق والشجى<sup>(١)</sup>، وقد يطلق كل من اللفظين ويراد به الآخر.

وقد نصَّ صاحب اللسان على أن الشرق يقع في الشوارب، سواء كان بالماء  
على ما هو الغالب عند إطلاق لفظه أو بغير الماء. وقد جاء في موقع الصحة  
الطبية الإلكترونية العالمي (emedicinehealth) أنَّ أشياء كبيرة كثيرة قد تعلق  
بمنطقة الأوتار الصوتية<sup>(٢)</sup>.

وأما لسان المزمار فيطلق في اصطلاح المتقدمين كالرازي وابن سينا وابن  
ملكا البغدادي على فتحة المزمار أي فتحة ما بين الوترين الصوتيين، ويطلق في  
اصطلاح المحدثين على تلك الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى البلع عند  
التنفس وتغلق مجرى التنفس عند البلع. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أنَّ ابن  
سينا ذكر شيئًا مغايرًا للسان المزمار سمَّاه (الجسم الشبيه بلسان المزمار)<sup>(٣)</sup> وأشار  
إليه الرازي وعلي بن العباس المجوسي قبل ابن سينا. وقد استنتجوا هذا من قول  
ابن سينا في قانونه: (وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار...  
وهذا الجرم الشبيه بلسان المزمار من شأنه أن ينضم وينفتح ليكون بذلك قرع

---

(١) انظر: العسكري (ت ٣٩٥ هـ) أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى  
ابن مهران، الفروق اللغوية، (حققه: بيت الله بيّات)، قم، إيران، مؤسسة النشر الإسلامي  
الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ، (٢٩٩).

(2) [http://www.emedicinehealth.com/choking/page2\\_em.htm](http://www.emedicinehealth.com/choking/page2_em.htm)

(٣) محمد صالح الضالع، علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،  
١٩٩٠م، (٦٠).

الصوت)<sup>(١)</sup>، والحديث هنا هو عن لسان المزمار نفسه لا عن شيء آخر، ففي بعض نسخ القانون زيادة (وهذا الجرم الشبيه بلسان المزمار من المزمار)<sup>(٢)</sup> فلسان المزمار في جهاز النطق مشابه للسان المزمار في آلة المزمار الموسيقية نفسها لا أن جهاز النطق يحوي جسمين الأول منهما لسان المزمار والثاني جسم شبيه بلسان المزمار، فكلمة المزمار الثانية وردت في نص ابن سينا السابق بمعناها اللغوي الحقيقي لا بالمعنى الاصطلاحي الخاص بجهاز النطق.

وقد ذكر الرازي في (الحاوي) لسان المزمار بعبارة (الجسم الشبيه بلسان المزمار) وعدّه الآلة الأولى للصوت دون أن يفصل الحديث فيه<sup>(٣)</sup>، وهذا يدل على أن هذا الجسم كان يُشبه بلسان المزمار دون أن يكون له اسم مشهور مصطلح عليه بين الأطباء، وبعد ذلك صار للأطباء طريقتان في الإشارة إليه: اختصاراً هذا الاسم بحذف كلمة الشبيه والاقتصار على لسان المزمار، أو ذكر العبارة كاملة (الجسم الشبيه بلسان المزمار). وقد سلك ابن سينا تينك الطريقتين معاً، فكان يختصر الاسم تارة كما في قوله: (وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار)<sup>(٤)</sup> ويذكر العبارة كاملة (أي الجسم الشبيه بلسان المزمار)

---

(١) ابن سينا (٤٢٨هـ) أبو علي الحسين بن عبدالله بن سينا، القانون في الطب، الطبعة الأولى (وضع حواشيه: محمد أمين الضناوي)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، (٢/٣٠٢).

(٢) انظر: منير تيسير الشطناوي، نظرات في علم الأصوات، من منشورات الجامعة الهاشمية، عمان، ٢٠٠٩م، (١١٧).

(٣) الرازي (٣١٣هـ) أبو بكر محمد بن زكريا، الحاوي في الطب، (اعتنى به: هيثم خليفة طعيمة)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، (١/٤٥٥).

(١) ابن سينا (٢/٣٠٢).

لدلالاتها على أصل التسمية تارة أخرى، ما يدل على أنّ هذه التسمية لم تكن بعدُ مشتهرةً بين أهل الطب. حتى إذا جاء ابن ملكا البغدادي استعمل مصطلح لسان المزمار مختصراً دون العبارة التي تدل على أصل التسمية<sup>(١)</sup>.

والدليل على أن الأطباء العرب يعنون بلسان المزمار فتحة ما بين الوترين الصوتيين أو ما يسمى بفتحة المزمار أنهم جعلوا للسان المزمار دوراً رئيساً في عملية التصويت، فقد عدّوه (الآلة الأولى للصوت)<sup>(٢)</sup> وأثّه (خلق لأجل التصويت)<sup>(٣)</sup> وأنه (الآلة التي يكون بها الصوت)<sup>(٤)</sup> و(أشرف آلات الصوت)<sup>(٥)</sup> ونسبوا إليه تكرار الضم والفتح لينتج الصوت.

قال ابن سينا في قانونه: (وخلق لأجل التصويت الشيء الذي يسمى لسان المزمار يتضايق عنده طرف القصبة ثم يتسع عند الحنجرة فيبتدئ من سعة إلى ضيق ثم إلى فضاء واسع كما في المزمار، فلا بد للصوت من تضيق المحبس.

---

(٢) ابن ملكا (ت ٥٤٧هـ) أبو البركات هبة الله بن علي بن ملكا البغدادي، المعتبر في

الحكمة، حيدر أباد، جمعية دار المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ، (٢/ ٢٦٤).

(٣) الرازي، (١/ ٤٥٠).

(٤) ابن سينا (٢/ ٣٠٢).

(٥) كما هي عبارة الزهراوي عند: عادل إبراهيم عبدالله أبو شعر، المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب، دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ. ولم نستطع الوقوف على المصدر الأصلي (١٤٠).

(٦) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وهذا الجُزْمُ الشبيه بلسان المزمار من شأنه أن ينضمَّ وينفتح ليكون بذلك قرع الصوت<sup>(١)</sup>.

وليس في الحنجرة شيء ينضمُّ وينفتح غير فتحة المزمار تبعاً لحركة الوترين الصوتيين. ويتلخَّصُ من هذا أن المراد بلسان المزمار عند المتقدمين فتحة ما بين الوترين الصوتيين التي تعرف الآن بفتحة المزمار.

وقد عرض أحد الباحثين المحدثين نص ابن سينا السابق على طبييِّين استشاريين في أمراض الأنف والأذن والحنجرة وأجمعاً أن ابن سينا إنما يتحدث عن الأوتار الصوتية، وليس عن الغضروف المسمى حديثاً بلسان المزمار. وذكر هذا الباحث أن الغضروف المسمى حديثاً بلسان المزمار أشار إليه ابن سينا وسمَّاه (الغضروف المتكئ على المجرى)<sup>(٢)</sup> ولو رجعنا إلى القانون ونظرنا في حديث ابن سينا عن هذا الغضروف لوجدناه كما ذكر تماماً، وهذا نص ابن سينا في قانونه:

(والازدراد لا يُجامع النَّفس لأن الازدراد يحوج إلى انطباق مجرى قصبه الرئة من فوق لئلا يدخلها الطَّعام المار فوقها ويكون انطباقها بركوب الغضروف المتكئ على المجرى)<sup>(٣)</sup>.

وقد سلك أبو الحسن المجوسي مسلك الرازي في التعبير عن لسان المزمار بالعبارة الدالة على أصل التسمية (الجسم الشبيه بلسان المزمار)، فقال: (... فأما صفة تجويف الحنجرة الذي يخترقه الهواء إلى داخل وإلى خارج فإنَّ فيه جسمًا شبيهاً في شكله بلسان المزمار... وهذا الجسم في جوهره ليس يشبه شيئاً من أعضاء البدن.

---

(١) ابن سينا، القانون (٢/ ٣٠٢).

(٢) عادل إبراهيم عبدالله أبو شعر (١٣٩).

(٣) ابن سينا (٢/ ٣٠١).

وذلك أنّ جوهره كأنّه ممتزج من الشحم والغشاء والغدد، وهذا الشحم يسمّى (طبق الحنجرة ولسانها)، وهو الآلة الأولى من آلات الصوت... فإذا انطبق مجرى الهواء، وبقي محصوراً اندفع الهواء إلى جانبي طبق الحنجرة، ففتح الثقبين اللذين كانا مطبقين بانضمام شفاههما بعضهما إلى بعض. وهذان الثقبان اللذان في جانبي طبق الحنجرة ممدودان بالطول من فوق إلى أسفل، كأنهما خطان صغيران شبيهان بالغشاءين مطبقين لازمي التجويف)<sup>(١)</sup>.

ونستبعد أن يقصد أبو الحسن بلسان المزمار ما يقصده المحدثون لأنه حدد موقعه في داخل تجويف الحنجرة. والظاهر أن أبا الحسن يعني بلسان المزمار فتحة ما بين الوترين وما يحيط بها. وشرحه لتركيب هذه الفتحة وما يحيط بها من شحم وغشاء وغدد يطابق ما ذكره المحدثون مطابقة شبه تامّة. وقد شبه ما يحيط بالفتحة بالطبق، ويحيط بجانبي فتحة هذا الطبق من الداخل (خطان صغيران شبيهان بالغشاءين مطبقين لازمي التجويف) وهما أيضاً (ممدودان بالطول من فوق إلى أسفل)، وكل هذا مما ثبت عند المحدثين للوترين الصوتيين؛ فواضح أنّ هذين الخطين هما الوتران الصوتيان اللذان شبههما أيضاً بالشفنتين كما فعل كثير من الباحثين المحدثين من العرب والغربيين.

قال محمود السعران: (وهما أشبه بشفتين منهما بوترين، ولكن جرى الاصطلاح على هذه التسمية)<sup>(٢)</sup>. وقال إبراهيم أنيس: (والوتران الصوتيان هما

---

(١) نقلاً عن (عادل أبو شعر، ص: ١٣٨)، وقد نقله عن كامل الصناعة الطبية (١/ ١٢٠) لأبي الحسن المجوسي، ولم نستطع الوقوف عليه.

(٢) محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د. ت، (١٣٦).

رباطان مرنان يشبهان الشفتين<sup>(١)</sup>. وقد ذكر علي النعيم عددًا من الباحثين الغربيين الذين يذهبون إلى هذا الرأي (ويفضلون تسميتهما بالشفاه الصوتية أو الشفتين الصوتيتين (vocal lips) ويعللون ذلك في كثير من الأحيان بالتشابه في التركيب)<sup>(٢)</sup>.

وقد أدرك أبو الحسن المجوسي دور انطباق مجرى الحنجرة وضيقه في إنتاج الصوت، فقال: (والصوت لا يمكن أن يكون حتى ينطبق مجرى الحنجرة)<sup>(٣)</sup>. واستعمل ابن ملكا البغدادي مصطلح لسان المزمار للدلالة على فتحة المزمار، إذ قال عن الحنجرة: (وهي آلة التصويت كرأس المزمار، ولها لسان كلسان المزمار، ليقتطع الهواء في التصويت، وينطبق عليها غضروف مُكَبِّي عند البلع حتى لا يدخل إليها شيء مما يبتلع من الطعام والشراب؛ إذ لا مخرج له منها فيؤذيها)<sup>(٤)</sup>.

واقطع الهواء يلزم منه الانطباق والانفتاح والتوسيع والتضييق، وهذا لا يتم في الحنجرة إلا بحركة الوترين الصوتيين. وليس يعني ابن ملكا بلسان المزمار ذلك الذي يطلقه المحدثون على الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى التنفس عند البلع، لأنه جعلها في نصه السابق مغايرة للسان المزمار، وأسماها الغضروف المُكَبِّي.

---

(١) إبراهيم أنيس (١٨).

(٢) علي عبدالله أحمد النعيم (٤٣).

(٣) عادل إبراهيم عبدالله أبو شعر، ص: (١٣٩) عن أبي الحسن المجوسي في كامل الصناعة الطبية (١/ ١٢٠).

(٤) ابن ملكا البغدادي (٢/ ٢٦٤).

وأما مصطلح (العضل المُطبق للحنجرة) فقد ذكره ابن سينا في القانون<sup>(١)</sup> وشرحه ابن النفيس في شرح تشريح القانون وزاد على ابن سينا في شرحه<sup>(٢)</sup>، ولم نرَ - في حدود ما نعلم - أحدًا أشار إليه من الباحثين في علم الأصوات من قبل. قال ابن النفيس في شرحه لأنواع عضلات الحنجرة:

(النوع الرابع: المطبق للحنجرة. وهذا ليس يمكن أن يكون من خارج الحنجرة لأن إطباقها إنما يمكن أن يجذب الطرجهال إلى ملاقاة الدرقي. فلو كان هذا الجاذب من خارج الحنجرة لكان ليفه إنما يصعد إلى الطرجهال من قدام فم الحنجرة أو من جانبيه إلى قدام، فكان عند انفتاحها ورفع هذا الطرجهال فإنما يبقى ذلك الليف مضيقاً لمنفذ الهواء إلى الحنجرة، وموجباً لخلل في الكلام فلا بد وأن<sup>(٣)</sup> يكون من داخل الحنجرة، فلو كان كبيراً لضيقها فلا بد وأن يكون صغيراً، ولكن هذا الإطباق لا بد وأن يكون قوياً جداً حتى يكون مقاوماً لجميع عضلات الصدر والحجاب عند إرادة حبس النفس. وإنما يمكن ذلك مع صغر هذا العضل بأن يكون ذلك العضل قوياً جداً. ولا يمكن أيضاً أن يكون عدده كبيراً لئلا يلزم ذلك ضيق الحنجرة فجعل هذا العضل زوجاً واحداً. وكل واحد من فرديه صغير جداً قوي غاية القوة، وبيئدئ الفردان من داخل الدرقي يمنة ويسرة. ويصعدان آخذين إلى خلف ليتصلا بالطرجهال مثبتين فيه من جانبي طرفه الملاقي للذي لا اسم له، ولا بد وأن يلتحما في ممرهما بالذي لا اسم له. وفائدة ابتدائهما من أصل الدرقي أن

---

(١) (١ / ٦٦).

(٢) ابن النفيس (ت ٦٨٧هـ)، أبو الحسن علاء الدين علي بن أبي الحزم القرشي الدمشقي، شرح تشريح القانون، (تحقيق: سلمان قطاية وبول غليونجي)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٨م، (١٩٦ - ١٩٧).

(٣) يبدو أن ابن النفيس يُسبغ دخول الواو بين لا بدُّ وأن بعدها.

يكون تشنجهما مع كونه محدثاً للانطباق موجباً لانضمام الدرقى إلى الذي لا اسم له انضماماً ما، فيكون السد محكماً، وقد يوجد في بعض الناس زوج صغير موضوع في أعلى الذي لا اسم له من داخل يتصل بالدرقى من طرفه يعين الزوج المذكور في الانطباق.<sup>(١)</sup>

ولو قارن الناظر في هذا النص بين العبارات التي حُطَّت تحتها وما أثبتته الباحثون المحدثون من صفة الوترين الصوتيين وتركيبهما لما شكَّه بأن ابن النفيس إنما يقصدهما بهذا الشرح.

فها هو ذا عبدالرحمن أيوب يقرر أن الأوتار الصوتية (هي الجزء العلوي من الفراغ الحنجري وهي عبارة عن عضلة بارزة تحيط بهذا الفراغ كما تحيط الشفتان بفراغ الفم)<sup>(٢)</sup> كما يقرر أن العضلة الصوتية تعدّ جسم الوتر الصوتي لأنها توجد في الوتر تحت الرباط الصوتي الذي يتكون من طبقات ثلاث، الغلاف، والمنطقة الهلامية أو المخاطية والمنطقة المطّاطة<sup>(٣)</sup>. وها هو ذا علي النعيم يذكر أنّ الوترين الصوتيين يظهران عند رؤيتهما من أعلى (على شكل زوج من الأشرطة العضلية)<sup>(٤)</sup> وهذا عين ما ذكره ابن النفيس في النص السابق.

وقد ذكر ابن النفيس في النص السابق أنّ هذا الزوج من العضل المطبق للحنجرة يبتدئ كل منهما من أصل الغضروف الدرقى من الداخل ويصعد كل منهما آخذاً إلى الخلف ليتصل بطرف الغضروف الطرجهالي الملاقي للغضروف

(١) ابن النفيس (١٩٦ - ١٩٧).

(٢) عبدالرحمن أيوب، ص: (١١٠).

(٣) المرجع نفسه، (١١٣).

(٤) علي عبدالله أحمد النعيم، ص: (٤٩). وانظر: بسام بركة، علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، بيروت، د. ت، ص: (٦٢).

الذي لا اسم له، وهذا عين ما قرره المحدثون في تحديد موقع الوترين الصوتيين<sup>(١)</sup>، فقد قال غانم قدّوري الحمد في حديثه عن تشريح الحنجرة وغضاريفها عند المحدثين: (الغضروفان الهَرَمِيَّان [Arytenoid Cartilages] ويُسمَيان في كتب التَّشريح بالغضروفين الطَّرْجَهائِيَّين، وهما غضروفان صغيران، كل واحد منهما يُشَبِّهُ الهَرَمَ المثلث، وهما يستندان على الجدار الخلفي العريض من الغضروف الحَلْقِي، ويمتدَّان في داخل فراغ الحنجرة من الخلف إلى الأمام، ويتَّصل بكل منهما نسيج عضلي يُشكِّلُ نصف دائرة من كل جانب، وهما يشكِّلان الوترين الصوتيين اللذين يسميان في كتب التشريح بالطَّبِيَّتَيْن الصوتيتين أو الثَّنِيَّتَيْن الصوتيتين [Vocal Folds].<sup>(٢)</sup>

وذكر فوزي الشايب أن الأوتار الصوتية تمتد (من النتوءات الصوتية للغضروفين الهرميين [الطرجهاليتين] إلى النتوء الداخلي لمقدمة الغضروف الدرقي)<sup>(٣)</sup>.

ومما ذكره ابن النفيس في نصه السابق أنّ في بعض الحناجر البشرية زوجاً صغيراً آخر من العضلات في أعلى الغضروف الذي لا اسم له يتصل بطرف الغضروف الدرقي يعين الزوج المذكور في الانطباق. ويشير ابن النفيس بهذا الزوج إلى الوترين الصوتيين الكاذبين لأن موقع هذا الزوج هو نفسه موقع الوترين الكاذبين عند المحدثين، لذلك قد يسميان بالوترين العلويين<sup>(٤)</sup>، وهو يذكر أن هذا الزوج يعين الوترين الصوتيين في انطباقهما، وهذا ما يذهب إليه عدد من الباحثين

---

(١) ويتضح هذا إذا فسّر الغضروف الذي لا اسم له بالغضروف الحلقى على ما هو الراجح من أقوال الباحثين المحدثين كما سيأتي تفصيله.

(٢) غانم قدّوري الحمد، "وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد السابع والسبعون، (٢٠٠٩م)، ص: (١٨).

(٣) فوزي الشايب (٥٨).

(٤) انظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها، وعلي عبدالله أحمد النعيم (٦١).

الغربيين<sup>(١)</sup>. على أنّ ابن النفيس يذهب إلى أنّ هذا الزوج العلوي يوجد في بعض الناس دون بعض، وسبب ذلك أنّ (التصاق الوترين الكاذبين غالباً ما يكون سريع الزوال وغير واضح)<sup>(٢)</sup>، وقد يُرى هذا الالتصاق عند بعض الناس ولا يُرى عند غيرهم.

وذكر ابن النفيس في نصه الذي أثبتناه أنّاً غضروفاً من غضاريف الحنجرة عُرف في التراث الطبي العربي بالغضروف الذي لا اسم له، وقد ذكره أيضاً ابن سينا في قانونه<sup>(٣)</sup> وفي رسالته التي عرض فيها لأسباب حدوث الحروف<sup>(٤)</sup>، ولم تتطرق في حديثنا السابق إلى ماهية هذا الغضروف، وما يكون. وقد اختلف الباحثون المحدثون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنّ المقصود به لسان المزمار وهو الصفيحة الغضروفية التي تغلق مجرى التنفس عند البلع ومجرى البلع عند التنفس<sup>(٥)</sup>. ويخالف هذا الرأي ما نصّ عليه ابن النفيس أنّاً من أنّ هذا الغضروف الذي لا اسم له متصل بالغضروف الطرجهالي (الهرمي)، ولسان المزمار بمعناه عند المحدثين لا يتصل قطعاً بالغضروف الهرمي.

---

(١) انظر: علي عبدالله أحمد النعيم (٦١ - ٦٤).

(٢) علي عبدالله أحمد النعيم (٦٢).

(٣) (١ / ٦٥).

(٤) ابن سينا (٤٢٨ هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، (تحقيق: محمد حسان الطيّان ويحيى مير علم)، تقديم ومراجعة: شاعر الفحّام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م، ص: (٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ١١٠، ١١١). وقد نشر الدكتور منير تيسير الشطناوي بحثاً له في مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات في المجلد ٢٢، العدد: ٢/٢٠٠٤، عنوانه: (مصطلح "ما لا اسم له" في رسالة ابن سينا "أسباب حدوث الحروف" بين الصياغة والمفهوم)، ونشره في كتاب (نظرات في علم الأصوات) (١٠٤-١١٨) فليُنظر، وإن كنّا نخالفه في تفسير هذا المصطلح كما وضّحنا في المتن.

(٥) إبراهيم أنيس (١٤٢)، وسمير استنتية، الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م، (٥٤).

وذهب بعضهم إلى أنّ المقصود بالغضروف الذي لا اسم له لسان المزمار بمعناه عند المتقدمين أي فتحة ما بين الوترين الصوتيين وهي تعرف الآن بفتحة المزمار<sup>(١)</sup>، ويخالف هذا الرأي أنّ الأطباء العرب ينصّون على أنّ الذي لا اسم له جسم غضروفي من غضاريف الحنجرة، وفتحة المزمار ليست جسماً غضروفيّاً كما يلزم من هذا الرأي.

وذهب باحث آخر إلى أنّ المقصود بالغضروف الثاني من غضاريف الحنجرة الذي عرف عند الأطباء العرب بالذي لا اسم له هو الغضروفُ الحلقي<sup>(٢)</sup>، وهذا ما نرجحه لأنّه جسم غضروفي متصل بالغضروف الهرمي (الطرجهالي) على ما ذكره ابن النفيس أنّاً وأشار إليه ابن سينا قبله بقوله: (... وَالثَّانِي غَضْرُوفٌ مَوْضُوعٌ خَلْفَهُ يَلِي الْعُنُقَ مَرْبُوطٌ بِهِ يَعْرِفُ بِأَنَّهُ الَّذِي لَا اسْمَ لَهُ)<sup>(٣)</sup> والغضروف الوحيد الذي يلي العنق من غضاريف الحنجرة هو الغضروف الحلقي. وقد ذكر ابن سينا أنّ الغضروف الطرجهالي (يتصل بالذي لا اسم له ويلاقي الدرقي من غير اتصال)<sup>(٤)</sup> وهذه صفة الغضروف الحلقي عند المحدثين، فقد مرّ في النقل عن غانم الحمد أنّ الغضروفين الطرجهاليين (الهرميين) (يستندان على الجدار الخلفي العريض من الغضروف الحلقي)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) منير تيسير الشطناوي (١١٧ - ١١٨).

(٢) محمد صالح الضالع (٥٩).

(٣) (١ / ٦٥).

(٤) ابن سينا، القانون (١ / ٦٥).

(٥) غانم قدوري الحمد، وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة، ص: (١٨).

وأول من أطلق على هذا الجسم المعروف الآن بالوترين الصوتيين هذا الاسم أنطوين فرين سنة ١٧٤١م<sup>(١)</sup> فقد شبهه بأوتار القيثارة التي تهتز بفعل الريح محدثة الأصوات الإنسانية بهذا الاهتزاز، وأكثر ما يكون الاهتزاز واضحاً عند إصدار الصوت المجهور، فهو بذلك أول من أدرك العلاقة بين مفهوم الجهر والهمس والوترين الصوتيين، ولكنّه لا يُعدُّ مكتشفاً للوترين أو مكتشفاً لدورهما في عملية التصويت، فقد تبين مما سلف معرفة العرب للوترين الصوتيين وإدراكهم لأثرهما في عملية التصويت وإن لم يذكرها دورهما في إصدار الصوت المجهور صراحةً، فإلقدام من العرب عرفوا الوترين الصوتيين وأدركوا أن لهما أثرًا ما في عملية التصويت غير أن أنطوين فرين حدّد هذا الأثر الصوتي بالجهر والهمس من خلال تجربة أجراها على حنجرة كلب ميت ثم أعاد التجربة نفسها على حنجرة إنسان توفي حديثاً.

وقد شاعت بعد ذلك هذه التسمية بين الباحثين، مع شيوع تسميات أخرى للوترين الصوتيين كالحبلين الصوتيين والثنتين والشفيتين والطيتين والحزامين، ولا نرى وجهًا لاعتراض بعض الباحثين على مصطلح الوترين لأن الشبه بين الأوتار الصوتية الإنسانية والأوتار الموسيقية (شبه وظيفي في المقام الأول)، فهذا المصطلح أنسب المصطلحات لهذا الجسم باعتبار مهمته الوظيفية وهو الأكثر استعمالاً في المؤلفات الخاصة بهذا الفن<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق ابنُ جني أنطوين فرين في عقد المقارنة بين الحلق والآلات الموسيقية الوترية، حينما شبّه الجهاز الصوتي بالعود، فقال: (... ونظير ذلك أيضاً وتر العود فإنّ الضارب إذا ضربه وهو مرسل سمعت له صوتاً، فإن حصر

---

(١) انظر مثلاً: سعد مصلوح (١٣٢)، وعلي عبدالله أحمد النعيم (٤١ - ٤٢)، وفوزي الشايب (٦٧).

(٢) انظر لمزيد التفصيل: علي عبدالله أحمد النعيم (٤٢ - ٤٧).

آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدى صوتاً آخر، فإن أدناه قليلاً سمعت غير الاثنين، ثم كذلك كلما أدنى إصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة... فالوتر في هذا التمثيل كالحلق، والخفقة بالمضرب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق، ثم قرّر أن علم الأصوات والحروف (له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم)<sup>(١)</sup>.

ولعلنا نجد بعدُ فيما وصل إليه العلماء العرب من تحديد الوترين الصوتيين وإدراك علاقتهما بالتصويت - كما سلف بيانه - سبقاً أو إرهاصاً لما وصل إليه أنطوين فرين.

ويمكن أن نجد في جهود سيبويه الصوتية دليلاً آخر على ما نقول. فقد قسم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة، وكان تقسيمه موافقاً لتقسيمات المحدثين إلا في ثلاثة أصوات هي القاف والطاء والهمزة. وحتى هذه الأصوات قد اختلفت في جهرها وهمسها لدى المحدثين<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ابن جنّي (٣٩٢ هـ)، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، (١/ ٢٢). ولو تأمل القارئ ما قرره ابن جنّي في العبارة التي حُطَّت تحتها في المتن من أنّ خفق وتر العود بالمضرب يشبه أول الصوت في أقصى الحلق، وتذكر ما مرّ في الحديث عن مصطلح الشوارب من أنّ أقصى الحلق عندهم هو ما بين الوترين الصوتيين لأنه مخرج الهمزة عند القدماء والمحدثين - لعلم أنّ ابن جنّي كان يشعر بأثر الوترين الصوتيين في عملية التصويت.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس (٦٢)، وتَمَام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩م، (٩٥)، وحسام النعيمي، أصوات العربية بين التحول والثبات، سلسلة بيت الحكمة (٤)، جامعة بغداد، بغداد، د. ت، (٢٧)، وحسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م، (٣١٤ - ٣١٥)، وفوزي الشايب (١٦٩)، ويحيى علي يحيى مباركي، صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء والمحدثين، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد الثاني عشر، (١٩٩٦م)، (١٥٨).

وقد جعل سيبويه الجهر والهمس ملمحين مميّزين بين الأصوات المتحدة في مخارجها، مثل: الثاء والذال، والتاء والدال، والخاء والغين. ونسب الأصوات المجهورة إلى الصدر، وقال إنها تخرج مع صوت الصدر على حين أن المهموسة تخرج بصوت الفم لا صوت الصدر<sup>(١)</sup>. وقد فسّر عبدالرحمن الحاج صالح الصدر بالحنجرة وأسمى الصوت المجهور بالصوت الحنجري<sup>(٢)</sup>. وقال سيبويه بحبس النفس مع المجهور وجريه مع المهموس. وهذا ما حدا بباحثين أصواتيين كثيرين إلى القول إنه عرف الوترين الصوتيين وأحس بتأثيرهما في إنتاج ظاهرتي الجهر والهمس وإن لم يذكر ذلك صراحة<sup>(٣)</sup>، على الرغم من البلبلة في فهم مصطلحي النفس والصوت الواردين في تعريفه للمجهور والمهموس.

---

(١) سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، الطبعة الثانية، (تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون)، القاهرة، مكتبة الخانجي - الرياض، دار الرفاعي، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م. (٤/١٧٤ - ١٧٥، ٤٥١، ٤٦٠، ٤٦٢) وانظر: غانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، الطبعة الأولى، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤م، (١٠٤).

(٢) عبدالرحمن الحاج صالح، "تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل"، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية الأردني، عمّان، (١٩٨٥م)، (١٢٣).

(٣) مثل: إبراهيم أنيس (١٢٤)، وعبدالقادر مرعي العلي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩م، (١٠٨)، وعبدالصبور شاهين، في التطور اللغوي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩١م، (٢٣٧)، وعبدالقادر عبدالجليل، الأصوات اللغوية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٨م، (١١٨ - ١١٩)، وغانم قدّوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية (١٠٣).

وربما كان إحساس أصحاب التجويد من المتأخرين بأثر الوترين الصوتيين أوضح منه عند سيبويه، إذ أسموا نغمة الجهر بترديد الحنجرة<sup>(١)</sup>. ومن الجائز لنا الاعتقاد بأن نسبة المجهورة إلى الحنجرة هي من باب النسبة إلى الكل والمراد به ضمناً الجزء المسؤول عن الجهر.

---

(١) غانم قدّوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الطبعة الثانية، دار عمّار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، عمّان، عمّان، (١٣٣).

## ثبت المصادر والمراجع

إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، ١٩٨٤م.

الأنباري (ت ٣٠٤هـ)، أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار، شرح المفضليات، (حقيقه: كارلوس يعقوب لايل)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م.

بسام بركة، علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية، مركز الإنماء القومي، بيروت، د. ت.

تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة النسر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٩م.

ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، التمهيد في علم التجويد، (حقيقه: الدكتور علي حسين البواب)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

ابن جني (٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، سر صناعة الإعراب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

حسام النعيمي، أصوات العربية بين التحول والثبات، سلسلة بيت الحكمة (٤)، جامعة بغداد، بغداد، د. ت.

حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، كتاب العين، (تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي)، دار الهلال، بغداد، ١٩٨٥م.

داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٠م.

ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، جمهرة اللغة، (تحقيق: رمزي منير بعلبكي)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

الرازبي (٣١٣هـ) أبو بكر محمد بن زكريا، الحاوي في الطب (اعتنى به: هيثم خليفة طعيمة)، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

سعد مصلوح، دراسة السمع والكلام، دار عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٠م. سمير استيتية، الأصوات اللغوية: رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٣م.

سيبويه (ت ١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، الطبعة الثانية، (تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون)، القاهرة، مكتبة الخانجي، الرياض، دار الرفاعي، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

ابن سينا (٤٢٨هـ) أبو علي الحسين بن عبدالله بن سينا، القانون في الطب، الطبعة الأولى (وضع حواشيه: محمد أمين الضناوي)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

ابن سينا (٤٢٨هـ)، رسالة أسباب حدوث الحروف، (تحقيق: محمد حسان الطيآن ويحيى مير علم)، تقديم ومراجعة: شاكر الفخام وأحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

صبري المتولي، دراسات في علم الأصوات، دار زهراء الشرق، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٦م.

الضبي (توفي نحو ١٦٨هـ)، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم، المفضليات، (تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون)، دار المعارف، القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٩٩٤م.

عادل إبراهيم عبدالله أبو شعر، المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب، دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٤ - ١٤٢٥هـ.

عبدالرحمن الحاج صالح، "تكنولوجيا اللغة والتراث العربي اللغوي الأصيل"، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، (١٩٨٥م).

عبدالرحمن أيوب، الكلام إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، الكويت، (١٩٨٤م).

عبدالصبور شاهين، في التطور اللغوي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٩١م.

عبدالقادر عبدالجليل، الأصوات اللغوية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨م.

عبدالقادر مرعي العلي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩م.

العسكري (ت ٩٥هـ) أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران، الفروق اللغوية، (حققه: بيت الله بيّات)، قم، إيران، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

علي عبدالله أحمد النعيم، الوتران الصوتيان وتحليل وظائفهما النطقية في دراسة أصوات اللغة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، (١٩٨٩م).

غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الطبعة الثانية، دار عمّار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م، عمّان.

غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، الطبعة الأولى، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٤م.

غانم قدوري الحمد، "وجهة نظر جديدة في مخارج الأصوات الستة"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد السابع والسبعون.

ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المقاييس في اللغة، (حققه: شهاب الدين أبو عمرو)، دار الفكر، بيروت، د. ت.

فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، نشر وزارة الثقافة، عمّان، ١٩٩٩م.

محمد صالح الضالع، علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠م.

محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

ابن ملكا (ت ٥٤٧هـ) أبو البركات هبة الله بن علي بن ملكا البغدادي،  
المعتبر في الحكمة، حيدر أباد، جمعية دار المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـ.

ابن منظور (ت ٧١١هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان  
العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥م.

منير تيسير الشطناوي، نظرات في علم الأصوات، من منشورات الجامعة  
الهاشمية، عمان، ٢٠٠٩م.

ابن النفيس (ت ٦٨٧هـ)، أبو الحسن علاء الدين علي بن أبي الحزم القرشي  
الدمشقي، شرح تشريح القانون، (تحقيق: سلمان قطاية وبول غليونجي)، القاهرة،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٨م.

ياسر الملاح، الأصوات اللغوية، مركز الأبحاث الإسلامية، القدس، ١٩٩٠م.

يحيى علي يحيى مباركي، صوت الهمزة في اللغة العربية بين القدماء  
والمحدثين، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد الثاني عشر،  
(١٩٩٦م).

ثانياً: أخبار جمعية



## انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي لعام ٢٠١٤م

عقد مجلس المجمع اجتماعه الخمسة وواحد الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد ٢٢/شوال/ ١٤٣٥هـ، الموافق ١٠/تموز/ ٢٠١٤م، برئاسة رئيس المجمع الأستاذ الدكتور عبدالكريم خليفة، وبحضور أعضائه.

ذكر الأستاذ الرئيس أن المكتب التنفيذي الحالي للمجمع تنتهي مدته في ٢٠١٤/٨/٦م، وشكر أعضاء المكتب التنفيذي، وأثنى على جهودهم الطيبة التي بذلوها في خدمة المجمع وتحقيق أهدافه، واستناداً إلى البند (أ) من المادة (١٢) من قانون مجمع اللغة العربية الأردني انتخب مجلس المجمع أعضاء للمكتب التنفيذي الجديد، ثم اتخذ القرار الآتي:

### القرار رقم (٢٠٢١٣٨)

يقرر مجلس المجمع أن يتألف المكتب التنفيذي للمجمع لمدة ثلاث سنوات قادمة تبدأ من ٢٠١٤/٨/١٦م، وتنتهي في ٢٠١٧/٨/١٦م، برئاسة رئيس المجمع، وعضوية الزملاء الآتية أسماؤهم:

الأستاذ محمد أحمد حمدان

الأستاذ إسحق أحمد فرحان

الأستاذ عبداللطيف عربيات

الأستاذ محمد عدنان البخيت

وبارك أعضاء مجلس المجمع للزملاء أعضاء المكتب التنفيذي الجديد، وتمنوا لهم التوفيق والنجاح في خدمة المجمع وتحقيق أهدافه.

ثم دعا الأستاذ رئيس المجمع أعضاء المكتب التنفيذي الجديد للاجتماع، لانتخاب نائب الرئيس حسب ما تنصُّ عليه الفقرة (أ) من المادة (١٢) من قانون المجمع التي تنصُّ على ما يأتي: "يتولى إدارة المجمع والإشراف على أعماله مكتب تنفيذي، يتألف من الرئيس وأربعة أعضاء عاملين، ينتخبهم مجلس المجمع لمدة ثلاث سنوات، وينتخب المكتب من بين أعضائه نائباً للرئيس".

وفي ختام هذا الاجتماع اتخذ المكتب التنفيذي القرار الآتي:

### القرار رقم (١٢٠١٤٣١)

يقرر المكتب التنفيذي بالإجماع انتخاب الأستاذ محمد أحمد حمدان نائباً للرئيس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من ١٧ / ٨ / ٢٠١٤م، وتنتهي في ١٧ / ٨ / ٢٠١٧م.

## رسائل الدكتوراه والماجستير

حرصاً من المجمع على التعاون والتنسيق مع المؤسسات العلمية والأكاديمية، وعلى رأسها الجامعة الأردنية، فقد أجريت في قاعة الندوات والمحاضرات في المجمع مناقشة الرسائل الآتية المقدّمة إلى الجامعة الأردنية:

### رسائل الدكتوراه في كلية الآداب:

- رسالة دكتوراه مقدّمة من الطالب عمار عبدالقادر محمد شبلي، عنوانها: "تجليات التناصّ في شعر ابن حمديس"، وتألّفت لجنة المناقشة من الدكتور صلاح محمد جرار المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور جهاد المجالي والأستاذ الدكتور حمدي منصور والأستاذ الدكتور يونس شنوان، وذلك يوم الأحد ١٢ رجب ١٤٣٥هـ، الموافق ١١/٥/٢٠١٤م.
- رسالة دكتوراه مقدّمة من الطالب نارت محمد خير يحيى قاخون، عنوانها: "أنساق التأويل وسننه في نماذج ممثلة من تفسير آيات الصفات"، وتألّفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور إبراهيم السعافين المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى والأستاذ الدكتور شكري ماضي والأستاذ الدكتور جمال مقابلة، وذلك يوم الاثنين ١٣ رجب ١٤٣٥هـ، الموافق ١٢/٥/٢٠١٤م.
- رسالة دكتوراه مقدّمة من الطالب علي جلال زائري وند، عنوانها: "صورة الغرب في نماذج الروايات العربية والإيرانية"، وتألّفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور شكري ماضي المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور إبراهيم السعافين والأستاذ الدكتور صلاح جرار والأستاذ الدكتور إبراهيم خليل، وذلك يوم الثلاثاء ١٤ رجب ١٤٣٥هـ، الموافق ١٣/٥/٢٠١٤م.

• رسالة دكتوراه مقدّمة من الطالب محمد موسى نياب النعيمات،  
عنوانها: "الرسائل الفنيّة في مصر في العصر الفاطمي"، وتألفت لجنة  
المناقشة من الأستاذ الدكتور عبدالجليل عبدالمهدي المشرف/ رئيساً،  
وعضوية: الأستاذ الدكتور محمد الدروبي والدكتور ياسين عايش  
والدكتورة فوز نزال، وذلك يوم الخميس ٢٦ رمضان ١٤٣٥ هـ، الموافق  
٢٠١٤/٧/٢٤ م.

• رسالة دكتوراه مقدّمة من الطالب سامي محمد أحمد حمام، عنوانها:  
"المشكلات النحوية الحديثة في صحيح البخاري ومسلم"، وتألفت  
لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد المشرف/  
رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور عبدالله عنبر والدكتور ناصر  
النعيمي والدكتورة فوز نزال، وذلك يوم الأربعاء ١٠ شوال ١٤٣٥ هـ،  
الموافق ٢٠١٤/٨/٦ م.

### رسائل الماجستير في كلية الآداب:

• رسالة ماجستير مقدّمة من الطالبة ليديا راشد علي أبو مريم، عنوانها:  
"القصة القصيرة لدى بسمة النمري دراسة موضوعيّة وفنيّة"، وتألفت  
لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور شكري عزيز الماضي المشرف/  
رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور محمد أحمد القضاة والأستاذ  
الدكتور إبراهيم محمد الكوفي والأستاذ الدكتور محمد أحمد المجالي،  
وذلك يوم الأحد ٥ رجب ١٤٣٥ هـ، الموافق ٢٠١٤/٥/٤ م.

• رسالة ماجستير مقدّمة من الطالبة شريهان سميح عطية آل خطاب،  
عنوانها: "المسائل العقدية في سورة السجدة"، وتألفت لجنة المناقشة من  
الدكتور أحمد العوايشة المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور

محمد الخطيب والدكتور عطالله المعاينة والدكتور حسين بني خالد،  
وذلك يوم الأربعاء ٨ رجب ١٤٣٥هـ، الموافق ٧/٥/٢٠١٤م.

• رسالة ماجستير مقدّمة من الطالبة عبير عطالله عبدالرحيم المغربي،  
عنوانها: "المتقف في الرواية العربية الفلسطينية (١٩٨٧ - ٢٠٠٠)"،  
وتألفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور شكري عزيز الماضي  
المشرف/ رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور إبراهيم خليل والأستاذ  
الدكتور محمد القضاة والدكتورة صبحه علقم، وذلك يوم الخميس ٩  
رجب ١٤٣٥هـ، الموافق ٨/٥/٢٠١٤م.

• رسالة ماجستير مقدّمة من الطالب محمد يوسف سلامة أبو صبيح،  
عنوانها: "أبو الفضل الميكالي: حياته وأعماله الأدبية - دراسة تحليلية"،  
وتألفت لجنة المناقشة من الدكتور ياسين خليل عايش المشرف/  
رئيساً، وعضوية: الأستاذ الدكتور عبدالله نايف العنبر والأستاذ  
الدكتور محمد القضاة والأستاذ الدكتور عبدالحليم الهروط، وذلك يوم  
الأحد ٢٢ رمضان ١٤٣٥هـ، الموافق ٢٠/٧/٢٠١٤م.

• رسالة ماجستير مقدّمة من الطالبة شذى نبيل مقبل سليم، عنوانها:  
"الطبيعة في شعر المخضرمين (الشماخ الذبياني، وكعب بن زهير،  
ولبيد العامري أنموذجاً)"، وتألفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور  
حمدي منصور المشرف/ رئيساً، وعضوية: الدكتور محمود جفال  
الحديد والدكتور عبدالكريم الحيازي والأستاذ الدكتور عبدالحليم  
الهروط، وذلك يوم الاثنين ٨ شوال ١٤٣٥هـ، الموافق ٤/٨/٢٠١٤م.

• رسالة ماجستير مقدّمة من الطالب صلاح عبدالله حسن أبو يحيى،  
عنوانها: "التبيان في الاختلافات النحوية بين قراءتي أبي عمرو ونافع  
وأثرها في المعنى في القرآن الكريم"، وتألفت لجنة المناقشة من الدكتور

ياسين عايش خليل المشرف/ رئيساً، وعضوية: الدكتور عبدالكريم الحياوي والدكتورة فوز نزال والدكتور محمود عبيدات، وذلك يوم الاثنين ١٥ شوال ١٤٣٥هـ، الموافق ١١/٨/٢٠١٤م.

• رسالة ماجستير مقدّمة من الطالب محمد عايد شامان القضاة، عنوانها: "القضايا المؤثرة في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها"، وتألفت لجنة المناقشة من الدكتورة فاطمة العمري المشرفة/ رئيسة، وعضوية: الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد والأستاذ الدكتور محمد القضاة والدكتور مصلح النجار، وذلك يوم الثلاثاء ١٦ شوال ١٤٣٥هـ، الموافق ١٢/٨/٢٠١٤م.

• رسالة ماجستير مقدّمة من الطالب إياد أمين عبدالله حامد، عنوانها: "الخطاب الإلهي للنبي محمد - صلى الله عليه وسلم - في السور المكيّة، دراسة أسلوبية"، وتألفت لجنة المناقشة من الأستاذ الدكتور إبراهيم محمود خليل المشرف/ رئيساً، وعضوية: الدكتور ياسين عايش خليل والدكتورة فوز نزال والدكتور إسماعيل القيام، وذلك يوم الاثنين ١٧ شوال ١٤٣٥هـ، الموافق ١٣/٨/٢٠١٤م.